ستيفن غرين





مساومات مع الشيطان

- ٤٠ سنة من التجسس الإسرائيلي على الولايات المتحدة
- الجواسيس الأصدقاء
- الجنون في الشرق الأوسط
- مؤتمر السلام ؟؟؟
- رسالة الصخور و الحجارة
- يهودي إسرائيلي في دور عربي فلسطيني
- نظام عالمي قديم رغم حرب الخليج!!

لتحميل انواع الكتب راجع: (مُنْتَدى إقْرَأ الثَقافِي)

براي دانلود كتابهاى مختلف مراجعه: (منتدى اقرا الثقافى)

بۆدابەزاندنی جۆرەها کتێب:سەردانی: (مُنْتَدى إقْرَأ الثَقافِي)

www. Iqra.ahlamontada.com



www.iqra.ahlamontada.com

للكتب (كوردى , عربي , فارسي)

مساومات مع الشيطان



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

شارع جان دارك - بناية الوهاد

ص.ب.: ٨٣٧٥ - بيروت - لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ - ٧٥٠٨٧٢ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤٢٠٠٥ - ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

e-mail: tradebooks@all-prints.com

website:www. all-prints.com

الطبعة الخامسة ٢٠٠٧

تصميم الغلاف: أفيش دار

الإخراج الفني: تركية التالي

ستيفن غرين

مساومات مع الشيطان

ترجمة : د . محمود زايد

دار فيش
تصميم الغلاف: جورج سرياو

مقدمة

في أواخر عام ١٩٨٤ وبعد فترة وجيزة من صدور كتابي الأول عن الشرق الأوسط وعنوانه «الانحياز»، وبعد جولة محاضرات حول الكتاب نظمها لي الناشر، قمت بجولة ثانية لإلقاء محاضرات حول الكتاب في الجامعات في جميع أنحاء الولايات المتحدة. وفي إحدى الجامعات الواقعة في وسط البلاد أقام لنا أصحاب الدعوة بعد المحاضرة استقبالا دعي إليه الحضور من الأساتذة والطلاب. كنا في قاعة فسيحة في أحد جوانبها طاولة مثقلة بالمأكولات، وتحلق حولي وأنا واقف وظهري إلى الحائط الأساتذة وطلاب الدراسات العليا الذين أمطروني بالأسئلة.

وفيما كانوا يجادلون بصوت عال في أمر حرب الأيام الستة وأسلحة إسرائيل النووية وغزو لبنان، رأيت طالبا عربيا ينتظر وراءهم بكل أدب. وبدا لي من خلال الألم المرتسم على وجهه أن لديه سؤالا ملحّا يود أن يطرحه عليّ. فلم يكد جمهور السائلين يبدأ بالانفضاض من حولي حتى تقدم مني وقال:

«لماذا تعاملنا الحكومة الأميركية على هذا النحو؟ إننا شديدو الرغبة في أن نكون أصدقاءكم.»

عندما يقوم المرء بتأليف كتاب يثير الجدل ويدور به، تثار عشرات الأسئلة، وتطرح عشرات القضايا باستمرار في المقابلات التلفزيونية والأحاديث الإذاعية. وسواء أراد أم لم يرد، فإنه ينزع إلى ترديد الإجابات ذاتها. وعلى أي حال فإنني ابتسمت للطالب العربي وقلت له بأنني لا أظن أنه يمكن أن نرد سيطرة إسرائيل على أميركا إلى أي عامل بعينه. فهناك مجموعة عوامل منها العطف الذي تولد من الإبادة الجماعية لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، ووجود مؤسسات ومنظمات يهودية قوية في النظام السياسي الأميركي، والعلاقات الأمنية المتبادلة بين الولايات المتحدة وإسرائيل وخصوصا في ميدان الأبحاث العسكرية والتطور العسكري.

لاحظت أنني كلّما زدته إيضاحا ، كلّما بدا أنه أقل اقتناعا . على أنه كان في مطلع شبابه وفي غاية الأدب . وعندما انتهيت من شرحي له حنى رأسه بكل احترام وشكرني قبل أن يتوجه إلى المائدة . لكن سيل الأسئلة المحددة عن نقاط معيّنة في حديثي وفقرات في كتاب « الانحياز » لم ينقطع واستأثر باهتمامي كله .

وبعد نحو عشر دقائق عاد الطالب العربي ومسحة الألم لا تزال تغمر وجهه وقال :

«ما لا أفهمه هو كيف يمكن لدولة عظمى كالولايات المتحدة لها تلك المثل العليا الديموقراطية ولها تلك المصالح والمسؤوليات في الشرق الأوسط أن تسمح لدولة صغيرة مثل إسرائيل أن ترسم وتشوه سياساتها في المنطقة ؟ »

ومرة ثانية حاولت جاهداً أن أشرح له « كيف تعمل الولايات المتحدة » مشيراً إلى الأطر العاطفية والسياسية التي وُضعت فيها تلك السياسات . وكرر ما فعله في المرة الأولى وتركني . ولكنه عاد بعد بضع دقائق وطرح عليّ السؤال ذاته بصيغة مختلفة . وكان من الواضح أن محاولتي إضفاء مسحة عقلانية على الدوافع الأساسية الخرقاء للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط لم تكن أكثر إقناعاً له من كسرات الخبز الأبيض على الطاولـة .

وبعد أن تركت الجامعة عدتُ عدة مرات إلى التفكير في تلك المواجهة مع الطالب العربي . ويمكن القول بأن كل مقال في هذا الكتاب إنما هو محاولة للرد على سؤاله . فكلّما تأمّل المرء في العلاقة الرسمية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وخاصة كما تطورت في عهد ريغن وبوش كلّما وضح له بأنها علاقة شاذة ومستهجنة . فهي من حيث الجوهر لا تعدو كونها تدبيراً تمّ في الخفاء بين عدد محدود جدّاً من المحافظين المتطرّفين في الحكومة الأميركية وفريق يشاركهم في التفكير وغالبيته من الأوروبيين في أقصى يمين حزب الليكود في إسرائيل .

وبالطبع هناك آخرون ممّن تُسند إليهم مهمة القيام بمختلف الأدوار مثل المحررين الذين يزوّرون المقالات ، ومخرجي الأفلام الذين يغيّرون نصوص الحوار ، والجنود الذين يوقّعون التصاريح لتصدير الأسلحة المحظورة ويقومون بنسخ الوثائق السرية ، ومسؤولي الأمن الذين يجدون فيما بعد سبباً للحيلولة دون التحقيق ، وآخرين أكثر أهمية من هؤلاء جميعاً بالطبع وهم أعضاء الكونجرس الذين يصوّتون لمنح إسرائيل الملايين من

الدولارات النادرة (بسبب العجز في الميزانية) ويغضون النظر في الوقت ذاته عن برنامج تسلّحها النووي وعلاقتها العسكرية المتينة مع جنوب إفريقيا، وانتهاكاتها المتكررة لحقوق الإنسان مما يجعل منح الملايين لها مخالفة صريحة للقوانين الأميركية.

على أن الغالبية الساحقة من هؤلاء وحتى غالبية المتورطين بشكل أو بـآخر في «اللوبي الإسرائيلي» لا يعملون بانتظام ووفقاً لأوامر محددة. فهم متطوعون عابرون أو مجنّدون يحفزهم الحرص على «بقاء إسرائيل» أو يعتقدون بأن إسرائيل هي « صديقنا الوحيد » أو «الديمقراطية الوحيدة» في الشرق الأوسط. على أن منافاة هذه التصورات لأعمال إسرائيل ووضوح ذلك في الأخبار اليومية وللقارىء الأميركي العادي هو مهزلة مستمرة.

ولكن لحسن الحظ أخذ هذا الوضع يتغيّر. فعدد الذين يتبرعون بخدماتهم (من أجل إسرائيل) آخذ في التناقص وذلك بسبب ازدياد عدد الذين يستمعون إلى نشرات الأخبار التلفزيونية، ويقرأون الصحف، ويشككون في صحة الكليشيهات الممجوجة التي كانت ولا تزال تعمل على تشويه السياسة الأميركية الشرق أوسطيـة.

ففي عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ لم يستطع غالبية الأميركيين التوفيق بين تصرفات الجنرال آريل شارون والجيش الذي زجّ به في لبنان وبين مفهومهم بأن إسرائيل دولة صغيرة محاطة بالأعداء وأنها تقوم بالدفاع عن نفسها. وعندما ألقي القبض على جوناثان بولارد، الضابط في المخابرات البحرية الأميركية لأنه سرق الآلاف من الوثائق الأميركية الأكثر سريّة وباعها لشبكة تجسس يديرها عدد من كبار الدبلوماسيين والجنود الإسرائيليين، استولت الحيرة على كثرة من الأميركيين وشعروا بأنهم خُدعوا. وتلت ذلك حوادث اعتقال لعدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين الذين كانوا متورطين بشكل واضح في عمليات تجسس إسرائيلية رسمية واسعة تستهدف الحصول على أسرار عسكرية وصناعية تشمل الاتصالات وصناعة الأسلحة، بما فيها حتى الأسرار النووية.

وفي عام ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧، وحتى أثناء التحقيق في تجسس بولارد، أخذت اللجنة الرئاسية والشهادات العلنية التي قُدّمت للكونجرس تكشف الدور المباشر الذي لعبه كبار المسؤولين الإسرائيليين في إقناع إدارة ريغن الساذجة بتزويد آية الله الخميني بالسلاح. هذا في الوقت الذي كانت فيه وزارة الخارجية الأميركية تعلن بأن حكومة

الخميني تشكل دعامة كبرى للإرهاب الدولي.

وحدث عندئذ أن أولئك الأميركيين الذين كانوا قد أيدوا إسرائيل بقوة في حروبها ضد العرب أخذوا يشكّون في أمرها ويطرحون التساؤلات حولها. بل إن عدداً من المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة أخذت تنتقد حكومة إسحاق شامير.

على أن الانتفاضة هي التي غيّرت صورة إسرائيل نهائياً في أميركا. فبعد ديسمبر كانون الأول ١٩٨٧ طغى النزاع الفلسطيني الإسرائيلي على النزاع العربي الإسرائيلي في نفسية الشعب الأميركي. وكما حدث خلال حرب فيتنام، فإن أحداث الانتفاضة أخذت تُعرض في أخبار المساء على شاشات التلفزيون الأميركي. وكانت الصور تكذّب الادعاءات الرسمية عن الأحداث. ومن هذا تعلّم الشعب الأميركي شيئين لم يكن قد اقتنع بهما من قبل وهما:

١ ـ أن الفلسطينيين على استعداد للموت في سبيل وطنهم.

٢ ـ أن الإسرائيليين على استعداد لقتل المدنيين الفلسطينيين للحيلولة دون ذلك.

إن المقالات والمحاضرات التي تؤلف مادة هذا الكتاب كُتبت في الفترة بين ١٩٨٤ و١٩٩٠ التي شهدت تغيّراً سريعاً في المفهومات الأميركية العامة للنزاع العربي الإسرائيلي، يفوق تغيّر السياسة الأميركية الرسمية إزاءه. وكان اهتمامي في تلك الأثناء يتركز بصورة رئيسية على تأليف كتابين عن العلاقة الإسرائيلية الأميركية. وعليه فإن مواد هذا الكتاب لا يمكن أن تكون شاملة حتى في الموضوعات التي قُسم إليها. وذلك لأن المحاضرات والمقالات التي يتألف منها كانت من وحي الساعة أي استجابة للأحداث في أميركا والشرق الأوسط.

كان من الطبيعي أن أستفيد في كتابة المقالات والمحاضرات التي يشتمل عليها هذا الكتاب من الأبحاث التي أعددتها لتأليف كتابي السابق، وأن أُدخل فيها بعض المواد التي لم أستخدمها سابقاً. ومن الواضح أنها كلّها كُتبت للقارىء الأميركي ولذلك كان لا بد وأن تشمل أشياء لا يحتاجها القارىء العربي.

وأخيراً فإنه يتحتم على أمثالي من الكُتّاب المستقلين الذين يكتبون في هذا الموضوع ويخضعون لمشيئة المحررين والناشرين الأميركيين أن يقدّموا الحقيقة شيئاً فشيئاً كجرعات

الدواء، وأن يغلفوا كل جرعة بشيء حلو المذاق لكي تنشر كتاباته. ويطيب للأميركيين أن يعتقدوا بأن لديهم « صحافة حرة » ولكن الحرية لا تشمل سوى موضوعات معيّنة. ومن المؤكّد أنها لا تشمل موضوع النزاع العربي الإسرائيلي.

وعلى سبيل المثال فقد ورد في النص الأصلي لمقال نشرته ال«كريستشيان سينس مونيتور» بعنوان «القنبلة العراقية: علينا أن نلوم أنفسنا» (القسم الرابع) ما يلي: «هناك أكثر من مسحة عنصرية في القول بأنه ينبغي أن لا يمتلك العرب بأي حال من الأحوال الأسلحة الاستراتيجية التي امتلكها غيرهم قبل عشرات السنين».

لكن محرري هذه الصحيفة أبلغوني بأنه لا يمكن نشر تلك الجملة. وخيّروني بين حذفها أو رفض المقال برمّته. ورضخت لشرطهم لأن المقال يشتمل على حقائق وآراء أخرى كنت أود نشرها. ولا أعرف كاتباً أميركياً واحداً أحترمه ويكتب عن الشرق الأوسط ولا يتعرّض للتجربة ذاتها في علاقاته مع محرري الصحف الكبرى وناشري المجلات والكتب. وتعني «حرية الصحافة» في أميركا وفيما يتعلق بهذا الموضوع أن للمرء الحرية في أن لا يكتب للصحف.

لكن هذا الوضع آخذ في التغيّر. إن شاء الله.

وحبذا لو كان بإمكاني أن أرتّب لقاء بين رؤساء تحرير «الكريستشيان مونيتور» وبين ذلك الطالب العربي الذي طرح عليّ السؤال ذاته مرة بعد أخرى. ولو حدث هذا لاحتدم النقاش بينه وبينهم. ولا أعتقد أنه كان سيرضيهم أو أنه كان باستطاعتهم أن يفسروا سبب انحراف السياسة الأميركية إلى ذلك الحد. لكن من المؤكد أنه كان باستطاعتهم لو أرادوا أن يشرحوا له كيف يعمل النظام السياسي الأميركي.



القسم الأول



١ . الوجود الإسرائيلي في أميركا

يمكن القول بوجه عام إنني حاولت في كتاباتي أن أبتعد عن موضوع نشاطات اللوبي الإسرائيلي في أميركا وما يرتبط بها من جهود تبذلها مختلف المنظمات اليهودية الأميركية «الخيرية» لأن غيري تناول هذا الموضوع بالتفصيل. ثم إنه بالرغم من أنني لم أستهن يوماً بأهمية تلك المنظمات، فقد وجدت من الأجدى أن أسلّط الضوء على النواحي الأمنية والعسكرية والاستخباراتية للعلاقة بين أميركا وإسرائيل.

على أن ما يجده القارىء في هذا القسم من الكتاب من مقالات وخطابات يشكل استثناء لتوجهي العام. فقد كنت من حين لآخر أجد من الصعب إن لم يكن من المستحيل أن أتحاشى الكتابة عن هذه الناحية أو تلك للحملة المنظّمة المتواصلة التي تستهدف إقناع المواطنين الأميركيين بالحاجة إلى مناصرة إسرائيل.

وتتخذ تلك الحملة أشكالا عديدة. فكثيراً ما يجد المرء نفسه أمام مشهد تلفزيوني أو مقال في جريدة أو مجلة أو كتاب فيعجب من ذكاء مدبّري الحملة ونجاحهم مرة بعد أخرى.

ففي عام ١٩٨٤ مثلاً نشر المؤلف الأميركي ليون أورس قصة بعنوان «الحج» وأخرجها في طبعة جماهيرية. ولم أكن حتى ذلك الحين رأيت عملا «فنيا» أشد عنصرية من قصته. وكنت عندئذ قد وافقت على التحدث أمام الرابطة القومية للأميركيين العرب، فاخترت تلك القصة وكتابات أورس السابقة موضوعاً لمحاضرتي. والذين يكتبون في هذا المجال يُدركون بالطبع أن العنصرية المناهضة للعرب هي الشكل الوحيد المقبول من أشكال العنصرية في هذه البلاد حالياً. لكن هذا لا يخفّف من الصدمة التي يشعر بها المرء عندما يرى لأول مرة عملاً قذراً من هذا النوع يباع في المطارات ومخازن الطعام في جميع أنحاء البلاد.

وعندما اعتُقل جوناثان بولارد ضابط المخابرات البحرية الأميركية والخبير في

«مناهضة الإرهاب» عام ١٩٨٥ بسبب التجسس لحساب إسرائيل، لم يُثِر ذلك دهشة أحد من العسكريين ورجال المخابرات الذين قابلتهم في واشنطن خلال قيامي بالبحث من أجل تأليف كتاب «الانحياز». والواقع أنني كنت قد بدأت أجمع مادة لكتابة تاريخ للتجسس الإسرائيلي في أميركا. وبالرغم من أنني لم أكتب هذا التاريخ بعد، فإنني استخدمت بعض المعلومات التي جمعتها في مقالات هذا الكتاب.

ومن حين إلى آخر تتجاوز الحكومة الإسرائيلية واللوبي الحدود في سعيهما لتحسين صورة إسرائيل بغض النظر عمّا يجري في الواقع، فيجنيان عكس ما يأملان فيه. وحدث هذا مثلاً في عام ١٩٨٨ عندما استغلّت المخابرات الإسرائيلية سذاجة صاحب مجلة «يو إس نيوز أند وورلد ريبورت» في سبيل نشر مقال ينفي أنه كان لإسرائيل دور في فضيحة الأسلحة لإيران. على أن أصحاب النزاهة من الصحفيين الذين يعملون في المجلة رفضوا التورط في الخديعة. وكانت النتيجة أن هذا ألحق أفدح الضرر بالمجلة وبمعنويات محرريها. لكن صاحبها نجح في التستّر على الفضيحة على الأقل إلى حين.

وجرى مثل هذا العمل المُزري في عام ١٩٨٩ عندما ناصر اللوبي اليهودي أحد المحاربين القدامى الذي ادّعى بأنه استحق أعلى وسام للشجاعة ولكنه حُرم منه لأنه يهودي. وزعم هذا أنه قام بمفرده بقتل أكثر من خمسمئة ياباني في اشتباك واحد في المحيط الهادىء خلال الحرب العالمية الثانية. وشنّت المنظمات اليهودية ومحررو الصحف «الأوفياء» ومراسلو الإذاعات وأخيراً سبعون من أعضاء الكونجرس حملة للدفاع عن الجندي والضغط على الجيش الأميركي لمنح الوسام له.

ولم يحالف الحظ هؤلاء. وسوف يجد القارىء القصة في هذا الكتاب. وحسبي هنا أن ألفت النظر إلى الحماقات التي ارتكبها اللوبي الإسرائيلي في واشنطن.

٢ . الشرق الأوسط والحريات في أميركا

(محاضرة ألقيت في الاجتماع السنوي لمؤسسة الدفاع عن التعديل الأول للدستور الأميركي، واشنطن، ٥ فبراير ١٩٨٤)

لأول وهلة يبدو أن موضوع هذه المحاضرة يجمع بشكل غريب بين قضايا مختلفة. لكنه في حقيقة الأمر ليس كذلك. فالنزاع في تلك المنطقة في السنوات الأخيرة عرّض انتقال المعلومات والأفكار والآراء بحرية في الولايات المتحدة لضغوط لم يسبق لها مثيل. وأصحاب القسم الأكبر من تلك الضغوط أناس يعتبرون أنفسهم «أصدقاء إسرائيل» سواء أكانوا أم لم يكونوا كذلك بالفعل. وأنا أعتبر نفسي صديقاً لإسرائيل عندما تصبح آمنة ومزدهرة وتتعافى من أمراضها. بل أعتقد أحياناً أنه من الأسهل في نهاية الأمر أن تصبح الولاية الواحدة والخمسين في الولايات المتحدة، لأن هذا لا يحقق الأمن لإسرائيل فحسب، بل يعفي دافع الضرائب الأميركي من تقديم مساعدات سنوية لها تبلغ ٥ , ٤ بليون دولار . وربما كان أهم من هذا أنه عندئذ سيمثلها عضوان فقط في مجلس الشيوخ.

ولا أقصد بهذا أن إدارة ريغن تقدّم مبلغ الأربع مليارات ونصف المليار بلا مقابل. فالأمر على العكس من هذا لأنها تحصل على ثمن كامل لها. ذلك أن إسرائيل تقدّم للولايات المتحدة خدمات في جميع أنحاء العالم تستهدف تعزيز السياسات الأميركية الخارجية والدفاعية والأمنية.

ففي هندوراس حيث تقوم الاستخبارات الأميركية المركزية (السي . آي . إي) ووزارة الدفاع الأميركية بمساعدة ثوار الكونترا للإطاحة بالحكومة في نيكاراغوا المجاورة، تقوم إسرائيل بدور التابع لهما. فقوات الدفاع الإسرائيلية تقوم الآن بتقديم ٢٥ ٪ من الأسلحة وأعمال التدريب والصيانة التي يحتاجها ثوار الكونترا وذلك عبر متعهدين «مدنيين».

والواقع أن هذه المساعدة تحوّلت إلى مهزلة. فعندما تعرّضت إدارة ريغن في أواخر عام ١٩٨٣ وأوائل عام ١٩٨٤ للنقد الشديد في الكونجرس بسبب كميات وأنواع المساعدة التي تقدّمها لثوار الكونترا، خالفت الإدارة المألوف واعترفت علنا بدور إسرائيل في نيكاراغوا في حين أن الحكومة الإسرائيلية نفت ذلك بقوة. فلم يكد البيت الأبيض يعلن الخبر في صحيفة «نيويورك تايمز» وعبر محطة (إن. بي. سي.) التلفزيونية حتى نفت وزارة الخارجية الإسرائيلية تورط إسرائيل.

لقد كان القصد من هذه المسرحية الالتفاف حول الكونجرس. إذ كان موظفو البيت الأبيض يدركون تماما أن رجال الكونجرس الذين شجبوا المساعدات الأميركية للكونترا لن يجرؤوا بأي حال على انتقاد إسرائيل بسبب تلك النشاطات ذاتها. وفضلاً عن هذا فإن انتشار خبر المساعدة الإسرائيلية في الكونجرس كان من شأنه أن يحمل أعضاءه على الموافقة على المساعدة الأميركية. وكان قيام البيت الأبيض بتسريب المعلومات عن دور إسرائيل بمثابة اعتراف ضمني بما يعرفه كلّ من في البيت الأبيض وهو أن نفوذ إسرائيل في الكونجرس أقوى بكثير من نفوذ الرئيس الأميركي وخصوصاً خلال الأشهر التي تسبق انتخابات الرئاسة.

ليس القصد من هذه الملاحظات أن تكون حزبية. فالرؤساء السابقون من الديموقراطيين والجمهوريين استخدموا إسرائيل بالطريقة ذاتها. ففي الستينات مثلا موّلت السي آي إي المساعدات الإسرائيلية للرئيس موبوتو بزائير والامبراطور هيلاسي لاسي في الحبشة وغيرهما. وفي السبعينات قامت الولايات المتحدة بالالتفاف حول الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على المساعدات لإيان سمث بروديسيا بشحنها المساعدات له عبر إسرائيل.

وكذلك فإن إسرائيل تردّ كرم الولايات المتحدة بطرق أخرى. ففي ابريل ١٩٨٤ أعلنت وزارة الخارجية عن خطة إدارية جديدة لمحاربة الإرهاب الدولي «على مثال الأساليب الإسرائيلية ذات الاستجابة الفورية». والواقع أن وكالات الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية كانت منذ عشرين سنة تتعاون معاً على مناهضة الإرهاب.

وفي يونيو ١٩٨٤ شارك جورج شولتز، وزير الخارجية الأميركية، في مؤتمر بواشنطن حول الإرهاب الدولي حظي بدعاية واسعة واحتل فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق

إسحاق رابين وعدد من المسؤولين الإسرائيليين مكانة مرموقة. وكشف وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الحين موشي أرينز عن جدول الأعمال الخفي الذي وضعته إسرائيل للمؤتمر عندما قال:

«لو أن دول العالم الحر قامت بتأييد أعمالنا في لبنان بدلا من انتقادها لكان قد قضي على منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها مصدر تهديد لإسرائيل وللعالم».

وكانت جين كيرباترك سفيرة الولايات المتحدة في هيئة الأمم وأعضاء مجلس الشيوخ موينهان وكرانستون ولاكسالت بين الذين تحدثوا في المؤتمر الذي عُقد برعاية مؤسسة تموّلها إسرائيل. وكان الأخيران سيتنافسان على تمثيل إسرائيل لو أن إسرائيل أصبحت ولاية أميركية.

وكان من الطبيعي أن ترتسم ابتسامات الاستهزاء على وجوه الأوروبيين الذين شاركوا في المؤتمر. فطوال السنوات الخمس عشرة السابقة كانت الوحدات المقاومة للإرهاب في كثرة من الدول الأوروبية تتعقب وتكافح فرق الاغتيال التابعة للحكومة الإسرائيلية. وفي دولتين منها وهما النرويج (١٩٧٤) وإيطاليا (١٩٨١) أدانت المحاكم مسؤولين إسرائيليين يحملون جوازات سفر دبلوماسية بجرائم الاغتيال. وحدث في عدد من تلك الدول أن أصابت فرق الاغتيال الإسرائيلية وقتلت عدداً من الأبرياء. ولما كنت دائما أحاول أن أسبغ وجها مشرقا على الأمور فإنني أفترض أن اشتراك جورج شولتز في المؤتمر يدل على أنه يجهل هذه الأمور الموجودة في سجلات المحاكم.

وربما كانت أكبر خدمة قدّمتها إسرائيل للأمن القومي الأميركي اشتراكها في اختبار الأسلحة وتقييمها وتطويرها. ففي أعقاب حربي عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ في الشرق الأوسط أتاحت قوات الدفاع الإسرائيلية الفرصة للملحقين العسكريين الأميركيين لفحص وتصوير الأسلحة الروسية التي استولت عليها. وغني عن القول أن وزارة الدفاع الأميركية كانت مهتمة كل الاهتمام بمعرفة أداء القذائف الروسية مثل قذيفة الهاون ١٠٥ ملم التي تطلقها الدبابة السوفييتية ت ـ ٥٤.

وفي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ تمّ تنظيم هذا التعاون بإنشاء لجنة دائمة لتقييم أنظمة الأسلحة تضمّ ضباطاً إسرائيليين وأميركيين رفيعي المستوى. وكان هؤلاء يُقيّمون أداء أنظمة الأسلحة الأميركية ضد الروسية في أثناء العمليات الحربية الكثيرة التي كانت

تقوم بها إسرائيل في المنطقة. وتقوم اللجنة بدراسة التعديلات التي تجري على الأسلحة ثم يتم اختبارها وتقييمها في أول فرصة سانحة وطبعاً في الشرق الأوسط. وتسنح الفرصة عادة قبل مضي بضعة أسابيع.

وليست التكاليف الحقيقية لهذا التعاون هي المساعدات التي تتلقاها إسرائيل سنوياً، أي الأربعة مليارات ونصف المليار، بل هي عجز بعض المشاركين في اللجنة عن التفريق بين مصالح الأمن في إسرائيل والأمن القومي. وهذا بدوره يعيدنا إلى موضوع المحاضرة وهو «الشرق الأوسط والحريات الأميركية».

في عام ١٩٧٨ نقل أحد العاملين في هيئة لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي وهو ستيفن بريان الخطط التي وُضعت لنظام الدفاع الجوي في السعودية للحكومة الإسرائيلية. وأغلق ملف التحقيق في القضية الذي قامت به وزارة الدفاع لسبب رئيسي وهو رفض بريان ومحاميه التعاون مع مكتب التحقيقات الفدرالي. وأخبرني مسؤول رفيع المستوى بوزارة العدل بعد أن أحيل على التقاعد بأنه لم يحدث خلال السنوات الثلاثين التي قضاها في الوزارة أن تعرّض لمثل الضغط الذي تعرّض له في حالة بريان لإغلاق ملف تحقيق واحد.

قمت في الصيف الماضي بزيارة مصر لإجراء مقابلات مع كبار المسؤولين في الحكومة المصرية حول هذه القضية وقضايا غيرها. ففي كامب ديفد أحرقت الحكومة المصرية الجسور بينها وبين السوفييت والدول العربية الأخرى التي كان يُنتظر أن تعيد تسليح مصر استعداداً لحرب أخرى مع إسرائيل. والآن من الطبيعي بعد أن اطلعت على حادث بريان أن تعيد النظر في علاقاتها الأمنية مع الولايات المتحدة وبالتأكيد في اتفاقيات كامب ديفد أيضاً.

ومؤخراً وبالتحديد خلال الأيام العشرة السابقة زوّدتنا وسائل الإعلام بتغطية واسعة لدعوى التشهير التي رفعها شارون على «مجلة التايم» الأميركية. وإليكم ما حدث.

من المعروف أن شارون مسؤول في حكومة أجنبية. وكان من الطبيعي أن تسعى المجلة إلى الحصول على وثائق من الحكومة الإسرائيلية لتستعين بها في الدفاع عن نفسها. لكن الحكومة الإسرائيلية رفضت تزويدها بها. وما حدث أن القاضي الأميركي

أيّد رفض الحكومة الإسرائيلية وطلب من هيئة المحلّفين أن لا تأخذ بعين الاعتبار موقف تلك الحكومة. وكانت النتيجة أن عجزت المجلة أن تقدّم الوقائع التي تثبت ما نشرته عن شارون. إنها لمهزلة عجيبة.

ولا بدّ لي هنا أن أضيف ملاحظة تتعلق بمحامي المجلة وهم كارفات وسوين ومور. فقد كانت لديهم أدلّة قاطعة تثبت اشتراك شارون في مذابح سبقت مذابح صبرا وشاتيلا البشعة التي كانت موضوع المحاكمة، ومنها مذبحة قبية بالأردن في أكتوبر ١٩٥٣، ومذبحة الأسرى المصريين في أعقاب معركة ممر مِتْلا خلال حرب السويس عام ١٩٥٦. وفي حين أنهم أتوا على ذكر قبية فإنهم لم يتقدموا بالأدلة المتوافرة لديهم على إعدامه للمصريين وذلك لأسباب لا يصعب التكهن بها.

وبالرغم من وجود هذه الأدلة في الوثائق الرسمية فإنها لم تحظ بتغطية إعلامية في الصحف الأميركية. ولكم أن تسألوا أنفسكم لماذا لم تسمعوا بتلك الأدلة من قبل بالرغم من كل ما نُشر عن محاكمة شارون.

يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية تعاني من تعتيم على جوانب مختارة للنزاع في الشرق الأوسط. ومن المهازل أن هذا التعتيم لا وجود له في إسرائيل. وقد وصف المؤلف وأستاذ اللغويات المعروف نوام تشومسكي هذا الوضع في مقابلة أجريت معه مؤخراً فقال:

«إن النقاش الصحي الحيوي الذي يجري في إسرائيل ذاتها وإلى حد ما في أوروبا الغربية لا وجود له عندنا. ففي حين أنه جرى نقاش بين أولئك الذين يؤيدون السعي إلى تسوية دبلوماسية سلمية وبين أولئك الذين يريدون مواصلة الصراع العسكري وتحوّل إسرائيل إلى دولة عسكرية قوية تعتمد عليها الولايات المتحدة، فإن الجمهور هنا لم يشارك في ذلك النقاش. والواقع أن عدم توافر الحقائق له وعدم قدرته على التوصل إليها يحرمانه من القدرة على النقاش. فالقضية كلّها أخرجت من حلبة السياسات الديمقراطية. وأصبحنا وكأننا نعيش في ظل دولة دكتاتورية حيث ينحصر النقاش في دوائر الحكم لا بين الشعب. وهذا الوضع مصدر خطر علينا كما كان مصدر خطر على الآخرين فيما مضى».

واستشهد تشومسكي بفشل وسائل الإعلام الأميركية وخصوصا «النيويورك تايمز»

في تزويد الأميركيين بالأخبار الجديرة بالنشر.

ففي أعقاب اغتيال السادات عام ١٩٨١ نشرت « النيويورك تايمز » نعيا له احتل صفحتين كاملتين. لكنها لم تذكر فيه أن السادات عرض السلام على إسرائيل في فبراير ١٩٧١، وأنها هي ونيكسون رفضا الاستجابة له. والواقع أن الرئيس المصري واصل عرضه مدة سنتين، لكنه لم يلق أية استجابة. وكذلك فإن الصحافة الأميركية لم تبد أي اهتمام به إلاّ عندما قام برحلته المثيرة إلى القدس. وفي تلك الأثناء لقي الآلاف حتفهم في حرب أكتوبر التي دفعت الدولتين العظميين إلى حافة الحرب النووية. ترى ألم يكن باستطاعتنا أن نتوصل إلى اتفاقيات كامب ديفد قبل عقدها بسبع سنوات ؟

وعلى أثر اغتيال السادات أيضا نشرت جريدة « هآرتس » الإسرائيلية مقالاً طويلاً عنه أبرزت فيه «مبادرة السادات السلمية المشهورة» عام ١٩٧١ . فلماذا تكون مشهورة في إسرائيل وليس في «النيويورك التايمز»؟

في عام ١٩٨٢ تعرضت أنا نفسي لحملة إعلامية واسعة قام بها «أصدقاء إسرائيل» لحماية الشعب الأميركي من المعلومات التي قد تُلحق به الضرر. وقام أحد المسؤولين الكبار في مركز الوثائق القومي بإلزامي بإعادة وثائق يذكر فيها رؤساء أركان الجيش ومخابراته تقديرهم للقوى المتحاربة في فلسطين خلال حرب ١٩٤٨ التي أدت إلى قيام إسرائيل، ويذهبون فيها إلى أن القوات اليهودية عندئذ كانت أكبر عدداً وأفضل تسليحاً من القوات العربية. ولم يُعد المركز تلك الوثائق إليّ إلاّ بعد أن هدّدتُ باللجوء إلى المحاكم، وبعد أن لاح خطر قيام الكونجرس بالتحقيق في الأمر.

وعندئذ فقط تبيّن لي أن وزارة الخارجية الأميركية لا مركز الوثائق هي التي كانت وراء استعادة الوثائق. وقد فعلتْ ذلك لا حرصاً على الأمن، وإنما حرصاً على عدم إحراج إسرائيل. على أنني كنت كمن ربح المعركة وخسر الحرب. صحيح أنني استعدتُ الوثائق ولكن مركز الوثائق عاد واعتبر ما حجمه ١٣٠ قدما مكعّبا من الوثائق المتعلقة بحرب ١٩٤٨ وثائق سرية لا يجوز الاطلاع عليها إلاّ بإذن خاص. وغني عن القول أنها ذات قيمة كبيرة للباحثين. لكنها تفيدهم بقدر ما تحرج إسرائيل.

إنني على اقتناع بالنسبة للحالات التي ذكرتها بأنه ليست هناك مؤامرة وراءها. فالأمر لا يعدو قيام الصحفيين والموظفين بالحد من حرية الكلام والصحافة لأسباب

اعتبروها وجيهة في حينه. على أنهم أخذوا على عاتقهم تقرير ما ينبغي للمرء أن يقرأ أو لا يقرأ، وما ينبغي له أن يسمع عن العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وهو شيء مقرف على الأقل في الحالات التي ذكرتها. لكن لم يكن وراءها خطط مدبّرة ولا تدخل من الخارج.

لكن حدث في مناسبات أخرى أن تدخلت وزارة الخارجية الإسرائيلية مباشرة في النقاش العام حول قضايا شرق أوسطية. ففي الثامن من حزيران ١٩٦٧ وقرابة الساعة ٢١:٣٠ بعد الظهر طلب النائب رومان بوكنسكي الكلام لمدة دقيقة واحدة وقال:

«سيدي الرئيس، لقد أحزننا كثيرا ما علمناه قبل قليل عن الخطأ المأساوي الذي وقع في البحر الأبيض المتوسط عندما هاجمت سفينة إسرائيلية خطأ سفينة أميركية وقتلت أربعة من طاقمها وجرحت ثلاثة وخمسين غيرهم. وهذه إحدى نتائج الصدام المسلح. فمثل هذه الأخطاء كثيراً ما تقع في الفيتنام.

«وآمل أن لا يؤثّر هذا الخطأ المأساوي في صداقة شعبنا لشعب إسرائيل. ولقد اعتذرت الحكومة الإسرائيلية عن الخطأ . . . .»

وفي الوقت نفسه تقريبا ألقى عضو مجلس الشيوخ جاكوب جافتس خطاباً مماثلاً عن حادث السفينة «ليبرتي» وأورد الأرقام ذاتها عن الإصابات، وأورد خمس إشارات منفصلة عن طبيعة الحادث العرضية.

إن من يعرف منكم قصة «حادث ليبرتي» يدرك أنها كانت أبعد ما تكون عن الخطأ، وتتالت فيها هجمات الطيران الحربي الإسرائيلي بالرشاشات والقذائف والنابالم مدة ساعة، وأعقبها انقضاض زوارق الطوربيد الإسرائيلية عليها لمدة ساعة أخرى، ثم أخيراً موجة ثالثة من زوارق الطوربيد هوجمت خلالها قوارب النجاة بينما كان يجري إنزالها بالرشاشات الثقيلة، فقُتل أربعة وثلاثون وليس أربعة (كما زعم كلّ من النائب والسناتور) وجرح ١٧١ لا ٥٣.

لكن ليس هذا هو بيت القصيد. ففي ذات الوقت الذي ألقى فيه كلّ من بوكنسكي وجافتس كلمته كانت وزارة الدفاع والبيت الأبيض قد أخذا يتلقّيان أرقام الإصابات من السفينة «ليبرتي». ووصل أول تقرير من الأسطول السادس إلى مركز

الرصد المشترك في الساعة ١٢:٢١ (الثانية عشرة وإحدى وعشرين دقيقة) فمن أين إذن كان جافتس وبوكنسكي قد تلقّيا معلوماتهما عن هذا الموضوع المتعلق بمقتل كثرة من الجند على يد من يدّعون أنهم حلفاء للولايات المتحدة ؟

أخبرني أحد المسؤولين في قسم الأبحاث بالكونجرس أنه منذ عام ١٩٦٧ كانت هناك خمس أو ست مناسبات تخطّت فيها وزارة الخارجية الإسرائيلية اللوبي الإسرائيلي واتصلت مباشرة بأعضاء الكونجرس بخصوص بعض القضايا وخصوصا الملحّ منها .

وفي إحداها وهي الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي الفرنسي ببغداد قام قسم الأبحاث بالكونجرس بتحقيق كامل في الموضوع. ففي الأيام القليلة التي تلت الغارة لاحظ عدد من أعضاء الكونجرس أن الكلمات التي ألقيت في الكونجرس حولها، وما ورد فيها من اقتباسات متشابهة، وأنها جميعها استهدفت إثبات أن العراق كان بالفعل قُبيل الغارة يصنع أسلحة نووية. وأنكى من ذلك أن كثرة من الاقتباسات وأبرزها الاقتباسات التي نُسبت إلى الرئيس العراقي كانت مختلقة بكلّيتها، وأن التشابه بينها كبير إلى حد أنها اشتملت على الأخطاء ذاتها. وكان لا بد من التساؤل كيف تأتّى لأعضاء في مجلس الشيوخ من نيوجرزي وواشنطن وأربع أو خمس ولايات أخرى أن يوردوا الاقتباسات ذاتها وأن يقترفوا الأخطاء ذاتها وفي وقت واحد. ولهذا جرى تكليف قسم الأبحاث بالتحقيق، وقام بذلك بالفعل. وكان الاستنتاج الذي توصل إليه وأبلغه في تقرير لأعضاء مجلس الشيوخ الذين أثاروا الموضوع هو أن الملحق السياسي بالسفارة الإسرائيلية بواشنطن كان مصدر تلك الاقتباسات البذيئة التي نُسبت إلى الرئيس العراقي.

***

وفي النهاية ليس من المهم أن يتطوع الصحفيون والموظفون وأعضاء الكونجرس بتشويه سجل العلاقات الأميركية بإسرائيل أو أن يتلقّوا التوجيه من الحكومة الإسرائيلية بالرغم من أنهم في الحالين يُلحقون ضرراً حقيقياً ملموساً بطرق استخدام الإعلام الحر في بلادنا، وليس من المهم أيضاً أن تقوم الحكومة بلجم البحث خدمة للأمن القومي. فما هو أهم من هذا بكثير هو أن تنشأ رقابة منتظمة سواء أكانت تطوعية أم لم تكن.

ففي هذه الحالة نجد أن عملية اتخاذ القرارات في ديموقراطيتنا ستصبح مشوّهة وغير فعّالة كما هي الحال في ظل الحكومات الدكتاتورية. وهنا تكمن أهمية التعديل الأول للدستور الأميركي. فحرية المعتقد الديني وحرية الكلام والصحافة وحق الاجتماع السلمي ـ هذه كلّها ذات قيمة ذاتية لكرامتنا كبشر. وهي أفضل مقوّمات الحكم والمجتمع.

٣ . العمى الأخلاقي والفكري في الولايات المتحدة

(محاضرة ألقيت في المؤتمر السنوي للرابطة القومية للأميركيين العرب
في فندق هيات ريجنسي ، واشنطن ، في ٤ أيار ١٩٨٤)

هناك مثل عربي يقول بأن صديقك هو من صدَقك لا من صدّقك. وقد يُدرك الأميركيون بعد سنوات أن الملك حسين عبّر عن صداقته الحقيقية عندما أبلغ الولايات المتحدة أن المملكة « . . . اختارت بأن لا تعتبر نفسها القوة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع مساعدتنا جميعاً على التوصل إلى سلام عادل ودائم . »

والعجيب أن إدارة ريغن وكثرة من أهل البلاد تلقّوا بيان الملك حسين بدهشة وشعور بالصدمة. ومما يدل على السذاجة ويبعث على الأسى هو أن تعتقد أمّة عظيمة كأمّتنا أن باستطاعتها اتّباع دبلوماسية جين كيرباترك، والبرنامج التشريعي لدانيال باترك موينهان، والسياسات الأمنية لريتشارد بيرل، وأن تنصّب نفسها في الوقت ذاته «وسيطاً نزيهاً» للسلام في الشرق الأوسط.

لكن جذور الفشل الأميركي الأخير المُحرج في المنطقة لا يُبحث عنها في إدارة ريغن وحده، ولا حتى في سياسات الرؤساء السابقين. فأنتم بوصفكم أميركيين عرباً تعرفون أن المشكلة أعمق من ذلك. فهي تكمن في التحامل والجهل اللذين يميّزان نظرة الأميركي العادي إلى الشرق الأوسط والنزاع القائم فيه منذ أمد طويل.

فقبل سنة ونصف تقريباً جلست في بيتي بفيرمونت لأبدأ بكتابة الفصل الأول من كتاب «الانحياز» الذي يدور حول حرب عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ في الشرق الأوسط. وكنتُ قد فوجئت بالعثور في مركز الوثائق الرسمية على مواد عن قدرة وعدد القوات العسكرية الإسرائيلية التي شاركت في تلك الحرب. ودفعني ذلك إلى إلقاء نظرة على الصورة الشعبية التي رُوّجت في أميركا «لمعجزة النصر التي حقّقتها إسرائيل الصغيرة».

وعندما راجعت قصة «الشتات» الشعبية التي كتبها ليون أورس تبيّن لي أن بحثي حقّق ما يُعرف بلغة الكومبيوتر «بالضربة الموفّقة».

يقول أورس في معرض وصفه لجيش الهاغاناه الذي وصفه «بجيش من الورق» بأنه كان يتألف من ٥٥٠٠٠ محارب وأنه كان يواجه خمسة جيوش عربية قوية تتألف من مليونين ونصف المليون من الجنود، أي أن العرب كانوا يتفوّقون بنسبة ٤٠ إلى واحد في العدد، وبنسبة ١٠٠٠ إلى واحد في الأعتدة، ونسبة ٥٠٠٠ إلى واحد في مساحة الأرض.

ولحسن الحظ أنني كنت قد حصلت من مخابرات الجيش الأميركي والهيئة المشتركة لرؤساء الأركان على وثائق مدعومة بأدلة من القيادة البريطانية العليا تقول بأن الإسرائيليين كانوا في الحقيقة يتفوّقون في العدد على القوى العربية بنسبة ٢,٥ أو ٣ إلى واحد. وعليه سارعت إلى اقتباس ما أورده أورس في كتابه.

على أن ما راعني في كتابه «الشتات» وأنا أقلب صفحاته هي العنصرية المفضوحة التي تصبغ كل فقرة منه. فالعرب على اختلاف فئاتهم في نظره قذرون، كسالى، جبناء وقساة، واليهود من أي فئة كانوا شرفاء، أقوياء، شجعانا ولطفاء. واكتشفت بأن «الكتاب» ليس إلاّ قطعة من البذاءة العنصرية. وهو ـ باختصار ـ ككتاب الجنس الذي يخلو من أي قيمة اجتماعية.

وعجبت عندئذ كيف أمكن نشر مثل ذلك الكتاب حتى في أميركا ذاتها. وقدّرت بشيء من الثقة أن عمر الكتاب يبلغ حوالي خمسة وعشرين عاماً وأنه كُتب قبل نضال الستينات من أجل الحقوق المدنية، وقبل أن يشحذ اهتمامُنا بحقوق الإنسان في السبعينات حساسياتنا القومية تجاه العنصرية. وقلت عندئذ في نفسي إنه لا يمكن أن يُكتب مثله في الثمانينات.

هذا ما قدّرته. لكني فوجئتُ بأنه كُتب مثله. فقبل حوالي شهر رأت دار النشر الأميركية «دوبلدي» أن تنشر للمؤلف نفسه ـ أي أورس ـ قصة أخرى عن الشرق الأوسط بعنوان «الحج». وجاءت هذه القصة أكثر عنصرية من الكتاب السابق «الشتات». ففي إحدى المواقف يتفقّد بطل القصة جدعون آش الخراب في قرية دير

ياسين العربية مع كولونيل بريطاني غاضب اسمه برومبتون. ثم ينظر إلى الكولونيل قائلا:

«يؤلمني أننا اضطررنا إلى القيام بمثل هذه الأعمال من أجل البقاء. وأنا أغفر للعرب قيامهم بقتل أطفالنا. لكن ما لا أغفره لهم هو أنهم اضطرونا إلى قتل أطفالهم».

وفيما بعد يقول جدعون أيضا للكولونيل:

«أليس من الغريب أن نجد أنفسنا ـ نحن اليهود ـ مرة أخرى ملزمين بالقيام بعمل قذر لا يريده الآخرون ؟ إنك أنت وجميع أصدقائك الخبثاء في وزارات الخارجية تعلمون في قرارة نفوسكم مبلغ القسوة والشر اللذين يصدران عن العالم الإسلامي. لكنكم لا تجرؤون على إظهار حقيقة المسلمين ولا تقولون لشعوبكم: هذا هو الوضع، وعلينا أن نتعايش معه. وتفضّلون أن تتركوا لليهود أن يقوموا بذلك. فمرة أخرى نجد أنفسنا وحدنا وراء الاستحكامات نتحمّل تقريع المستسلمين القانعين ممّن يُعرفون بحلفائنا في الديموقراطيات الغربية. إن المسلمين سيقلبون العالم رأساً على عقب قبل نهاية هذا القرن ، ومن الأفضل لكم أن تجدوا في أنفسكم الشجاعة الكافية لمجابهته. إن الإنسان يشعر بالوحشة هنا يا برومبتون».

وليس في هذا الهراء الحقير سوى نقطة واحدة تلفت النظر. ففي صفحة٢٠٢ من القصة يقوم قائد إسرائيلي بإبلاغ بن غوريون أنه لن يكون لدى الهاغاناه سوى ٣٠,٠٠٠ جندي لخوض الحرب. وكان عددهم في كتاب الشتات٥٥٠٠٠. وعليه يمكن للمرء أن يفترض بأنهم سوف يختفون بالكلية في كتاب أورس القادم، وأن ما حلّ بالفلسطينيين من عذاب وموت وتهجير سيكون مجردحلم مزعج.

لقد سلّطت الضوء على العنصرية والأخطاء في هذين الكتابين لأنهما يباعان في غالبية مخازن الكتب في أميركا، ولأن الدار التي نشرتهما من أكبر دور النشر الأميركية. وهذا يعني أن أميركا تعاني من عمى أخلاقي.

وأشد إزعاجا من هذا هو العمى الفكري الذي يميّز ما يُكتب ويذاع في أميركا عن الأحداث التاريخية والجارية في الشرق الأوسط. وفيما يلي بعض الأمثلة.

١ ـ في مايو ١٩٨٣ أحسنت جريدة «لوس أنجلوس تايمز» صنعاً بنشرها مقالاً

عن دفعة جديدة من الوثائق أفرج عنها مركز الوثائق الإسرائيلي. وتكشف هذه الوثائق أن الرئيس السوري حسني الزعيم عرض في عام ١٩٤٩ أن يجتمع ببن غوريون للبدء في محادثات سلام لإنهاء حالة الحرب بين سوريا وإسرائيل. ولإغراء الإسرائيليين بقبول العرض وعد الزعيم مسبقاً بقبول توطين ٣٠٠,٠٠٠ لاجىء فلسطيني - أي نصف جميع اللاجئين من جرّاء حرب ١٩٤٨ - في سوريا. على أن بن غوريون رفض العرض غير آبه لاعتراض موشي شاريت وزير الخارجية وأبا إيبان مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة.

٢ - في أغسطس عام ١٩٨٣ ورد في مقال كتبه توماس داين، المدير التنفيذي للجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة، لمجلة «الدفاع والدبلوماسية» ما يلي:

«إن القوات البحرية والجوية الإسرائيلية على جانب من القوة يمكنها من تحدي القوات البحرية السوفييتية في شرق البحر الأبيض المتوسط مما يجعلها عاملا له أهمية كبيرة في تقييم ميزان القوى بين الشرق والغرب في تلك المنطقة».

وفي مكان لاحق من المقال ذاته مضى داين يقول:

«إن الهدف الرئيسي من مساعدة إسرائيل هو ضمان أمن وبقاء حليف رئيسي تشكّل قوّته دعامة في نظام الأمن الدولي الأوسع. أما الهدف النهائي من مساعدة إسرائيل فهو في أساسه شبيه بالسبب الذي من أجله نُبقي قوّاتنا في كوريا وأوروبا، ونحافظ على وجودنا البحري في غرب المحيط الهادىء، وهو تعزيز الأمن الدولي بردع العدوان، وضمان الدفاع عن الأصدقاء والحلفاء. ولتقرير ما إذا كانت مساعداتنا لإسرائيل تتناسب مع مصالح الولايات المتحدة، ينبغي اعتماد المعيار التالي وهو مقارنة التكاليف والفوائد بالإنفاقات الكبرى على الأمن الدولي».

وإذا افترضنا - وهو في اعتقادي ما يفعله كل من يمشي في الشارع ويمضغ العلكة - أن توماس داين وإيباك (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة) يتكلّمان نيابة عن الحكومة الإسرائيلية، فإن كلماته تكتسب أهمية خاصة. إذ يطالب الكونجرس الأميركي الآن بأن تقدّم مساعدات لإسرائيل لا لتمكينها من الدفاع عن نفسها وإنما لقهر الاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط في أي مواجهة عالمية بين الدول الكبرى. وعليه فالمطلوب هو إطلاق العنان لإسرائيل بلا أية قيود. ولا أعرف جهازاً من أجهزة الإعلام الكبرى في أميركا اهتم بكلمات داين أو حتى طلب منه شرحها.

٣ ـ وأخيراً وقبل ثلاثة أيام نشرت «الواشنطن بوست» في زاوية التحليل الإخباري مقالاً بعنوان مخفف وهو « فشل السياسة الأميركية في بيروت يخلق مشكلة لقدرة أميركا على الاحتواء» وتمثّل الفقرات التالية خلاصة ما جاء فيه.

«إن فشل الولايات المتحدة في فرض حل ينهي الانقسامات الداخلية في لبنان ويضع حدّاً للتدخّل السوري جعل الدول العربية تفقد ثقتها في حزم الولايات المتحدة ورغبتها في التعاون الوثيق معها في الدفاع عن المنطقة وفي التوصل إلى حلول للنزاع العربي الإسرائيلي.

«وقد اتضح هذا خلال زيارة للشرق الأوسط قام بها مؤخرا ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية للشؤون الشرق أوسطية وذلك في محاولة لإنشاء تعاون عسكري أوثق مع الدول العربية المعتدلة في الخليج يهدف إلى إقامة حاجز في وجه المخاطر المحتملة للحرب العراقية الإيرانية.

«واعترف مسؤول أميركي بشكل غير رسمي بأن استقبال تلك الدول لمورفي كان ـ كما قال أحدهم ـ يراوح بين الفتور والرفض الصارم.

«وأضاف هذا المسؤول: بعد فشلنا في لبنان نشأ الكثير من الشك في جدوى الاعتماد علينا. وقد يتغيّر هذا مع الوقت، أما الآن فلا يريد أحد منهم أن يلاحظ الآخرون أنه يسعى إلى التقرب منا».

ولا نجد في هذا التحليل الذي يحتل عموداً طوله ثلاثون إنشاً أية إشارة إلى أن أحد أسباب تدهور نفوذ الولايات المتحدة لدى الدول العربية قد يكون ذلك الاتفاق الأمني الرسمي الجديد والشامل مع الدولة التي لا تزال جميع الدول العربية ما عدا واحدة منها في حالة حرب معها من الناحية القانونية وهي إسرائيل.

على أنه من الإنصاف أن نذكر أن كاتب المقال وهو جون جوشكو أتى على ذكر حدث حمله بلا شك على كتابته وهو اجتماع محرري الواشنطن بوست ومراسليها في اليوم السابق مع ديفد كيمحي المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية.

ومع مرور الزمن، وهو طويل في الواقع، كان لا بد للعمى الأخلاقي والفكري الذي أشرنا إليه أن يترك بصماته على السياسة الخارجية الأميركية. فالاتفاقية الأمنية مع

إسرائيل في نوفمبر ١٩٨٣ لم تكن في حقيقة الأمر إلاّ اعترافاً رسمياً بترتيب سرّي وعلني قائم منذ زمن طويل تُزوّد إسرائيل بموجبه وزارة الدفاع الأميركية بمعلومات عن أداء أنظمة الأسلحة السوفييتية، واختبار وتقييم أداء الأسلحة الأميركية ضد الأسلحة السوفييتية في ساحة المعركة. وكان هذا «الترتيب» يشتمل على مشاركة الإسرائيليين في التكنولوجيا العسكرية التي تسبق بأجيال الأسلحة المتوافرة لأي دولة في الشرق الأوسط. ولا أستثني من ذلك الأسلحة النووية.

وقام الكونجرس الأميركي خلال بضع السنوات الماضية بزيادة المعونة العسكرية والمالية بانتظام لإسرائيل وهو يدرك أنه بهذا يقوم بتمويل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وتمويل الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، وأن أعماله هذه تشجبها كل دولة أخرى في المنطقة.

وما أحاول أن أقوله ـ وهو شيء لا يسهل على المرء أن يقوله أمام جمهور من المستمعين الأميركيين العرب ـ هو أن الولايات المتحدة ليست الآن (١٩٨٤) حليفاً موثوقاً به لأي دولة عربية. ذلك أننا انحزنا تماماً وبشكل نهائي (إلى إسرائيل). ولم يعد هناك شيء بما في ذلك أنظمة الدفاع الجوي للدول العربية التي لنا معها علاقات «أمنية» إلاّ ويتسرّب خبره إلى إسرائيل.

وأنتم بوصفكم أميركيين عرباً يمكنكم، بل ينبغي عليكم، التصدي للعنصرية والجهل اللذين يُفسدان السياسة الأميركية في المنطقة العربية. ولكن لا بد لي من القول إنه لا حيلة لكم في المعركة الحالية. إذ لم تعد الولايات المتحدة تتظاهر حتى باتباع سياسة متوازنة في الشرق الأوسط، وهو ما أبلغَنا إياه الملك حسين قبل شهرين.

وعندما قرأت بيانه كدت أبكي. فقد كان أكثر رصانة من أي شيء قرأته عن الشرق الأوسط في صفحة واحدة من صفحات «النيويورك تايمز» في حياتي.

والدول العربية هي المطالبة الآن بأن تُفهم الإدارة والشعب في هذه البلاد بالأفعال لا بالأقوال أننا بانحيازنا خسرناهم.

والواقع أن هذه الدول بدأت سيرها في هذا الاتجاه. ومما يسرّ فعلاً أن المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة أخذت تشتري الأسلحة من أوروبا، الأمر الذي

أفقد كثرة من الأميركيين عملهم. ومما يسرّ أيضاً أن نرى عرفات في القاهرة وعمّان، وأن نرى أن مصر قد عادت إلى المؤتمر الإسلامي. وآمل أن يكون حسني مبارك عنى ما قاله عندما صرّح بأن مصر ستقطع علاقاتها الدبلوماسية مع أي بلاد تنقل سفارتها إلى القدس.

ويؤسفني أن أخلص إلى القول بأن على الدول العربية إذا أرادت أن تكتسب احترام الأميركي العادي وخصوصا رئيسنا الذي هو أميركي عادي جداً أن تتعلّم درساً من إسرائيل. فعليها عندما نتصرّف على نحو يضرّ بالمصالح الأساسية للأمن القومي العربي أن تُقدم على عمل يؤلمنا بالفعل.

فعندما هاجمت إسرائيل السفينة الأميركية «ليبرتي» في عام ١٩٦٧، وعندما قام الجنود الإسرائيليون في بيروت برسم الحدود التي يتوجّب على جنود البحرية الأميركية «المارينز» أن لا يجتازوها، لم يكونوا يخاطبون العقل أو الشعور الأميركي بالعدالة أو التصرف العادل. لقد كانوا يبعثون بتحذير صارم، وسرعان ما فهم ما يريدونه.

وأعتقد بأنه إذا لم تبدأ الحكومات العربية بالتصرف على ذلك النحو فإن الحكومة الأميركية لن تجد ما يدفعها إلى ممارسة نفوذها بحزم وقوة في المنطقة للتوصل إلى تسوية عادلة للنزاع العربي الإسرائيلي عن طريق التفاوض، وسوف لا يُنظر إلى جهودكم للتصدي للعنصرية والجهل في انديانا وأوريغون وغيرهما بما تستحقه من احترام.

٤. بولارد : خلف خطوط العدو

(من: ذي واشنطن ريبورت أون ميدل إيست أفيرز The Washington Report on Middle East Affairs تقرير واشنطن عن شؤون الشرق الأوسط ، مجلّد ٥ عدد ١٠، فبراير ١٩٨٧)

يبدو أن الإعلام الأميركي لم يكتشف إلى الآن خطورة عملية التجسس التي قام بها جوناثان جي بولارد. غير أن المذكّرة التي تشتمل على حيثيات الدعوى التي أقامتها وزارة العدل عليه في٥ يناير ١٩٨٧ وقدّمتها إلى المحكمة الفدرالية في واشنطن تثبت أنه من أخطر الجواسيس الذين عملوا ضد الولايات المتحدة في هذا القرن. كما أنها تشتمل على أدلة دامغة جديدة تثبت مدى تورط الحكومة الإسرائيلية فيما حاولت التقليل من أهميته ووصفه بأنه مجرّد «عملية قام بها سفيه».

فالضرر الذي ألحقه بولارد بمصالح الأمن الأميركي قد يكون من المستحيل الإحاطة بأبعاده. فما قدّمه للإسرائيليين يشتمل على أكثر من ألف وثيقة سرية بينها وثائق تقع الواحدة منها في مئات الصفحات. ومنها ما كان مصنّفاً بين الوثائق السرية جدا أو ما يُعرف «بالوثائق المصنّفة الحسّاسة» التي تشتمل على «معلومات عن الأنظمة التكنولوجية المتقدّمة لجمع المعلومات وما جُمع بواسطتها».

وتشتمل هذه الوثائق على معلومات مفصّلة عن حكومات الشرق الأوسط وجيوشها، وعن مواضع السفن وأساليب الحرب وأنظمة الأسلحة الأميركية، وعن تحليل الأميركيين لأنظمة الصواريخ السوفييتية. كما تشتمل على معلومات وافرة عن أساليب المخابرات الأميركية البشرية والالكترونية في جمع الأخبار. وحذّرت وزارة العدل بصورة خاصة من أن الحصول على تلك المعلومات يكشف هوية المخبرين الذين تستخدمهم المخابرات الأميركية في الشرق الأوسط وربّما في أماكن أخرى.

لمن سلّم بولارد هذه الوثائق؟ في البداية على الأقل وصلت غالبية هذه الوثائق المسروقة إلى الحكومة الإسرائيلية. كما أن بولارد وزوجته قدّما بعض هذه الوثائق لجمهورية الصين الشعبية وأطلعا بعض أصدقائهما عليها.

ومما يلفت النظر أن المعلومات التي سرقها بولارد باستخدام جهاز الكمبيوتر المشترك بين مختلف الوكالات تكاد كلّها أن تقع خارج اختصاصه (وهو الإرهاب) وخارج منطقة تجسسه (وهي أميركا اللاتينية). وبعبارة أخرى فإن تلك المعلومات من النوع الذي لا حاجة به لمعرفته. وعلى أي حال فإن نظام حماية المعلومات السرية جداً قد انهار تماماً. وعندما أقام بولارد أول اتصال له بالإسرائيليين أبلغهم أنه يريد أن يستغل بعض الجواسيس العاملين في جهاز المخابرات الأميركية لصالح إسرائيل. ومن المؤكّد أنه فعل ذلك.

ولما كان بولارد من أكبر الجواسيس، فإنه كوفىء على دوره بالعناية والحماية والتعويضات التي تتناسب معه. وتتناول مذكّرة وزارة العدل التي قُدّمت للمحكمة الفدرالية مدى تورط الحكومة الإسرائيلية المباشر وحجم العملية الذي يشمل الأموال والأشخاص الذين شاركوا فيها والمهارة الفنية العالية لشبكة بولارد. وتأتي المذكّرة على ذكر المتورطين وهم ثلاثة مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية، وسكرتير بالسفارة الإسرائيلية، بالإضافة إلى إسرائيلي يُعرف باسم «أوزي» ورجل آخر لا يُعرف اسمه كان يساعد في نسخ الوثائق في بيت دبلوماسي إسرائيلي في ولاية ماريلاند لم يُذكر اسمه. واستُخدمت شقة وربّما شقتان بجوار السفارة الإسرائيلية للاجتماعات. وكانت أحداهما مجهّزة بآلات استنساخ متطورة جداً. وزُوّد بولارد برقم هاتف بالسفارة الإسرائيلية للاتصال بها في الليل عند الضرورة. فقد كان نجماً من نجوم الجاسوسية.

أما عن النقود فلا تسل. فقد تسلّم مبلغ ٥٠,٠٠٠ دولار خلال ثمانية عشر شهراً ووعد بأن يقبض ٤٥٠,٠٠٠ دولار أخرى خلال السنوات العشر التي كان ينتظر أن تستمر فيها عملية التجسس. وجرى كذلك إيداع ٣٠,٠٠٠ دولار باسمه في أحد بنوك سويسرا. هذا فضلاً عن الجواهر وغيرها من الهدايا التي قُدّمت له ولزوجته. وكان هذا كلّه لتشجيع بولارد على المضي قدماً بالمؤامرة. واشتملت النفقات الأخرى على مرتبّات المشاركين الآخرين وعلى تكاليف أجهزة النسخ والاجتماعات في أوروبا

جهاز استخبارات كامل. ونظراً لارتباطات إيتان الماضية، فإنه يرجّح أن يكون هذا الجهاز هو الموساد.

ـ لم تكتف الحكومة الإسرائيلية بعدم التعاون مع مكتب التحقيق الفدرالي وجهاز التحقيق البحري (NIS) خلال التحقيق في قضية بولارد، بل إنها سعت جاهدة إلى عرقلته. فبالإضافة إلى قيام الإسرائيليين بتهريب سيلا وياغور بسرعة من الولايات المتحدة، فإنهم رفضوا إعادة ٨٠٪ من الوثائق التي سرقها بولارد. وعلاوة على هذا فإن الوثائق التي أعادوها وعددها ١٦٣ وثيقة كانت كلّها نسخاً ولا تحمل بصمات بولارد. ولم تُعد إسرائيل وثيقة أصلية واحدة، وبذلك حرمت مكتب التحقيق الفدرالي وجهاز التحقيق البحري من أدلة مادية في غاية الأهمية.

وختمت وزارة العدل مذكّرتها بالقول بأن العلاقات الرسمية الأميركية مع البلاد التي تتلقى الوثائق المسروقة لا تأثير لها في الضرر الذي لحق بمصالح الأمن القومي، وينبغي أن لا يكون لها أي تأثير على صرامة العقاب الذي يجب أن ينزل بالجاسوس في حالة ثبوت التهمة عليه. كما أنها تحدثت عن أسلوب «العَلَم المزيّف» الذي يُتّبع في الجاسوسية. وخلاصته أن الجاسوس يخدع المُخبر فيوهمه أنه يعمل لصالح دولة صديقة أو حليفة.

والمثل الذي ضربته وزارة العدل على أسلوب «العَلَم المزيّف» في التجسس هو ما حدث لجيري وِتوورث الذي تمكّنت المخابرات السوفييتية (كي. جي. بي.) من إيهامه بأنه يعمل لصالح إسرائيل لا الاتحاد السوفييتي. وتضيف مذكّرتها بأنه عندما يصدر الحكم على بولارد يجب أن يُشار إلى أن أي انتهاك لقوانين الأمن ينبغي أن يعاقب بشدة وذلك لكي لا يقع البعض ضحية الإغراء فيتعامون عن القوانين عندما يقال لهم بأنهم يعملون لمصلحة حليف.

ومما يلفت النظر أن وزارة العدل لم تُشر مرة واحدة في معالجتها لأسلوب «العَلَم المزيّف» التي ملأت عدة صفحات من مذكّرتها إلى أن هذا هو ما جرى لبولارد. فبدا وكأنها تقول بأن إيتان وصحبه كانوا، كما قالوا، عملاء للحكومة الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى هذا طلب محامو الاتهام إنزال عقوبة صارمة ببولارد لأنه إذا أخلي سبيله فإنه قد يفضح معلومات سرية أخرى. فإلى أين سيذهب بولارد؟ قالت وزارة

وإسرائيل. وعليه فإنها كانت عملية باهظة التكاليف.

واشتملت مذكّرة وزارة العدل على أدلة أخرى على تورّط الحكومة الإسرائيلية المباشر في العملية:

- بعد ساعات قليلة من اعتقال بولارد قامت الحكومة الإسرائيلية بتهريب المسؤولين الإسرائيليين اللذين كانا يوجّهان بولارد من الولايات المتحدة وهما الكولونيل أفييم سيلا وجوزف ياغور.

- كان سيلاً (ولا يزال) منخرطاً في القوات الجوية الإسرائيلية. وبعد أن اعتُقل بولارد تمّت ترقيته. وهو الآن قائد قاعدة ريمون الجوية في إسرائيل. وخلال عملية التجسس كان رفائيل إيتان، جاسوس الموساد الأكبر والمستشار السابق لرئيسي الوزراء مناحيم بيغن وإسحاق شامير، يعمل بوزارة الدفاع الإسرائيلية. وتلقّى هو أيضاً مكافأة من الحكومة الإسرائيلية التي أسندت إليه منصب المدير التنفيذي الأكبر لشركة الكيماويات الإسرائيلية، وهي أكبر شركة تملكها الحكومة في تلك البلاد.

- كان سيلا وإيتان يُطمئنان بولارد باستمرار إلى أنه إذا قُبض عليه فإن الحكومة الإسرائيلية ستعالج المسألة عبر القنوات الدبلوماسية. وحدث مرة أنهما أظهرا له جواز سفر عليه صورته واسم مختلف.

- وفي يوليو وأغسطس عام ١٩٨٥ قضى بولارد وزوجته عدة أسابيع في إسرائيل زار بولارد خلالها إيتان في مستشفى بتل أبيب. وإذا تذكّرنا مركز بولارد في المخابرات البحرية الأميركية وماضي إيتان في ميداني السياسة والمخابرات، فإنه يصبح من الصعب أن يصدّق المرء أن المخابرات الإسرائيلية المضادة لم تكن على علم بزيارة بولارد واتصالاته. لكن إسرائيل مع هذا لم تبلّغ الحكومة الأميركية شيئاً عن زيارته.

- في كل أسبوعين وعلى امتداد ثمانية عشر شهراً كان سيلا وياغور يتعاقبان على نقل طلبات مفصّلة بالمعلومات التي يراد من بولارد سرقتها من الكمبيوتر. ولم تكن هذه من قبيل المعلومات العامة. فقد كان سيلا وإيتان وعلى الأخص ياغور يطلبان منه معلومات عن أنظمة أسلحة سرية معيّنة. وكانا أحياناً يطلبان وثائق معيّنة بعناوينها وأرقامها وهكذا. ومن الواضح أن مثل هذه الطلبات الفنية الدقيقة لا تصدر إلاّ عن

العدل بأن جريدة «الجيروزاليم بوست» نشرت مقالاً في ٢١ نوفمبر ١٩٨٥ يشتمل على تصريح لبولارد يعبّر فيه عن رغبته في الهجرة إلى إسرائيل. فإلى من كان سيُفشي بما بقى لديه من معلومات؟ ثم إن تشديد المذكّرة على ما عبّر عنه بولارد مراراً من حب وإخلاص لإسرائيل لا يدع مجالاً للشك في أنه لو هاجر إليها لقامت الحكومة الإسرائيلية باستغلال ذاكرته وخبراته.

وما لم تقله وزارة العدل في مذكّرتها بالرغم من أنه واضح كلّ الوضوح هو أن الحكومة الإسرائيلية هي التي كان باستطاعتها أن تستفيد من أكثر المعلومات التي حصلت عليها بواسطة بولارد لأنها تتعلق بحكومات الشرق الأوسط وأنظمة الأسلحة الأميركية التي تستخدمها إسرائيل. وأرفقت وزارة العدل مذكّرتها بمقال من «الجيروزاليم بوست» عنوانه: «بولارد المذهول: لماذا تخلّت إسرائيل عني؟» وفي المقال ذاته يشبّه بولارد حاله بحال طيّار إسرائيلي سقط وراء خطوط العدو وتركته إسرائيل لمصيره التعس. ولكن «الجيروزاليم بوست» كانت مخطئة. فبولارد لم يُصب بالذهول. فقد كان ولا يزال وراء خطوط العدو.

٥ . هل وقع الإعلام الأميركي ضحية لمعلومـات إسرائيلية مضلّلـة ؟

(كُتب بالاشتراك مع مارك بروزونسكي الخبير بشؤون الشرق الأوسط ونُشر في جريدة «بي فاينال Bee Final» بسكرمانتو في ٢١ أكتوبر ١٩٨٧).

في نوفمبر ١٩٨٦ أخذت وسائل الإعلام الأميركية والإسرائيلية تذيع أن فئات إسرائيلية قامت ربّما بمساعدة من الحكومة الإسرائيلية بدفع إدارة ريغن إلى تزويد آية الله الخميني بالأسلحة.

وعندما قام المدّعي العام ادوين ميز بتأكيد الخبر في مؤتمره الصحفي المشهور بتاريخ ٢٦ نوفمبر، نفى إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي بغضب أن تكون إسرائيل لعبت دور المحرّض والمشجّع في القضية. فما كان يخشاه المسؤولون الإسرائيليون هو أن يتّخذ البيت الأبيض من إسرائيل كبش فداء في محاولة منه لشرح ما لا يُشرح للشعب الأميركي.

وفي يناير ١٩٨٧ اشتدّ قلق إسرائيل عندما أتت اللجنة المختارة بمجلس الشيوخ الأميركي للنظر في قضايا المخابرات بالتفصيل على وصف الدور الرئيسي الذي قام به ديفد كيمحي وأميرام مير، وحتى رئيس الوزراء السابق شيمون بيريز، في إقناع البيت الأبيض بإرسال الأسلحة إلى إيران واقتطاع جزء من الربح لتمويل الكونترا بنيكاراغوا .

ومما زاد في قلق إسرائيل أن هذه الفضيحة تكشّفت في أعقاب افتضاح أمر بولارد. وكان من الواضح أنه لا بد من عمل شيء لإزالة الانطباع المتزايد في أميركا بأن كبار المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية استغلّوا سذاجة الإدارة الأميركية. فكلّفت الحكومة الإسرائيلية مورتيمر زكرمان بالقيام بهذه المهمة.

وزكرمان هذا تاجر عقارات وثري كبير معروف جيداً في الأوساط الإسرائيلية

والأميركية اليهودية بسخائه في مساعدة إسرائيل. وحذا حذو مارتن بيريز الذي اشترى مجلة «نيو ريببلك New Republic» فقام بشراء عدد من المجلات والمنشورات الكبرى الأميركية بينها مجلة «يو. أس. نيوز أند وورلد ريبورت» US New & World Report لأغراض من أهمها مساعدة إسرائيل في ميدان العلاقات العامة. وقد استطاع الإسرائيليون أن يتسللوا إلى مجلته هذه ويسخّروها لخدمة حملتهم الإعلامية للتضليل وتحريف الأخبار في أميركا. وحتى الآن لا يُعرف ما إذا كان زكرمان قد سمح لهم بذلك من تلقاء نفسه، أم أنهم استغلّوا سذاجته في ذلك السبيل.

وفي أواخر السبعينات تراجع زكرمان عن تعهده بمد مجلة «نيشن Nation» بالمساعدات المالية لأنها نشرت مقالاً تُلفت فيه الأنظار إلى الروابط بين إسرائيل وجنوب افريقيا، ورفضت الرضوخ لمحاولاته في حملها على تغيير تغطيتها لأخبار الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٨٢ وبعد أن اشترى زكرمان مجلة «أتلانتك» المعروفة بمستواها الرفيع ورصانتها صرّح بكل وضوح لجريدة «النيويورك تايمز» أنه بالرغم من حرصه على المحافظة على مستوى المجلة وخصوصاً على تمسّكها بالرأي الحر، فإنه لن يسمح بنشر أي مقال «يتحدّى حق إسرائيل في الوجود».

لكن يبدو أن ما كان يدور بذهنه يتعدّى هذا بكثير. فبعد أن اشتراها بوقت قصير قام بنشر مقال افتتاحي فيها عن حادث الهجوم الإسرائيلي على السفينة ليبرتي الذي أدّى إلى قتل أكثر من ثلاثين أميركيا. على أن المقال كان نموذجاً للتزوير والخداع أعدّه كاتبان إسرائيليان مشبوهان، وتجاهلا فيه التقارير السابقة الموثقة. وكان من الواضح أنهما كانا يرميان إلى إقناع الأميركيين بأن الحادث كان عرضياً لا مدبّراً.

لكن بعد أن اشترى «يو. أس. نيوز. . .» في عام ١٩٨٤ بوقت قصير، أخذ المحررون يلاحظون أن الذي يقوم بإعداد المقالات التي تتناول شؤون الشرق الأوسط هيئة أبحاث وتقارير صحفية مركزها في القدس واسمها «دبث نيوز Depth New». ولم يكن يُعرف عندئذ شيء يُذكر عن هذه الهيئة سوى أن حلقة الوصل بينها وبين المجلة شخص اسمه جيورا شاميش. وفيما بعد عُلم أن أحد أركان الهيئة جنرال سبق له أن كان يعمل في المخابرات العسكرية الإسرائيلية.

ولم تلبث الشكوك أن أخذت تساور أولئك المحررين حول احتمال تورّط هيئة

«دبث نيوز» مع الموساد. ومن ثم أخذوا يطرحون الأسئلة باستمرار عن هذا على ديفد جيرجن رئيس تحرير المجلة الذي سبق له أن كان مدير الاتصالات بالبيت الأبيض. لكنه أكّد لهم أن شاميش صحفي معروف ومحترم وأنه لا علاقة للموساد بالهيئة المذكورة.

وفي فبراير ١٩٨٧ تلقّت المجلة (يو. أس. نيوز. . .) معلومات من «دبث نيوز» مفادها أن الدافع لعملية إيران ـ كونترا لم يكن مصدره الحكومة الإسرائيلية بل الحكومة الإيرانية ذاتها. فطُلب من قسم الأخبار الخارجية في المجلة إعداد مقال افتتاحي يشرح بالتفصيل «لَسْعة» الخميني لإدارة الرئيس ريغن. فلو صحّت المعلومات الواردة فيه ـ وأكثرها بعيد عن الصحة ـ فإنها تُبرّىء إسرائيل ممّا نسب إليها، وتصبح كالولايات المتحدة ضحيّة لدهاء الإيرانيين. وكما هو متوقّع فإن المقال أثار شكوك كثرة من المحررين.

وعندما تمّ إعداد مسوّدة المقال أُرسل إثنان من هيئة تحرير المجلة وهما ستيفن إمرسون ومِل إلْفِن إلى إسرائيل للتحقق من الوقائع التي وردت من «دِبث». على أنهما عندما عادا قالا بأنهما لم يستطيعا التحقق من تلك الوقائع، وطلبا فكّ ارتباطهما بالمقال.

وفي المراحل الأخيرة من إعداد المقال تمّ استدعاء شاميش من القدس وخُصّص له مكتب صغير لإنهاء التحقق من الوقائع الواردة فيه. وفي ٣٠ آذار خصّصت المجلة عشر صفحات لِ «السعة الخميني الكبرى». وبالرغم من أن المقال يستشهد كثيراً بمراجع شرق أوسطية فإنه يخلو من أي إشارة إلى دور إسرائيل في عملية إيران ـ كونترا ولا يذكر على الإطلاق المصدر الرئيسي الإسرائيلي للمقال ولا كاتبه أو كاتبيه، وذلك لأن الذين أعدّوه رفضوا أي ارتباط به.

وقد بَلَغنا أن زكرمان دفع لهيئة «دبث نيوز» مبلغ ٣٥,٠٠٠ دولار ثمناً للمقال. وأصبحت دبث في الأسابيع والأشهر التالية، بناء على إصرار زكرمان وجيرجن، المصدر الرئيسي لتغطية مجلة «يو. أس. نيوز. . .» لأخبار الشرق الأوسط. وعُيّن شاميش محرراً بالمراسلة في المجلة على أثر نشر المقال وذلك لتوفير غطاء له في حال التساؤل عن صدقه.

ومنذ أن اشترى زكرمان مجلة «يو. أس. نيوز. . .» استقال منها نحو خمسين من المشاركين في إعدادها لأسباب أكثرها يتصل بعدم خبرته المهنية، وتصرفاته الدكتاتورية، وانحيازه في كل ما يتعلّق بإسرائيل. وترك المجلة عدد من أعضاء هيئة التحرير بسبب المقال عن «السعة» الخميني. وأصبح من الواضح أن المجلة فقدت استقلالها السابق في معالجة شؤون الشرق الأوسط.

وقال أحد الذين تركوا المجلة: «لقد ترك الكثيرون منا العمل في المجلة لأنهم لم يريدوا الارتباط بمنشورة تستخدمها إسرائيل في تحريف المعلومات».

وعندما سئل جيرجن عن استقالات أعضاء هيئة التحرير نفى أن يكون أحد منهم قد استقال بسبب المقال ـ هذا بالرغم من أننا قابلنا عدداً من المستقيلين الذين قالوا عكس ذلك. كما أكّد جيرجن أنه لا يزال يؤيّد كل ما جاء في المقال. وعندما سئل عن اتصالات شاميش بالمخابرات بدا عليه الاهتمام والحرج وظل يُحيلنا على شاميش بالقدس.

وهكذا وبينمـا كان بولارد يقوم بفضح أسرار أميركا العليا، وبينما كان المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية ومساعد كبير لرئيس الوزراء الإسرائيلي يزجّان البيت الأبيض في قضية إيران، كان الإسرائيليون على ما يبدو يتسللون إلى الصحافة الأميركية للتضليل. وفي النهاية كان الشعب الأميركي أو على الأقل أولئك الذين يقرأون مجلة «يو. أس. نيوز. . .» هم الذين لُسعوا.

٦ . أربعون سنة من تجسس إسرائيل على الولايات المتحدة

(ذي كريستشيان سينس مونيتور ـ ٢٢ مايو ١٩٨٩)

يمكننا أن نتبيّن نمط تجسس إسرائيل على الولايات المتحدة إذا ألقينا نظرة على حالات مختارة من هذا التجسس يعود تاريخها إلى إنشاء إسرائيل. وما أعرفه أن جميع تلك الحالات باستثناء واحدة ظلت بعيدة عن الأضواء. وقد تمكّنتُ من الاطلاع عليها عبر الوثائق التي سُمح بالاطلاع عليها بناء على قانون حرية المعلومات، أو من المقابلات التي أجريتها مع مسؤولين في قسم مكافحة التجسس بمكتب التحقيقات الفدرالي، أو مع مسؤولين متقاعدين من هذا المكتب ومن وزارة العدل.

في الأربعينات: إن أول ملحق عسكري أرسل إلى واشنطن في يونيو ١٩٤٨ هو إفرايم بن ـ أرتزي. وهو الذي قام بتشكيل مجلس يضم أربعة أشخاص للتجسس على الولايات المتحدة. أمّا الأربعة فهم بن ـ أرتزي نفسه، وعضو في الوفد الإسرائيلي إلى هيئة الأمم بنيويورك، وعميل مخابرات محترف كان يتنقّل بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومحام أميركي بنيويورك.

وكان بين المشاريع الأولى التي قام بها المجلس إنشاء مركز في نيويورك لتدريب العملاء المجنّدين على أساليب التجسس، كالمراقبة الالكترونية في الشوارع، واستخدام الحبر السري، واستخدام الشيفرة في المراسلات، ووضع آلات التنصت في الفنادق التي تنزل فيها الوفود العربية إلى هيئة الأمم والسيارات التي يتنقّلون فيها. لكنهم منذ البداية أيضا استهدفوا التجسس على مصالح أميركية. وربما كان ذلك يشمل الحصول على نموذج أوّلي لرادار أميركي صغير متحرك للإنذار المبكر وشحنه إلى تشيكوسلوفاكيا مقابل أسلحة تشيكوسلوفاكية للهاغاناه في فلسطين.

في الخمسينات: في عام ١٩٥٦ اتصل مسؤول إسرائيلي كبير اسمه أيزنشتاد

بمسؤول في السفارة الأميركية اسمه ايرل آي. جنسن وعرض عليه مبلغا من المال مقابل الحصول له على معلومات سرية ووثائق. فتظاهر جنسن بالقبول وقام بإشراف مكتب التحقيقات الفدرالي بتسليم مواد مختارة لعميلين إسرائيليين وهما أبرامسكي ونيفوث (والاسمان مأخوذان من وثيقة سمحت وزارة الخارجية بالاطلاع عليها ولم يرد فيها الاسم الأول لكل منهما).

وعندما نُقل جنسن إلى واشنطن تبعه العميلان الإسرائيليان لمواصلة عملهما. ولمّا لم يكن الإسرائيليون إذ ذاك يتمتّعون بالحصانة الدبلوماسية فقد اتّفقت وزارة الخارجية ووزارة العدل كتابة على تقديمهما للمحاكمة بموجب قانون وكالة تسجيل الأجانب والقوانين المتعلّقة بأعمال التجسس. لكن لأسباب لم أستطع إلى الآن الوقوف عليها لم يُعتقلا، ولم يقدّما إلى المحاكمة.

في الستينات: في أواسط الستينات قام مكتب التحقيقات الفدرالي بالتوسع في التحقيق الذي كان يقوم به إذ ذاك مع لجنة الطاقة الذرية حول احتمال قيام مؤسسة المواد والطاقة الذرية (NUMEC) في بلدة أبولو بولاية بنسلفانيا بتحويل اليورانيوم المصنّع لإسرائيل. وكان مكتب التحقيقات حريصاً بالدرجة الأولى على صيانة الوثائق السرية المتعلّقة بتقنية الأسلحة المخزونة في أبولو. على أن بعض الزوار الإسرائيليين وبينهم رفائيل إيتان تمكّنوا من الوصول إلى تلك الوثائق. وكان إيتان معروفاً عندئذ بعلاقته بالمخابرات الإسرائيلية. وهو نفس إيتان الذي كشف تورطه فيما بعد بقضية الجاسوس بولارد.

وفي عام ١٩٦٩، وبناء على توصيات مكتب التحقيقات الفدرالي، تمّ إلغاء عقد مؤسسة المواد والطاقة الذرية وسحب التصريح بإيداع الوقائق المتعلّقة بالأسلحة فيها، وعدم السماح للدكتور زالمان شابيرو، رئيس المؤسسة، بالاطلاع على الوثائق.

في السبعينات: ربما كان الكولونيل يوسف لانجوتسكي أشد الجواسيس الذين أرسلتهم إسرائيل إلى الولايات المتحدة إزعاجاً ومثابرة. وقد تنبّه له مكتب التحقيقات الفدرالي بعد وقت قصير من تعيينه في أواسط سنة ١٩٧٦ مساعداً للملحق العسكري في السفارة الإسرائيلية بواشنطن. وقد تمكّن من اختراق المناطق الحساسة المغلقة بوزارة الدفاع الأميركية مرات عديدة. وحاول بطرق غير لائقة تجنيد موظفين بوزارة الدفاع

للتجسس. وبعد أن أنذرت الوزارة السفارة الإسرائيلية عدة مرات رفضت أن تتعاون معه بأي وجه ومنعته من الاتصال بها. وفي أوائل عام ١٩٧٩ استدعته الحكومة الإسرائيلية.

في الثمانينات: في عام ١٩٨٣ قام مكتب الأمن التابع لوكالة المخابرات بوزارة الدفاع الأميركية بتفتيش مكان عمل وبيت أستاذ كبير في كلية وزارة الدفاع للتجسس. وكان عدد من زملائه قد رفعوا تقارير حول علاقاته المشبوهة بمسؤولين إسرائيليين عسكريين يعملون بالمخابرات. ولم يعثر مكتب الأمن على أية وثائق سرية مسروقة خلال التفتيش لكنه عثر على مئات الكتب الممزقة التي كانت قد سُحبت بالاحتيال والتزوير من مكتبة الكلية وشُوّهت. وعلى أثر ذلك قامت وزارة الدفاع بإحالة القضية على النيابة العامة.

وأخيراً جرت تسوية مع الأستاذ، فاعترف في نوفمبر ١٩٨٣ أمام محكمة المنطقة في ألكسندريا بولاية فرجينيا بأنه مذنب بالاعتداء على ممتلكات الدولة، فأصدرت المحكمة حكماً بإدانته وحكمت عليه بدفع غرامة. ولكن بدلا من سجنه حكمت عليه بالقيام بأعمال لخدمة المجتمع خلال مدة معيّنة. وشملت التسوية وجوب استقالته فوراً من منصبه كموظف مدني في وكالة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع والتي تدير الكلية. لكن لم تناقش المحكمة أي جانب أمني من جوانب القضية. هذا بالرغم من أن بعض المسؤولين في الوكالة صرّح بأن التحقيق كشف عن اختفاء بعض المواد السرية من مكتبة الكلية. ويشغل هذا الأستاذ الآن منصب مدير دراسات الشرق الأوسط بإحدى جامعات واشنطن.

٧ . الضرر الذي سبّبه الجواسيس «الأصدقاء»

(ذي كريستشيان سينس مونيتور The Christian Science Monitor الاثنين ، ٢٢ مايو ١٩٨٩)

كان اعتقال جوناثان بولارد وإدانته «بالتآمر للقيام بأعمال التجسس» لإسرائيل على الولايات المتحدة حدثاً مشحوناً بالعاطفة والمرارة في كلا البلدين. وحتى عندما تمّ الحكم عليه بالسجن مدى الحياة في آذار ١٩٨٧ فإن العواطف لم تهدأ. صحيح أنه غاب عن الأنظار منذ ذلك الحين، لكن القضايا التي أثيرت بسبب تجسسه لا تزال تتفاعل.

لقد ساء كثرة من الإسرائيليين قيامُ حكومتهم بتزويد المحققين الأميركيين ببعض الأدلة التي أقنعت بولارد بأن يعترف بأنه مذنب. وفي الوقت ذاته شعر كثرة من اليهود الأميركيين أن الحكومة الإسرائيلية قد خيّبت أملهم فيها عندما أدين مسؤول إسرائيلي خلال الأشهر التالية بسبب تورطه في المؤامرة، وأعلن أن أربعة مسؤولين آخرين شاركوا فيها، ونُشرت تقارير عن ضلوع مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي فيها.

وفي البداية حارت أجهزة المخابرات الأميركية العسكرية منها والمدنية في أمر اعتقال بولارد. ولكن منذ اعتقاله أخذ يتزايد شعورها بالغضب على إسرائيل وعدم الثقة بها، وذلك لأن تحقيقاتها الداخلية كشفت عن حجم العملية والضرر البالغ الذي ألحقته بأمن أميركا القومي، وعن عمليات إسرائيلية مشابهة للتجسس لم تكن معروفة.

وباختصار فإن قضية بولارد كان ولا يزال لها تأثير سلبي قوي على العلاقات العملية بين هذين البلدين اللذين عقدا تحالفاً أمنياً وثيقاً.

ولا عجب إذن في أن هناك محاولات جادة «لإعادة النظر» في القضية، وكسب العطف والتأييد لبولارد وزوجته التي كانت قد اعترفت بأنها مذنبة ولكن باقترافها جرماً

أخف من جرم زوجها وهو «تسلّم ممتلكات حكومية» مسروقة.

فتألّفت هيئتان إحداهما في نيويورك والأخرى في إسرائيل للعمل على إعادة الاعتبار للزوجين وجمع المال لدفع أجور المحامين وغيرها من تكاليف الدفاع عنهما. ويعمل كلّ من الدكتور مورس بولارد والد جوناثان ومحاميهما المشهور على الدفاع عنه على شاشات التلفزيون.

وألّف والد زوجته برنارد هندرسون كتاباً عنوانه «قصة جاسوس» يُـخفّف من شأن الجرائم التي اقتُرفت، ويطالب بإخلاء سبيل الزوجين لاعتبارات إنسانية.

وقام وولف بليتزر، مراسل «الجيروزاليم بوست» بواشنطن، بتأليف كتاب آخر عنوانه «ساحة الأكاذيب» للغرض نفسه. وتحت هذا العنوان يجد القارىء عنواناً أصغر يقول بأن المؤلف هو الوحيد الذي مُنح حق الاتصال بالزوجين. والطريقة التي يستخدمها بليتزر هي تمكين جوناثان بولارد من انتقاء بعض مقاطع الاتهام وتجاهل أو تحريف المقاطع الأخرى.

والوتر الرئيسي الذي يضرب عليه الذين يطالبون بإعادة النظر في القضية هي أن الوثائق السرية التي سرقها بولارد وباعها لوحدة مخابرات خاصة تابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية ذات أهمية أساسية لبقاء إسرائيل. ويقول بليتزر بالاستناد إلى محامي بولارد إن المواد المسروقة تحتوي على معلومات عمّا لدى الدول العربية من أنظمة أسلحة وأجهزة مخابرات وقدرات عسكرية، كما تحتوي على تحليل لنوايا الزعماء العرب السياسية وعلى تفاصيل عن الأسلحة السوفييتية التي ستقدّم لأعداء إسرائيل.

ومؤخراً جرت مقابلة مع والد بولارد عُرضت على شاشة التلفزيون خلال برنامج محطة إي. بي. سي. المعروف باسم «نايتلاين». وقال خلالها بأنه يستطيع فهم شعور ابنه عندما علم بأن الولايات المتحدة لا تُطلع إسرائيل على ما جمعته مخابراتها من معلومات عن « مصانع الغاز في سوريا وعن الهجمات المنتظرة التي ستقوم بها منظمة التحرير من لبنان».

فالمدافعون عن بولارد يحاولون أن يُظهروه في صورة شاب يهودي أميركي لامع تمزّقه هواجس القلق على بقاء إسرائيل من ناحية، وواجبه بوصفه ضابط مخابرات أميركي في

حفظ أسرار الأمن في بلاده من جهة أخرى. ولا تخلو هذه الصورة من شيء من المنطق وحتى من الحقيقة. ولكن ليس هذا هو السبب الذي حُكم من أجله بالسجن المؤبّد على بولارد. فالقضية أكبر بكثير.

ذلك أنه بعد اعتقال بولارد في نوفمبر ١٩٨٥ بوقت قصير تأكد لمحققي وزارة الدفاع ومكتب التحقيـق الفدرالي أن غالبية ما سرقه من وثائق لا علاقة له البتّة بمصالح الأمن الأساسية لإسرائيل. وقد أقلق هذا الحكومة الأميركية أكثر ممّا أقلقها ذلك العدد الهائل من الوثائق المسروقة التي تبلغ نحو ٨٥٠,٠٠٠ صفحة، أو حتى درجة السرية المصنّفة تبعا لها. فأكثر من نصفها كان مصنّفاً بأنه سري من الدرجة الأولى.

فالمشكلة التي واجهت المحققين كانت في أساسها تتلخّص في أنهم تأكدوا من القوائم المخبأة في طاولة بولارد أنه كان يعمل وفقاً لطلبات وإرشادات محدّدة، أي أن العملاء الإسرائيليين كانوا قد توصّلوا إلى معرفة الوثائق التي يريدونها بعناوينها وأرقامها. فتبادر إلى أذهانهم للوهلة الأولى أن هناك عميلاً مجهولاً كان يوجّه بولارد نحو الوثائق المطلوبة. لكن المحققين تمكّنوا باستخدام جهاز كشف الكذب من حمل بولارد على الاعتراف بما شكّ فيه المسؤولون في وزارة الدفاع منذ البداية، فقال بأن إحدى الوثائق الأولى التي طُلب منه أن يسرقها هي الدليل الضخم لمعرفة الوثائق العسكرية السرية الذي يتجدّد كل ثلاثة أشهر. ففي هذا الدليل قوائم بأسماء عشرات الآلاف من الوثائق مع نبذة قصيرة عن محتويات كلّ منها. وعليه فإنه لم يعد هناك مجال لافتراض وجود عميل مجهول.

وهكذا فإن ما حصل عليه الإسرائيليون منه كان بالضبط ما أرادوه. فما الذي حصلوا عليه؟ جاءت الصدمة الأولى التي أصابت محققي مكتب التحقيق الفدرالي عندما حلّلوا خمسا وعشرين وثيقة مسروقة وجدوها في حقيبة كانت آن بولارد (زوجة بولارد) قد أخرجتها من شقتهما بناء على تعليماته لها بعد أن قامت وزارة الدفاع بالتحقيق معه. وتبيّن أن عدداً كبيراً منها من النوع السري للغاية، وكلّها تقريباً تتعلّق بالقدرات والأسلحة الأميركية. والسؤال الآن هو لماذا كان الإسرائيليون يريدون هذه المعلومات؟

إن الإجابة على هذا السؤال كما يُفهم من كبار مسؤولي وزارة الدفاع والعاملين بمكافحة التجسس في مكتب التحقيقات الفدرالي الذين راجعوا التعليمات التي تلقّاها بولارد من العملاء وسجّلها لا تزال هدفا رئيسياً للتحقيق. وقد تبيّن من سجلّات التعليمات هذه وسجلّات الكمبيوتر في قسم المخابرات بوزارة الدفاع حيث تمكّن بولارد من الحصول على أكثر الوثائق المسروقة أن أكثر الوثائق التي سلّمها بولارد للعملاء لا تتصل إطلاقا بالشرق الأوسط، فهي تشتمل على تفاصيل متعلّقة بالمخابرات والقدرات والاتصالات العسكرية الأميركية والروسية. كما تشتمل حسب ما جاء في لائحة الاتهام على تفصيلات عن مواضع السفن ومحطات الطيران الأميركية وأساليب القتال، وطرق تدريب الجند في الجيش الأميركي. ولم تكن هناك أهمية لأكثر هذه المعلومات إلاّ لدى بلد واحد وهو الاتحاد السوفييتي.

وتزايد قلق الأميركيين خلال التحقيق مع بولارد عندما كشف سوفييتي كان قد هرب إلى الولايات المتحدة أن هناك بالإضافة إلى الجاسوسين السوفييتيين اللذين قُبض عليهما في إسرائيل وسُجنا (وهما شبْتاي كلمانوفيتش وماركوس كلينبرغ) جاسوس ثالث بإسرائيل لم يُقبض عليه. وأضاف أن هذا يحتل مركزاً مهماً في وزارة الدفاع الإسرائيلية وأنه لا يزال يزاول التجسس. ومن المحتمل أن تكون الأسرار التي أرسلها بولارد إلى إسرائيل قد وجدت طريقها إلى الاتحاد السوفييتي سواء أكان هذا هو الهدف أم لم يكن.

وهناك نغمة أخرى يضرب عليها المدافعون عن بولارد وهي أن الحكم الذي صدر عليه كان قاسيا جدا لأن الوثائق المسروقة بغض النظر عن حجمها وأهميتها أرسلت إلى دولة حليفة. كما أنهم يشكّكون في وقوع ضرر كبير نتيجة لذلك. وتناسى هؤلاء أنه من المؤكد أن المذكرة التي أعدّها كاسبر وينبرغر وزير الدفاع عن الضرر الذي ألحقه بولارد بالولايات المتحدة وتقع في ٤٦ صفحة هي التي حملت القاضي أوبري روبنسون على الحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

وفي الأشهر التي أعقبت سجن بولارد حمل مناصروه على وينبرغر بسبب دوره في إصدار الحكم. وقد وصف المستر درشوفيتز مذكرة وينبرغر بأنها «مستنقع قذر». وقال أيضا في مقال صحفي «إن وزارة الدفاع لا تستطيع أن تنتظر من الشعب الأميركي بأن

يقبل مبالغاتها المفضوحة على علاّتها، وخاصة عندما تضرب بالمنطق عرض الحائط».

أما بليتزر فكان أكثر تحفّظا في كتابه. إذ اعترف بأن بولارد ألحق بالفعل ضرراً بالأمن القومي الأميركي، إلاّ أنه أضاف تحذيراً غريباً للقارىء عندما يقول بأنه تمّ احتواء قسم كبير من الضرر «بسبب فضح العملية» من جهة، وتعاون مسؤولي المخابرات الأميركية والإسرائيلية ـ وإن لم يكن تعاونهم كاملاً ـ على إصلاح الضرر.

والملاحظ أن هناك أمرين يشترك فيهما جميع الذين دافعوا عن بولارد: الأول تفاؤلهم الذي لا مبرر له، والثاني إساءة فهم شديدة لضرورات أي جهاز أمني. فالمعلومات التي أرسلها بولارد للإسرائيليين تشمل المواد التالية:

ـ معلومات عن الأنظمة الفنية للمخابرات والأخبار التي جُمعت بواسطتها.

ـ دراسات تحليلية مفصّلة تشتمل على حسابات ورسوم بيانية وصور للأقمار الصناعية وأسماء الذين قاموا بها.

ـ معلومات عن أشخاص أغفلت أسماؤهم ولكن يمكن لمحلّل قدير في المخابرات أن يعرفها.

ـ ثلاث فئات من المراسلات اليومية طوال سبعة عشر شهراً.

واعترف بولارد بأنه لم يقتطع أي جزء من الوثائق التي سلّمها لعملاء إسرائيل. والواقع أن الوثائق التي وُجدت في شقته كانت كاملة. وكذلك كان الأمر بالنسبة للوثائق التي أعادها الإسرائيليون وعددها ١٦٣ وثيقة. ومعنى هذا أن الوثائق اشتملت على جميع التفاصيل عن مصادر الأخبار وطرق جمعها. وحتى لو أن بولارد حاول أن يقتطع أجزاء من الوثائق لما استطاع، وذلك لعدم قدرته على ذلك، خاصة وأنها تقع في آلاف الصفحات وتتناول مئات الموضوعات.

ولنأخذ مثلاً على ذلك الوثائق المسروقة التي تشتمل على صور عسكرية التقطتها الأقمار الصناعية الأميركية. فلو نشرت صورة من تلك الصور في مجلة عسكرية فكلّ ما يمكن لأجهزة التجسس الأجنبية أن تستخلصه منها هو أن وكالة الأمن القومية مهتمّة بموضوع الصورة بالإضافة إلى تكوين فكرة عن قوة الكاميرات المثبتة في الأقمار الصناعية. أمّا إذا استطاعت تلك الأجهزة الحصول على الصور الأصلية أو حتى على

نسخ جيدة من تلك الصور، فإنها تستطيع أن تحصل على المعلومات الفنية التي يسجّلها جهاز القياس في القمر الصناعي مثل موضع ذلك القمر والزمن وعلوّه. وعند وقوع هذه المعلومات في يد أجنبية يتعيّن على وكالة الأمن القومية أن تقوم بعملية باهظة التكاليف، وهي تغيير موضع القمر أو حتى مساره كلّه، وذلك لأن انكشاف المعلومات يحرم صاحبها من عنصر المفاجأة.

وهذا هو ما قصده وينبرغر عندما أشار إلى ضياع «مكاسب قومية استغرق الحصول عليها سنوات من الجهد المتواصل وتسخير الموارد الوطنية». ولقد قامت ثلاث جهات منفصلة في وزارة الدفاع بتخمين الأضرار الناجمة عن سرقة الوثائق، لكنها لم تستطع أو لم تشأ كشف مقدارها بالدولارات. لكن كلاّ منها تحدّثت عن «عدة بلايين من الدولارات» كتقدير إجمالي، وقالت بأن غالبية الأضرار لحقت بوكالة الأمن القومي.

هذا عدا شبكات التجسس التي انكشفت والمخاطر الشديدة التي يتعرّض لها الجواسيس الذين كشف عن هويّاتهم ومواضعهم ونشاطاتهم.

والواقع أنه لا فرق بين وصول الوثائق إلى إسرائيل أو إلى بلد آخر كتشيكوسلوفاكيا. فلا يمكن لأي جهاز أمن قومي في العصر الحديث أن يعرّض حياة العديدين للخطر وأن يغامر ببلايين الدولارات في عمليات لا يسيطر على سريتها. فمتى ذهبت السرية ذهب كل شيء. وحتى لو افترضنا أن بولارد بعث بالبريد نصف تلك الوثائق لمقر المخابرات الروسية (الكي. جي. بي.) بموسكو وأودع النصف الآخر لدى صديق له في بثيسدا بولاية ماريلاند فإن ذلك لا يغيّر شيئاً من قيمة الأضرار التي ألحقها بالأمن القومي.

وفي هذه الحالة سُلّمت المواد إلى دولة أجنبية كانت الولايات المتحدة تعتقد أن السوفييت تغلغلوا في أجهزة مخابراتها. وعندما سئل المدير السابق لوكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (السي. آي. إي.) ريتشارد هلمز مؤخرا عمّا إذا كان على الولايات المتحدة أن تفرّق بين أولئك الذين يبيعون الأسرار «للأصدقاء» وبين الذين يبيعونها «للأعداء» كان جوابه أنه لا فرق بين هؤلاء وأولئك «لسبب بسيط وهو أننا لا نعرف شيئا عن أجهزة الأمن في تلك الدول».

والواقع أن تعليق هلمز يؤكد على أمر هام آخر يتعلق بالوثائق التي وصلت إلى

إسرائيل عبر بولارد وهو أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي كان يمكن لها أن تستخدم ذلك القدر الكبير من الوثائق.

كان رفائيل إيتان مدير ال «ليكيم» أي الوحدة في وزارة الدفاع التي أدارت عملية بولارد هو مستشار إسحاق شامير وشيمون بيريز حول شؤون المخابرات ومكافحة الإرهاب. ويذكّر بليتزر في كتابه أنه عندما تولّى بيريز رئاسة الوزراء في سبتمبر ١٩٨١ (أي بعد تجنيد بولارد لسرقة الوثائق بوقت قصير) «طلب من إيتان أن يتخلى عن مسؤوليته في مكافحة الإرهاب». لكن ما لا يذكره بليتزر هو أن إيتان ظل يمارس عمله في المخابرات بمكتب رئيس الوزراء إلى أن تمّ القبض على بولارد.

ومصدر معلوماتي هذه هو توماس بِكرنج الذي كان إذ ذاك سفيرا للولايات المتحدة في إسرائيل. وعندما ذكر تورّط إيتان بعملية بولارد سألته وزارة الخارجية الأميركية عن علاقة إيتان برئيس الوزراء، فأجاب بما ذكرناه في برقية «سرية» (رقم ١٧٢٤٦ بتاريخ٢٦ نوفمبر ١٩٨٤) لوزير الخارجية. وقد سمح لي بالاطلاع على هذه البرقية بناء على قانون حرية المعلومات.

وربما كان الجانب الأشد إحراجاً لإسرائيل من قضية بولارد، والسبب الرئيسي الذي من أجله يرغب المتورطون مباشرة فيها أن يُطلق سراحه وأن يتم إغلاق القضية نهائياً هو الإطار السياسي الذي تمّت فيه العملية. إذ تخشى إسرائيل طرح المزيد من الأسئلة التي تكشف عن تورطها في التجسس على الولايات المتحدة. فهل كان بولارد ـ مثلاً ـ أول من يتجسس لإسرائيل على الولايات المتحدة ؟ وهل كان بولارد الوحيد الذي قُبض عليه وهو يتجسس أم أنه كان الوحيد الذي قُبض عليه وحوكم؟

الواقع أن بولارد لم يكن أول من فعل ذلك كما أنه لم يكن أول جاسوس لإسرائيل يُقبض عليه أو حتى يُقبض عليه ويحاكم. ويفرّق بليتزر بين نوعين من التجسس: أوّلهما ما يسمّيه بالتجسس الودّي أو تجسس الأصدقاء، والثاني هو التجسس الخسيس الذي يُجنّد من أجله العملاء ويُدفع المال لقاء الحصول على المعلومات. ويتمّ النوع الأول بوسائل فنية مكشوفة أو عبر الملحقين العسكريين بالسفارات وغيرها، وهذا ما يفعله الجميع. ويضيف بليتزر أن الولايات المتحدة وإسرائيل كانتا منذ عشرات السنين تلتزمان باتفاق يقضي بعدم ممارسة إحداهما النوع الثاني ضد الأخرى.

وما يقوله بليتزر كلام فارغ. فالحكومة الإسرائيلية ذاتها كانت أكثر صراحة منه. فبعد اعتقال بولارد بوقت قصير أصدر بيريز رئيس الوزراء بياناً يقول فيه: «إن التجسس على الولايات المتحدة يتنافى كلياً مع سياستنا». لكن من الواضح أن ما يقوله غير صحيح. فالحكومة الإسرائيلية كانت منذ فتح سفارتها في واشنطن عام ١٩٤٨ تتجسس على واشنطن.

ويمكن للقارىء أن يكون فكرة عن ذلك من القائمة الواردة في المقال السابق بالرغم من أنها ليست كاملة. فهناك أدلة ثابتة على قيام إسرائيل بعمليات مشابهة لعملية بولارد. لكن لماذا بقيت تلك العمليات بعيدة عن الأضواء؟ أجاب على هذا السؤال مسؤول كبير في مكتب التحقيقات الفدرالي فقال: «إن ٩٥ ٪ من تلك المعلومات لم تصل المحاكم». وأضاف هذا المسؤول أنه هو نفسه أعدّ ملّفين كاملين لعمليتين مشابهتين لعملية بولارد وذلك لإقامة دعوى مماثلة. لكن تمّ إسقاط الدعوى في كلّ من الحالتين في اللحظة الأخيرة.

ومن المؤكد أن بولارد لم يكن أول جاسوس لإسرائيل في أميركا، ويُحتمل أن لا يكون آخر جاسوس. لكنه كان أكثر الجواسيس نشاطا وفعالية. ومهما يكن من أمر فإنني أشعر أن كثرة من المسؤولين في المؤسسة العسكرية الأميركية وفي أجهزة المخابرات سوف يُسعدهم أن يُطلق سراح بولارد وزوجته وأن يُسمح لهم بالذهاب إلى إسرائيل. لكن هذا يتوقف على ما يمكن أن تحصل عليه الولايات المتحدة مقابل ذلك. فقد يحدث تبادل ثلاثي للجواسيس بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي يشمل الجواسيس السوفييت في السجون الإسرائيلية. ويمكن القول بصورة عامة إنه ليس هناك شعور بالنقمة على بولارد شخصيا في واشنطن. لكن من المؤكد أن أي جاسوس إسرائيلي آخر سينكشف أمره في الولايات المتحدة سوف يعامل كجاسوس.

٨ . ماذا يحدث إذا انهار جدار برلين ؟

(ذي كريستشيان مونيتور سينس مونتور ـ ٩ يونيو ١٩٨٩)

« أدخِلوا الانفتاح إلى برلين الشرقية ! »

تلك هي الصيحة المدوية التي أطلقها الرئيس بوش في الأسبوع الماضي بقاعة مزيّنة بالأعلام في مدينة مينز بألمانيا الغربية. فصفق له المستمعون. واشتد الحماس ببوش وأضاف قائلاً:

«إنه لا يمكن التنكر إلى الأبد للتعطش إلى الحرية. لقد انتظر العالم بما فيه الكفاية، وآن الأوان لأن تكون أوروبا كلّها حرة. »

بهذه الكلمات تحدّى جورج بوش ميخائيل غورباتشوف أن يهدم جدار برلين. لكن يُرجّح أن القلق استولى على بعض المستمعين في المقاعد الخلفية بداخل القاعة التي كانت تضجّ بالهتاف لأنهم أدركوا أن هدمه سيُغرق ألمانيا الغربية وباقي أوروبا «الحرة» بسيل من اللاجئين من أوروبا الشرقية. والواقع أن أوروبا الغربية أخذت تواجه أزمة لجوء حادة من وراء الستار الحديدي.

على أن المشكلة الحقيقية تكمن في غورباتشوف ذاته. فلديه عادة سيئة وهي أنه في مواجهة التحدي يقوم بعمل ما يتحدّاه خصمه أن يفعله. فبالنسبة «للمنشقين» اليهود في الاتحاد السوفييتي ظل رونالد ريغن خلال القسم الأكبر من فترتي إدارته يطبّل ويزمّر ويلوّح باستخدام سلاح «حقوق الإنسان» أي بإثارة ما كان يصفه بسوء حال الحركيين اليهود الذين يُمنعون من مغادرة الاتحاد السوفييتي.

فقبل وفي أثناء وبعد كل مؤتمر قمة كان ريغن يتّخذ من أولئك اليهود سوطا يهوي به على رأس غورباتشوف. هذا فضلاً عن المظاهرات الضخمة التي كانت تشهدها نيويورك من أجلهم. وكانت اجتماعات الوفاق بهلسنكي لا تكاد تبدأ حتى تتحوّل إلى

جحيم من الإدانات للسوفييت. وكانت هذه السياسة تلقى ترحيباً شعبياً عظيماً في الولايات المتحدة، ويتّخذ منها المحررون موضوعاً لافتتاحياتهم. وأذكر أن عنوان نصف تلك الافتتاحيات تقريباً كان: «أخل سبيل شعبي». وهذا هو بالضبط ما فعله غورباتشوف. فقد أخلى سبيلهم.

ففي عام ١٩٨٨ صار اليهود يغادرون الاتحاد السوفييتي بمعدل ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ في الشهر. وفي الشهور الأربعة الأولى من عام ١٩٨٩ مُنح ٥٧,٠٠٠ إذن بالهجرة. وجاء غالبية هؤلاء إلى الولايات المتحدة.

كان لبعض هؤلاء أقرباء في الولايات المتحدة. وقصدها الفنانون لتنمية مواهبهم. وظن آخرون أن فرصتهم فيها أفضل منها في إسرائيل أو أنهم خشوا أن يتورط أبناؤهم في إخماد الانتفاضة في الأراضي المحتلة. ويقول المسؤولون في دوائر الهجرة إن عددهم ازداد إلى حد أنهم أخذوا يزاحمون الآسيويين والإسبانيين وغيرهم على تصاريح الهجرة.

ويُرجّح أن غورباتشوف كان يعلم طبيعة المشكلة التي سيخلقها لواشنطن. وعبّرت إدارة ريغن بصورة غير رسمية عن رغبتها في أن يتوجهوا إلى إسرائيل، وأصرّ إسحاق شامير رئيس الوزراء على ذلك، حتى إنه حاول إغلاق نقاط عبورهم إلى أوروبا لحملهم على التوجه إلى إسرائيل.

وكانت هذه القضية مصدر إحراج كبير لإدارة ريغن لأن غالبية المتظاهرين وأصحاب الافتتاحيات في صحف الولايات المتحدة لم يدر بخلدهم إطلاقا بأن الحكومتين الأميركية والإسرائيلية كانتا تتآمران لإجبار اليهود السوفييت على الذهاب إلى حيث لم يكونوا يرغبون في الذهاب (أي إلى إسرائيل). وأراهن على أن غورباتشوف كان يعرف هذا أيضا.

وهكذا سمح لهم غورباتشوف بمغادرة بلاده فجاءوا إلى الولايات المتحدة بدلاً من إسرائيل. وقبل قليل أعلنت إدارة بوش أنها بصدد تغيير قوانين الهجرة لمنع اليهود السوفييت أو غالبيتهم من المجيء إلى الولايات المتحدة. وعليه فسوف تطبّق عليهم من الآن فصاعداً القوانين التي تطبّق على غيرهم من اللاجئين إلى أميركا. ومن هذه القوانين أنه إذا سمح لهم قطر آخر باللجوء إليه فإنه لن يسمح لهم باللجوء إلى الولايات المتحدة.

ويمكن للقارىء أن يعرف بسهولة اسم البلد الآخر المستعد لاستقبالهم. إنهم سيُجبرون بكل معنى الكلمة على الذهاب إلى إسرائيل. وهذا يُسعد المستر شامير، ولكنه يبعث فيّ القلق. فمنذ سنوات والولايات المتحدة تقيم الدنيا وتُقعدها من أجل فتح أبواب الاتحاد السوفييتي لهجرة اليهود، فلمّا فتح السوفييت أبوابهم أغلقنا نحن أبوابنا. ولا ريب في أننا سنلتزم الهدوء في اجتماع هلسنكي القادم.

وهكذا نعود إلى تحدّي الرئيس بوش الصارخ للرئيس غورباتشوف بأن يهدم جدار برلين. فهذا أيضا يسبّب لي القلق. وآمل أن نكون قد أولينا هذا الأمر من التفكير ما لم نوله للمنشقّين السوفييت. فاستناداً إلى ما نعرفه عن غورباتشوف فقد نسمع الجرافات تعمل على هدمه قبل أن نستعد لما يترتّب على هدمه من نتائج.

٩ . تسرّع الكونجرس في الحكم

(ذي كريستشيان سينس مونيتور ـ ١٩ يناير ١٩٩٠)

في نوفمبر الماضي قامت عضوة مجلس الشيوخ الأميركي نبتا لوي بتوجيه رسالة شخصية إلى أعضاء مجلس النواب تطلب منهم فيها التوقيع على كتاب موجّه إلى نائب وزير الدفاع لشؤون الجيش يطالب بمنح وسام الشرف (الذي يمنحه الكونجرس عادة) لديفد روبتسكي.

والغريب في هذه القضية هو أن العمل العسكري الذي قام به ديفد روبتسكي واستوجب على حد زعمه منح الوسام، وقع قبل ذلك بسبع وأربعين سنة خلال حملة بابوا ـ غينيا الجديدة ضد اليابان. كما أنه ادّعى أنه تمكّن من أن يقوم وحده بقتل ٥٠٠ ـ ٦٠٠ جندي ياباني في اشتباك واحد استغرق إحدى وعشرين ساعة، أي أنه قتل أضعاف عدد الجنود الذين قتلهم أي شخص آخر.

وبالرغم مما يثيره هذا من استغراب، فقد أكّدت عضوة الكونجرس لزملائها بأن الضباط الذين كانوا تحت إمرة روبتسكي تقدّموا بشهادات تفيد بأنهم أوصوا في حينه بمنحه الوسام، إلاّ أن رئيس هيئة أركان الفرقة لم يرفع التوصيات. ونسبت عضوة الكونجرس إليه قوله:

«إننا لا نمنح أوسمة الشرف لليهود.»

وتمكّنت العضوة من الحصول على توقيع ٦٩ عضواً من أعضاء الكونجرس على الكتاب الذي يحمل التوصية، ورفع الكتاب في ٢٢ نوفمبر إلى جون مارش الذي كان عندئذ مسؤولاً عن شؤون الجيش بوزارة الدفاع. وتضمّن الكتاب وصفاً «للشجاعة» التي أظهرها روبتسكي عندما تصدّى بمفرده لسيل من المهاجمين اليابانيين وأنقذ كتيبته، ولكنه مع ذلك حُرم من الوسام الذي يستحقّه بسبب ما وصف في الكتاب بأنه

«شعور مفضوح بمناهضة السامية».

وجاء في الكتاب ذاته أن هناك بالإضافة إلى شهادة اثنين من ضباطه شهادة أخرى في صالح روبتسكي وهي عبارة عن صورة قيل إن أحد جنوده انتزعها من جثة ياباني قتيل كتب خلفها أن الجندي الياباني انتحر لأنه سمح لأميركي بقتل ٦٠٠ جندي ياباني.

ولم تكن الرسالة من النوع الذي يتجاهله الجيش. والواقع أن مكتب الشؤون العامة التابع للجيش أعلن في ١٥ ديسمبر أنه قد تمّ اتخاذ قرار حولها. ودُعيت عضوة الكونجرس لوي للاستماع إلى القرار بوزارة الدفاع مع اثنين من أعضاء مجلس الشيوخ وهما روبرت كاستن وهربرت كول ممثلا ولاية وسكنسن اللذان كانا قد أيّدا منح الوسام لروبتسكي، وبحضور رئيس لجنة الخدمات للقوات المسلّحة ليس أسبن الذي كان أوّل من أثار القضية مع الجيش ثم حثّ قسم الأوسمة بالجيش على الإسراع بإعادة النظر فيها.

وجاء القرار دقيقا، مستوفيا للوقائع، وصاعقا. إذ تقرّر رفض منح الوسام لروبتسكي، ورفض الحجج التي استند إليها وهي شهادة الضابطين وقضية الشعور المناهض للسامية والصورة.

ولما كانت القضية تتعلق بأربعة دوائر في الكونجرس علاوة على لجنة الخدمات للقوات المسلحة فقد عقد مؤتمر صحفي مشترك بسرعة غير معهودة وذلك بعد ظهر اليوم نفسه الذي صدر فيه القرار. وقيل في المؤتمر بأن التحقيق الذي أجراه قسم الأوسمة كان «منصفاً، دقيقاً، شاملاً وكاملاً» وأنه كان في مجمله إنجازاً رائعاً. وأكّد تأييد رفض الجيش منح الوسام، ووصف ادّعاء روبتسكي أنه قتل ذلك العدد الكبير من اليابانيين بأنه أسطورة.

ماذا جرى لأولئك السبعين من أعضاء الكونجرس الذين وقّعوا الرسالة التي تطالب بمنح الوسام؟ كيف أمكن لهم أن يضعوا أنفسهم في ذلك المركز الحرج بدون أن يتحقّقوا من وقائع القضية؟ وما هي الأدلة التي مزّقت دعواهم؟

لقد كان توقيعهم على الرسالة نوعاً من رد الفعل العكسي. فمجرّد إثارة مسألة

اللاسامية وَضَعَ القضية كلّها في إطار سياسي وعاطفي مؤات للاستجابة، فلم يعد للوقائع أهمية تُذكر. ومن المعتقد أنه لو كان لدى معاوني العضوة نيتا لوي متّسع من الوقت لحصلوا على توقيع المزيد من الأعضاء. ولم يرفض أحد ممّن طلب إليهم التوقيع سوى ليس أسبن الذي شاء القدر أن يكون ممثل ولاية وسكنسن. إذ أبى هذا أن يحكم مسبقًا على القضية، وبالتالي رفض التوقيع.

أما الدليل الذي هدم القضية من أساسها فقد كان دامغاً إلى حد أنني لم أستطع الحصول على نسخة من الرسالة التي وقّعها الأعضاء للمطالبة بمنح الوسام من معاوني العضوة نيتا لوي وعضوين آخرين. وادّعى كلّهم أنها ضاعت. بل قيل لي مرّة إن ملف روبتسكي كلّه وُضع في غير مكانه فلم يعد في الإمكان العثور عليه.

وماذا عن مناهضة السامية؟ قد يكون هناك شيء من ذلك لكن ليست له علاقة بترشيح روبتسكي المزعوم إبّان القتال. فرئيس هيئة أركان الفرقة الذي نسب إليه قوله بأن «أوسمة الشرف لا تُمنح لليهود» كان قد أعفي من منصبه في اليوم الذي تلا قتل اليابانيين المزعوم، وعليه فلم تكن له علاقة من قريب أو بعيد بتسجيل أو نسيان شهادة الضابطين المزعومة. يضاف إلى هذا دليل نفي رئيسي، وهو أن الضابط الذي قام في الأصل بترشيح روبرتسكي لنيل الوسام وزعم أنه شهد جثث الجنود اليابانيين بعد المعركة لم يكن هناك على الإطلاق. إذ كان قد استدعى إلى مقر الكتيبة وأخذ يكتب التقارير منه. وأعلن القيّمون على الوثائق العسكرية في أميركا واليابان أن الصورة المزعومة لا وجود لها.

وعليه ينبغي على أعضاء الكونجرس أن يتحقّقوا من وقائع القضايا التي تُعرض عليهم، وخصوصاً تلك القضايا التي تنطوي على فوائد سياسية لهم. فبذلك يجنّبون أنفسهم الوقوع في مآزق تضيع ملفّاتها.

القسم الثاني



١ . الركيزة الاستراتيجية لأميركا في الشرق الأوسط

من المعروف أن الرئيس آيزنهاور كان قد نبّه إلى نوع من التحالف بين وزارة الدفاع الأميركية والشركات الصناعية الكبرى التي تقوم بتصميم وتطوير وإنتاج الأسلحة التي تشتريها هذه الوزارة. وأطلق على أعضاء هذا التحالف اسم «التجمع العسكري الصناعي».

وفي مطلع السبعينات بدأ هذا التجمع يتطلع إلى إسرائيل للمساعدة في تجريب وفحص وتطوير أنظمة الأسلحة الأميركية الجديدة. ذلك أن حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧١) ثمّ حرب أكتوبر (١٩٧٣) قد وفّرتا للولايات المتحدة فرصاً ذهبية لتقييم التطورات الجديدة في حقل الحرب الالكترونية بما في ذلك مجالات الاتصالات والقيادة والسيطرة وتوجيه الصواريخ والأنظمة الالكترونية المضادة الخ.

ففي حرب أكتوبر (١٩٧٣) قامت الولايات المتحدة بشحن ما قيمته٢,٢ مليار دولار من الأسلحة إلى إسرائيل في فترة قياسية هي ٣١ يوما. وبعد هذه الحرب تمّ وضع التعاون في مجال البحث والتطوير العسكري بين البلدين على أساس دائم ورسمي. وقد انطوى هذا التطور على إقرار من الفريقين بأن إسرائيل تتمتّع بفرص أكثر بكثير ممّا هو متاح للولايات المتحدة لكي تقوم باستعمال وتجربة أنظمة الأسلحة الأميركية ضد ما يقابلها من أسلحة سوفييتية، وكذلك ضد تجمّعات سكانية حقيقية.

هذه التجمعات السكانية لم تكن بالطبع روسية. لقد كانت عربية.

إن قيمة الشرق الأوسط كحقل اختبار للأسلحة الأميركية كانت تفوق مثلاً ما كان متوفراً في فيتنام. ويرجع ذلك إلى سببين:

١ـ لقد كانت الجيوش المصرية والسورية مزوّدة بأسلحة متطورة تفوق ما كان متوافراً لدى الفيتناميين الشماليين.

٢ ـ لم تكن المدن والقرى والمنشآت العسكرية العربية مغطاة بالأدغال كما كان الحال في فيتنام. ثم إنها كانت تتعرض دورياً للغزو والاحتلال من قبل إسرائيل. وهكذا فإن البلدان العربية كانت مكشوفة كلية أمام الرصد الجوي وأعمال التقييم والفحص في ميدان القتال ذاته ممّا وفّر فرصة دراسة دقّة الأسلحة وأثر عوامل التفجير في الأبنية واختراق الدروع والإصابات البشرية.

الحرب ليست عملاً جميلاً. لذلك فإن فرص اختبار العتاد الحربي في مجال واقعي نادرة، وإن كانت ذات قيمة لا تعوّض من وجهة نظر العسكريين. وكما قال الجنرال توماس مور رئيس الأركان الأميركي السابق فإن باستطاعة إسرائيل أن توفّر هذه الفرصة «لأن إسرائيل تحارب باستمرار».

وبحلول الثمانينات وسواء أصدّقت أم لم تصدّق، فإن الخدمات الإسرائيلية في مجال اختبار أنظمة الأسلحة الأميركية صارت تشكّل جوهر العلاقة بين أميركا وإسرائيل. وبالطبع ولأسباب معروفة فإن الرؤساء الأميركيين لم يكونوا يخوضون في هذه القضايا علناً؛ وحتى العديد من مرشّحي الرئاسة لم يكونوا على علم بهذه العلاقة خلال حملاتهم الانتخابية. ولكن كان لا يكاد يتمّ انتخابهم حتى يجري إعلامهم بكل تفاصيل هذه العلاقة. ذلك أن هذه العلاقة قد أصبحت الثمن الذي يبرّر به الكونجرس تقديم المساعدة السنوية لإسرائيل.

وفي أوائل عهد ريغن تطوّر هذا الجانب من العلاقة بين أميركا وإسرائيل بسرعة. وفي عام ١٩٨٥ أصبحت هذه الناحية نشاطاً قائماً بذاته. وهناك عشرات الوثائق السرية التي تُبيّن مدى اتساع هذا النشاط بين البلدين. فقد كان هناك تبادل دائم للمعلومات في حقول البحث والتطوير العسكرية المتقدّمة وفي حقل التعاون في تجارة الأسلحة، وفي حقل تبادل معلومات المخابرات، وفي حقل التخطيط والتدريب العسكري المشترك، وفي استخدام الفضاء للأغراض العسكرية. على أن هذه الاتفاقات السرية لم تُعرض مطلقاً للمناقشة ثم التصويت في الكونجرس. والحقيقة أن عدداً ضئيلاً جداً من أعضاء البرلمان الإسرائيلي أو من أعضاء الكونجرس الأميركي كان على علم بها.

غير أن أعضاء الكونجرس كانوا على معرفة بتحوّل جديد طرأ على مواقف المنظمات

الصهيونية مثل «اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة (إيباك)» و «أصدقاء إسرائيل» في الكونجرس. فعندما انتهت الفترة الأولى من رئاسة ريغن لم تعد تلك المنظمات تحاول حتى تبرير إغداق المليارات على إسرائيل بحجّة أنها بحاجة إلى هذه الأموال للدفاع عن نفسها ضد الأقطار العربية. فبعد ضرب المفاعل النووي العراقي في بغداد، وبعد غزو لبنان والإغارة على القوات السورية في سهل البقاع، ثم على مقر منظمة التحرير بتونس أصبح الحديث عن «إسرائيل الصغيرة الضعيفة» أمراً يدعو إلى السخرية. فصار الحديث بدلاً من ذلك عن الحاجة إلى المليارات لحماية المصالح الأميركية في المنطقة في مواجهة الاتحاد السوفييتي، ولذلك لا بد من تسليح إسرائيل لمواجهة الصواريخ السوفييتية في البحر الأبيض المتوسط. وأخذ رجال «إيباك» وآخرون مثل ألان كرانستون يقولون بأنه ينبغي النظر إلى إسرائيل بوصفها «ركيزة استراتيجية» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعليه فإن الهدف لم يعد بقاء إسرائيل أو حتى ازدهارها بل سيطرتها على المنطقة.

غير أن هذه السياسة التي تبنّتها إدارة الرئيس ريغن بصورة ضمنية بدأت تقود منذ منتصف الثمانينات إلى نتائج جانبية غير مستحبّة وغير متوقّعة:

١ ـ لم يعد هناك أي حافز لإسرائيل للسعي لإنهاء نزاع الشرق الأوسط عبر المفاوضات. وهكذا أصبحت سياسة إسرائيل الخارجية غير المعلنة هي السياسة المتصلّبة لأكثر أعضاء حزب الليكود تطرّفاً. ومنذ عام ١٩٩٠أصبحت هي السياسة الإسرائيلية الرسمية.

٢ ـ بدءاً بما اعترف به مردخاي فانونو في عام ١٩٨٥وحتى نهاية الثمانينات أخذ يتزايد إدراك الولايات المتحدة لأمرين: الأول أن إسرائيل كانت تخالف بكل صفاقة سياسة أميركا الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية. والثاني أن إسرائيل كانت جادّة في تطوير قنابل نووية صغيرة «وقذرة» لتُستخدم بصورة رئيسية في الشرق الأوسط.

٣ ـ وفي عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ بدأ الملحقون العسكريون الأميركيون في البلدان العربية يرسلون تقارير إلى واشنطن يذكرون فيها ما لم يكن بإمكان واشنطن أن تتصوّر حدوثه أبداً، وهو أن بعض الحكومات العربية بدأت تحاول الحصول على أسلحة

استراتيجية توازن ما لدى إسرائيل من أسلحة نووية. وكانت وزارة الدفاع الأميركية تعتقد منذ سنوات أن ليبيا وسوريا قد تحاولان الحصول على تلك الأسلحة. إلاّ أن هذه التقارير لم تكن تصدر عن طرابلس أو دمشق، بل من عمّان والرياض وحتى - ويا للعجب - من القاهرة.

إن المقالات التي ستجدها في هذا القسم من كتابي تشكّل محاولاتي المتواضعة للفت نظر أميركا إلى خطأ نظرية «الركيزة الاستراتيجية» المعقّدة. ثم بعد أن تمّت إعادة تحديد العلاقات الأميركية السوفييتية في نهاية الثمانينات كان هدف مقالاتي الابتهاج بفشل هذه النظرية وسقوطها. ولكن للأسف فإن آثار هذه النظرية لا تزال قائمة.

٢ . سند استراتيجي أم فرصة سوفييتية؟

(مجلة « الشؤون العربية الأميركية » ، صيف ١٩٤٨)

في فبراير ١٩٨٣ قدّم ١٣٠ جنرالا وأميرالاً أميركياً متقاعداً نصائح للرئيس ريغن بشأن الشرق الأوسط ملأت صفحة كاملة في كل من جريدة «النيويورك تايمز» ومجلة «يو. إس. تودي» وكانت بعنوان «أخيراً هزيمة سوفييتية». وقد عبّروا فيها عن خيبة الأمل التي أصابتهم عندما رأوا أن الضجة حول التدخل الإسرائيلي في لبنان أخذت تحجب الأهمية العسكرية العظيمة للهزيمة الحاسمة التي حلّت بالسلاح السوفييتي (الجيش السوري والقوات الجوية السورية). ذكّروه بشيء من الخجل بأنه هو نفسه كتب في عام ١٩٧٩ يقول بأن «مصلحة أميركا الكبرى» في تلك المنطقة هي إحباط اختراق السوفييت لها، وأن إسرائيل تتمتّع بالإرادة الديموقراطية، والتماسك القومي، والكفاءة التكنولوجية، والعصب العسكري ممّا يؤهّلها لأن تضطلع بدور الحليف المخلص لأميركا». أما نصيحة هؤلاء العسكريين المتقاعدين فقد عبّروا عنها كمايلي: «إننا أيها السيد الرئيس نحثكّ على أن تعيد إحياء التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل»(١).

ومن المؤكّد أن هذه النصيحة لم تكن عفوية . فنادرا ما تكون الرسائل المفتوحة الموجّهة إلى الرئيس بنت ساعتها. لقد كانت وسيلة دعائية نظمها ورعاها مركز الأمن الدولي لجوزيف تشوربا، وهو منظمة يمكن القول بأنها متعاطفة مع مواقف وزارة الخارجية الإسرائيلية. ولم يكن التوقيت عرضياً، وذلك لأن الأسابيع التي سبقت الإعلان مباشرة شهدت سلسلة من المواجهات المسلّحة التي وقعت بين الجنود

---

(١) نيويورك تايمز، ٢٧ فبراير، ١٩٨٣ .

الإسرائيليين وبين المارينز العاملين في القوة المتعددة الجنسيات بلبنان، والتي حظيت بتغطية إعلامية واسعة.

وعكس الإعلان محاولة مفهومة لاختزال المصالح الاستراتيجية الأميركية المعقّدة والمتضاربة أحياناً في الحرب اللبنانية ونزاع الشرق الأوسط بوجه عام بعبارة مبسّطة ومحدّدة. لأنه إذا وافق المرء على أن «المصلحة الكبرى» لأميركا في المنطقة هي الحيلولة دون اختراق الاتحاد السوفييتي لها عسكرياً، أصبح من الضروري البحث عن شريك لها في المنطقة يلعب دوراً مماثلاً لدور حلف شمال الأطلسي في التصدي للتهديد السوفييتي. وفي ضوء هذا تصبح إسرائيل المرشّحة للقيام بهذا الدور، لأنها القوة النووية الوحيدة والقوة العسكرية الكبرى في المنطقة بما فيها حتى شمال افريقيا كلّه وجنوب غرب آسيا. وبهذا تصبح إسرائيل ـ على حد قول أولئك الإسرائيليين ـ الركيزة الاستراتيجية المطلوبة.

ولم تتوان حكومة الرئيس ريغن عن الأخذ بهذه الحجّة لأنها كانت قد مُنيت بخيبة أمل عندما رفضت إسرائيل وكذلك الأردن خطّة ريغن للسلام في عام ١٩٨٣. ومن ثمّ فقد تحوّلت خيبة الأمل هذه إلى شعور بالمرارة بعد أن بدأ رجال المارينز يتساقطون في لبنان في صيف وخريف ذلك العام. وكانت ذروة هذه الخسائر مصرع ما يزيد على ٢٤٠ منهم في عملية نسف مركزهم في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام. وشعرت الإدارة الأميركية بالإحباط من جرّاء فشل دورها في حفظ السلام في لبنان، وأصبحت على استعداد لأن تلجأ إلى إسرائيل لتكون وكيلاً لها في الشرق الأوسط.

وفي شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من ذلك العام قام رئيس وزراء إسرائيل إسحاق شامير بزيارة لواشنطن، أعلن ريغن على أثرها عن إبرام اتفاقية أمن شاملة مع إسرائيل. وكانت تشمل التخطيط المشترك، وتبادل معلومات المخابرات بصورة مستمرة والقيام بمناورات مشتركة، وتخزين المعدّات الحربية الأميركية في إسرائيل وزيادة المساعدة العسكرية لإسرائيل بما فيها تحمّل نفقات تطوير أنظمة عسكرية متطورة فيها. إذاً فقد تمّ للولايات المتحدة اكتساب ركيزة استراتيجية في المنطقة. وفي كانون الأول/ ديسمبر، وكما لو كانت الولايات المتحدة ترغب في الإعلان عن حقيقة دورها الجديد في المنطقة، قامت طائرات الأسطول السادس بمهاجمة مواقع الجيش السوري في

البقاع. وفي أقلّ من عام بدأت الطائرات الأميركية تحلّ محلّ الطائرات الإسرائيلية في مهاجمة المواقع السورية.

وهنا بالإمكان التساؤل عمّن كان يعمل وكيلاً للآخر في الشرق الأوسط. إلاّ أنه من المؤكد بعد اتفاقية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ الأمنية ، أصبحت الولايات المتحدة وإسرائيل حليفين في المجالين العسكري والسياسي وذلك بصورة رسمية. وسواء عن قصد أو غير قصد فقد تبنّت إدارة الرئيس ريغن وجهة نظر إسرائيل (ووجهة نظر العسكريين أصحاب النصيحة) القائلة إن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط يجب أن تتجه بالدرجة الأولى إلى مجابهة العدوان السوري السوفييتي في المنطقة وليس إنقاذ لبنان أو إيجاد حل للقضية الفلسطينية.

دور أميركا الجديد في المنطقة

ظلت الإدارة الأميركية شهوراً بعد توقيع المعاهدة الأمنية الأميركية الإسرائيلية والغارات الأميركية على البقاع متمسكة بتلك النظرية الوهمية بخصوص دورها كوسيط للسلام والتفاوض في الشرق الأوسط. وفي كانون الثاني ١٩٨٤ وفيما كان المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون مجتمعين في واشنطن لوضع الإتفاقية الأمنية موضع التنفيذ كان جنود المارينز لا يزالون يتساقطون في لبنان. وتلا ذلك اغتيال رئيس الجامعة الأميركية ببيروت مالكولم كير الذي كان يتمتع بالاحترام بواسطة الجهاد الإسلامي (٢) . وسواء أكان اغتياله مقصوداً أم لا فقد كان جريمة عميقة الدلالة؛ وعبرت عن هذا إحدى المجلات الأميركية بقولها:

«إن لرئاسة الجامعة الأميركية ببيروت من الاحترام ما يفوق ما لجميع سفراء أميركا في المنطقة. لقد كان أعظم رجل سقط ضحية العنف الشرق أوسطي منذ اغتيال الكونت برنادوت على يد المتطرفين الصهاينة عام ١٩٤٨ .» (٣)

وفي شباط/ فبراير وبينما كانت بوارج الأسطول السادس تدك القرى والتحصينات في الشوف بدأت تصل إلى آذان الإدارة الأميركية والكونجرس بوادر معارضة تحاول أن

---

٢) اعتمدت كثيراً في كتابة هذا القسم على تأريخ الأحداث في مجلة تصدر كل اسبوعين وهي: (The washington Report on Middle East affairs)

تعيد أميركا إلى عالم الواقع. فخلال زيارة قام بها الرئيس حسني مبارك وأخرى قام بها بعد ذلك الملك حسين لواشنطن، أعرب كل منهما للرئيس ريغن عن رأيه في أنه لا يمكن إحلال السلام في لبنان بدون إشراك منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة في التوصل إليه. وأعقب ذلك قبول الرئيس اللبناني أمين الجميل «خطة سلام» سعودية تشمل إلغاء معاهدة السلام اللبنانية الإسرائيلية التي تمت برعاية الولايات المتحدة.

وحتى عندما كانت أميركا تعلن عن خططها لسحب المارينز المشاركين في قوة حفظ السلام وتقوم فعلاً بسحبهم وجدت الشجاعة الكافية للادعاء بأن ذلك مجرد «إعادة انتشار» لقواتها، مما دل على أنها كانت لا تزال تصر على عدم مواجهة الواقع. ولحسن حظها أن الملك حسين أقدم على اتخاذ خطوة فهمت فيما بعد على أنها عمل من أعمال الصداقة. ففي مقابلة أجرتها معه صحيفة «نيويورك تايمز» في آذار أعلن أن الولايات المتحدة «اختارت أن تعترف بأنها غير مؤهلة لأن تكون القوة الوحيدة في الشرق الأوسط القادرة على مساعدتنا جميعاً على التوصل إلى سلام عادل ودائم» (٤).

وقال الملك حسين بأن انحياز الولايات المتحدة إلى إسرائيل هو الذي جر السوفييت وربما غيرهم إلى المفاوضات المقبلة. فكل من الطرفين - المتحاربين - أي العرب وإسرائيل - يريد أن يشرك الدولة المساندة له في محادث السلام المقبلة. وبما أن أميركا قد تخلت عن دورها كوسيط فإن هذه المهمة لا بد وأن تقع على عاتق هيئة محايدة مثل الدول الخمس صاحبة العضوية في مجلس الأمن.

تصور العلاقة الأمنية «الخاصة»

إن اتفاقية١٩٨٣ بين الولايات المتحدة وإسرائيل شكلت نقطة تحول في علاقة الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، وذلك لأنها كانت تحالفاً شاملاً ورسمياً وعلنياً بينهما. ومع هذا فلم يكن هذا الاتفاق أكثر من تتويج لعلاقة كانت في تطور مستمر منذ سنوات، وهدفها الأساسي تطوير نظم الأسلحة. ففي عام ١٩٥٦وفيما كانت

---

(3) Middle East international, no. 217 Jan 27 , 1984, p.Q

(٤) النيويورك تايمز، ١٥ آذار، ١٩٨٤ .

إسرائيل تحت ضغط مستمر من الرئيس الأميركي أيزنهاور بغية إجبارها على الانسحاب من سيناء، تقدمت القوات المسلحة الإسرائيلية إلى وزارة الدفاع الأميركية تعرض عليها منحها فرصة لفحص مسرح المعارك ضد الجيش المصري في سيناء. وكانت غاية إسرائيل من هذا إرضاء وزارة الدفاع الأميركية وكسب ود ها في تلك المرحلة الحرجة من الضغط الأميركي. وأمام هذه الفرصة الذهبية لتفحص المعدات الروسية ودراسة نواحي ضعفها وقوتها وذلك في ميدان عملها الفعلي في المعارك التي جرت بين مصر وإسرائيل، فانه لم يكن أمام وزارة الدفاع الأميركية غير الترحيب بهده الدعوة. غير أن هذا الترتيب لم يكن أكثر من علاقة عارضة. ذلك أنه في تلك الفتر ة كانت فرنسا لا الولايات المتحدة هي المزودة الرئيسية لإسرائيل بالأسلحة.(٥)

وفي حرب ١٩٦٧ أقدم الجنرال ديغول فجأة على إلغاء جميع أشكال التعاون العسكري مع إسرائيل لأنها لم تستشره حول الهجوم الأول الذي ابتدأت به الحرب. فوجد الزعماء الإسرائيليون أنفسهم في وضع خطير وبائس لأن الاتحاد السوفييتي كان مستعداً لإعادة تسليح الجيوش العربية التي أذلتها إسرائيل إذلالاً تاماً خلال الأيام السابقة. ولحسن حظ الجيش الإسرائيلي كانت إدارة الرئيس جونسون مستعدة لأن تحل محل فرنسا كشريك لإسرائيل في السلاح والأمن. وكما حدث في عام ١٩٥٦ أتيحت الفرصة مرة أخرى لوزارة الدفاع الأميركية لأن تفحص وتقيم الأسلحة التي غنمتها إسرائيل خلال الحرب.

وفي عام ١٩٦٨ أحدث الرئيس جونسون تغييراً أساسياً في نوعية السلاح الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل. فقد وافق على تزويد إسرائيل بخمسين طائرة فانتوم كانت أحدث ما في ترسانة الولايات المتحدة من طائرات حربية. وبين عام ١٩٦٨ وعام

---

(٥) إن أوسع معالجة رأيتها للتحالف الإسرائيلي الفرنسي الأمني هي في:

Sylvia crosbie, A Tacit Alliance: France and Israel from suez to the six day war, princeton, NJ: Princeton University press, 1974

وتكمن أهمية هذه الدراسة في التشابه الكبير بين علاقة الأسلحة الإسرائيلية الفرنسية في الفترة١٩٥٦ ـ ١٩٦٧ وبين علاقة الأسلحة الإسرائيلية الأميركية التي يجري تنظيمها الآن.

١٩٧٣ أقدم الرئيس جونسون ومن بعده الرئيس نيكسون على رفع الحظر عن أي حدود على كميات الأسلحة المرسلة لإسرائيل. وهكذا ففي فترة السنوات الخمس تلك ازدادت مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة إلى إسرائيل عشرة أضعاف تقريباً: من ١٤٠ مليون دولار إلى ١١٠٠ مليون دولار(٦).

وفي حرب اكتوبر ١٩٧٣ حصلت الولايات المتحدة على مقابل لتلك المساعدات غير العادية. ففي السبعينات لم تكن هناك فرص كثيرة تسمح بتجربة أنظمة الأسلحة الأميركية ضد أنظمة الأسلحة السوفياتية المشابهة. فحرب فيتنام مثلاً لم توفر لأميركا ما وفرته حرب اكتوبر. فبعد هذه التجربة تم تشكيل لجنة دائمة من ضباط أميركيين وإسرائيليين رفيعي المستوى وتدعى مجموعة تقييم أنظمة الأسلحة. وكانت تخضع لمديرية الدفاع للأبحاث والهندسة في وزارة الدفاع الأميركية. وقد قامت هذه اللجنة بدراسة فعالية القذائف والمتفجرات، وفعالية الأسلحة المضادة للدروع، وفعالية المضادات الالكترونية إلى ما هنالك من أمور ضرورية بغية تطوير أنظمة أسلحة أكثر فعالية.

الحلف يصبح رسمياً

في عهد الرئيسين فورد وكارتر كانت المساعدات العسكرية لإسرائيل تتزايد وتتناقص تبعاً لدرجة مشاركة إسرائيل في المفاوضات مع مصر. وهكذا فإنها بلغت الذروة في عام ١٩٧٦ بعد اتفاقيات سيناء وفي عام ١٩٧٩ بعد اتفاقيات كامب ديفد(٧). ففي آذار ١٩٧٩ وخلال عهد كارتر وقّع وزيرا دفاع البلدين أول «مذكرة تفاهم» شاملة حول التعاون العسكري والأمني. وترافق توقيعها مع عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل. على أن المذكرة اشتملت على مواد قليلة محددة وربما كان سبب وجودها هو سقوط شاه إيران قبل ذلك بشهرين ورغبة كارتر في أن يكون لبلاده شريك في المنطقة يساعد جيشها في حماية بترول الخليج من أي عدوان سوفييتي.

---

(٦) هذه الأرقام مأخوذة من وزارة الدفاع والمساعدات الأميركية ومذكورة في: (Israel as a Strategic Asset, MERIP Reports, no . 105, May 1982, p. 4)

(٧) المصدر ذاته، ص١٢

وفي أب ١٩٧٩، وعندما كان ريغن لا يزال مرشحاً للرئاسة، سار بهذا النهج خطوة أخرى. ففي مقال له نشره في «الواشنطن بوست» اقترح ثلاثة أشكال رئيسية لأي تعاون أميركي إسرائيلي استراتيجي:

١ ـ استخدام القوات الأميركية للقواعد والتسهيلات الإسرائيلية

٢ ـ تبادل منتظم للمعلومات في مجال المخابرات

٣ ـ إشراك القوات الإسرائيلية حتى خارج حدود إسرائيل في محاربة القوات الروسية في المنطقة.

وهذا الشكل الثالث ـ وهو اعتبار القوات الإسرائيلية في المنطقة شبيهة بحلف شمال الأطلسي وأوروبا ـ هو الذي يميز نظرة ريغن إلى المنطقة عن نظرة أسلافه إليها. وكان من الطبيعي أن تجبر هذه النظرة الدول العربية إلى أن تسعى جهدها للحصول على أسلحة ومساعدات من الاتحاد السوفييتي للمحافظة على أمنها. فقد كان التعاون الإسرائيلي الأميركي ينطوي على تقديم مساعدات عسكرية لإسرائيل تفوق بكثير حاجاتها الدفاعية البحتة كماً ونوعاً.

وفي أيلول ١٩٨١ وفيما كان الجدل محتدماً حول صفقة طائرات الأواكس الاستطلاعية للمملكة العربية السعودية قام مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل بزيارة لواشنطن. وإزاء ضغوط شديدة من الكونجرس ووسائل الاعلام على الإدارة الأميركية لتظهر علناً اهتمامها بأمن إسرائيل، جرى الاتفاق على أن يقوم شارون وزير الدفاع الإسرائيلي بالتفاوض مع وينبرغر ـ نظيره الأميركي ـ لتوقيع مذكرة تفاهم رسمية حول التعاون بين بلديهما في مجال الأمن. ولما كان شارون يشعر بالقلق إزاء صفقة الأواكس السعودية والمساعدة الأوسع من ذلك للأردن فيما يتعلق بقوة الانتشار السريع، تقدم بقائمة طويلة من المقترحات المحددة التي تجعل من إسرائيل نقطة الدائرة في الاستراتيجية العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط بوجه عام، وفي الخليج بشكل خاص. إذ اقترح «ان تقدم إسرائيل غطاء جوياً لأعتدة قوة الانتشار السريع ومؤنها في شرق البحر الأبيض المتوسط؛ وأن تسحب عدداً من دباباتها العاملة وتبقيها احتياطياً تستخدمه القوات الأميركية عند الضرورة؛ وأن تبرم الولايات المتحدة عقدا مع صناعات الطائرات الإسرائيلية تقوم هذه بموجبه بأعمال الصيانة لأكثر من مئة وخمسين من

طائرات فانتوم٥ , ١٥ , ١٦ المتمركزة في المحيط الهندي، وأن تخزن الولايات المتحدة في إسرائيل أعتدة تكفي لفرقة مدرعة. (٨)

لكن الوثيقة التي وقعها شارون ووينبرغر آخر الأمر في ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ لم تشر إلى الأمور التي ذكرت إلا بصورة عامة ولم تلزم الطرفين بأي شيء محدد سوى القيام بتمرينات بحرية وجوية مشتركة. وقيل إن شارون شعر بمرارة شديدة لخلو الاتفاق من «اللحم». ومهما يكن من أمر فلم تكن لذلك كله أية أهمية لأنه لم يقدر لشيء منه أن يدخل حيز التنفيذ لأن ريغن علق الاتفاق بعد ذلك بأسبوعين عندما أعلن بيغن ضم الجولان.

وبالرغم من هذا فإن إسرائيل لم تغز لبنان بعد ذلك بستة أشهر إلا بعد أن استشارت إدارة الرئيس ريغن، وبعد أن وافقت هذه على ذلك ولو بصورة ضمنية(٩) وخلال الغزو أمكن للقوات الإسرائيلية الجوية أن توضح للذين سيكونون شركاءها الاستراتيجيين في المستقبل ما تستطيع أن تفعله بالسوريين المسلحين بأسلحة سوفييتية. فباستخدامها أجهزة التشويش المتقدمة المصنوعة في الولايات المتحدة وأساليب ملائمة في توجيه القذائف، أحرزت نصراً كاسحاً في الجو وفي تدمير بطاريات أرض جو السوفييتية الصنع. وبالطبع فإن وزارة الدفاع الأميركية لم تخف اغتباطها بذلك الجانب من الحرب بلبنان، وهو ما أشار إليه الإعلان المفتوح الذي نوهنا به آنفاً.

وسرعان ما تبنى أنصار إسرائيل الاستنتاج الذي توصل إليه العسكريون المتقاعدون في إعلانهم وهو أنه ينبغي على الإدارة الأميركية أن «تحيي التعاون الاستراتيجي» بين أميركا وإسرائيل. وكان في مقدمة الأنصار توماس داين رئيس منظمة إيباك (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة) التي يمكن القول بأنها تستجيب لما تطلبه وزارة الخارجية الإسرائيلية (وذلك بعكس مركز الأمن الدولي لجوزيف تشوربا الذي يتعاطف فقط مع وجهة النظر الإسرائيلية الرسمية). ففي أغسطس ١٩٨٣ كتب توماس داين في «مجلة

---

(٨) المصدر ذاته، ص١٢

(٩) هذا ما كتبه الرئيس كارتر وجوناثان راندال ومايكل جنسن وغيرهم. وقد تأكدت من معرفة إدارة ريغن المسبقة بغزو لبنان من مقابلاتي مع كبار المسؤولين العسكريين ورجال المخابرات الأميركيين.

الدفاع والدبلوماسية» يقول:

«إن الهدف الرئيسي لمساعدة إسرائيل هو ضمان أمن وبقاء حليفنا الحيوي الذي تشكل قوته ركيزة استراتيجية في النظام الأمني الدولي الأوسع. والغاية النهائية لمساعدتنا لإسرائيل هي نفس الغاية التي نتوخاها من ابقاء جنودنا في أوروبا أو في كوريا وتمركز وحداتنا البحرية في غرب المحيط الهادىء، أي أن نعزز الأمن الدولي بردع العدوان وضمان الدفاع عن أصدقائنا وحلفائنا المهمين. وعليه فإننا إذا أردنا أن نحدد ما إذا كانت مساعدتنا لإسرائيل تتناسب مع المصالح الأميركية فإن المقياس المناسب هو أن نقارن تكاليفها ومنافعها مع التكاليف الباهظة الأخرى على صعيد الأمن الدولي.»

إن الذي كان يقصده داين بالمقياس المناسب للمساعدات العسكرية لإسرائيل لم يعد مجرد مقتضيات الأمن في مواجهة البلاد العربية. كان يريد أن يقول إنها يجب أن تكون مساعدات بلا حدود.

لقد اقترح داين بالتحديد أنه على الولايات المتحدة أن تتبنى برنامجاً منتظماً «للتعاون الاستراتيجي» مع إسرائيل، يشمل أموراً مثل قيام إسرائيل بمعالجة الجرحى الأميركيين في حال اتساع حرب الخليج، وقيام إسرائيل بالدفاع عن خطوط مواصلات الولايات المتحدة الأمامية في أية أزمة يمكن أن تنجم في شرق البحر المتوسط، واستغلال الولايات المتحدة للموانىء والمطارات الإسرائيلية، وتخزين الوقود والذخيرة والعتاد اللازمة للقوات الأميركية التي قد ترسل إلى الشرق الأوسط في إسرائيل، وأخيراً تقديم مساعدات عسكرية أميركية جديدة إلى إسرائيل لتدعيم دورها كحليف ذي قوة بحرية ضاربة في المنطقة(١٠).

كانت هذه المقالة في الواقع بمثابة النبوءة. إذ أنه بعد ثلاثة أشهر من صدورها أي في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٨٣ قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحاق شامير إلى واشنطن مذكرةلعقد اتفاق أمني رسمي وشامل ودائم مع الولايات المتحدة. وكما كان الحال في الاتفاقية السابقة بين شارون ووينبرغر فان تفاصيل هذه الاتفاقية لم تعلن في

---

(10) Thomas Dine in (Speaking out,) Journal of Defence and Diplomacy vol.1, no. 5, August 1983, P.8

البداية. ولكن بحلول شهر أيار/ مايو عام ١٩٨٤ أصبحت الخطوط العريضة لهذا الاتفاق معروفة. ومما جاء فيها:

«١ ـ يشتري المارينز صاروخاً إسرائيلياً مضاداً للدروع وتتعاون الولايات المتحدة وإسرائيل على انتاج جسر تكتيكي هجومي للمارينز.

٢ ـ في حالة اشتراك الولايات المتحدة في حرب في الشرق الأوسط تضع إسرائيل إمكاناتها الطبية في تصرف الولايات المتحدة.

٣ ـ القيام بمناورات جوية وبحرية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل موجهة ضد هجوم سوفياتي محتمل على المنطقة.

٤ ـ إعداد خطط والقيام بتمارين تشمل اشتراك قوارب لأعمال الدورية وطائرات حربية أميركية.

٥ ـ تشتري البحرية الأميركية طائرات استطلاع اوتوماتيكية مصنوعة في إسرائيل». (١١)

وفي الوقت الذي كنت أُعد فيه هذا المقال كان هيرش جودمان المراسل العسكري «للجيروزاليم بوست» يتوقع أن يتم «قبل الانتخابات الإسرائيلية بتاريخ ٢٣ تموز/ يوليو الاعلان عن اتفاقية استراتيجية واسعة النطاق بين الولايات المتحدة وإسرائيل... تتخطى في مداها كل ما جرى من اتفاقيات بين البلدين قبل ذلك». كما توقع أن تشمل هذه الاتفاقية انحياز إسرائيل إلى جانب الولايات المتحدة في حالة قيام مجابهة بين القوتين العظميين «حتى ولو كان ذلك خارج منطقة النفوذ الإسرائيلي.» (١٢) وبعبارة أخرى فإن اتفاقية الأمن الموقعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ كانت في طريقها إلى أن تصبح حلفاً دفاعياً رسمياً بين البلدين.

---

(١١) من مقال وولف بليتزر في: Al Hamishmar, in FBIS (Foreign Broadcast Information Service vol.5, no. 107, June 1, 1984, P.15

(12) Hirsh Goodman in The Jerusalem Post, May 27 - June3, 1984,

فتح الباب أمام التغلغل السوفييتي

لما كانت غاية دعاة هذه الاتفاقية الجديدة (التي تتخطى كل ما سبقها) بين الولايات المتحدة وإسرائيل هي تقوية مصالح البلدين الأمنية في المنطقة وإحباط أي محاولة سوفييتية للتغلغل فيها، فمن الانصاف أن نقيّمها على هذا الأساس.

الواقع أن النفوذ السوفييتي في المنطقة بدأ في التغلغل في الوقت الذي أقدمت فيه إدارة الرئيس ريغن على الانحياز الكامل إلى إسرائيل. فعندما أغمضت الولايات المتحدة عينها عن غزو إسرائيل لجنوب لبنان شجع ذلك المسؤولين الإسرائيليين على تخطي نهر الليطاني ثم نهر الأولي ثم غزو سهل البقاع. وبالطبع لم تكن هناك مفاجأة لأحد عندما اصطدمت القوات الإسرائيلية الغازية بالقوات السورية المتمركزة هناك. وقد كانت المعارك التي نشبت إثر ذلك مهينة جداً للسوريين وسلاحهم الروسي. غير أن هذا الإذلال بالضبط هو ما دفع السوريين والسوفييت إلى التقارب إلى درجة لم تشهدها علاقتهم من قبل.

ففي خلال بضعة أشهر بعد هذا النصر الإسرائيلي كانت قد نُصبت في سوريا بطاريات صواريخ سام ـ ٥ وصواريخ س س ـ ٢١ بعيدة المدى بإدارة آلاف الجنود الروسيين. وقد كانت هذه الصواريخ تشكل قفزة نوعية هائلة في الأسلحة المتطورة المتوفرة للعرب في صراعهم مع إسرائيل. ولأول مرة منذ عقد كامل أصبح الخبراء السوفييت عنصراً مرغوباً فيه، ويرحب به في الشرق الأوسط. ولأول مرة في التاريخ أصبحت سوريا تمتلك تهديداً حقيقياً لمراكز التجمع السكاني في إسرائيل. فبعد غزو لبنان لم تعد هناك حروب شرق أوسطية «نظيفة». فحتى ذلك الوقت كانت جميع الحروب العربية الإسرائيلية تجري في الصحراء أو على أقل تقدير في مناطق بعيدة عن التجمعات السكانية. أما الآن فقد تغير كل ذلك. فما هو النصر الذي تحقق؟

أما الدول العربية «المعتدلة» فقد هالها أن ترى الولايات المتحدة تشهد وتوافق ضمنياً على إبادة الإسرائيليين لآلاف المدنيين العرب من لبنانيين وفلسطينيين. ثم لا تكتفي بهذا بل تُقدم على الاعتراف بذلك خطياً عندما وقعت مع إسرائيل اتفاقية الأمن لعام ١٩٨٣ . وكانت بانتظار السعودية ضربة أخرى. ذلك أنها علمت في أواخر عام ١٩٨٣ أن أحد المسؤولين بوزارة الدفاع الأميركية قد سرَّب إلى الإسرائيليين في عام ١٩٧٩

ـ ١٩٨٠ تفاصيل وتصاميم وقدرات جهازي الدفاع السعودي والأردني. وكان تسريب هذه المعلومات عاملاً حاسماً في تمكين القوات الجوية الإسرائيلية من ضرب المفاعل النووي العراقي عام ١٩٨١. فلكي تصل طائرات الفانتوم الإسرائيلية إلى بغداد كان عليها اختراق المجال الجوي الأردني والسعودي ـ وفي طريق العودة المجال السعودي أيضاً. وفي إحدى المراحل كان على هذه الطائرات الإسرائيلية التحليق مباشرة فوق قاعدة تبوك الجوية في السعودية.

وفي مطلع ١٩٨٤ كان من الواضح لمعظم الدول العربية أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تعتبر حليفاً موثوقاً من قبل أية دولة عربية. وما المرارة التي اتصف بها بيان الملك حسين ل «النيويورك تايمز» عام ١٩٨٤ إلاّ أول إشارة لبوادر تحول جذري في السياسات الأمنية للدول العربية «المعتدلة». ولم تكن مفاجأة لأحد عندما قام الكونجرس بمعاقبة اللمك حسين لاقدامه على نشر ذلك البيان بأن ألغى صفقة بيع صواريخ ستنغر إلى الأردن. ورد الملك حسين بأن أعلن أنه منذ الآن وصاعداً سيتجه الأردن إلى أوروبا وربما إلى الاتحاد السوفييتي للحصول على الأسلحة(١٣).

وفي نيسان ١٩٨٤ وبعد أن أبرمت السعودية صفقة أسلحة مع فرنسا والمانيا الغربية ألمحت على لسان سفيرها بواشنطن إلى أنها إذا دعت الضرورة ستتجه إلى روسيا طلباً للسلاح (١٤) وللتأكيد على هذا أقام السفير السعودي بعد ذلك بيومين مأدبة عشاء للسفير السوفييتي أناتولي دوبرينن. وفي أواخر أيار بدأت ترد الأخبار عن حبل لا ينقطع من الزوار السعوديين إلى السفارة الكويتية في موسكو. كما أن أنباء وردت عن إعطاء السعودية الضوء الأخضر لدول خليجية أخرى لتقيم علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي (١٥) وبدا من المحتمل أن يستطيع السوفييت تحقيق واحد من أهم

---

١٣) في الواقع لم يكن الغاء صفقة الستنغر هذه سوى الحلقة الأخيرة من سلسلة مذلة من التضييقات على علاقة الأردن الأمنية بالولايات المتحدة. وكانت هذه قبل ذلك قد أصرت على أن يضع الأردن صواريخ هوك التي اشتراها منها داخل مسالح من الاسمنت المسلح وذلك تبديداً لمخاوف أصدقاء إسرائيل في الكونجرس. كما أنها لم تسمح للطيارين الأوروبيين بقيادة طائرات التدريب التي تستخدمها قوة الانتشار السريع.

راجع: The Washington Report on middle East Affairs, vol. 2 no. 22, April 2, 1984, P.4

(14) The Washington post, April 11,1948, P- A28

(15) The Middle East Magazine, no 116, June 1984, P.13

أهداف سياستهم الخارجية الرئيسية وهو إقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية.

وظهر مدى فداحة الثمن الذي بدأت تدفعه أميركا في الشرق الأوسط من جراء علاقتها الاستراتيجية الجديدة مع إسرائيل في أعقاب اشتداد حدة القتال عام ١٩٨٤ بين العراق وإيران. فعندما طلبت الولايات المتحدة من دول خليجية سبق لها أن سمحت لها بتخزين أسلحة وأعتدة لحالات الطوارىء أن تفعل ذلك مرة أخرى رفضت جميعها تلبية طلبها. وفي حزيران/ يونيو أبرمت الكويت صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي قيمتها ٣٢٧ مليون دولار وتشمل صواريخ مضادة للطائرات وصواريخ قصيرة المدى ودبابات وغيرها، وذلك بعد أن واجهت تهديداً إيرانياً بالإغارة على موانئها ومنشآت تحلية مياه البحر ومعامل تكرير البترول[١٦].

ولا يمكننا إلا أن نتساءل عن مدى التوتر الذي يشوب العلاقات المصرية الأميركية من جراء هذه الأحداث. وبالطبع فإن إدارة الرئيس ريغن تراهن على دور المساعدات الأميركية لمصر التي تبلغ ١,٧ بليون دولار في اقناع مصر بعدم الابتعاد عن الولايات المتحدة. لكن يرجح أن لا تقوم مصر بالانقلاب على سياسة التقارب مع أميركا إلا إذا اتخذ الكونجرس في الانتخابات القادمة الخطوة المنطقية التالية بصددِ «علاقة أميركا الخاصة» مع إسرائيل، وهي نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

وخلال الستين أو الثلاث الماضية تحول اهتمام الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى مسألة النفوذ السوفييتي هناك، وإلى ضرورة اتخاذ شريك في المنطقة لإحباطه. وبقدر ما انصب الاهتمام على هذه الناحية من سياستنا بقدر ما تضاءل اهتمامنا بالقضايا التقليدية مثل «سلامة الأراضي» و «سلام عادل ودائم» و «حدود آمنة ومعترف بها» و «تسوية قضية اللاجئين.» وهكذا فإننا لم نعد نمثل تلك المبادىء التي آمن رؤساء أميركا السابقون بأنها أساسية لحل النزاع العربي الإسرائيلي. وأصبحنا في نظر جميع الأطراف شريكاً ـ وشريكاً مباشراً لأحد أطراف النزاع. ومن سخرية القدر أننا بتحولنا عن تلك القضايا الأساسية فتحنا الباب أمام مزيد من التغلغل السوفييتي الذي يعتبر المسؤول الأول عن سعينا إلى اتخاذ «ركيزة استراتيجية».

(16) Rowland Evans and Robert Novak in The washington Post, June 25, 1984.

٣ . الولايات المتحدة الأميركية طرف في النزاع في الشرق الأوسط

(محاضرة ألقيت في فندق حياة - ريجنسي أمام فرع ديترويت الكبير من اللجنة العربية الأميركية المناهضة للتمييز في ١١ مايو/ أيار ١٩٨٥).

قبل عام تقريباً تلقت أميركا تحذيراً من صديق لها في الشرق الأوسط - من الملك حسين. ففي مقابلة أجرتها معه جريدة «نيويورك تايمز» عبر عن خيبة أمل كثرة من العرب - من اليسار واليمين والوسط - بقوله :

«من الواضح أنكم اخترتم - اخترتم إسرائيل و(قررتم) دعمها. وطالما أن الوضع كذلك فلا أمل في تحقيق شيء . . . لقد رأت الولايات المتحدة أن تجرد نفسها مما يؤهلها لأن تكون القوة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تستطيع مساعدتنا جميعاً على التوصل إلى سلام عادل ودائم . »

وختم الملك حسين تلك المقابلة بقوله إن لديه فكرة أخرى. ويمكن تصوره وهو يحدق في المراسل الصحفي ويقول :

«إنني أدرك الآن أن المبادىء لا تعني شيئاً للولايات المتحدة. فالاهتمام في سني الانتخابات يتركز في القضايا الثانوية. وهو أمر يدعو إلى الأسف الشديد. ولن أتوقف عن الايمان بأن المبادىء مهمة. فإذا لم تكن كذلك كانت الكارثة التي ستحل بنا أسوأ بكثير» .

والملك حسين لا يتكلم عادة باسم جميع العرب، ولا يدعي ذلك. فالفلسطينيون لن ينسوا ما حدث في أيلول ١٩٧٠ . وهناك عرب آخرون لا يحبون أن يمثلهم أي ملك مهما كانت سياسته. لكن الملك حسين هذه المرة بعث بتحذير مقصود باسم جميع عرب الشرق الأوسط.

وبما يبعث على الدهشة أن هذه المقابلة التي جرت قبل سنة أصابت إدارة ريغن

وكثرة من أهل البلاد بصدمة وأثارت استغرابهم. والواقع أنه مما يثير الاعجاب وشيئاً من الشفقة في أمر أمة عظيمة كالأمة الأميركية هو اعتقادها أن بإمكانها ممارسة دبلوماسية السيدة جين كيرياترك، وتشريعات دانيال باترك موينهان، وسياسات ريتشارد بيرل الأمنية، ثم تقحم نفسها بوصفها «وسيطاً نزيهاً» في عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن معظم الأميركيين والمسؤولين الأميركيين لا يخدعون أنفسهم حول هذا. إنهم يدركون أنهم لا يعرفون حقيقة الوضع في الشرق الأوسط، وينظرون إليه كأطفال سذج وجهلة. ولهذا فإننا ننطلق في سياساتنا نحو المنطقة من منطلقات بنيناها على الأقاصيص والأساطير والمعلومات المشوهة. وعلى سبيل المثال فإنه عندما وضع جورج شولتز الخطوط العريضة لاتفاقية انسحاب القوى الأجنبية من لبنان كان يعتقد جازماً أن القوى السورية والقوى الإسرائيلية دخلت لبنان على الأساس نفسه. وبما أن هذه الاتفاقية تجاهلت تاريخ لبنان تجاهلاً تاماً فقد كان مصيرها الفشل والإلغاء. على أن شولتز لم يُسيء تفسير المصالح السورية والإسرائيلية بدافع الخداع. إذ اعتقد أن سبب ذلك هو جهله للموضوع.

ومع هذا فإن قوة أميركا وثروتها وتاريخ ارتباطها بالمنطقة وتدخلها باستمرار في أزماتها كل ذلك يتطلب منها في نظر شعوب المنطقة أن تلتزم بدور إيجابي في معالجتها لأزمة الشرق الأوسط. وحتى الملك حسين، وبعد مرور عام على مقابلته الآنفة الذكر، فانه عاد يبحث عن طريقة لإعادة إشراك أميركا في عملية للمفاوضات يشارك بها فلسطينيون غير رسميين. إلا ان هذه المساعي قد باءت بالفشل حتى الآن، وسوف تبوء بالفشل في المستقبل أيضاً. وسبب ذلك واضح وصريح. فالولايات المتحدة في عام ١٩٨٥ ليست وسيطاً في صراع الشرق الأوسط لا بالفعل ولا بالاحتمال. فهي في الواقع طرف من أطراف النزاع.

***

ولم يكن الوضع دائماً كذلك. فقبل٢٥ سنة كانت الولايات المتحدة تتمتع بالقدر الكافي من التجرد والثقة والنفوذ مما جعلها وسيطاً مقبولاً في النزاع بين العرب واليهود في الشرق الأوسط. وقد تعززت هذه الثقة بالرئيس أيزنهاور عندما أصر على مبدأ صيانة حدود كل بلد في المنطقة. وقد تحقق العرب والإسرائيليون من نزاهة الرئيس أيزنهار ومن

مدى التزامه بهذا المبدأ عندما رفض إرسال أسلحة إلى دول الشرق الأوسط، ثم قام بالضغط على بريطانيا وفرنسا وإسرائيل لإجبارها على الانسحاب من سيناء بعد حرب السويس عام ١٩٥٦.

وبحلول عام ١٩٦٧ كان كل هذا قد تغير. ذلك أن حكومة الرئيس جونسون عقدت العزم بموافقة ضمنية من الكونجرس على تجربة نهج مختلف كلياً في معالجة قضايا السلام والأمن في الشرق الأوسط. فقد تقرر منح إسرائيل ما تحتاجه من أسلحة هجومية ومن دعم مالي واستخباراتي لكي تسيطر عسكرياً على المنطقة، ولكي تستولي عند الضرورة على بعض أراضي الدول العربية لكي تساوم عليها وتجرها إلى طاولة المفاوضات.

ونجد الدليل المادي على أن هذه السياسة أصبحت سياسة الولايات المتحدة في منتصف الستينات في ملف الأمن القومي المحفوظ في مكتبة جونسون في مدينة أوستن بولاية تكساس. وعليه فإن الشرق الأوسط سيشهد كفيتنام استخدام القوة العسكرية لحل قضية سياسية قديمة معقدة.

وبالطبع فإن الخيار الأخير سيكون الخيار النووي. وعليه فإن هيئة الطاقة النووية ووزارة العدل غضتا النظر خلال عهد جونسون عندما جوبهت بالدليل على أن إسرائيل كانت ماضية بتنفيذ برنامجها لانتاج الأسلحة النووية، وأنها حصلت من الولايات المتحدة بطريقة غير قانونية على اليورانيوم المكثف عندما ابتدأ العمل بالبرنامج. وهكذا فإن الولايات المتحدة في عهد جونسون انتهجت سياسة معلنة نحو الشرق الأوسط تتسم بالموضوعية والعقلانية، وسياسة سرية تقوم بدعم إسرائيل لا كدولة، وإنما كزمرة من الصقور الذين يهيمنون على حكومتها.

ففي حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ وبينما كان الرئيس جونسون يعلن معارضته للغزو الإسرائيلي ولتوسيع رقعة الحرب لتشمل سوريا، كان المسؤولون في البيت الأبيض يرتبون سراً أمر شحن الأسلحة جواً إلى إسرائيل، وإطلاع الجيش الإسرائيلي على حصيلة الاستخبارات والصور الملتقطة من الجو. وقام الطيارون الأميركيون باستخدام طائرات تابعة لحلف شمال الأطلسي بعد أن طليت للتمويه في القيام بعمليات استطلاع لمساندة الجيش الإسرائيلي. على أن قيمة هذه المساندة لم تكن تذكر بالقياس إلى الأخطار التي

كانت ستتعرض لها مصالح الولايات المتحدة في العالم العربي لو أن العرب عرفوا عندئذ حقيقة ما يجري. وغني عن القول أن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى تلك المساعدة لكسب الحرب.

وفي غضون ستة أيام تمكنت إسرائيل من احتلال الأراضي التي كانت ستساوم عليها وهي غزة وسيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان. إلا أن حكومة جونسون ومن بعدها حكومة نيكسون ثم حكومة فورد بعد ذلك لم تتمكن من الوصول إلى تسوية عبر المفاوضات. ومضت إحدى عشرة سنة قبل أن تجلس دولة عربية إلى طاولة المفاوضات في كامب ديفد.

أما هدية الرئيس جونسون الوداعية لإسرائيل قبل انتهاء مدة رئاسته عام ١٩٦٨ فقد كانت ٥٠ طائرة فانتوم تفوق في فعاليتها العسكرية ليس كل ما كان لدى العرب من طائرات، بل وحتى كل ما كان متوفراً لدى الاتحاد السوفييتي نفسه. وبعد تجهيزها بالوسائل الالكترونية المناسبة كان بإمكان هذه الطائرات أن تخترق المجال الجوي لأي بلد عربي دون أن تكتشفها أجهزة الدفاع الجوي المتوافرة لدى هذه البلدان. كل هذا كان معروفاً في حينه. ولكن ما لم يكن معروفاً للجميع فهو انه عندما تم تسليم هذه الطائرات إلى إسرائيل في نهاية عام ١٩٦٩ كانت مجهزة بحيث تستطيع حمل وإطلاق قنابل نووية. هذا في الوقت الذي كان يتضرع الرئيس جونسون إلى إسرائيل علناً كي توقع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومع أن جونسون هو الذي أقر بيع طائرات الفانتوم إلا أن نيكسون وكيسنجر هما اللذان سلّماها لإسرائيل، ووافقا على استخدامها ضد مصر في أواخر عام ١٩٦٩. وبعد بضعة أسابيع من استلام هذه الطائرات قامت إسرائيل باستخدامها في حرب الاستنزاف، وذلك بالإغارة على أهداف عسكرية ومدنية على طول قناة السويس وفي القاهرة وضواحيها وحتى في الصعيد.

أما هدف هذه العمليات فقد كان إذلال عبد الناصر ومن ثم فتح الباب أمام سقوطه المحتمل، واقناع السوفييت أيضاً بان العرب حلفاء عسكريون لا يعتمد عليهم. لكن ما حدث كان العكس تماماً. فقد التف الشعب المصري حول عبد الناصر. أما الاتحاد السوفييتي فقد قام بإرسال ٢٠٠٠ خبير عسكري إلى مصر قاموا

بنصب شبكة من الصواريخ الدفاعية أبطلت ما كان لسلاح الجو الإسرائيلي من فعالية.

وانتهى الأمر بالنسبة إلى إسرائيل بأن مصر تمكنت من إقامة حاجز من الصواريخ مكنها من عبور القناة وتدمير خط بارليف عام ١٩٧٣. أما بالنسبة لنيكسون وكيسنجر فإنهما تسببا في إدخال مقاتلين سوفييت إلى الشرق الأوسط، وإقامة قواعد سوفييتية فيه وما يترتب على هذا من تعزيز للنفوذ السوفييتي. وكان مثل أميركا كمن أراد أن يجفف مستنقعاً في الشرق الأوسط، لكنه بدلاً من ذلك هوى في جوف التماسيح.

وفي أواخر الستينات أخذت علاقة الولايات المتحدة الأمنية مع إسرائيل أبعاداً غريبة. فقد قامت السي آي إي (وكالة المخابرات المركزية) بتمويل مشروع جرى بمقتضاه نصب كاميرات تصوير متطورة جداً على طائرات بوينغ ٧٠٧ التي تمتلكها شركة طيران العال الإسرائيلية. وكانت هذه الطائرات مصممة للتصوير من المرتفعات الشاهقة. أما الهدف من ذلك فكان تمكين طائرات العال من القيام بأعمال التجسس خلال رحلات طيرانها المنتظمة بالرغم من أن هذا كان خرقاً مباشراً للاتفاق الدولي حول الطيران المدني والمعروف باسم اتفاق شيكاغو. وربما كان هو الذي شجع إسرائيل على إسقاط طائرة مدنية ليبية فوق سيناء في شباط ١٩٧٣. وكانت هذه الطائرة قد ضلّت طريقها إلى القاهرة بفعل عاصفة من الرمال. وحلقت فوق قاعدة جوية إسرائيلية في سيناء. ومن المحتمل أن يكون قادة سلاح الطيران الإسرائيلي قد افترضوا أن الطائرة الليبية مجهزة بكاميرات تجسس مثل طائراتهم. وبعد التحقيق اعترفت الحكومة الإسرائيلية علناً بأن الطائرة الليبية لم تكن مطلقاً مجهزة بمثل هذه الكاميرات. ولكن أتى هذا الاعتراف بعد فوات الآوان. فقد لقي ١٠٩ أبرياء حتفهم عندما أسقطت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي تلك الطائرة.

كانت حرب ٦٧ بداية التزام الولايات المتحدة بتمكين إسرائيل من احراز التفوق العسكري في الشرق الأوسط. غير أن علاقة الولايات المتحدة الأمنية مع إسرائيل قد تم تطبيعها واسباغ الطابع الرسمي عليها خلال حرب عام٧٣.

كل أميركي كبيراً كان أم صغيراً يعرف أنه في اليوم الأول من تلك الحرب قام المصريون والسوريون بهجوم «غادر» على الخطوط الإسرائيلية في الوقت الذي كان فيه كل

إسرائيلي يصلي. ولهذا نسمي تلك الحرب بحرب يوم الغفران. وما لا يعرفه معظم الناس هو أن بدايات تلك الحرب شهدت المعارك الوحيدة منذ عام ١٩٤٨ التي لم تكن فيها لإسرائيل السيطرة التامة في الجو. وهكذا فقد كان على المشاة الإسرائيليين أن يقاتلوا المشاة المصريين، وكان على الدبابات الإسرائيلية أن تجابه الدبابات المصرية. وسبب ذلك هو حاجز الصواريخ المصري الذي أبعد الطيران الإسرائيلي. وكان السوفييت قد نصبوه في مصر بعد أن قام كيسنجر قبل ذلك ببضع سنوات باعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل بالإغارة على قلب القاهرة. وتم ذلك عبر اتصال بين كيسنجر وغولدا مائير.

وبعد أسبوع على بدء القتال هرعت إسرائيل تطلب عون الولايات المتحدة. إذ كانت قد خسرت ٥٠٠ دبابة و ٢٠ بالمئة من طائراتها المقاتلة في تلك الحرب. واستجابت أميركا للطلب فقامت بتعبئة قيادة النقل الجوي العسكري. وفي ظرف ٣١ يوماً قامت هذه القيادة بنقل ٢٢ ألف طن من العتاد العسكري إلى إسرائيل وانزالها في أرض المعركة في سيناء. كما قامت طائرات العال الإسرائيلية المجهزة بكاميرات التجسس التي تحدثنا عنها بنقل خمسة آلاف طن من هذا العتاد.

وساهم في هذا المجهود الجبار ربع طائرات تلك القيادة ونصف أفرادها وضباطها في أنحاء العالم. وإذا اضفنا إلى هذا العتاد ذلك الذي أرسل عن طريق البحر، فقد بلغ ثمن ما أُرسل إلى إسرائيل من العتاد مليارين ونصف المليار من الدولارات.

وأهم من كمية ما أُرسل من العتاد كانت نوعيته. إذ تم سحب بعضه من مخازن حلف الأطلسي دون الحصول المسبق على موافقة حلفائنا طبقاً لاتفاقياتنا معهم. واشتمل معظمه على أسلحة متطورة حظر استخدامها على أي قوات سو ى قوات الولايات المتحدة أو حلف الأطلسي. واستغل الإسرائيليون ظروف الفوضى والتسرع الناجمة عن هذه الأزمة ليحصلوا على كثير من الأسلحة التي كانت محظورة عليهم من قبل الولايات المتحدة. وهكذا فقد حصلوا على أجهزة الكترونية متطورة، وعلى قنابل لا تخطىء موجهة بواسطة التلفزيون، وعلى قنابل عنقودية، وعلى قنابل حارقة متطورة بإمكانها حرق منشآت عسكرية كاملة أو قرى كاملة حسب ما تقتضيه الحاجة.

ولم تكن جميع الطائرات تعود فارغة. فبعضها وخصوصاً عند نهاية الحرب كان يعود محملاً بأسلحة سوفييتية من غنائم الحرب. ففي حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب عام

١٩٦٧ قدمت إسرائيل خدمة لوزارة الدفاع الأميركية فسمحت للملحقين العسكريين الأميركيين بفحص أرض المعارك ومشاهدة أثر السلاح الأميركي في العتاد الروسي. وعلى سبيل المثال قام أولئك الملحقون بتصوير تأثير مدفع عيار ١٠٦ ملم في دبابة سوفييتية من طراز ـ ت ـ ٥٤. وغني عن القول أن هذه الأمور كانت في غاية الأهمية لمؤسستنا العسكرية. وكان الإسرائيليون قبل حرب أكتوبر يقدمون لنا شيئاً قليلاً من تلك الغنائم. لكنهم خلال هذه الحرب وبعدها أغرقونا بها. إذ كانت طائرات النقل الأميركية من طراز س ـ ٥ أو س ـ١٤١ تعود محملة بالدبابات وناقلات الجنود المصفحة والصواريخ المضادة للدروع وغيرها من الأسلحة الروسية وبكميات تكفي لاستخدامها في التمارين العسكرية ضد الأسلحة الأميركية.

لقد كان الوارد كبيراً إلى حد أنه تقرر في أكتوبر ١٩٧٣ تكريس هذا التعاون بتشكيل «فريق تقييم أنظمة الأسلحة» وهو لجنة دائمة تضم عدداً من كبار الضباط الأميركيين والإسرائيليين. وفي خلال الاثنتي عشرة سنة الماضية استغلت اللجنة الفرصة التي أتاحتها إسرائيل بأعمالها الحربية المتكررة لتقييم فعالية السلاح الأميركي ضد أنظمة الأسلحة السوفييتية في ظروف قتالية شبيهة بظروف الحرب. وتقوم اللجنة بمناقشة التعديلات المقترح إدخالها على أنظمة الأسلحة قبل أن يجري اختبارها وتقييمها في الفرصة السانحة التالية التي كانت تتاح في الشرق الأوسط عادة قبل مضي بضعة أسابيع.

والحقيقة هي أن فريق تقييم أنظمة الأسلحة ومختلف أشكال التعاون المنتظم في شؤون الدفاع والاستخبارات هي التي أصبحت في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات الأساس الصلب للعلاقات الأميركية الإسرائيلية. ومن الجوانب التي شملها التعاون تجسس إسرائيل على المنشقين السوفييت ذوي الخلفيات التقنية العالية، وتبادل الموساد الإسرائيلي والسي آي إي ومكتب التحقيقات الفدرالي المعلومات عن الإرهابيين ونشاطاتهم في أوروبا والشرق الأوسط والولايات المتحدة. ولم يكن رؤساء الجمهورية والوزراء وأعضاء الكونجرس يعرفون تفاصيل هذا التعاون إلا بعد أن يتقلدوا مناصبهم. وفي حالة أعضاء الكونجرس فإنهم لا يعرفونها إلا عند الحاجة الماسة إليها. وليس هناك شك في أن هذا التعاون ذو قيمة بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة. ولكننا ندفع

ثمناً باهظاً لذلك. وهذا أمر لا يتبينه الرؤساء ووزراء الخارجية وأعضاء الكونجرس إلا بعد انقضاء مدة طويلة على تسلمهم مناصبهم. وفيما يلي أمثلة على ذلك.

في أيلول ١٩٧٩ خرج قمر اصطناعي أميركي من طراز فيلا عن مداره واتجه نحو جنوب المحيط الأطلنطي تجاه ساحل جنوب افريقيا. وانتهى به الأمر إلى المكان الخطأ ولكن في الوقت المناسب. إذ سجل ومضتين قويتين من الضوء على مدى ثانية واحدة وهي الإشارة المميزة لانفجار نووي. إلا أن إدارة الرئيس كارتر أحاطت الحدث بالسرية لمدة شهر إلى أن تسرب خبر إلى مراسل شبكة اي بي سي التفلزيونية، وبعد ذلك إلى مراسل شبكة سي بي إس بتل أبيب مفاده أن إسرائيل وجنوب افريقيا فجرتا سلاحاً نووياً هو في أغلب الظن قنبلة نيوترونية.

ولسبب غير معلوم انتظرت حكومة الولايات المتحدة أياماً ثلاثة قبل أن تقوم بالبحث في المكان عن نشاط إشعاعي. وعليه فإنه تعذر وجود الرواسب الإشعاعية التي كانت ستشكل دليلاً قاطعاً على تفجير القنبلة. وفيما بعد أبلغت السي آي إي الكونجرس بأن اسطول جنوب افريقيا البحري كان ليلة الحدث وفي مكانه يقوم بتمرينات سرية. وعندئذ أبلغت الإدارة الأميركية للمعلومات التقنية مجلس الشيوخ أن ملحق جنوب افريقيا لشؤون الدفاع والبحرية كان قبل الحدث بثلاثة أشهر قد طلب البحث في الكمبيوتر عن جميع ما كتب حول الانفجارات النووية وطريقة رصدها عبر ما تولده من اهتزازات أرضية. فمنذ أواخر عام ١٩٧٩ كان القمر الاصطناعي فيلا قد رصد بدقة كلا من التجارب النووية الإحدى والأربعين التي أجريت. أي أن نجاحه كان مئة بالمئة.

لكن هذا لم يكن كافياً لإقناع إدارة الرئيس كارتر بحصول التفجير الجديد. إذ كان مكتب العلم والتكنولوجيا بالبيت الأبيض قد عقد ندوة للنظر في المسألة، فخرج بتقرير يقول بأنه ليس هناك «دليل قاطع» على أن جنوب افريقيا و إسرائيل فجرتا قنبلة. إلا أن الأدلة التي اعتمدها ذلك المكتب في تقريره لم تنشر مع التقرير الذي صدر في١٤ يوليو ١٩٨٠، أي بعد أن نشرت وكالة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع تقريرها الذي أكدت فيه وقوع الانفجار بيوم واحد. وإذا تعذر عليك تعليل هذا كله فعليك أن تتذكر أن شهر يوليو ١٩٨٠ كان شهر انعقاد مؤتمر الحزب الديموقراطي السياسي لاختيار مرشحه

لانتخابات الرئاسة في شهر تشرين الثاني من ذلك العام.

وفي عام ١٩٨١ تدخل البيت الأبيض خلال رئاسة الرئيس كارتر مرة ثانية لصالح قضايا إسرائيل الأمنية ومرة ثانية أجهضت العمليات القانونية الأميركية العادية.

ففي هذه الحالة قام البيت الأبيض بإلغاء مجهود ثلاث سنوات من تحقيقات وزارة العدل في قضية تجسس إسرائيلية في الولايات المتحدة. وكان أحد الموظفين بالكونجرس قد قام بنقل تصاميم أنظمة الدفاع الجوي السعودية إلى الملحق العسكري الإسرائيلي في واشنطن. وأخبرني مسؤول رفيع المستوى في وزارة العدل بأنه خلال ٣١ سنة من عمله في ملاحقة قضايا التجسس لم يتعرض لضغط من أعلى المستويات لاقناعه بإغلاق القضية وإنهاء التحقيق كما تعرض له في هذه الحالة.

وفي خلال عهد الرئيس ريغن اتسع نطاق العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وتم تنظيمها بصورة رسمية حتى أصبحت علاقة فريدة في تاريخ الولايات المتحدة. ففي تشرين الثاني ١٩٨١ ثم في تشرين الثاني١٩٨٣ قامت الولايات المتحدة بتوقيع اتفاقيات أمنية شاملة مع إسرائيل كانت حصيلتها أن أصبحت إسرائيل من الناحية العسكرية ومن ناحية التعاون في مجال المخابرات الولاية الأميركية الواحدة والخمسين. والحقيقة أنني أميل أحياناً إلى الاعتقاد بأنه سيكون من الأفضل لو انضمت إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأميركية لتصبح الولاية الواحدة والخمسين. ففي هذه الحالة يمكننا بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل أن نضمن أمن الدول العربية من عدوانها. وبهذه الطريقة نوفر على المواطن الأميركي ٤ مليارات دولار تقدمها حكومته من ضرائبه عوناً سنوياً لإسرائيل. وربما كان الأهم من هذا أنه سيكون لإسرائيل عضو في مجلس الشيوخ الأميركي.

ولا أقصد من كل هذا أن أقول بان إدارة الرئيس ريغن كانت كمن يلقي بأربعة مليارات من الدولارات في البحر. بل على العكس من ذلك. فإن الحكومة الأميركية تجني من وراء هذا المبلغ فوائد جمة تتعدى مجال تقييم أنظمة الأسلحة واختبارها وتبادل معلومات المخابرات.

ففي هندوراس حيث كانت السي آي إي ووزارة الدفاع تساعدان ثوار «الكونترا» في محاولاتهم لاسقاط الحكومة في نيكاراغوا المجاورة، كانت إسرائيل تقدم عبر متعاقدين

مدنيين ٢٥٪ من جميع الأسلحة التي ترد إليهم بالإضافة إلى التدريب وأعمال الصيانة المستمرة.

والحقيقة أن دور إسرائيل في مساعدة الكونترا تحول في الآونة الأخيرة إلى مسرحية هزلية. فعندما تعرضت حكومة الرئيس ريغن في أواخر ١٩٨٣ ومطلع ١٩٨٤ لانتقادات شديدة في الكونجرس بسبب كميات وأنواع المساعدات للكونترا وأكدت علناً أن إسرائيل تلعب دوراً في الحرب الأهلية نيكاراغوا، نفت الحكومة الإسرائيلية ذلك بقوة. وكان البيت الأبيض لا يكاد يوعز بنشر شيء في جريدة النيويورك تايمز أو عرضه على شبكات إن بي سي التلفزيونية حتى تبادر وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى نفيه.

كان الهدف من المسرحية الالتفاف حول الكونجرس. إذ كان موظفو البيت الأبيض يدركون تماماً أن أعضاء الكونجرس الذين كانوا على استعداد لشجب المساعدات الأميركية لثوار الكونترا لن يقدموا بأي حال وفي أية ظروف على انتقاد إسرائيل بسبب تقديمها المساعدات لهم. كما أن رجال البيت الأبيض يعلمون أنه إذا انتشر خبر المساعدات الإسرائيلية في الكونجرس، فإن ذلك قد يسبغ الشرعية على المساعدات السرية التي كانت تقدمها الحكومة الأميركية. ثم إن تسريب البيت الأبيض للأخبار عن دور إسرائيل في مساعدة الكونترا اعتراف ضمني منه بما يعرفه كل موظف في البيت الأبيض وهو أن نفوذ إسرائيل في الكونجرس أقوى بكثير من نفوذ الرئيس الأميركي ذاته، وخصوصاً في الأشهر التي تسبق الانتخابات.

ومن السذاجة أن نعتقد أن هذا التعاون الأمني السري بين الولايات المتحدة وإسرائيل لا يفسر ولا يقوض علاقاتنا الأمنية مع العالم العربي. وسبق لنا أن ذكرنا أن أحد الموظفين في الكونجرس سرب المعلومات عن نظام الدفاع الجوي السعودي، وأن البيت الأبيض أو عملاءه في وزارة العدل أجهضوا التحقيق في القضية. وهل استمر الوضع كذلك في عهد ريغن؟

في ٥ ديسمبر ١٩٨٤ نشرت جريدة «الأهالي» بالقاهرة مقالاً جاء فيه:

«في ٣٠ نوفمبر التقطت محطة للأقمار الصناعية في الصحراء جنوب القاهرة صوراً لمنشآت عسكرية سورية ومصرية بعث بها قمر صناعي أميركي إلى إسرائيل. وقد التقطت الصور بطريقة عرضية وذلك بسبب

الأمطار الغزيرة التي هطلت في ذلك اليوم. وذهبت المخابرات المصرية التي قامت بتحليلها إلى أنها جزء من عملية واسعة لتصوير المنشآت العسكرية في الدول العربية المجاورة. وتقوم الأقمار الاصطناعية الأميركية لأعمال التجسس بهذا بصورة منتظمة تطبيقاً لمادة خاصة تنص على تبادل المعلومات بين واشنطن وتل أبيب، وتشكل جانباً من اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين. وادعت المصادر الدبلوماسية أن مصر أرسلت نسخاً من تلك الصور إلى واشنطن مرفقة باحتجاج شديد اللهجة».

وعندما تحدثت في هذا الشأن مع ناطق إعلامي وملحق عسكري مصريين نفيا ـ كما توقعت ـ صحة هذه القصة. على أن أحد المسؤولين السابقين في وزارة الدفاع الأميركية أكد لي وجود برنامج ينظم إطلاع قوات الدفاع الإسرائيلية على صور الأقمار الصناعية للقواعد العسكرية العربية.

ولا بد للمرء أن يلاحظ أمرين بخصوص العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل: أولهما أنها تختلف في طبيعتها وتأثيرها عن اللوبي (جماعة الضغط) الإسرائيلي وذراعه الطويلة المتمثلة في لجان العمل السياسي التي تمول المرشحين الأميركيين لانتخابات الرئاسة وللكونجرس. ففي حين أن نشاطات اللوبي في أروقة الكونجرس والمدارس والجامعة ودور النشر ووسائل الإعلام أصبحت مكشوفة لدى الكثيرين فإن العلاقة الأمنية سرية وبالتالي لا تخضع للانتقاد والمحاسبة. وأميل إلى الاعتقاد بأن تأثير العلاقة الأمنية على القرارات الكبرى التي تتخذ بشأن العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الأميركية الإسرائيلية أقوى من تأثير اللوبي عليها.

وثانيهما أن كثرة من الإسرائيليين ومن أصدقاء إسرائيل في أميركا بما فيهم أعضاء الكونجرس أخذوا يتساءلون بصورة متزايدة عن جدوى العلاقة الأمنية على المدى الطويل بالنسبة لمصالح الإسرائيليين والأميركيين. فبالرغم من أن الولايات المتحدة مكنت إسرائيل بالأموال والأسلحة والتكنولوجيا ومعلومات المخابرات والتدريب من السيطرة العسكرية على الشرق الأوسط، فإن إسرائيل لم تحقق بذلك أهداف سياستها الخارجية. فحتى وزير الدفاع الإسرائيلي اسحاق رابين اعترف في خطاب له ألقاه مؤخراً في جامعة تل أبيب بأن غزو لبنان فشل فشلاً ذريعاً في تحقيق الأهداف التي توختها

الحكومة منه والتي تتمثل فيما أسماه «عملية السلام من أجل الجليل».

ويسود الأوساط المطلعة الآن الاعتقاد بأن أسباب الكارثة التي حلت بالاقتصاد الإسرائيلي هي الحرب اللبنانية، والمساعدات العسكرية الأميركية وتأثيرها السلبي على صناعات التصدير الإسرائيلي، وسياسة الاستيطان باهظة التكاليف. ولم يعد الآن كافياً أن نقول بأن إسرائيل دولة تابعة لأميركا. فهناك دول تابعة مثل مصر والصومال ولكن لكل منها اقتصاد مستقل. ولا يمكننا أن نقول هذا عن إسرائيل التي قد لا تلبث أن تجعل الدولار وحدتها النقدية.

ومن النتائج المؤسفة التي ترتبت على محاولات أميركا اتخاذ «ركيزة أمنية» غربية في المركز الجغرافي للشرق الأوسط العربي هو الرقابة العسكرية الشديدة واتساع نفوذ العسكريين المتطرفين مثل شارون.

ولا بد لنا أن نتطرق أيضاً إلى عملية السلام التي وظفت فيها الولايات المتحدة وإسرائيل جهوداً ضخمة. فقد اغتالت العلاقة الأمنية هذه العملية الهزيلة التي أطلقت في أواسط وأواخر السبعينات، وبلغت ذروتها في اتفاقيات كامب ديفد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية. ومن المشكوك فيه أن أياً من الرؤساء المصريين بما فيهم أنور السادات ذاته كان سيوقع اتفاقيات كامب ديفد لو علم أن إسرائيل ستقوم في خلال السنوات الأربع التالية بقصف وسط بيروت وبغداد وضم مرتفعات الجولان وغرس المستوطنين في الضفة الغربية كلها تيسر المال، ثم اجتياح لبنان. والغريب أن إدارة ريغن لم تعترض على شيء من هذا. وأغرب من هذا أن الإسرائيليين يشكون من أن مصر شريك غير متحمس للسلام. ولا يصدق على هذا شيء كالمثل العربي القائل: «ضربني وبكى، وسبقني واشتكى».

وهناك نتيجة غير مباشرة للعلاقة الأمنية الأميركية الإسرائيلية وسلسلة الأحداث التي جرت خلال السنوات الأربع التي أعقبت اتفاقيات كامب ديفد وهي أن إسرائيل ذاتها أصبحت في خطر مميت. فمنذ عام ١٩٤٨ ونحن نسمع من زعماء إسرائيل أن جيرانها العرب يعدون العدة لإلقاء الإسرائيليين في البحر. وحتى عندما كانت قوات الدفاع الإسرائيلية تطور قدرات قتالية لم يكن في استطاعة أي قطر أو أقطار عربية أن يمتلك مثلها وخصوصاً مصر التي لم تحاول حتى أن تفعل ذلك سمعنا إسرائيل تصرخ

وتقول بأن جيرانها يعدون العدة للقضاء عليها.

لكن إذا كان هذا متعذراً في الماضي فإنه ليس كذلك اليوم. ذلك أن الهجمات الجوية الإسرائيلية الكاسحة على القوات السورية في سهل البقاع بلبنان في حزيران ١٩٨٢ حملت السوفييت على إدخال صواريخ س س ـ ٢١ التي تستطيع أن تصيب بدقة أي تجمع سكاني في إسرائيل. على أن هذه الصواريخ لا تزال تحت سيطرتهم.

واهم من هذا بكثير أن مصر تسعى الآن ولأول مرة للحصول من الأسواق الدولية على صواريخ موجهة تجهز برؤوس غير نووية مناسبة تمكنها أن ترد بها على أي قطر تحدثه نفسه بمهاجمتها. وبعبارة أخرى فإنها تسعى إلى الحصول على سلاح رادع. وبديهي أن لدى إسرائيل أسلحة من ذلك النوع.

وفي الصيف الماضي قال لي زعيم مصري وهو يتمزق غيظاً: «إنني، الآن على يقين من إنه لن يكون هناك سلام حقيقي مع إسرائيل، وأنه لن تؤدي أية مفاوضات إلى مثل ذلك السلام قبل أن يكون بوسعنا تدمير إسرائيل». وأضاف أن المفاوضات الناجعة لن تبدأ إلا عندما تتأكد إسرائيل من أنها لم تعد قادرة على استخدام قوتها العسكرية كيف ومتى شاءت.

وعليه فإن الحرب القادمة لن تكون حرباً صغيرة في الصحراء تتصارع فيها الجيوش تاركة آثاراً سوداء على الرمال ثم تجتمع عند الكيلو ١٠١ أو ١٠٢ لتقرر أين ستكون الخطوط الحديثة الجديدة لوقف إطلاق النار. إن الحرب القادمة ستشهد مثل حرب لبنان انهيار مجمعات سكنية وأطفالاً يركضون بين الأحياء المدمرة والنار مشتعلة بثيابهم. وبخلاف ما حدث بلبنان فإن الحرب القادمة ستشهد انهيار المباني على الجانبين. فإذا شاهدناها في دمشق أو القاهرة فإننا ستشاهدها وسط تل أبيب وحيفا.

وفي مقدور الأميركيين العرب الآن أن يلعبوا دوراً مهماً في الحيلولة دون وقوع مثل تلك الكوارث في الوطن العربي. فهم أميركيون ولهم أصواتهم في الانتخابات، ويؤيدون هذا أو ذاك من المرشحين. ويمكنهم أن يؤثروا على أولئك الذين يوجهون تلك السياسة الخرقاء الفاشلة وغير المجدية في الشرق الأوسط. وبعبارة أخرى فإنهم يمثلون الديموقراطية بالنسبة لهذا الموضوع. فهم المواطنون الذين يعرفون القضية.

لقد حاول توماس داين المدير التنفيذي لايباك (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة) مؤخراً أن يشرح النجاح الفائق وغير العادي الذي أحرزته منظمته في الضغط والتأثير على المرشحين والمسؤولين الأميركيين فقال: «إن المرشحين يدركون أن باستطاعتنا أن نقيم الصلة بينهم وبين الناس (الناخبين). إنهم يعلمون أننا العنوان الذي يستطيع أن يوصل رسالتهم إلى الجماعات اليهودية».

وآمل أن تصبح اللجنة الأميركية العربية لمناهضة التمييز العنوان الذي ترسل إليه الرسائل الموجهة لا للعرب الأميركيين وحدهم بل لجميع الأميركيين الذين يوافقون الملك حسين على أن المبادىء لم تعد توجه سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

٤ . السناتور روبرت دول يثير عش الدبابير

(نشرت في ٥ فبراير ١٩٩٠)

منذ فترة وجيزة تقدم السناتور دول باقتراح متواضع يقضي بتخفيض المساعدات الأميركية الخارجية لأكبر المتفعين منها حالياً بمقدار ٥٪ وذلك لمساعدة الديموقراطيات الجديدة في أوروبا الشرقية ودول معينة في أميركا اللاتينية بما فيها بنما. لكن لم يكد يتقدم بالاقتراح حتى تجمعت حوله الدبابير.

ولم يكن المبلغ المقترح اقتطاعه كبيراً. فلم يكن يتجاوز ٣٣٠ مليون دولار. وكان وزير الدفاع ريتشارد تشيني قد اقترح قبل ذلك بشهر أو نحو شهر اقتطاع مبلغ ٨٥ بليون دولار من أجل الأغراض العسكرية. ومع هذا لم يثر مثل تلك الضجة. ثم إن مبلغ ٣٣٠ مليون دولار كان ضئيلاً بالقياس إلى الأغراض التي كان سيخصص لها. وعلى أي حال فإن الجماعة الأوروبية اقترحت تقديم مساعدات سنوية بقيمة ٢٢,٨ بليون دولار خلال بضع السنوات التالية.

وبالرغم من أن الدول التي كانت ستخفض المساعدات المقدمة إليها طبقاً لاقتراح دول هي إسرائيل ومصر والفلبين وتركيا وباكستان فإن الضجة أثيرت بسبب إسرائيل التي كانت تنال حصة الأسد من المساعدات.

وفي اليوم الذي ظهر فيه اقتراح دول في صفحة الرأي بإحدى الصحف الصباحية، لاحقه المراسلون الصحفيون في أروقة الكونجرس من أجل المزيد من الأيضاح. وأخيراً قرر دول أن يعقد مؤتمراً صحفياً مرتجلاً بعد ظهر ذلك اليوم نفسه. وتركزت غالبية الأسئلة لا على جوهر الاقتراح ـ أي حاجة أوروبا الشرقية الماسة للمال وإعادة النظر في المساعدات الأميركية الخارجية ـ بل على اقتطاع جزء من المساعدات التي تتلقاها إسرائيل.

وما إن حل المساء، حتى كان رؤساء كبريات المنظمات اليهودية قد أعدوا

تصريحاتهم لتذاع مع النشرات الإخبارية. وفي اليوم التالي هرع المراسلون الصحفيون إلى الناطق باسم وزارة الخارجية والسكرتير الصحفي للبيت الأبيض للاستفسار منهما عن الموضوع. وبعد يوم واحد حذر مسؤولون إسرائيليون من أن اقتطاع أي جزء من المساعدات الأميركية إلى إسرائيل قد يؤدي إلى تصلب الحكومة الإسرائيلية في موقفها من مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. ولم يكد يحل آخر الأسبوع حتى أعلنت وزارة الخارجية عدم التزامها باقتطاع أي شيء محدد من المساعدات الخارجية للدول.

إن موقف وزارة الخارجية هذا يدعو إلى الأسف لأن ذلك الوقت كان أنسب الأوقات لإعادة النظر في الأولويات عند تقرير المساعدات الخارجية وخصوصاً مسألة المساعدات لإسرائيل. ومن المؤكد أن هناك دواعي إنسانية لهذا. ففي عام ١٩٨٠ـ وهو العام الأخير في عهد كارتر ـ كان مجموع المساعدات التي قدمت لجميع أقطار افريقيا تبلغ نحو نصف (وبالتحديد ٥١,٤٪) من المساعدة المقدمة إلى إسرائيل. هذا مع العلم بأن افريقيا تضم غالبية الدول الأكثر تخلفاً في العالم وفيها خمسون ضعفاً من سكان إسرائيل. وبحلول عام ١٩٨٨ وهو العام الأخير من عهد ريغن كان نصيب افريقيا من مساعداتنا إلى الخارجية أقل من ثلث مساعداتنا لإسرائيل.

إن أكثر من سبعين بالمئة من مساعدتنا لإسرائيل هي مساعدات عسكرية. ويبرر المسؤولون هذا بحاجتنا إلى حليف استراتيجي في الشرق الأوسط الغني بالنفط. إلا أن هذا التعليل نفسه بحاجة إلى إعادة النظر فيه.

فقبل سنوات من قيام غورباتشوف بإحداث تلك التغيرات الهائلة في العلاقات بين الشرق والغرب، كانت موارد الطاقة في الاتحاد السوفييتي قد أخذت تتضاءل. وعليه كان لا بد له من أن ينظر كالولايات المتحدة واليابان وأوروبا إلى الشرق الأوسط كمصدر أساسي للنفط. وكان من المشكوك فيه أن تكون الولايات المتحدة في حاجة إلى حليف استراتيجي في الشرق الأوسط يضمن حاجات الغرب في المستقبل من الطاقة.

لقد بدأت العلاقة الأمنية والعسكرية الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتزعزع لأسباب أخرى.

فأحد المقومات الثابتة والسرية في الوقت ذاته لتلك العلاقة هو استخدام الولايات المتحدة للقوات الإسرائيلية أو تغاضيها عن قيام هذه القوات بتقديم الاستشارات

والمدربين والأعتدة للحكومات أو الحركات السياسية التي لا تستطيع الولايات المتحدة دعمها علانية. فلما وجدت إدارة ريغن مثلاً نفسها في موضع حرج خلال تحقيقات الكونجرس في فضيحة إيران ـ كونترا وذلك بسبب إثبات تورط السي آي إي مع الجنرال مانويل نورييجا بينما، بدا لها أنه من المناسب تكليف مايكل هراري ضابط المخابرات الإسرائيلي السابق بأن يعمل مستشاراً لنورييجا. فلما كشف تورط نورييجا في تجارة المخدرات الدولية قطعت عنه الولايات المتحدة جميع مساعداتها وأداناته.

لكن نورييجا كان في تلك الأثناء يقوم بتأليف «فصائل الشرف» المقاتلة وفي حاجة إلى الأسلحة والتدريب والمشورة وعلى استعداد لدفع التكاليف. فبقي هراري هناك. فلما اقتحمت القوات الأميركية بنما في ديسمبر يرجح أن بوش كان سعيداً بهرب هراري.

وكانت عدة إدارات سابقة قد استهوتها فكرة استخدام الإسرائيليين لمساعدة قوات الدفاع بجنوب افريقيا في خلق متاعب للثوار اليساريين في انغولا وموزمبيق وذلك لأن قوانين الولايات المتحدة والقانون الدولي يحظران عليها استخدام القوات الأميركية لذلك الغرض. ولم يكن في نية أحد أن يمتد التعاون العسكري بين إسرائيل وجنوب افريقيا ليشمل المجال النووي. لكن لم يلبث أن تبين أن التعاون قائم بينهما في مجال تصميم وصنع وحتى اختبار الأسلحة النووية.

كانت هذه كلها من المشاريع التي تعثرت لأننا نسينا حقيقة بسيطة شرحها جورج واشنطن قبل مئتي سنة بقوله: ليس للأمم علاقات خاصة بالأمم الأخرى؛ فهي لا تقيم إلا علاقات بعضها جيد والآخر سيء. فالمصالح تتغير. وإعادة تقييم سياسة تقديم المساعدات الخارجية تقييماً جذرياً ظاهرة صحية حتى ولو لم تكن هناك دواع تتعلق بالميزانية. لكن هذا كان يجب أن يحدث منذ زمن طويل بالنسبة لإسرائيل.

٥ . لماذا يجتذب الخليج الاتحاد السوفييتي

(من مجلة ميدل ايست انترناشنال Middle East International

بالاشتراك مع مارك برورتسكي، عدد ٣١٣، ٢١ نوفمبر ١٩٨٧)

أشار العديد من افتتاحيات الصحف الأميركية إلى خوف إدارة الرئيس ريغن المعروف من «الامبراطورية الشريرة» السوفييتية واعتبارها سبباً في تحويل حرب الخليج بصورة متزايدة إلى حرب أميركية. ويجد غيرها في زعامة ميخائيل غورباتشوف تفسيراً لتدخل الاتحاد السوفييتي المتزايد في الشرق الأوسط الذي أدى بدوره إلى تزايد التدخل الأميركي فيه. والحقيقة هي أن المظاهر الأكيدة لاهتمام الاتحاد السوفييتي بالمنطقة واضحة جداً. إذ فاجأ الجميع بحماسه للقيام بدور الوسيط في الحرب العراقية الإيرانية وفي النزاع العربي الإسرائيلي الأوسع نطاقاً. ولكي يسهل على نفسه القيام بهذا الدور قام لأول مرة منذ عشرين عاماً بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل. وفي الخليج عرض السوفييت تأجير ثلاث ناقلات للكويتيين، مما حمل ريغن على تقديم عرض سريع يقضي برفع الأعلام الأميركية على الناقلات.

على أن الدبلوماسية وتقديم الناقلات لم يكن سوى مظهر واحد من مظاهر التواجد السوفييتي الجديد. فمن المظاهر الأخرى الصواريخ البعيدة المدى والقاذفات المتطورة وغيرها من الأسلحة التي أخذت تصل إلى سوريا منذ عام ١٩٨٣. والواقع أن الروس قاموا لأول مرة في التاريخ الحربي للنزاع العربي الإسرائيلي بتزويد جيش عربي واحد بأسلحة هجومية أخذت توازن الأسلحة الهجومية الهائلة التي تقدمها أميركا لإسرائيل بلا مقابل.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا يقوم الاتحاد السوفييتي بتوسيع نفوذه في الشرق

الأوسط وخصوصاً في الخليج. فهل هو كما يؤكد البيت الأبيض باستمرار وحتى خلال إعداد الخطط بواشنطن لمؤتمر قمة أميركية سوفييتية تآمر شيوعي شرير على حكومات المنطقة وأقطارها؟ أم أنه يعود لأسباب أساسية وواضحة مثل الرغبة في التبادل التجاري مع أقطار الخليج أو بعبارة أخرى خدمة لمصالح ذاتية مشروعة؟ إن الحافز الأساسي للسوفييت الذي غاب عن أذهان المحررين وربما أيضاً البيت الأبيض هو أن الاتحاد السوفييتي أكبر منتج للنفط في العالم قد أخذ يفقد نفطه. وكما هي الحال بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة نفسها فإن الاتحاد السوفييتي سيضطر قريباً إلى استيراد كميات كبيرة من البترول لسد حاجاته وحاجات حلفائه من الطاقة. وعليه فإنه كالمستوردين الغربيين يتطلع إلى الخليج للحصول على ذلك. وقد يكون حافزه الأساسي لعرض تأجير ثلاث ناقلات للكويت هو رغبته في تعويد أقطار المنطقة على رؤية المطرقة والمنجل مرسومين على ناقلات البترول التي ستبلغ المئات.

إن أول مؤشر مهم إلى أن نفط الاتحاد السوفييتي آخذ في النضوب ظهر عام ١٩٧٦. ففي ذلك العام انخفضت زيادة الانتاج إلى أقل من ٦٪ وذلك للمرة الأولى منذ عشر سنوات. فلفت هذا الانخفاض في الحال أنظار المراقبين الغربيين وخصوصاً المسؤولين في إدارة المخابرات المركزية (السي آي إي) الذين ذكروا في التقرير الأول من تقريرين يثيران الكثير من الجدل أن المستويات التي يتوقع الاتحاد السوفييتي بلوغها في انتاج النفط في الثمانينات تتسم بالتفاؤل.

وبعد بضعة أشهر بدا أن صحيفة «الصناعة الاشتراكية» السوفييتة تؤكد ما ذهبت إليه السي آي إي. إذ كشفت النقاب عن أن أربعة من المناطق الأكثر انتاجاً للنفط وعددها ١٢ لن تبلغ المستوى المحدد للانتاج، وأن المناطق الباقية قد تحافظ عليه بصعوبة أو تقصر عن بلوغه. ونقل الخبراء الغربيون في أمور الطاقة عن «مجلة النفط والغاز» الرصينة قولها إن الاتحاد السوفييتي ـ كالولايات المتحدة ـ قد استخرج كل ما أمكنه استخراجه من النفط الذي يَسْهُل اكتشافه، وأنه في حين أن انتاج الغاز الطبيعي فيه سوف يتزايد، فإن انتاجه من النفط سوف يأخذ بالهبوط ابتداء من أوائل الثمانينات، مما سيؤدي إلى انخفاض صادراته منه، وبالتالي إلى انخفاض التبادل التجاري بينه وبين الأقطار الأخرى.

وفي السنة التالية، أي ١٩٧٧ ، أصدرت السي آي إي تقريراً أكثر تشاؤماً عن الانتاج السوفييتي للنفط، وتوقعت أن يصبح الاتحاد السوفييتي في الثمانينات مستورداً «كبيراً» له. لكن بعض الخبراء الغربيين علق على التقرير بقوله إنه لم يأخذ بعين الاعتبار البرامج السوفييتية الهادفة إلى ترشيد استخدام الطاقة وإلى اكتشاف مصادر بديلة. والحقيقة هي أن توقعات السي آي إي بدت في ضوء مستويات انتاج النفط في الاتحاد السوفييتي في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات غير واقعية. لكن عام ١٩٨٤ شهد بالفعل هبوطاً جديداً في انتاج النفط السوفييتي وخصوصاً في أحد حقول النفط وأهمها في الاتحاد السوفييتي وهو حقل تيومن بسيبريا.

وفي عام ١٩٨٤نشب خلاف داخل الكرملين قامت فيه وزارة النفط السوفييتية بمجابهة وزارة الجيولوجيا يساندها مسؤولون رفيعو المستوى في الحزب الشيوعي. وقد كان رأي وزارة النفط أن الأغلبية الساحقة من الاكتشافات النفطية القادمة في سيبيريا ستكون ضئيلة القدر، وسيكون استغلالها غير مُجد من الناحية الاقتصادية. ومن ثم أشارت الوزارة إلى الارتفاع المتزايد في تكاليف استخراج النفط في السنوات الأخيرة، وشددت على ضرورة قيام الاتحاد السوفييتي رسمياً بتخفيض مستويات الانتاج التي يهدف إلى تحقيقها. وجاءت الأرقام النهائية لانتاج ١٩٨٤ لتؤكد ما ذهبت إليه وزارة النفط. فقد تبين أن الاتحاد السوفييتي قد واجه أول انخفاض حقيقي في انتاجه من النفط منذ ٤٠ عاماً. وكانت النتيجة أن بذل الاتحاد السوفييتي مجهوداً ضخماً لدفع انتاج النفط في سبيريا. وقالت جريدة «ازفستيا» في هذا الصدد «إن فائض آبار تيومن قد استُنفد وأن النفط لم يعد يخرج من هذه الآبار تلقائياً. ولذلك علينا الآن أن نسعى إلى استخراج آخر قطرة من البترول من هذه الآبار». ويمكننا فهم المغزى الحقيقي لهذا التطور إذا تذكرنا أن سيبريا الغربية تزود الاتحاد السوفييتي بثلثي انتاجه من النفط.

وفي عام ١٩٨٦ عقد الحزب الشيوعي السوفييتي مؤتمره السابع والعشرين في موسكو، الذي اتخذ قراراً يقضي بتخفيض مستويات انتاج النفط لعام ١٩٩٠ . وهكذا تأكدت صحة توقعات وزارة النفط السوفييتية وصحة الاستنتاجات التي وصلت إليها السي آي إي قبل ذلك بعشر سنين. وبعد أشهر قليلة من انعقاد هذا المؤتمر وقعت كارثة شرنوبل التي كشفت للاتحاد السوفييتي التكاليف والمخاطر الخفية التي تكمن في

انتاج الطاقة النووية وما يستتبع ذلك من تخفيض مستويات انتاج النفط الخام.

وعليه فليس هناك ما يفاجىء المرء في تطلع الاتحاد السوفييتي إلى الخليج لتوفير احتياجاته من النفط في المستقبل. ذلك أن آبار الخليج تحتوي على خمس وخمسين بالمئة من المخزون النفطي في العالم. ولكن المشكلة الكبرى التي ستواجه السوفييت في المستقبل هي كيف سيتمكنون من تسديد فاتورة احتياجاتهم من النفط. فمصدر الدخل الأساسي للاتحاد السوفييتي من العملة الصعبة حالياً هو النفط، ولذلك فإنه يُخضع هذه العملة للتقنين. ومن البديهي أنه عندما يضطر إلى دفع ثمن ما يستورده من النفط بالعملة الصعبة فإنه لن يجد لديه البلايين التي تمكنه من ذلك. ثم إن الاتحاد السوفييتي لن يجد في الخليج إقبالاً على روبلاته.

إلا أن هناك طرقاً أخرى يمكن للسوفييت الحصول بواسطتها على العملة الصعبة التي سيحتاجون إليها في المستقبل لتسديد ثمن ما يحتاجونه من النفط. فبإمكانهم مقايضة النفط بالسلاح. وإذا كانت تجربة الاتحاد السوفييتي مع سوريا مؤشراً ـ وهي في رأيي كذلك ـ فإن زعماء السوفييت أصبحوا مستعدين لتقديم الأسلحة الدفاعية والهجومية الحديثة التي لم يكونوا يقدمونها لدول الشرق الأوسط إلا نادراً. وغني عن القول أن دول المنطقة تسعى جاهدة للحصول عليها لسببين: الأول مواجهة التهديد السياسي والعسكري الإيراني، والثاني هو أن الالتزام غير المحدود للرئيس ريغن والكونجرس نحو إسرائيل سوف يحول ـ كما هو متوقع ـ دون تزويد تلك الدول بالأسلحة.

فإلى أين تظن واشنطن أن دول المنطقة ستتجه للحصول على السلاح؟ سواء أرادت أم لم ترد فهناك توافق متزايد في المصالح بينها وبين الاتحاد السوفييتي. وهذا شيء طبيعي. وعليه فالبرغم من التباين الحضاري والسياسي فإن الوجود السوفييتي سيقوى في الخليج.

وأخيراً قد يصبح «السلاح مقابل النفط» أساس التحالف الاستراتيجي الذي ستكون له نتائج خطيرة.


القسم الثالث



١ . مصر والنزاع العربي الإسرائيلي

مقدمة قصيرة

سنحت لي الفرصة عام ١٩٨٤ لزيارة مصر. وهناك أجريتُ مقابلات مع كبار المسؤولين العسكريين والمسؤولين في جهاز المخابرات. وما سمعته منهم أفزعني وحملني على كتابة ما سيرد في هذا القسم من مقالات ومحاضرات.

وفي رأيي أن العرب أساءوا فهم مواقف المصريين تجاه إسرائيل وتجاه قضايا النزاع العربي الإسرائيلي خلال السنوات القليلة التي أعقبت اتفاقيات كامب ديفد. وكان هذا أمراً طبيعياً نظراً للإجحاف الذي ألحقته بالمصريين والعرب ولتصريحات السادات في السنوات الأخيرة من عهده. فالواقع هو أن العرب والأميركيين والإسرائيليين (لحسن الحظ) لم يدركوا مدى تدني شعبية السادات إلى أن شيع جثمانه.

وقد حاولتُ في هذا القسم وفي الأقسام المتصلة به من كتابي «بالسيف» أن أركز على عوامل معينة أدت إلى انهيار شرعية نظام السادات بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣. فبحلول منتصف السبعينات كانت مصر أول دولة في التاريخ الحديث تقوم بالتخلي طواعية عن سلاحها. وكانت عواقب هذا العمل غير المعهود وخيمة إلى حد أنه ستمر أجيال قبل أن تفكر أي دولة في القيام بعمل مماثل.

٢ . هل أصبح كامب ديفد إطاراً للحرب؟

(وورلد بوليسي جورنال world policy Journal خريف١٩٨٤)

خلال زيارة قمت بها إلى القاهرة اكتشفت أن هناك خلافاً كبيراً في أوساط الحكومة المصرية حول ما إذا كانت روح كامب ديفد قد ماتت بسبب مرض خبيث حمله منذ ولادته أو بسبب مهاجمته باستمرار. على أنه لم يكن خلاف حول موته.

فوزراء الخارجية السابقون والمسؤولون في وزارة الدفاع ومساعدو رئيس الجمهورية كلهم بدون استثناء يرون أن عملية السلام قد انتهت، أو على الأقل تواجه مأزقاً لا خروج منه.

قال لي محمد ابراهيم كامل الذي استقال من منصبه كوزير للخارجية خلال مفاوضات كامب ديفد: «مرّ وقت كنا فيه نتطلع إلى السلام. . . ولا نزال حيث كنا. صحيح أن هناك معاهدة بيننا وبين إسرائيل. ولكن مصر عادت في النهاية إلى الارتباط بالعالم العربي». أما بطرس غالي، وزير الخارجية الحالي، فيرى أن انهيار عملية السلام فشل للمعتدلين من جميع الفئات، ونصر لأولئك الذين كانوا لا يريدون للمفاوضات أن تنجح. وتحدث بلهجة تنم عن التعب والمرارة عن «تحالف موضوعي بين أريل شارون والسوريين والفلسطينيين، وحتى الرافضين من المصريين».

لقد استهدفت اتفاقيات كامب ديفد فيما استهدفته أمرين منفصلين ولكن مترابطين في الوقت ذاته. وكان أولهما يتسم بالنبل والنجاح ظاهراً على الأقل هو انهاء حالة الحرب الرسمية القائمة منذ ثلاثين عاماً بين أكبر قوتين في الشرق الأوسط وهما مصر وإسرائيل. وثانيهما إقامة «إطار للسلام في الشرق الأوسط». وكان هناك أمل في أن يجتذب هذا الاطار أقطاراً عربية أخرى، وأن يؤدي في النهاية إلى تسوية شاملة

للقضايا الرئيسية وخصوصاً قضية فلسطين التي تشكل موضوع النزاع بين العرب واليهود في المنطقة.

وعلى المدى القصير نجد أن معاهدة السلام التي وقعتها كل من مصر وإسرائيل في أوائل عام ١٩٧٩ قد خدمت أغراض السلام والنظام في الشرق الأوسط وذلك من حيث أنها قسمت دول المواجهة العربية على نفسها، وأزالت أي أمل واقعي لدى العرب في حل عسكري لما يسمونه «المشكلة الإسرائيلية». أما على المدى البعيد فكانت هذه الاتفاقية تنطوي على مخاطر كبيرة وخصوصاً احتمال تعثر المفاوضات حول إطار السلام، أو ما هو أسوأ وهو قيام إسرائيل خلال فترة السلام المؤقت الناجم عن المعاهدة بأعمال تقنع جميع الدول العربية بأنه لا سبيل الى السلام مع إسرائيل طالما بقيت قوة لا تقهر عسكرياً. وعليه فإن اتفاقيات كامب ديفد انطوت على مخاطر كبيرة وبعثت آمالاً كبيرة في الوقت نفسه.

لقد كان الأساس الذي قامت عليه اتفاقيات كامب ديفد هو افتراض مواصلة الولايات المتحدة لعب دورها كضامن موضوعي ونزيه لبنود المعاهدة، وكقوة محركة لعملية السلام. إذ كان الرأي السائد هو أن هذا الدور الأميركي هو العامل الحاسم في ضمان استمرار التفاوض حول القضايا الأساسية في إطار السلام وخصوصاً الحكم الذاتي للفلسطينيين. وكان السادات يدرك تماماً أن الإتفاقيات سوف تؤدي إلى تراجع القوة العسكرية المصرية إلى حد يجعلها أضعف بكثير من قوات الدفاع الإسرائيلية. وعليه كان لا بد للإتفاقيات أن تقوم على افتراض أن الطرف الثالث الموقع عليها ـ وهو الولايات المتحدة ـ سوف يحول دون توسع إسرائيل بالوسائل العسكرية، ودون تكريسها لاحتلال المناطق التي استولت عليها في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣.

لقد كان لمصر بحكم حجمها وموقعها الإستراتيجي دور تقليدي في العالم العربي تمارس بموجبه نفوذاً كبيراً فيه وتتولى أحياناً زعامته. وبعد عام ١٩٥٢ وفي ظل جمال عبد الناصر حملت مصر لواء العروبة. وربما كان تأثير هذا ضئيلاً من الناحيتين العسكرية والإدارية، لكن لا أحد ينكر أنه جعل المصريين يشعرون بأنهم مركز الجاذبية في العالم العربي وخصوصاً بأنهم القوة التي تستطيع الوقوف في وجه إسرائيل.

ويرجح أن السادات ومن حوله شعروا خلال مفاوضات كامب ديفد بأنهم

يعرضون ذلك الدور للخطر أو حتى يتخلّون مؤقتاً عنه. لكن ما لم يستطيعوا التكهن به هو أن السلام الذي كانوا يسعون إليه سوف يكون «سلاماً عبرياً» تمارس إسرائيل بموجبه وبموافقة ضمنية من أميركا الهيمنة العسكرية الكاملة على المنطقة، الأمر الذي سيذل مصر في نظر الدول العربية.

والآن وبعد مضي ستة أعوام على جهود السادات لإحلال السلام في المنطقة فإن المصريين عامة ـ وليس المفكرين منهم فقط ـ يدينونها. ففي رأي محمد كامل أن اغتيال السادات لم يكن «عملاً فردياً» بل تعبيراً عن الشعور بأنه خدع المصريين بشأن السلام والرفاهية، وأنه كان على الإعلام في الغرب أن ينظر بمزيد من الإهتمام إلى رد فعل المصريين على اغتياله. وأضاف كامل: «لو كنتَ هنا عندما اغتالوه لأصابتك الدهشة. فالرجل الذي كنتم تصوورنه على أنه رجل سلام، لم يكترث أحد هنا لموته». لقد رأى الناس فيه الشخص الذي خدعهم وتنازل عن الكثير بدون أن يحصل على شيء ملموس.

وقد يبدو هذا التقييم لأول وهلة غير منصف لأن المصريين حصلوا بالفعل على شيء ملموس من كامب ديفد وهو سيناء. ثم إنه منذ عقد الإتفاقيات قامت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية ومالية وغذائية تقدر بمليارات الدولارات. ويقدر أحد المسؤولين الأميركيين أن نصف نصيب سكان القاهرة من الكالورات مستمد من الأغذية التي تقدمها الولايات المتحدة.

إلا أن الأميركيين ولا سيما المسؤولين منهم يتمتعون بقدرة غير محدودة على التركيز على ناحية واحدة من صورة الواقع، ثم ينطلقون من تلك النظرة المحدودة إلى استنتاج صورة شاملة خاطئة. هكذا كان حالنا في الفيتنام منذ الخمسينات إلى السبعينات من هذا القرن، وفي الحبشة بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، وفي إيران في أواسط السبعينات. وربما كنا نرتكب الخطأ ذاته الآن في مصر. وقد أخبرني دبلوماسي في القسم السياسي من السفارة الأميركية بالقاهرة أنه يدرك مدى الإحباط الذي يشعر به المصريون تجاه الأحداث التي أعقبت كامب ديفد، لكن تدفق المعونات الأميركية على مصر رفعت سقف احتمالهم. وربما كان المصريون يبلغونه ما يريد سماعه، أو أنه سمع ما يريد سماعه

فحسب. فمحادثاتي في مصر أقنعتني بأن الصورة التي رسمها لما يجري في مصر خاطئة إلى حد كبير وخطر.

الندب

لقد بدأت المناحة قبل أن يجف الحبر الذي كتبت به الإتفاقيات. فبعد توقيعها في ١٨ سبتمبر ١٩٧٨ بيومين طمأن مناحيم بيغن مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى بنيويورك بأن إسرائيل سوف تبقى في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد السنوات الخمس التي حددها «إطار» كامب ديفد. وفي الشهر التالي أعلن في القدس أن إسرائيل سوف تواصل بناء المستوطنات في الضفة الغربية.

لكن رد الفعل السلبي القوي الذي أثارته هذه التصريحات لدى كارتر، وتهديد مصر بتأجيل أو إلغاء التوقيع على معاهدة السلام (التي كان مقرراً أن توقع بعد توقيع الإتفاقيات ذاتها بثلاثة أشهر) أوقف بناء المستوطنات. لكن ما حدث في يونيو/ حزيران ١٩٧٩ أي بعد أقل من شهرين من توقيع معاهدة السلام، هو أن الكنيست صوت على البدء بعملية بناء المستوطنات وخوّل السلطات الإسرائيلية صلاحية انتزاع الأراضي من العرب لتلك الغاية.

وكما هو متوقع فإن أمثال هذه الأعمال زادت من حدة المعارضة المريرة في الدول العربية لاشتراك مصر في عملية كامب ديفد. وفي نوفمبر ١٩٧٨ أعلنت الجامعة العربية أنها ستنقل مقرها من القاهرة؛ وفي آذار ١٩٧٩ علّقت عضوية مصر فيها وقرر أعضاؤها اتخاذ عدة إجراءات اقتصادية ودبلوماسية ضدها، وأهمها قطع مساعدات من الخليج لها بمقدار بليون دولار.

لكن طالما كان كارتر في البيت الأبيض كان المصريون يرون أن السلام يستحق المجازفة. فالمساعدات الأميركية فاقت بكثير ما فقدته مصر من المصادر الأخرى. وبدا لمصر أن الفرق في نوعية المساعدات العسكرية التي تتلقاها وتلك التي تتلقاها إسرائيل أمراً محتملاً ما دام البيت الأبيض مستعداً لكبح جماح إسرائيل. وكانت مصر ترى أن هذا من المسؤوليات التي تقع على عاتق الولايات المتحدة بوصفها وسيطاً بين «شريكين

في السلام» غير متكافئين عسكرياً. أضف إلى هذا أن إدارة كارتر كانت تتصرف باتزان إزاء المشكلات الكبرى. ففي حزيران عام ١٩٧٩ مثلاً وبعد أن صوّت الكنيست على مشروع بناء المستوطنات في الضفة الغربية أصدر البيت الأبيض ووزارة الخارجية الأميركية تصريحات شديدة اللهجة تعلن فيها أن المستوطنات غير قانونية بموجب معاهدات جنيف وأنها «تلحق الضرر بعملية السلام».

لكن كارتر غادر البيت الأبيض في عام ١٩٨١ وحل محله الرئيس ريغن الذي لم يكن متحمساً كسلفه لكامب ديفد. وخلال السنتين اللتين ابتدأتا بمنتصف السبعينات وقعت سلسلة من الأحداث التي زادت من عزلة مصر في العالم العربي وحملتها في النهاية على التساؤل عن جدوى اتفاقيات كامب ديفد والوضع الذي فرضته عليها. ووصف أحد المسؤولين في السفارة الأميركية بالقاهرة بشيء من الغرور شكوى المصريين من تلك الأحداث بالندب.

ففي حزيران ١٩٨١ قامت طائرات ف ـ ١٥ و ف ـ ١٦ الإسرائيلية بضرب المفاعل النووي «أوسيراك» ببغداد. وفي الشهر التالي أغارت الطائرات الإسرائيلية على بيروت وهدمت العمارات بحجة أن لمنظمة التحرير الفلسطينية مكاتب في أدوارها السفلية. وقتل نحو ثلاثمئة مدني في تلك العمارات المدمرة. ومهما كان حكم المرء على الحكمة من هذه الأعمال وجدواها فإنها دون شك أحدثت توتراً هائلاً في العلاقات بين إسرائيل ومصر «شريكتها في السلام».

وازدادت كذلك المشكلات التي كانت تواجهها مصر في علاقاتها بالدول العربية. فبعد الغارة على المفاعل النووي ببغداد انتقدت جامعة الدول العربية مصر لأنها وقعت على معاهدة سلام مع بلد يقوم بعمل وحشي بعد آخر ضد الدول العربية. وهناك ما يدعو إلى الإعتقاد بأن إسرائيل كانت تنظر بارتياح إلى تفاقم المشكلات داخل الصف العربي. إذ كان بيغن قد طلب الإجتماع بالسادات في سيناء قبل الغارة على بغداد بأقل من أسبوع. وبعد الغارة بيوم واحد عمد إلى التصريح للصحافة بأنه لم يذكر شيئاً عن الخطط الإسرائيلية في ذلك الإجتماع مؤكداً بذلك حرية إسرائيل في اتباع النهج الذي تريده.

وكانت للغارات الإسرائيلية هذه دلالات أمنية مهينة للسادات وجيشه وذلك لأن إسرائيل هاجمت مدينتين عربيتين في نحو شهر واحد. وكانت إحداهما وهي بغداد تبعد ضعفي المسافة بين تل أبيب والقاهرة. وفي حين أن إسرائيل أصابت الأهداف المحددة في كل من المدينتين فإنها لم تخسر طائرة واحدة. ولم يكن في استطاعة السادات بوصفه شريكاً في السلام إلا أن يغضب عن بعد، وأن يدين الغارة على بغداد بوصفها غير مشروعة، وعملاً إستفزازياً وعدواناً يتنافى مع روح السلام. فكشف بذلك للعرب وخصوصاً للمصريين عن عجزه المخزي.

فلم تمض ثلاثة أشهر حتى قام الأصوليون المسلمون باغتياله. لكنه كان قد مات كقائد سياسي قبل ذلك بوقت طويل. ومن المهم أن نذكر أن خلفه حسني مبارك قرر أن يدفن عند النصب التذكاري الذي أقيم للجندي المجهول في حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي كان السادات خلالها رئيساً وقائداً للجيش ومهندس خطة عبور قناة السويس. وبذلك أرادت مصر أن تتذكر دوره في تلك الحرب لا في كامب ديفد.

ولم يكد يمضي شهر واحد على دفن السادات حتى وقع أريل شارون وكاسبر وينبرغر مذكرة تفاهم شاملة حول الأمن الأميركي الإسرائيلي نصّت على «تعاون عسكري» والقيام «بنشاطات استعداد مشتركة» كالمناورات العسكرية البحرية والبرية. ولتسهيل ذلك التعاون شكلت فرق للإشراف على الأبحاث وأعمال التطوير وتجارة الأسلحة بين إسرائيل والولايات المتحدة وعلى أعمال الصيانة والبنى التحتية. وعند توقيع هذه المذكرة أشارت الصحف إلى أن الولايات المتحدة لم تعقد اتفاقاً استراتيجياً مثل هذا مع أي قطر عربي بما في ذلك مصر.

ولم يكن هناك توقيت أسوأ لتوقيع المذكرة بالنسبة لحسني مبارك. ففي الوقت الذي كان يحاول فيه أن يبرر للعرب مواصلة مصر الإلتزام باتفاقيات كامب ديفد، أعلنت إدارة ريغن بوضوح أن إسرائيل ستكون شريكها الأمني الأوحد في المنطقة. وقبل توقيع المذكرة بأسابيع قليلة أعلن بيغن ضم مرتفعات الجولان. فردت الحكومة الأميركية على ذلك بتأجيل التوقيع عليها. فما كان من بيغن إلا أن ألغاها من طرف واحد. لكنه هو وريغن ومبارك وكل حكومة معنية بالأمر كانوا يدركون أن المذكرة لم تكن سوى وصف رسمي للعلاقة الأمنية الأميركية الإسرائيلية التي كانت قائمة سراً منذ وقت طويل بين

البلدين، والتي ستستمر بمذكرة وبدون مذكرة. وعليه فقد استمر «الندب» في مصر.

في نيسان ١٩٨٢ نفذت إسرائيل أحد التزاماتها المنصوص عليها في معاهدة السلام مع مصر فتخلّت رسمياً عن سيناء. وتوقع البعض أن يرفع ذلك من شأن عملية كامب ديفد للسلام في أعين المصريين. لكن، وللمرة الثانية، تحولت المناسبة إلى احتفال بإهانة مصر بشكل علني. إذ كان رد فعل الدول العربية هو اتهام مصر بأنها في مقابل سيناء اعترفت بشرعية احتلال إسرائيل لجميع الأراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣. ونفت مصر هذا وأعلن جيمي كارتر أن وضع تلك المناطق بما فيها الأراضي الفلسطينية المحتلة سيسوى فيما بعد طبقاً للضمانات المذكورة في اتفاق كامب ديفد الآخر وهو «إطار للسلام في الشرق الأوسط».

لكن في عام ١٩٨٢ وفي مستعمرة ياميت آخر المستوطنات اليهودية في سيناء قال أريل شارون وزير الدفاع الإسرائيلي: «إن ياميت تمثل أقصى ما يمكننا التنازل عنه. وسننصرف منذ الآن إلى تقوية أمننا وإلى تطوير أنفسنا في جميع الميادين. كما أننا سنوجه اهتمامنا إلى زيادة وتقوية مستوطناتنا في هضبة الجولان واليهودية والسامرة وقطاع غزة». وردد بيغن هذا الكلام نفسه بعد بضعة أيام. ومن الواضح أنهما كانا يخاطبان العالم العربي. ولهذا لم يجد أي منهما ضرورة للإشارة إلى أن مصر استعادت سيناء في مقابل تغاضيها عن قضايا النزاع بين العرب واليهود في الشرق الأوسط. فالأمر كان واضحاً كل الوضوح. وفي حزيران١٩٨٢ زحفت القوات الإسرائيلية على لبنان. ولم يكن من الممكن في المراحل الأولى للحرب التنبؤ بالقصف الإسرائيلي للمناطق السكنية في بيروت وبمجازر صبرا وشاتيلا. ثم إن الأهداف المحدودة التي أعلنتها إسرائيل لزحفها لم تكن لتثير عاصفة من الإحتجاج وذلك لأنه سبق لها أن قامت بالشيء ذاته عام ١٩٧٨. ومع هذا فمنذ بداية الحرب تعرضت مصر لانتقاد شديد من الدول العربية التي قالت بأنها بعقدها معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية أزاحت عن كاهل إسرائيل عبء حماية الجبهة الجنوبية فتفرغت لمهاجمة بلد عربي شقيق. وتزايدت حدة الهجوم على مصر عندما تبين أن إدارة ريغن لن تدين الغزو الإسرائيلي علناً، وأن الأمم المتحدة لن تضغط على إسرائيل لتنسحب. ويحتمل أنه كان لدى الحكومة الأميركية علم مسبق بالهجوم ومدى اتساعه.

ولكن عندما بدأت الأبعاد الحقيقية للهجوم تتضح وتصاعدت الخسائر البشرية إلى أن فاقت الخسائر في أي حرب عربية إسرائيلية سابقة تزايد الضغط على مبارك لا من العالم العربي وحده، بل من الأوساط الدينية والسياسية في مصر نفسها وحتى من الفئات المعتدلة داخل الحزب القومي الديموقراطي الحاكم. وأخيراً وعلى أثر مجازر مخيمي صبرا وشاتيلا للاّجئين الفلسطينيين بلبنان تحرك الرئيس مبارك فقام باستدعاء سعيد مرتضى سفير مصر في إسرائيل. وكان لا بد له من اتخاذ مثل هذا الإجراء للمحافظة على الإستقرار الداخلي في بلاده، ناهيك عن المحافظة على شعرة معاوية بينه وبين الدول العربية المجاورة وحتى «المعتدلة» منها. واحتج بيغن على هذه الخطوة واعتبرها خرقاً لبنود اتفاقيات كامب ديفد.

وفي تلك الأثناء كان الشعب الأميركي يشاهد على التلفزيون قصف مباني سكنية ضخمة يسكنها عشرات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين. ولكنه لم يشعر بأية علاقة له بما يجري بلبنان إلا بعد نسف مقر المارينز في عام ١٩٨٣. أما المصريون فكانوا يشاهدون الأعمال الوحشية التي يقوم بها «شريكهم في السلام» ضد بلد عربي شقيق بمرارة وغضب. وكان لا بد للكثيرين منهم الذين يعرفون مدى تدهور الدفاعات الجوية المصرية أن يفكروا في السهولة التي تستطيع بها إسرائيل أن تجتاح القاهرة إذا أرادت ذلك.

واليوم يتخذ كثرة من كبار المسؤولين المصريين من غزو لبنان دليلاً على وفاة روح كامب ديفد. وقال أحدهم وهو بطرس غالي الذي شارك أكثر من أي دبلوماسي مصري آخر خلال السنوات الماضية في المفاوضات المباشرة مع الإسرائيليين: «لم يكن غزو لبنان عدواناً على لبنان فحسب، بل على عملية السلام ذاتها. لقد فقدت هذه العملية مصداقيتها، وليس في مصر الآن من المؤمنين بها سوى فئة قليلة. ولا يمكننا الآن أن نفعل شيئاً سوى الحد من التدهور».

موقف ضعيف جداً

بعد الصدمات التي أصيب بها المصريون من جراء غزو لبنان جرت سلسلة من الأحداث كشفت لهم بجلاء عن عدم جدوى عملية السلام مع إسرائيل والتعاون الأمني

الإستراتيجي المأمول مع الولايات المتحدة. ففي مايو ١٩٨٣ قامت الولايات المتحدة برعاية اتفاقية إسرائيلية لبنانية رأت الدول العربية أنها تخلع الشرعية على احتلال إسرائيل لجنوب لبنان. وفي خريف ذلك العام علمت المخابرات المصرية من سفارتها بواشنطن بأن موظفاً في الكونجرس أطلع إسرائيل قبل ذلك بأربعة أعوام على تصاميم وتفصيلات ومدى فعالية أنظمة الدفاع الجوي التي باعتها الولايات المتحدة للسعودية والأردن(١). وكانت هذه المعلومات ضرورية لتمكين الطيران الإسرائيلي من عبور الأجواء السعودية والأردنية للوصول إلى بغداد وضرب المفاعل النووي العراقي. على أن هذه المعلومات فتحت أعين المصريين على المأزق الذي وضعوا أنفسهم فيه من جراء تخليهم بانتظام عن مصادر تسليحهم باستثناء الولايات المتحدة. ففي عام ١٩٧٢ قاموا بطرد الخبراء السوفييت؛ وبعد ذلك ببضع سنوات توقفت دول الخليج عن تمويل مشترياتهم من الأسلحة بسبب كامب ديفد. ثم إنه علاوة على خلاف مصر مع الولايات المتحدة حول النزاع في الشرق الأوسط صار لديها الآن دليل على أنها شريك في الأمن لا يوثق فيه.

وفي نوفمبر ١٩٨٣ وقّعت الولايات المتحدة وإسرائيل إتفاقية أمنية وعسكرية تفوق في شمولها أي اتفاقية مماثلة في التاريخ الأميركي. فالإتفاقية ومستوى ونوع المساعدات العسكرية لإسرائيل في سنة ١٩٨٣ المالية وقيمته ١,٤ مليار دولار وكلها على شكل هبات يجعل إسرائيل من الناحية الفعلية حامياً للمصالح الأميركية القومية والأمنية في الشرق الأوسط.

---

(١) هناك كتاب تحت الطبع بعنوان:

Michael Saba: The Armageddon (Brattleboro VT Amana Books)

ويشتمل على دليل جاء في تحقيق لوزارة العدل ومؤداه أن موظفاً بلجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ نقل المعلومات إلى إسرائيل في عام ١٩٧٨. وقد أكد لي الكولونيل جون أندرو الملحق بوزارة الدفاع الأميركية أن الحكومة المصرية على علم بذلك. ومما يذكر أن الموظف المذكور يحتل منصباً رفيعاً في وزارة الدفاع.

كان لهذه الإتفاقية صدى عميق في مصر. فقد جرى توقيعها في وقت كانت مصر تعول فيه كثيراً على دور أميركا كوسيط محايد. وبالتحديد فإنه منذ توقيع الإتفاقيات في أوائل عام ١٩٧٩ كان الأمل الواقعي الوحيد في التوصل إلى «إطار السلام» يكمن في الضغط الذي كان السادات يفترض أن جيمي كارتر سوف يمارسه على إسرائيل. لكن كارتر «انسحب» الآن وألغت الإتفاقية الأميركية الإسرائيلية الأمنية والعسكرية دور الولايات المتحدة كوسيط. وخلاصة القول أن هذا كان مسماراً آخر في نعش الإتفاقيات.

والواقع أنه باستثناء تغزل الإدارة الأميركية الجديدة في سبتمبر ١٩٨٢ بـ «خطة ريغن للسلام» فإنها على ما يبدو لم تكن تكترث كثيراً بأن تقوم بدور الوسيط. ومن الإنصاف لريغن ولوزير الخارجية جورج شولتز الذي بذل جهداً كبيراً في وضع الخطة وإعلانها أن نذكر أن المواقف المتصلبة للأطراف المعنية وأحداث حرب لبنان المتلاحقة والمعقّدة لم تسمح بقيام الظروف الملائمة لنجاح الخطة. أما بعد ١٩٨٣ فقد تخلت الولايات المتحدة تماماً عن دورها كوسيط وصارت هي نفسها طرفاً في النزاع الشرق أوسطي. وبينما كنت في القاهرة طرح عليّ المشير أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع السؤال التالي الذي يتّسم بالبلاغة: ضد من أو ضد أي شيء هذه الإتفاقية (الأميركية الإسرائيلية) موجّهة؟ فإذا كانت موجهة ضد التغلغل السوفييتي فما شأن إسرائيل؟ فلن تطلب أي دولة عربية المساعدة من عدوها الرئيسي ضد عدو ثانوي بعيد كالإتحاد السوفييتي.

وعبّر محمود رياض وزير الخارجية السابق عن قلقه البالغ إزاء تأثير الإتفاقية على توازن القوى في الشرق الأوسط. قال: إن هذه الإتفاقية تضعنا في موقف ضعيف جداً من الناحية العسكرية. فبعد أن تخلّت مصر عن مصدر تسليحها وعن مصادر تمويلها في الخليج أصبح اعتمادها الرئيسي في ذلك على الولايات المتحدة. لكن مصر لم تحصل منها إلا على جزء من الأسلحة وعلى النزر اليسير من الأسلحة المتطورة التي تحصل عليها إسرائيل. ثم إنه ليس لدى مصر صناعة محلية للأسلحة مثل إسرائيل، وليس هناك مصدر يساعدها على إنشائها كما هو الحال بالنسبة لإسرائيل وذلك بموجب اتفاقيتها الأمنية والعسكرية مع الولايات المتحدة. وقال رياض أخيراً بأنه في حين أن المساعدات

العسكرية لإسرائيل مضمونة فإن الكونجرس الأميركي لا يتوانى عن قطع المساعدات العسكرية عن مصر وحتى عن رفض بيعها لها.

وقد أكد كبار المسؤولين الأميركيين المطلعين على المساعدات العسكرية الأميركية لمصر صحة هذا التقييم المتشائم للوضع في مصر. فليس في مصر الآن نظام للدفاع الجوي يمكنها من صدّ هجوم إسرائيلي على القاهرة أو الإسكندرية أو قناة السويس أو سد أسوان أو أي هدف عسكري. فلم تبع الولايات المتحدة لمصر سوى١٢ بطارية صواريخ هوك وذلك بسبب قلة المال كما يقول المسؤولون الأميركيون، في حين أنه كان لديها في حرب أكتوبر ١٩٧٣أكثر من ١٥٠ بطارية لصواريخ سام. ولا يزال بعض بطاريات سام ٢ و٣ قائماً ولكن الباقي إما قيد الإصلاح أو لا يصلح لصد هجوم تشنه ليبيا أو إسرائيل التي لديها طائرات ف ـ ١٥ و ف ـ ١٦ المجهزة بأحدث الأجهزة الألكترونية. وأخطر من هذا أنه ليس هناك أي برنامج لبيع أو تقديم أسلحة لقيادة الدفاع الجوي المصري تستطيع صدّ غارة إسرائيلية مثل غاراتها على بغداد وبيروت. ويجدر بنا أن نذكر أنَّ غالبية السكان في مصر يزدحمون في شريط ضيق من الأرض يمتد مسافة عشرة إلى عشرين ميلاً شرقاً وغرباً على جانبي النيل، وعلى رأسه سد أسوان. ومعنى هذا من الناحية الجغرافية أن خطر الغارات الجوية على مصر أكبر منه على أي قطر آخر في الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل ذاتها. ولا يمكن لأي مسؤول عسكري مصري أن يتجاهل هذه الحقيقة.

على أن تفوق إسرائيل العسكري على مصر لا يقتصر على ذلك. ففي عام ١٩٧٩ وهو عام توقيع اتفاقيات كامب ديفد التي جعلت مصر تعتمد كلياً تقريباً على المساعدات العسكرية الأميركية كان لدى إسرائيل ضعفا ما لدى مصر من الدبابات ـ ٣٧٠٠ مقابل ١٥٠٠ ـ وثلاثة أضعاف ما لديها من ناقلات ـ ٣٩٠٠ مقابل ١٢٠٠ ـ ونحو ١٤٠ مما لديها من طائرات مقاتلة ـ ٧٤٠ مقابل ٥١١. يضاف إلى هذا أنه عدد المحاربين الإسرائيليين يفوق عدد المحاربين المصريين بنسبة ٤٠٪ (٣٧٥٠٠٠ مقابل٢٧٦٠٠٠) إذا أخذ المرء بعين الإعتبار جنود الإحتياط الإسرائيلي الذين كانوا عاملاً في كل حرب سابقة، ولم يأخذ بعين الإعتبار جنود الإحتياط المصريين الذين لم يكونوا عاملاً في أي حرب سوى حرب ١٩٧٣. وعلى أي حال فإن جنود الإحتياط

المصريين كان ينقصهم التدريب وسرعـة الحركة (٢).

كان لدى مصر قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ أسلحة أكثر عدداً من الأسلحة الإسرائيلية. لكنها بعد ١٩٧٣ تخلّت عن هذا التفوق. ويقول جون كيجان الذي قارن إحصائيات الجيشين المصري والإسرائيلي عام ١٩٧٩ بقوله :

«يخرج المرء من هذه الأرقام بشيء ملفت وهو أن مصر لم تقم بأي محاولة تذكر للتعويض عما يقرب من ٨٠٠ دبابة فقدتها في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، هذا إذا تناسينا مجاراة التطورات اللاحقة في الجيش الإسرائيلي. فلا تزال القوات المدرعة المصرية على حالها عند نهاية الحرب. والواقع أنها الآن أقل منها عندئذ بسبب الإستنزاف والإستهلاك. ويصدق الشيء ذاته على جميع أنواع المدرعات الأخرى والمدافع. ويمكننا أن نكون فكرة عن مدى انصراف المصريين عن المحافظة على مقدرتهم الهجومية ضد إسرائيل إذا تذكرنا أن ما لدى مصر من الدبابات أقل بكثير مما لدى العراق وسوريا، وأن ما لدى إسرائيل منها يفوق ما لدى مصر وسوريا» (٣).

وبالرغم من أن هذا الإقتباس ينطبق على السياسات المصرية قبل التوقيع على اتفاقيات كامب ديفد، فإن اعتماد مصر على المساعدات العسكرية الأميركية زاد من ضعف مركزها النسبي وبالتالي جعل القاهرة أقل قدرة على صد العدوان .

الردع في إطار شرق أوسطي

إذا كان كامب ديفد لا يصلح أساساً للسلام والإستقرار فما هو الذي يصلح؟ إن الجواب الماثل في أذهان كثرة من المسؤولين المصريين ـ وخصوصاً العسكريين منهم ـ هو «الردع». فمنذ عام ١٩٤٨ لم تمس أية حرب مباشرة المراكز السكانية في إسرائيل في حين أن كل حرب منها أصابت سائر المراكز السكانية العربية بغض النظر عن

---

(٢) أنظر هذه الأرقام في :

N. Dupuy, Graxe P. Hayes and John A.C. Andrews: The Alamanac of World Military Power (San Raphael, CA presideo press, 1980) pp 133 - 137and 189 - 193

(٣) John Keegan: World Armies (New York: Facts on File, 1979) p. 200

حجمها. فللإنسان إذن أن يفترض أن بغداد وبيروت وعمّـان ودمشق لن تكون أهدافاً للغارات الجوية والهجمات البرية في المستقبل إذا عرف الزعماء الإسرائيليون أن تلك الهجمات سوف تؤدي إلى هجمات انتقامية على إسرائيل ومدنها الكبرى. وعندئذ فقط تصبح الوسائل الأخرى مثل حل القضايا الأساسية بالمفاوضات أكثر إغراء.

وبالطبع قامت إسرائيل بنشر أسلحة رادعة بما فيها الأسلحة النووية. وليس هناك شك في قدرة القوات الجوية الإسرائيلية على استخدام هذه الأسلحة في عدوانها على الدول الغربية واستهداف أي حي من أحياء مدنها. وقد دلّت إسرائيل على قدرتها على القيام بذلك في بغداد وبيروت عام ١٩٤٨، وفي بيروت وسهل البقاع عام ١٩٨٢. وعليه فإن ما يدور في أذهان المصريين هو رادع لا يقل فعالية عن الأسلحة الإسرائيلية.

ولا يخفي المسؤولون الإسرائيليون ما يدور في أذهانهم حول هذا الموضوع. فعلق موشي أرينز وزير الدفاع الإسرائيلي على مصداقية الردع الإسرائيلي ضد سوريا بقوله:

«إن الرادع الذي نبحث عنه هو الذي يمنع الناس في دمشق من التخطيط للحرب والظن بأنها ستجري كما يشتهون. ويمكنني القول بأنهم ليسوا في وضع يسمح لهم بالتخطيط بثقة. فإذا قرروا المجازفة بذلك فإنني واثق من أنهم سيرون مفاجآت لا تسر» (٤).

لقد استخدمت استراتيجية الردع في مناطق وبلاد أخرى. ويمكن القول بأنها حالت دون نشوب حرب إبادة بين الأميركيين والسوفييت خلال أربعين سنة من الحرب الباردة. وقد بدأ كبار المسؤولين المصريين يتساءلون عما إذا كان من الممكن إنشاء وضع مماثل في الشرق الأوسط. وقال لي مسؤول مصري كبير في وزارة الدفاع: «الردع؟ لم لا! ينبغي أن تكون مصر قادرة على الردع. وينبغي أن تتوافر لدى كل بلد القدرة على ردع العدوان.»

إن التفكير في الحصول على قوة ردع تفكير واقعي. فلدى القذافي الطائرات التي تمكنه من الإغارة على مصر. وقد قام الطيران الليبي بشن غارات على عمق تشاد

---

(٤) الجيروزاليم بوست، ٩ـ١٥ سبتمبر ١٩٨٤، ص١٠

والسودان الذي تربطه بمصر علاقات وثيقة. ولا بد لمصر أن تحسب حساب خطر آخر أخذ يشغل بال المصريين وهو احتمال قيام إسرائيل بمهاجمة مصر. فمصر بدأت تسعى إلى تقوية علاقاتها بالدول العربية الأخرى، فاستأنفت العلاقات الدبلوماسية مع الأردن؛ وقد تتقرب كذلك من الدول التي لا تعتبرها واشنطن وتل أبيب «معتدلة». وهذا بالإضافة إلى أن استئناف أية علاقة عسكرية مع السوفييت ـ حتى ولو كان ذلك للحصول على قطع غيار ـ قد يدفع إسرائيل إلى «تلقين مبارك درساً». ولهذا ذكّرني المصريون بأنه لم يكن هناك أي تبرير عقلاني لتدمير بيروت عام ١٩٨٢ .

وقد تحدثت أنا وأسامة الباز المستشار السياسي للرئيس مبارك حول هزيمة سوريا المذلة عام ١٩٨٢ في سهل البقاع، عندما أوقع الطيران الإسرائيلي خسائر فادحة بالقوات وبطاريات الصواريخ السورية ودمر حوالي ٨٠ طائرة سورية دون أن تلحق به خسائر تذكر. وكان ذلك عرضاً مثيراً للأسلحة الإسرائيلية المتطورة وقوة تدميرها، وإحراجاً قاتلاً للسوفييت، وهزيمة كاسحة لسلاحهم الذي لم يصمد في المعركة. على أن رد الفعل السوفييتي كان سريعاً وحاسماً: ففي النصف الثاني من عام ١٩٨٢ وخلال عام ١٩٨٣ تدفق آلاف المستشارين السوفييت على سوريا لنصب أسلحة لم يسبق لأحد أن شاهدها خارج الإتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو، وتشمل صواريخ سام ـ ٥ المضادة للطائرات وصواريخ س س٢١ البرية التي تستطيع ضرب أي هدف في إسرائيل. وبالرغم من ضعف مصر الآن فإن السيد الباز إستبعد قيام مصر في المستقبل المنظور بالتحول إلى الإتحاد السوفييتي لإعادة التعاون العسكري الواسع الذي كان قائماً قبيل حرب أكتوبر. وعندما تطرقنا إلى أنظمة الأسلحة المحددة حذر من أنه ينبغي عليّ أن لا أفترض أن مصر لا تسعى إلى الحصول على صواريخ دفاعية وهجومية مثل التي نصبت في سوريا من الأقطار الغربية الأخرى وغيرها.

والواقع هو أن أحد كبار المسؤولين في السفارة الأميركية بالقاهرة أكد لي أن المصريين كانوا منذ بضعة أشهر يسعون إلى الحصول على تلك الصواريخ. فجرى الإتصال خلالها ببعض الدول الغربية وبالصين وحتى باليابان. وقد لا يمر وقت طويل قبل أن تتحول مصر إلى القطر الوحيد الذي يملك تلك الأسلحة والمستعد لتقديمها وهو الإتحاد السوفييتي. ورأي ذلك المسؤول الأميركي أنه إذا فعل المصريون ذلك فسوف

تكون شروط السوفييت سهلة وأضاف: «لقد قام الروس فعلاً بعرض الأسلحة عليهم، ولو كنت مكانهم لقبلت العرض».

ولا ريب في أن المصريين يدركون ما سيكون عليه رد فعل واشنطن وتل أبيب على مثل تلك الخطوة. فإسرائيل ستعتبر أي مسعى لحماية المدن المصرية بأنظمة سلاح متطورة عملاً عدائياً من «شريك السلام»، وخاصة إذا اشتريت من الإتحاد السوفييتي بشروط سهلة للغاية، أو إذا اشتريت من أوروبا بأموال خليجية لا سيطرة للولايات المتحدة عليها. ومن المؤكد أن الكونجرس الأميركي سوف يقطع المساعدات المالية والغذائية عن مصر. لكن على المصريين أن يختاروا بين ذلك وبين البقاء عزلاً في وجه هجوم جوي.

وإلى أن يجري التوصل الى تسوية نهائية لجميع القضايا المتنازع عليها بين اليهود والعرب، فإن الحماية الفعالة من الهجمات الجوية ستكون بامتلاك أسلحة تردع أي قطر - بما في ذلك إسرائيل - عن التفكير بشنّها. فلا بد لمصر أن تخبىء «مفاجآت لا تسر» كما قال أرينز. هل معنى ذلك أن يكون لديها أسلحة ذرية؟ يبدو أن الحماس لها ضئيل في مصر. وقال المشير أبو غزالة مدير العمليات في القوات المصرية: «إننا لا نعرف كيف نستعملها». وتذهب المصادر الأميركية العسكرية إلى أن الحصول على الصواريخ القصيرة والبعيدة المدى التي تحمل رؤوساً كيميائية أو بيولوجية أو حتى رؤوساً تقليدية متفجرة متيسر في أسواق الأسلحة. ويمكن الحصول على هذه الأسلحة ونشرها سراً في رقعة واسعة وفي أي مكان منها. فإذا حصلت مصر عليها بعد أن تكون قد حصلت على أنظمة دفاع جوية حديثة ونشرها فإنها ستكون في أمان من أي هجوم وقائي. ويعرف هذا العمل في الإصطلاح الشائع لدى الأميركيين والإسرائيليين اليوم بـ «خلق الوقائع».

وبالرغم من مخاطر التعرض لتخفيض المساعدات العسكرية والإقتصادية والغذائية الأميركية أو لهجوم جوي إسرائيلي وقائي، فإنني أرى أنه من المحتمل أن تقوم مصر في الأشهر المقبلة بالإستعداد لإمكان نشوب قتال مع إسرائيل. كما أرى أن هذا سيتم طبقاً لخطة مدروسة وعلى مراحل، وأنه سوف يتسم بالحذر الشديد والتحفظ، لكنه سيتم. وقد اعترف وكيل وزارة الدفاع السابق الفريق أحمد فكري بأنه متحمس

للحصول على سلاح رادع ووصف لي الإطار المنطقي الذي سيتم فيه ذلك. قال: «لا أحد هنا يرغب في شنّ حرب، عانينا بما فيه الكفاية. لكن السلام مع إسرائيل - أي كامب ديفد - قد أصبح سلاماً قانونياً خالياً من تطبيع العلاقات. فقد خرجت إسرائيل عن (التوازن) بمعنى أنه صار لديها من السلاح ما يفوق حاجتها إلى الدفاع وينبغي أن لا تكون القوة العسكرية الوحيدة في المنطقة. لقد نعمت أوروبا بالسلام منذ الحرب العالمية الثانية بفضل توازن القوى. وافتقارنا هنا في منطقتنا إلى مثله هو سبب الحروب».

إن استرجاع مصر لقوتها يستدعي بالضرورة إقامة علاقة جديدة مع الإتحاد السوفييتي. وقد اتفقت الدولتان فعلاً على تبادل السفراء. فقد كانت العلاقات الدبلوماسية الرسمية مجمدة بعد أن أخرج السادات الخبراء الروس عام ١٩٧٢. ويرجّح أن يلي هذا اتفاق على إبرام صفقة كبيرة لشراء قطع الغيار للأسلحة السوفييتية الموجودة بحوزة مصر. وستبدأ مصر بعد ذلك بالحصول على أنظمة الأسلحة الجديدة وفي مقدمتها نظام دفاع جوي. وسوف تواصل في تلك الأثناء السعي إلى الحصول على سلاح رادع.

ولا بد لي من ذكر بعض التحفظات. فلا أريد أن أترك الإنطباع بأن جميع المسؤولين الذين تحدثت معهم أيدوا خيار الردع. فكثيرون منهم وخصوصاً في أوساط الدبلوماسيين لم يؤيدوه. ففي رأيهم أن أية عملية سلام مهما كانت غير مرضية وغير منصفة أفضل من العودة إلى دوامة الحرب التي شهدتها الفترة بين عامي ١٩٤٨و ١٩٧٨. هذا فضلاً عن أن أولئك الذين يصرّون على الحاجة إلى الإستعداد واكتساب القدرة على الردع يفعلون ذلك على أمل أن استبعاد أي تفكير بالحرب، وبالتالي إجبار إسرائيل ودول المواجهة العربية أن تدخل أخيراً في مفاوضات مجدية يمكن أن تؤدي إلى سلام حقيقي دائم. وأخيراً فإن القاهرة لا تجد ما يسر في احتمال استئناف العلاقات العسكرية مع الإتحاد السوفييتي.

وقال لي محمد كامل في هذا الصدد:

«مما يدعو إلى السخرية أنه لو تمّ التوصل إلى تسوية مع إسرائيل فإنك لن تجد بلداً يتعامل مرة أخرى مع السوفييت. فمنذ أن سحبت الولايات المتحدة عرضها لتمويل

السدّ العالي وهي تدفعنا نحو السوفييت».

إطار للحرب

إن كامب ديفد كعملية للسلام قد مات. صحيح أن المعاهدة قائمة وأن كلا الطرفين يعمل على الأقل بنصوصها، ولكن السلام الذي فرضته سلام هش قلق ومتعب لمصر. وفي رأيي أنه لن يستمر إذا قامت إسرائيل بغزو قطر عربي آخر كسوريا أو الأردن.

فعندما وقعت مصر المعاهدة مع إسرائيل عام ١٩٧٩ وتنازلت بذلك عن وضعها كدولة من دول المواجهة افترضت أن الولايات المتحدة ستظل شريكاً كاملاً في عملية السلام وأن إسرائيل التي تكرس تفرقها العسكري في المنطقة عبر المعاهدة ستمارس ضبط النفس في استغلال ذلك التفوق. لكن أحداث السنوات القلائل الماضية أقنعت زعماء المصريين أن هذين الإفتراضين خاطئان. والقاهرة الآن تشتعل غضباً. والواقع أن اتفاقيات كامب ديفد أصبحت إطاراً للحرب لا للسلام.

وربما كان السبب في فشل المسؤولين الأميركيين بوجه عام إدراك مدى الشعور بالإحباط المتفاقم في مصر هو شعورهم بالرضا عن المعاهدة، وانشغالهم بالمشكلات التي ترتبت على تدخل بلادهم المباشر في لبنان. وإذا واصلنا نحن والإسرائيليون تجاهل ذلك الشعور بالإحباط فعلينا أن لا نلوم سوى أنفسنا لأن الحروب في المستقبل لن تكون حروباً صغيرة نظيفة في صحارى الشرق الأوسط يقتصر تأثيرها عموماً أو بشكل خاص على الجنود. فالحرب القادمة ـ إذا وقعت ـ ستشهد استخدام أنواع جديدة من الأسلحة وستلحق دماراً واسعاً لدى الطرفين.

وليس في مقدور أولئك الذين يسعون بإخلاص إلى السلم في الشرق الأوسط أن ينتظروا حدوث تطورات أخرى في المنطقة. فلا وجود الآن لوضع راهن مستقر هناك. فالمنطقة تتحرك ببطء ولكن باستمرار إلى حرب لم تشهد مثلها من قبل وقد تجر الدول الكبرى إلى الإشتراك فيها. فعلى الدول الغربية أن تقوم بأسرع وقت ممكن بإجراء مفاوضات حول قضايا النزاع العربي الإسرائيلي إما برعاية مجلس الأمن أو لجنة دولية خاصة. ومهما يكن من أمر فإن مصر تستعد الآن لكل طارىء.

٣. مصر تنزع سلاحها بنفسها: تجربة فاشلة.

(مجلة الشؤون العربية الأميركية ـ American Arab Affairs عدد١٢، ربيع ١٩٨٥)

في أواخر عام ١٩٨٣ وبعض ١٩٨٤ أخذت الحكومة الإسرائيلية واللجنة الإسرائيلية الأميركية للشؤون العامة (إيباك) التي تقوم بالضغط السياسي من أجل إسرائيل وغيرهما تنتقد نهج مصر في تطبيق معاهدة السلام بموجب اتفاقيات كامب ديفد. كما أخذ زعماء إسرائيل والأميركيون الذين يعملون في الضغط من أجلها يلمحون إلى السلام «البارد» ويشكون بمرارة من عدم تعاون مصر في التجارة والسياحة والعلاقات الثقافية وغيرها. ومما ذكره الإسرائيليون في خطبهم ورسائلهم إلى الصحف غياب السفير المصري المستمر عن تل أبيب، بالرغم من عدم تطرقهم دائماً إلى سبب ذلك وهو مجازر صبرا وشاتيلا.

وفي صيف ١٩٨٤ دخلت نغمة جديدة وهي أن مصر تقوم بإعادة تسليح نفسها. وأوردت صحيفة «هآرتس» تصريحاً لرئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية الجنرال إيهود باراك يحذر فيه من تسلّح مصر على نطاق واسع. وأعادت النشرة الأسبوعية المرتبطة بـ «إيباك» وهي «تقرير عن الشرق الأوسط» ما أوردته «هآرتس». (١)

فالجيش المصري ـ كما ورد في «التقرير» ـ كان يجري تعزيزه بفرق جديدة «ومئات من الدبابات الحديثة، وآلاف من السيارات المدرعة والصواريخ المقاومة للدبابات» وأضاف التقرير أن هناك سبباً أكبر للقلق وهو تقوية نظام الدفاع الجوي المصري. إذ ورد فيه:

---

(١) بالرغم من أن النشرة لا تشير إلى أية علاقة لها بـ «إيباك» فإنهما تشتركان في المقر وفي بعض السياسات.

«إن نظام قيادة قوات الدفاع الجوي تخضع لعملية تحديث تطلبت استثمار ٢١٠ ملايين دولار . . . وسوف يجري دمج جميع عناصر نظام الدفاع الجوي بما في ذلك محطات المراقبة وبطاريات الصواريخ، والقواعد الجوية. ويبدو أن مصر تعمل تحت ستار معاهدة السلام على تحقيق توازن استراتيجي مع إسرائيل»(٢).

وما ورد في «التقرير» و «هآرتس» صحيح. فالحقيقة هي أن مصر تعمل على تقوية دفاعاتها بأقصى سرعة ممكنة. لكن ما سكتنا عنه هو كيف صارت مصر منزوعة السلاح وما دفعها إلى إعادة تسليح نفسها. فالواقع أن أكثر ما يلفت النظر فيما فعلته مصر بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ هي أنها نزعت سلاحها باختيارها ولجأت من تلقاء نفسها إلى الإعتماد على عملية المفاوضة لحل النزاع في الشرق الأوسط، أي أنها قررت تحويل سيوفها إلى محاريث.

فمنذ عام ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٣ كانت مصر الثقل العربي العسكري ضد إسرائيل. وتخللت هذه الفترة خمس سنوات حملت مصر في كل منها العبء الأكبر في القتال الذي شاركت فيه كل من سوريا والأردن مشاركة فعالة. لكن ما شغل إسرائيل في هذه الفترة هو «الجبهة الجنوبية».

وفي تلك الأثناء وخصوصاً بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ أعاد الإتحاد السوفييتي تسليح مصر إلى الحد الذي صارت فيه القوات العربية المشتركة مساوية عدداً للجيش الإسرائيلي أو حتى متفوقة عليه. وخلال حرب الإستنزاف ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ بدت دلائل أخرى أوقعت الإسرائيليين في حيرة أكبر. إذ أظهرت أن مصر كانت آخذة في سد الثغرة التكنولوجية التي طالما اعتمد عليها خبراء الإستراتيجية الإسرائيلية اعتماداً كبيراً.

أما بعد حرب ١٩٧٣ ولأول مرة خلال جيل نجد أن مصر لم تجدد أسلحتها من أجل جولة تالية. إذ خلف أنور السادات جمال عبد الناصر عند وفاته عام ١٩٧٠.

---

(٢) راجع مقال روفن بيداتزور في «هآرتس» ١٠ يونيو ١٩٨٤ الذي اقتبس منه التقرير ما أوردناه في ٢٢ يونيو ١٩٨٤.

وبدا أنه كسائر المصريين قد تعب من دوامة القتال والموت. فلم يُجْـر تعويض المعدات العسكرية كالدبابات الثقيلة التي تعطلت أو وقعت في أيدي الإسرائيليين في سيناء. ولم تُبذل أية محاولة لتحديث الدفاع الجوي أو القيادة والمراقبة أو الدعم الجوي التكتيكي أو غيرها من الأجهزة الرئيسية التي استخدمها الجيش المصري ببراعة في المراحل الأولى الناجحة لحرب ١٩٧٣.

وأمر السادات الذي كان قد أخرج معظم المستشارين والجنود السوفييت من مصر عام ١٩٧٢ بإخراج من تبقى منهم عام ١٩٧٤، وأغلق بعد ذلك بقليل مراكزهم في موانىء البحر الأبيض المتوسط. وفي عام ١٩٧٦ ألغيت معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية من طرف واحد. وفي خريف عام ١٩٧٧ ذهب السادات إلى القدس مفتتحاً بذلك عملية سلام امتدت عامين وأدت إلى انشقاق العالم العربي عسكرياً، وحرمت مصر من الأموال العربية التي كانت المصدر الرئيسي للتسلح بعد توقف العلاقة مع السوفييت، وبذلك تأكدت لأول مرة هيمنة إسرئيل العسكرية في المنطقة. والواقع أن مصر أقدمت ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٩ على عمل يجري بحثه عادة في إطار نظري، ولكن نادراً ما تفعله الدول الحديثة، وهو تخليها من طرف واحد عن سلاحها.

والآن في عام ١٩٨٥ دبّت حياة جديدة في عملية السلام في الشرق الأوسط وأخذت مصر تلعب فيها دوراً رئيسياً. ففي أواخر فبراير حث الرئيس حسني مبارك الولايات المتحدة بقوة على القيام بدور الوسيط في المنطقة. وعرض أن يستضيف في القاهرة المحادثات التي ستجري بين إسرائيل والوفد الفلسطيني الأردني؛ بل إنه أعرب عن استعداده للقيام بدور فاعل (مباشر) إذا ما رغبت الأطراف المعنية بذلك. والسؤال المطروح هو هل بإمكان مصر المحيّدة عسكرياً أن تلعب أي دور في المحادثات القادمة أم أنها بنزع سلاحها بنفسها وعزل نفسها عن العالم العربي قد أخرجت نفسها من مفاوضات السلام في المستقبل؟

إن الصفحات التالية تتقصى تاريخ عملية نزع السلاح غير العادية إن لم نقل الفريدة من نوعها، وتعالج باختصار الإطار الذي قد يعكس فيه حسني مبارك تلك العملية ويعود إلى وضع دفاعي أقرب إلى الطراز التقليدي.

ذروة القوة العسكرية المصرية.

في كانون الثاني من عام ١٩٧٠ قررت إسرائيل القيام بقصف المنشآت العسكرية المصرية والمصانع والبنى التحتية داخل مصر. وكانت الفكرة بصورة عامة هي «تلقين عبد الناصر درساً». وكان وقف إطلاق النار بعد حرب حزيران ١٩٦٧ قد ترك إسرائيل في سيناء وعلى ضفة القنال الشرقية. غير أن الفدائيين (الكوماندوس) ورجال المدفعية المصريين أخذوا خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ يجعلون من جوار القنال مكاناً خطراً جداً للجنود الإسرائيليين. إذ نصبت الكمائن للمراكز المتقدمة وللقوافل العسكرية، وهوجمت قلاع إسرائيل المبنية من الإسمنت المسلح والمعروفة بخط بارليف.

وبعد نقاش مستفيض داخل القيادة العليا للقوات الإسرائيلية المسلحة، سمحت رئيسة الوزراء غولدا مائير بالقصف الذي كانت أهدافه المحددة هي:

١ـ أن تجعل من استمرار غارات الفدائيين والعمليات الأخرى للجيش المصري على طول القناة أمراً باهظ التكاليف.

٢ـ أن تُظهر لأميركا ماذا تستطيع إسرائيل أن تفعله بواسطة طائرات الفانتوم وصواريخ الأرض جو والأسلحة المتقدمة (المتطورة) التي كانت قد حصلت عليها منها.

٣ ـ أن تحرج عبد الناصر أمام العالم العربي والعالم الثالث بصورة عامة بحيث تظهره عاجزاً عن حماية شعبه الأمر الذي قد يؤدي إلى إسقاط حكومته.

٤ ـ وأخيراً أن تُقنع الروس بأن أية أسلحة حربية تجلبها إلى مصر سوف تحطمها إسرائيل في أي مكان منها. على أن الهدف الأعمق هو إبعاد السوفييت عن التورط المباشر في الشرق الأوسط.

إذا كانت السياسة الفاشلة هي التي تعجز عن تحقيق هدفها المقصود فإن السياسة التي تفشل فشلاً ذريعاً هي تلك التي تؤدي تماماً إلى عكس أهدافها. وهذا ما حدث للقصف الإسرائيلي للأهداف العسكرية والمدنية في مصر في الفترة بين كانون الثاني ونيسان ١٩٧٠ الذي تفاقم واشتدّ إلى حد استلزم الجلاء عن المدن الرئيسية كبور سعيد

والسويس. وحتى القاهرة ذاتها لم تُستثن من القصف.

على أن رد الفعل جاء مختلفاً عما توقعته غولدا مائير. فقد تزايدت العمليات العسكرية المصرية على طول القناة بدل أن تتوقف، هذا بالإضافة إلى مهاجمة خط بارليف بواسطة الطائرات والمدفعية وغارات فدائية ذات حجم أكبر. أما نيكسون وكيسنجر اللذين كانا قد وافقا على القصف فقد روّعهما مصرع المدنيين وعذابهم، أو بالأحرى الدعاية المعاكسة التي عمّت أوربا وضغطت على الإسرائيليين من أجل التوقف. والتّف المصريون حول عبد الناصر بغضب وتحدٍّ للقصف الذي شمل حتى المدارس والمستشفيات. ودخل الإتحاد السوفييتي على مضض ومباشرة في صراع الشرق الأوسط. وبهذه الطريقة أخذت مصر لأول مرة تطوّر قدرتها العسكرية لتصبح تحدياً خطيراً للقوات الإسرائيلية.

وفي نهاية كانون الثاني ١٩٧٠ وبعد بدء عمليات القصف، حذّر رئيس الوزراء السوفييتي كوسيغين الرئيس نيكسون بأنه إذا استمرت إسرائيل في مهاجمة الأهداف المدنية في مصر «فإن الإتحاد السوفييتي سيضطر إلى تزويد الدول العربية بالوسائل التي تمكّنها من صد هجمات الإسرائيليين»[٣]. وفي آذار وصلت إلى مصر لأول مرة بطاريات صواريخ سام ـ٣ المضادة للطائرات. وفي نيسان أخذت طائرات الميج ـ ٢١ الجديدة تحلق فوق القاهرة وفوق المراكز السكنية الرئيسية. وكان يقودها طيارون سوفييت. وفي أيار نُصبت مجموعة من صواريخ سام وأخرى من صواريخ سام ـ ٢ المطورة بين القنال والقاهرة. وفي حزيران ابتدأ سلاح الطيران الإسرائيلي يفقد الكثير من الطائرات. وأخيراً وفي آب ١٩٧٠ أصدرت الأمم المتحدة قراراً بوقف النار وضع حداً لحرب الإستنزاف[٤].

لقد سجل سلاح الطيران الإسرائيلي ٣٣٠٠ طلعة خلال هذه الأشهر القليلة ألقى

---

(3) Mahmoud Riad in **The Struggle for Peace in the Middle East**, London, Quartet Books, 1981, pp 121 - 122. See page 102 for a review of this book.

(٤)هناك قائمة مفصلة لأحداث الحرب في:

Edgar O' Ballance : **The Electronic war in the Middle East 1968 - 70**, London, Archon Books, 1974, pp 137 - 140

أثناءها ٨٠٠٠ طن من القنابل، مما أدى في النهاية إلى ما لم يكن عبد الناصر أو القيادة السوفييتية على استعداد للنظر فيه من قبل وهو الوجود العسكري الكثيف للسوفييت في الشرق الأوسط. ففي عام ١٩٧٠ وضع في مصر أكثر من مئتي طيار سوفييتي و ١٢٠٠٠ _ ١٥٠٠٠ من جنود سلاح الطيران الروسي، بالإضافة إلى ما يقرب من ٤٠٠٠ من الإختصاصيين وموظفي المساندة الروس. ووصف أحد المؤرخين العسكريين الإسرائيليين «إنجاز» حكومته هذا كما يلي:

«لقد كان على الإتحاد السوفييتي أن يزن فوائد مثل هذا الإلتزام (كالسيطرة السوفييتية الكاملة على عدد من المطارات المصرية) مقابل ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كالمواجهة مع الولايات المتحدة. وخلاصة القول أن إسرائيل حشرت القادة السوفييت في وضع اضطروا فيه إما إلى التدخل بشكل أكثر فعالية أو إلى الإعتراف بأنهم لا يريدون أو لا يستطيعون حماية مصر. وإزاء وضع مثل هذا لم يكن أمام موسكو سوى جواب واحد وهو اختيار أسلوب تدخلها.» (٥)

وشهدت مصر خلال السنوات الثلاث التي تلت القصف أكبر وأسرع بناء عسكري في تاريخها السابق واللاحق. ففي تلك الفترة التي أدت مباشرة إلى بدء الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣، شحن الإتحاد السوفييتي أسلحة إلى مصر بقيمة ٢,٤ بليون دولار، في حين أن إسرائيل تلقت أسلحة بقيمة بليون دولار تقريباً من الولايات المتحدة الأميركية والمصادر الغربية الأخرى. (٦)

---

(5) Avi Shlaim; "Decision Process. Choice and Consequences; Israel's Deep - Penetration Bombing in Egypt. 1970. "in world Politices, July, 1978. P. 499

وتتفق مراجع إسرائيلية أخرى مع شليم في أن هناك علاقة سبب ونتيجة بين القصف وبين التضخم الهائل في الوجود السوفييتي في المنطقة. راجع مثلا ما كتبه وكيل وزارة الخارجية الإسرائيلية السابق جديون رفائيل في:

Gideon Raphael : Destination Peace : Three Decades of Israeli Foreign Policy, New york, Stein and Day, 1981, P. 208

(6) Anthony Cordesman : Jordanian Arms and the Middle East Balance, Middle East Institute, Washington, 1983, p 154

وربما كان الأكثر أهمية من حجم وكمية هذه الأسلحة هو الإرتفاع بمستوى الجيش المصري الذي شمل التدريب المكثف للطيارين وللدفاعات الصاروخية، وتكوين وتدريب فرق المهندسين لتنفيذ عبور القنال، وإعادة تجهيز المشاة بالأسلحة الحديثة التي تضم أسلحة متنوعة غير عادية موجهة ضد الدبابات، وكذلك تكوين جهاز قيادة ومراقبة متطور. واستخدمت القواعد البحرية والمطارات وقواعد الرادار الصاروخية السوفييتية في الأغراض العملية والتدريب. ولم يحل منتصف عام ١٩٧٢ حتى كان هناك ما يزيد على عشرين ألفاً من العسكريين والموظفين المدنيين الروس المقيمين في مصر. (٧)

وعلى الرغم من أن إعادة بناء مصر العسكري كان آخذاً مجراه، وأن التجهيزات والمستشارين السوفييت كانوا يتدفقون، فقد كانت هناك مؤشرات تنذر باتخاذ قرارات نزع التسلح والمفاوضة. ففي سبتمبر ١٩٧٠ توفي جمال عبد الناصر وخلفه أنور السادات الذي بدأ خلال أشهر قليلة وقبل أن تتوطد سلطته بوضع اقتراحات جديدة من أجل اتفاقية سلام شاملة مع إسرائيل.

وفي حين أن بعض مقومات المفاوضات كانت متوافرة، فإن جهود السادات كان مكتوباً عليها الفشل لأسباب لا سيطرة له عليها. إذ كان وسيط هيئة الأمم المتحدة غونار يارنغ في ذلك الوقت (١٩٧٠ ـ ١٩٧١) غارقاً في مفاوضات مكوكية طويلة ومتقطعة بين تل أبيب والقاهرة. وبدا عندئذ أن جهوده تحظى بمباركة حكومة الولايات المتحدة. على أن المظاهر كانت خادعة. فإذا نظرنا إلى المحاولات التي كان يبذلها مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر لتقويض جهود وزير الخارجية وليم روجرز، وإلى التدخلات الغامضة للدبلوماسي الأميركي الكبير في القاهرة آنذاك دونالد بيرجس،

---

(٧) ربما بلغ عددهم مئة ألف أي أضعاف العدد الذي ذكرته مصر والاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت.
ويستند هذا العدد إلى مقابلات مع ضابط كبير في استخبارات القوات الجوية تتبع الوجود السوفييتي في مصر خلال الفترة ١٩٦٩ـ١٩٧٣.

يمكننا القول بأن الدبلوماسية كانت ذات تأثير سلبي على عملية السلام في الشرق الأوسط.[8]

ولكن السادات لم يتوقف. ففي تموز١٩٧٢ أصاب العالم بصدمة حين أعلن فجأة عن إخراج غالبية المستشارين السوفييت. وكان هذا الإجراء خطوة غريبة بالنسبة إلى بلد يستعد لحرب شاملة ضد إسرائيل. ذلك أن رحيل الطيارين السوفييت وطواقم الصواريخ كان لا بد أن يضعف كثيراً جهاز الدفاع الجوي المصري أمام قوة إسرائيل الجوية التي كان من الواضح أنها تتفوق عليه كثيراً.

وواصل السادات خلال عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ اتصالاته مع الولايات المتحدة. فأوفد مستشاره للأمن القومي حافظ اسماعيل للإجتماع بكيسنجر في شهر مايو الذي لم تفصله سوى أشهر عن اندلاع الحرب. بل لقد ظهرت خلال الإستعدادات النهائية للحرب وخلال القتال دلائل على أن أهداف مصر كانت تنحصر في استعادة القنال وجزء صغير من سيناء. ويتفق خبراء حرب ١٩٧٣من المصريين والأميركيين وحتى الإسرائيليين على أنه لم يكن لدى الجيش المصري عندئذ القدرة على غزوإسرائيل أو نية غزوها أو حتى الإقتراب من الحدود الإسرائيلية.[9]

التخلي عن السلاح بالإستنزاف

بين عامي١٩٧٣ و ١٩٧٩، وهو العام الذي وقّعت فيه معاهدة السلام مع

---

(٨) هذا التقدير للوضع المحزن لدبلوماسية وانجازات كيسنجر وبيرجس وغيرهما هو واحد من أمور قليلة اتفق عليها الذين شاركوا فيها من الإسرائيليين والمصريين. راجع:

Raphael, Op. Cit., Chapter 29 and Riad, Op. Cit, Chapter 10

وظهرت بعد ذلك دراسة جديدة وهي:

Seymour Hersh : The Price of Power, Summit Books, New York, 1983, Chapters18 and 29

(٩) اعتمدنا في هذا على مقابلات مع وليم كوانت الذي كان خلال الحرب يعمل نائبا لمدير مكتب الشرق الأوسط التابع لمجلس الأمن القومي. راجع:

Avram (Ben) Adan : On the Banks of the Suez, Presidio Press, Jerusalem, 1980 p.63

وقد كان أفرام أدن قائد فرقة في القيادة الجنوبية لجيش الدفاع الإسرائيلي خلال الحر

إسرائيل، أصبحت مصر أول دولة في التاريخ الحديث تنزع سلاحها من طرف واحد، في حين أنها كانت في حالة حرب رسمية مع إحدى جاراتها. وما يجعل الأمر أكثر إثارة للإستغراب هو أنه في تلك الفترة بالذات كانت إسرائيل تزيد من طاقتها العسكرية بشكل درامي. وقد لخّص مركز الدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب الخصائص الرئيسية لتسلّح إسرائيل قبل وبعد كامب ديفد (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) كما يلي:

أ) زيادة ملحوظة في القوات البرية بإضافة ثلاث فرق آلية مدرعة.

ب) زيادة كمية ونوعية ظاهرة في الأعتدة القتالية والدبابات (ومعظمها من أجود الأنواع) وناقلات الجنود المدرعة والمدفعية وذلك لتلبية متطلبات القتال المتزايدة؛ زيادة ١٣٠٠ دبابة و ٦٠٠ مدفع (بما فيها المورتر).

ج) إنشاء شبكة من وحدات الصواريخ المضادة للدروع من مختلف الأنواع. وقد ازداد عدد قاذفات الصواريخ المضادة للدروع هذه من ٥٠ في عام ١٩٧٣ إلى ٥٠٠ في عام ١٩٨٠.

د) تحسّن الدفاعات الجوية بإضافة خمسة بطاريات صواريخ أرض جوّ (من نوع هوك وأنواع متطورة أخرى منها).

هـ) الإستمرار في بناء القوة الجوية (بما فيها أحدث أنواع طائرات ف ـ ١٥). (١٠)

ولسبب ما فإن مركز الدراسات الإستراتيجية في تل أبيب فشل في أن يضمّن هذه الخلاصة الخطوات الدرامية الواسعة التي اتخذت للحصول على الأسلحة الإستراتيجية الهجومية واختبارها، بما فيها الرؤوس النووية التي جرى اختبارها بالإشتراك مع جنوب أفريقيا في الفترة بين ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩، وطائرات ف ـ ١٥، وأنظمة صواريخ لانس لإطلاقها. وقد تم الحصول على هذه الأسلحة من الولايات المتحدة.

ولخص مركز الدراسات الإستراتيجية في الوثيقة ذاتها عملية إعادة البناء

---

(10) Brig Gen. (Res) Yehoshua Raviv : "The Arab-Israeli Military Balance", Css Papers no.7, Feb. 1980. Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, p.26

المصرية خلال ١٩٧٣-١٩٨٠ بقوله إنها «زيادة متواضعة في القوات البرية المقاتلة . . . وزيادة في عدد قاذفات الصواريخ المضادة للدروع . . . وانخفاض في قوة سلاح الجو» .(١١)

ويرى مصدر آخر يعالج الموضوع بمزيد من التجرد أنه لم يكن هناك أي «بناء مصري» . ففي عام ١٩٧٩ ذكر جون كيغان في كتاب «جيوش العالم» أنه خلال الأعوام الستة التي تلت حرب ١٩٧٣ لم تستبدل مصر حتى الدبابات التي فقدتها في الحرب . وقال: «إنه في الواقع لم يجر - إلا ما ندر - شراء أي جديد للجيش منذ عام ١٩٧٣ باستثناء أسلحة موجهة مضادة للدبابات» .

ولم تقم البحرية المصرية وسلاح الطيران في هذه الفترة بشيء سوى استبدال أو إعادة إصلاح بعض المعدات الروسية القديمة . وتبعاً لما يقوله كيغان فإن سلاح الجو قد قلّص عدد الطائرات الجاهزة للقتال وخفض المعدل الشهري لعدد ساعات طيران الطيارين .(١٢)

وتظهر إحصاءات استيراد الأسلحة لكل من مصر وإسرائيل في فترة ما بعد الحرب (١٩٧٤ - ١٩٧٩)، قصة درامية مشابهة . فاستيراد مصر خلال السنوات الأربع التي سبقت الحرب والذي كان يزيد على ضعف ما تستورده إسرائيل، تناقص مستواه فجأة في عام ١٩٧٤ (الجدول رقم ١) . ومنذ عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٧٩ لم تستورد مصر سوى ما قيمته ١,٧٣ بليون دولار أي أقل من ثلث قيمة السلاح الذي استوردته إسرائيل في الفترة ذاتها (٥,٢ بليون دولار) .

إن النتائج ذاتها يمكن أن تستخلص حينما ينظر الإنسان في تكوين وتجهيز هذه القوات المتصارعة . فقوات مصر العاملة ازدادت بين ١٩٧٣ و١٩٧٩ بنسبة ٤,٦٪ فارتفع العدد من ٢٦٠,٠٠٠ إلى ٢٧٢,٠٠٠ في حين أنه في الفترة ذاتها ارتفع مجموع

---

(١١) المصدر ذاته، ص١٠

(12) John Keegan, World Armies, Facts on File, New York, 1979, p 200

عدد الجيش الإسرائيلي العامل (بما فيه جنود الإحتياط الذين حاربوا بكفاءة في جميع حروب الشرق الأوسط السابقة) من ٢٧٥,٠٠٠ إلى ٣٧٥,٠٠٠ أي بنسبة ٣٦,٣٪. وهبط عدد الطائرات المصرية المقاتلة في هذه الفترة من ٧٦٨ إلى ٥٦٣ في حين ارتفع عدد المقاتلات الإسرائيلية في الفترة ذاتها من ٤٨٨ إلى ٧٢٠. وانخفض عدد الدبابات المصرية المتوسطة الحجم من ١٨٨٠ إلى ١٦٨٠ في حين ارتفع عددها في الفترة ذاتها في إسرائيل من ١٧٠٠ إلى ٣٠٠٠؛ وكما أسلفنا فقد كان الأكثر درامية هو نمو عدد ناقلات الجنود المدرّعة الإسرائيلية. ففي الفترة ذاتها من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩ ازداد عددها في مصر من ٢٠٧٦ إلى ٣٠٨٠ في حين تضاعف عددها عند إسرائيل فقفزت من ٣٤٥٠ إلى ٨٠٠٠ معززة بذلك قدرة الجيش الإسرائيلي على عمليات الغزو في العمق.

لم أذكر هنا النمو الكبير في القوات المسلحة لدول «المواجهة» العربية الأخرى. ففي سوريا والأردن مثلاً، ازداد عدد الدبابات المتوسطة في هذه الفترة إلى أكثر من الضعف. ولا ريب في أن جزءاً من دوافع إسرائيل لزيادة معداتها كان ناجماً عن تدفق الأسلحة الجديدة على تلك الدول. وعلى أي حال فما نقصد إلى قوله هو أن مصر كانت تتراجع أمام كل من إسرائيل والدول العربية الأخرى، وبالتالي ابتدأ نفوذها يتقلص تبعاً لذلك.[١٣]

---

(١٣) راجع الأرقام المقارنة للأسلحة المستوردة والقوى البشرية العاملة والطائرات المقاتلة والدبابات وناقلات الجند في إحصائيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ووكالة الحد من التسلح ونزعه. وقد اقتبسها: Codesman, Op. Cit

اللائحة الأولى: الأسلحة المستوردة بملايين الدولارات الأميركية

السنة	مصر	إسرائيل
١٩٧٠	٦٥٠	٢٣٠
١٩٧١	٣٥٠	٢٦٠
١٩٧٢	٥٥٠	٣٠٠
١٩٧٣	٨٥٠	٢٣٠
المجموع (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩)	٢,٤٠٠	١٠٢٠
١٩٧٤	٢٣٠	٩٥٠
١٩٧٥	٣٥٠	٧٢٥
١٩٧٦	١٥٠	٩٧٥
١٩٧٧	٢٧٠	١,١٠٠
١٩٧٨	٣٦٠	٩٢٥
١٩٧٩	٣٧٠	٥٢٥
المجموع (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)	١٧٣٠	٥,٢٠٠

اقتبسنا هذه الأرقام من (Codesmam op. cit p 154). وينبغي أن نلاحظ أن القائمة غير كاملة وذلك لأن كودسمان لم يدخل فيها أسلحة بنحو ٢,٢ بليون دولار أرسلت من الولايات المتحدة إلى إسرائيل في اكتوبر ـ نوفمبر ١٩٧٣.

والخلاصة هي أنه عندما ابتدأ أنور السادات رحلته الطويلة نحو كامب ديفد كان يحمل قبعته بيده. وإذا أخذ الإنسان بالقول المأثور بأنه لا يجوز للمرء أن يفاوض من موقع ضعف، فقد كان على السادات أن لا يقوم بهذه الرحلة. ففي المقابلات التي أجريتها مؤخراً قدر أحد كبار محللي الدفاع في هيئة أركان القيادة المشتركة قوة مصر الحالية (أي بعد خمس سنوات من المعونة الأميركية في أعقاب كامب ديفد) بـ٥٠٪ من قوة الجيش المصري الذي اقتحم قناال السويس في ٦ أكتوبر ١٩٧٣. وقال إنه في عام المفاوضات في كامب ديفد (١٩٧٨ ـ ١٩٧٩) لم يكن لدى مصر «أي شيء».

لماذا أقدم السادات على ذلك؟

ترى لماذا تتخلى عن السلاح وتختار المفاوضات دولة كانت أولاً خارجة من الإحباطات المستمرة التي ولدتها دبلوماسية نيكسون/ كيسنجر/ روجرز (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣) العقيمة ومفاوضات يارنغ (١٩٦٨ ـ ١٩٧١) التي لا تقل عقماً، وكانت ثانياً قد قضت خمسة وعشرين عاماً في تكوين قوة بشرية مدربة وفي إنشاء القاعدة الصناعية التكنولوجية التي تمكنها من التصدي لأعدائها؟

لدى مارك هيللر من مركز جافي للدراسات الإستراتيجية في جامعة تل أبيب تفسير تقليدي غير مقنع تماماً يقول فيه:

«بلغ الجيش المصري خلال عام١٩٧٣ الذروة قوة وعدداً. غير أن السياسة التي تبنّاها الرئيس السادات بعد عام١٩٧٣ (وهي المفاوضات السياسية لإنهاء الصراع مع إسرائيل والتحول إلى سياسة التقارب مع أميركا) والعبء الإقتصادي لفترة ما بعد الحرب دفعا مصر إلى التخلف عن إسرائيل والدول العربية الشرق أوسطية الأخرى في ميدان سباق التسلّح». (١٤)

مما لا ريب فيه أن ميزانية الدفاع المصرية كانت قد وصلت عام ١٩٧٠ إلى مستويات غير محتملة قدِّرت بنسبة تتراوح بين٣٥ و ٤٠ بالماية، وهي نسبة تقارب مستوى عبء الدفاع الذي دمر الإقتصاد الإسرائيلي في أوائل عام ١٩٨٠. غير أن مصر

---

(14) Mark Heller, Dov Tamari and Zeev Eytan : "The Middle East Military Balance1973," Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, p.89

كانت آنذاك مثل إسرائيل اليوم تعتمد على محسنين يسرهم تحمل ذلك العبء.

كان الإتحاد السوفييتي لا يزال خياراً مصرياً بعد حرب عام١٩٧٣ . ولقد استمر تدفق الأسلحة منه خلال الحرب على الرغم من القرارات المهينة التي أصدرها السادات في تموز ١٩٧٢ . والواقع أنه مرت فترة طويلة قبل أن تحرق مصر الجسور الأخيرة، وذلك عندما طردت البقية الباقية من المستشارين، وأغلقت الموانىء في وجه السفن السوفييتية عام ١٩٧٤ ، وألغت معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية عام ١٩٧٦ .

هذا ولم تكن الأبواب إلى دول الخليج الغنية مغلقة عندما ذهب أنور السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ ، وذلك في أول مرحلة من مراحل مبادرته الشخصية للسلام(١٥). فقد كانت لا تزال في جيبه عروض عربية لدعم الإقتصاد المصري ولأية جهود مستقبيلة من أجل الحرب تبلغ في مجموعها ٢,٥ بليون دولار سنوياً. صحيح أن مصر واجهت مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية بلغت مستويات الأزمة أثناء مظاهرات الطعام في القاهرة في كانون الثاني عام ١٩٧٧ ، لكن كثرة من زعماء العالم الثالث جروا على درء أخطار المعارضة الداخلية بالتوجه بأقطارهم نحو الحرب. وإذا كان هناك شيء يمكن لتاريخ مصر قبل ١٩٧٣ أن يعلمنا إياه فهو أن الحصول على معونة سلاح من الدول العظمى أسهل بكثير من الحصول على أغذية وجسور وسدود. لقد كان أمام أنور السادات بدائل، ولكنه هو وحكومته وشعبه كانوا بالفعل يتوقون إلى الإستقرار الذي قد تجلبه اتفاقية سلام.

إن هذا الإلتزام العميق بتسوية لصراع الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات هو الذي يفسر تلك المرارة التي يستشعرها المرء اليوم في مصر، لأن تجربة تحويل «السيوف إلى محاريث» التي بلغت عامها السادس كانت في الواقع تجربة غير مرضية على الإطلاق. فالعلاقة مع الولايات المتحدة التي طال سعي مصر إليها لم تكن حلاً ولا حتى مجرد بداية حلّ لمشكلات مصر الإجتماعية والإقتصادية. أما اتفاقية السلام مع إسرائيل فقد أدت إلى فصل مصر عن حلفائها الطبيعيين والتاريخيين في العالم العربي. وجرى إخراج مصر من الجامعة العربية، وقطع المعونات الإقتصادية العربية عنها،

---

(١٥) وانتهت المرحلة الأخيرة بعرض عسكري بضاحية من ضواحي القاهرة في أكتوبر١٩٨١ .

وقطع العلاقات الدبلوماسية معها. ومن المؤكد أن السادات توقع هذا كله. لكنه أقدم على مجازفة محسوبة.

أما ما لم يكن من الممكن التنبؤ به فهو سلوك إسرائيل بعد كامب ديفد. فالإستيطان العدواني في الضفة الغربية، وقصف قلب بيروت والمفاعل الذري في بغداد في حزيران ١٩٨١، وضم مرتفعات الجولان في أواخر العام ذاته، وأخيراً غزو لبنان في حزيران ١٩٨٢ أحداث أرغم كل منها مصر على الإختيار بين التزاماتها نحو معاهدتها وآمالها في حلّ سلمي للقضية الفلسطينية من جهة وبين دورها التقليدي والمستقبلي في الشرق الأوسط العربي من جهة أخرى. وأخيراً وبعد حوادث صبرا وشاتيلا لم تجد مفراً من الإختيار. فاستدعي السفير المصري في إسرائيل، وابتدأت المسيرة الطويلة نحو إعادة مصر إلى العالم العربي. وكان أحد المقومات المنطقية لهذا الدمج الجديد هو استئناف مصر لدورها باعتبارها الثقل العربي العسكري الموازن لإسرائيل. وهو الأمر الذي كان يتطلب إعادة تسلّحها. وتكشف المقابلات الأخيرة التي أجريت في القاهرة، أن الحكومة المصرية ناشطة في سوق السلاح العالمي للحصول على مجموعة من الأسلحة الحديثة تشمل نظاماً دفاعياً جوياً حديثاً وأسلحة استراتيجية كالصواريخ الذاتية الإندفاع التي تمكنها من الرد على أي هجوم واسع على البلاد. ولقد أكد المسؤولون العسكريون الأميركيون هذا التوجه الجديد في السياسة العسكرية المصرية.

إن هذا الأمر لا يجعل من مصر شريك سلام سيء مع إسرائيل، بل على العكس من ذلك، فإن توازناً عسكرياً استراتيجياً قد يكون الأساس السليم الوحيد لشراكة حقيقية بين البلدين. إن حسني مبارك يحاول أن يتجنب الخطأ الذي ارتكبه سلفه في كامب ديفد. وعلى رونالد ريغن أن يفهم ذلك، فهو على أي حال المدافع المعروف عن مفهوم «السلام عبر القوّة».

٤ . «الجهل نور» في البيت الأبيض .

(محاضرة القيت أمام اللجنة المصرية لتضامن شعوب
آسيا وأفريقيا ـ القاهرة ٣١/ ١٠/ ٨٦)

تعتريني رهبة مشوبة بكثير من التواضع عندما أنظر حولي في هذه القاعة فأرى فيها صانعي الأحداث التي نناقشها في هذه الجلسة. إذ ماذا يُمكن لمؤرخ أو صحافي أميركي أن يضيف إلى معرفتكم بأحداث كنتم أنتم صانعيها ومحركيها؟ ولكن بالرغم من ذلك فهناك ما يمكن لمثل هذا المؤرخ أن يضيفه. فلدينا الآن وسائل فعالة للبحث تمكننا من سبر غور موقف أمريكا من أحداث غزو السويس عام ١٩٥٦ . فبواسطة قانون حرية المعلومات وعبر مركز الوثائق القومي الأميركي والمكتبات التي أسسها الرؤساء الأميركيون لحفظ وثائق فترة حكمهم توافرت لدينا وثائق أصلية هامة تمكننا من تتبع وثائق عملية صنع القرار الأميركي تجاه الأحداث الجسيمة في تلك الفترة. فحسب التعليمات الجديدة، سمح بالإطلاع على وثائق سرية بعد انقضاء ثلاثين عاماً على الأحداث التي تتعلق بها. وهكذا ففي السنوات الثلاث أو الأربع الماضية كُشف الغطاء عن عدد هائل من الوثائق الهامة التي تتعلق بفترة حكم الرئيس آيزنهاور. وقد اعتمدت في هذه المحاضرة كثيراً على تلك الوثائق.

ومما تكشفه هذه الوثائق هو أن الدول الأوروبية وكذلك دول الشرق الأوسط كانت تجد صعوبة قصوى في معرفة حقيقة سياسة أميركا في عام ١٩٥٦ نحو المنطقة. ففي آذار من ذلك العام نجد هنري كابوت لودج سفير أميركا لدى هيئة الأمم يشكو لوزير خارجيتها جون فوستر دلاس من عدم وجود سياسة أميركية «شاملة وواقعية» نحو القضية الفلسطينية، وبالتالي نحو مشكلة الشرق الأوسط بأكملها. وفي شهر أيار من العام نفسه نجد جون فوستر دلاس نفسه يُسرّ إلى أحد معاونيه بأن الولايات المتحدة لم

تكن واضحة في إيماءاتها لعبد الناصر حول العديد من الأمور بما فيها قضية تسليح الجيش المصري وقضية السلام مع إسرائيل.

لكن دلاس هوّن من شأن القضية. ففيما يتعلق بتمويل السد العالي ظلت الإدارة الأميركية مترددة أشهراً طويلة مؤلمة. وفيما يتعلق بشراء مصر للأسلحة لم تعارض فقط في الحصول عليها من روسيا، بل فشلت في تقديم البديل ورفضت تقديم الأسلحة المطلوبة بالرغم من أن إسرائيل كانت قد كشفت عن نواياها العدوانية.

وبالطبع فإن جمال عبد الناصر كان يعلم تماماً أن إدارة أيزنهاور تقوم بتسهيل عملية حصول إسرائيل على السلاح من أوروبا، وتتغاضى عن قيام الأميركيين بتمويل الصفقات إن لم نقل أنها كانت تشجع على ذلك.

والآن وبعد مرور سنين على ذلك أصبح واضحاً أن أحد الأسباب الرئيسية للضياع والتناقض في مواقف أيزنهاور ودلاس هو الجهل ـ نعم الجهل بالمنطقة ومشكلاتها، وخصوصاً بمشكلات مصر وبناصر.

وعلى سبيل المثال فإن دلاس كان لا يزال بعد مرور سنة كاملة على قيام الثورة المصرية (يوليو ١٩٥٢) يسأل السفير الأميركي بالقاهرة جفرسون كافري عن الممسك بزمام الأمور في مصر: محمد نجيب أم جمال عبد الناصر؟ وليس هناك أي دليل على أن أحداً في وزارة الخارجية أو البيت الأبيض كان على علم بالمفاوضات السرية التي جرت في العام التالي بباريس بين ممثلين شخصيين لجمال عبد الناصر وموشي شاريت؛ كما أنه ليس هناك دليل على أن واشنطن كانت تقدر أهمية تصميم كل منهما على مواجهة المشكلات التي تركتها اتفاقيات الهدنة معلقة. ثم إن كلا من أيزنهاور ودلاس كان يجهل الفرق بين موقفي شاريت وبن غوريون من السلام في الشرق الأوسط. وكان هذا بحد ذاته مأساة نظراً للفرص السانحة عندئذ. أما الثمن الذي دفعته الولايات المتحدة لهذا الجهل فتتمثل في مهمة أندررسون الفاشلة في أواخر ١٩٥٤ وأوائل ١٩٥٥ ـ وكان الباب عندئذ قد أصبح مغلقاً.

ولم تدرك الإدارة الأميركية أهمية الغارة الإسرائيلية على غزة في فبراير ١٩٥٥. ولو لم يكن الأمر كذلك لما فوجىء وصدم أيزنهاور ودلاس في شهر مايو من تلك السنة عندما

علماً بالإتصالات المصرية السوفييتية التي أدت إلى إبرام «صفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية».

وفي الحالات التي كانت الإدارة الأميركية تحصل فيها على أخبار وتحاليل جيدة للأزمة الداهمة كان المسؤلون في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي يفشلون في تقييمها على الوجه الصحيح أو يتجاهلونها. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في أغسطس ١٩٥٦ عندما تنبأ فريق المخابرات المشترك بوزارة الدفاع الأميركية بأن إسرائيل ستشن هجوماً صاعقاً قبل نوفمبر ١٩٥٦ . واستند في هذا إلى تقديرات إسرائيل للوقت الذي يحتاجه الجيش المصري لاستيعاب أنظمة الأسلحة السوفييتية الجديدة.

لقد كان التنبؤ صحيحاً. ففي عام ١٩٥٦ أثبتت إسرائيل صحة شهرتها كمجددة في الأمور العسكرية عندما خلعت على «الحرب الوقائية» معنى جديداً. فتوقيت الغزو عام ١٩٥٦ يشير إلى أنها لم تستهدف منع وقوع حروب في المستقبل، بل استهدفت منع مصر من الحصول على الأسلحة التي تدافع بها عن نفسها.

ومن العوامل الأخرى التي أسهمت في تشويه نظرة الإدارة إلى الأزمة بوجه خاص وإلى المنطقة بوجه عام وجود أشخاص في المراكز العليا في الإستخبارات والأوساط الدبلوماسية الأميركية كانوا يتعمدون تشويه المعلومات التي يرفعونها إلى رؤسائهم.

ومن أبرز رجال هذا «الطابور الخامس» في واشنطن هو جيمس جيسوس انغلتون، خبير السي آي إي في الشؤون الإسرائيلية، الذي أدعى في ٢٦ أكتوبر، أي قبل الغزو بثلاثة أيام، أن التعبئة في إسرائيل مجرد مناورة لتهديد الأردنيين. ومن المؤكد أنه استخدم صور طائرات يو ـ٢ والأدلة الظرفية على الإستعدادات الإنجليزية والفرنسية للكذب والتضليل وإتاحة الوقت لإسرائيل للقيام بالغزو.

ومما يبعث على الدهشة أنه سمح لإنغلتون حتى بعد غزو مصر عام١٩٥٦ أن يواصل تسميمه للسياسة الشرق أوسطية طيلة تسعة عشر عاماً أخرى.

وكان من المحتم أن تؤدي السذاجة والفوضى التي اتسمت بها معالجة إدارة أيزنهاور لشئون الشرق الأوسط إلى تصورات خاطئة عن جمال عبد الناصر ومصر. وقد سبق لي أن ذكرت فشل الحكومة الأميركية في إدراك أهمية الغارة على غزة والدهشة التي

أصابت واشنطن عندما أذيع نبأ إبرام صفقة السلاح التشيكية. ولم يكن هذا شيئاً غير مألوف. فقد ظل جمال عبد الناصر يفاجىء أيزنهاور ودلاس. وصدمهما تأميمه لقناة السويس كما صدمهما نجاح المصريين بعد ذلك في تنظيم الملاحة عبر القناة.

ولا أكشف شيئاً جديداً عندما أقول إن تصورات واشنطن لعدد من الأحداث مبنية على سوء فهم فاضح لما كان يجري عندئذ في مصر. فقد ظل أيزنهاور ودلاس يعتقدان أن الحكومة في القاهرة مزعزعة وأن تأثير ناصر في الشعب محدود جداً. ويمكننا أن نضيف أن هذا لا ينطبق على إيزنهاور وحده. فقد ظل الرؤساء الأميركيون يقللون من شأنه السياسي إلى أن رأوا ملايين المصريين في جنازته.

فدلاس وأيزنهاور لم يدركا مدى التزام الرئيس ناصر بعدم الإنحياز، ولم يترددا في استغلال عدم رضاهما عن علاقاته بالكتلة الشرقية لانتهاج سياسات من الصعب الدفاع عنها. فعندما أقامت مصر علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية في مايو ١٩٥٦، عامل دلاس أحمد حسين سفير مصر إلى واشنطن بوقاحة، وهدد بسحب الدعم الأميركي لسد أسوان. والحقيقة هي أن أيزنهاور ودلاس كانا قد قررا عدم دعم السد بضغط من أصدقاء إسرائيل في الكونجرس.

وكانت لدى الإدارة الأميركية أيضاً تقديرات أساسية خاطئة لما تعتبره مصر تهديداً لها. فقد دأب أيزنهاور ووزير خارجيته حتى عندما التقى أيزنهاور بعبد الناصر بنيويورك عام ١٩٦٠ على إقناع الرئيس المصري بخطورة التهديد السوفييتي. هذا في حين أنه لم يكن باستطاعته أن يرى في وجود الجنود الإنجليز بقناة السويس ووجود الطائرات الإسرائيلية في النقب تهديداً لمصر.

وليس هناك شك في أن غموض السياسة الأميركية في أذهان الأوروبيين هو الذي شجع بريطانيا وفرنسا على الإنضمام إلى إسرائيل في خداع أميركا في الأسابيع والأيام التي سبقت الغزو. ولا يمكننا أن نفهم كيف حجبت بريطانيا معلومات مخابراتها عن أميركا وقطعت اتصالاتها الدبلوماسية العادية معها ابتداء من ٢٢ سبتمبر والشحنات السرية الفرنسية للأسلحة والطائرات في أكتوبر، والقيام بالغزو نفسه بدون أميركا ـ لا يمكن فهم هذا كله إلا في إطار تخبط السياسة الأميركية طيلة أشهر قبل تأميم قناة السويس وبعده.

ولا أقصد بذلك أنني أرغب بالإنحياز إلى هذا الطرف أو ذاك في الجدل القديم حول ما إذا كانت إدارة أيزنهاور أو لم تكن على علم بالغزو قبل وقوعه، وعلى علم باجتماع دلاس مع أنتوني إيدن في أغسطس وهو الإجتماع الذي قيل إن إيدن كشف أو كان على استعداد لأن يكشف فيه عن خطط الغزو. فمن الواضح أن أيزنهاور كان يعلم أن الغزو وشيك الوقوع، وأن خداع الغزاة له كان يقتصر على إخفاء أو محاولة إخفاء تفاصيل العمليات عنه.

ومن المضحك أن السفير الإسرائيلي أبا إيبان قام بزيارة لجون فوستر دلاس يوم الأحد الموافق في ٢٨ أكتوبر. وكانت إسرائيل قد أعلنت التعبئة الكاملة قبل ذلك بأيام وحشدت ٤٥,٠٠٠ جندي على حدود سيناء، بينما كانت ١٣٠ سفينة حربية تتجه إلى المياه المصرية، وطائرات مقاتلة تبلغ ستة إلى سبعة أضعاف الطائرات المقاتلة المصرية تنتظر ساعة الهجوم. في هذه اللحظة تلقى أبا إيبان تعليمات من بن غوريون يطلب منه فيها أن يقابل دلاس وأن يؤكد له بأن لدى إسرائيل دليل قاطع على أن مصر على وشك أن تشن هجوماً عليها.

بهذا اكتملت المسرحية. ومن المؤكد أن غلبرت وسوليفان لم يكتبا رواية هزلية أفضل منها. فهناك أبا إيبان بزهوه ولهجته البريطانية الصافية وتمسكه بالرسميات، وفوستر دلاس الذي لا يقل زهواً ويجلس وراء طاولة تكدست عليها صور من الجو للغزو الإسرائيلي الذي كان قد بدأ. إنها لحظات لا يمكن لغير بيتون مونتي أن يصفها بدقة، وفيها من الدجل ما يفوق ما نجده عند لويد وبر.

كما أنني لا أقصد كذلك تصوير أيزنهاور ودلاس على أنهما كانا مجرد متفرجين على ما كان يجري من أحداث أو على أنهما وقعا فريستين عاجزتين خلال الأيام التي سبقت الغزو. فقد كانا على علم بمقادير الأموال التي تجمع من المصادر الأميركية الخاصة لشراء أسلحة لإسرائيل وبطرق إرسالها. ومن المؤكد أنهما كانا يعرفان أن الأسلحة الأميركية في فرنسا استخدمت لغزو مصر، وأن البريطانيين والإسرائيليين حصلوا من السي آي إي على صور جوية للدفاعات المصرية. كما أننا لسنا بحاجة إلى التساؤل عن الجانب الذي كان دلاس يؤيده. فكما يقول أنتوني نتنج في سيرته الممتازة لجمال عبد الناصر فإن دلاس أسرّ فيما بعد لسلوين لويد أن مرضه خلال الغزو هو الذي حال دون قيامه بالتخفيف

من حدة إصرار أيزنهاور على انسحاب جميع قوات الغزاة من مصر.

ولا ريب في أنه كان لهذا الموقف الصلب لأيزنهاور في هيئة الأمم إلى جانب الإتحاد السوفياتي وسائر الأعضاء باستثناء استراليا ونيوزيلندا وقع حسن في الأقطار العربية. والواقع أنه عندما اجتمع جمال عبد الناصر مع أيزنهاور عام ١٩٦٠ شكره على تأييده لإجبار بريطانيا وفرنسا أولاً ثم إسرائيل على الإنسحاب.

وقد عزا البعض ـ كما فعلت أنا في كتاب لي صدر مؤخراً ـ موقف أيزنهاور هذا إلى تمسكه بمبدأ ضمان سلامة أراضي الدول كما نصّ على ذلك التصريح الثلاثي في عام ١٩٥٠. فمن الواضح أن الغزو كان خرقاً فاضحاً للتصريح وأن أيزنهاور نظر إليه نظرة جدية. كما أنه من الممكن أن يفترض المرء بأن الإدارة الأميركية سواء اعترفت أو لم تعترف بذلك حملت رسائل التهديد التي بعث بها نيكولاي بولغانين رئيس وزراء الإتحاد السوفييتي لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل على محمل الجد. وأخيراً فمن المحتمل أن أيزنهاور غضب لأن الغزاة لم يطلعوه على خططهم لغزو مصر. ومهما يكن من أمر فإن هذه الإحتمالات ليست الوحيدة وليست فوق الجدل، لكن أيزنهاور اتخذ الموقف الصحيح.

لكن مما يجدر ذكره أنه مهما كانت أسباب الإصرار على انسحاب الغزاة فإنه من الخطأ أن يخلص المرء من ذلك إلى الإعتقاد بأنه كانت لدى إدارة أيزنهاور نظرة متوازنة لجمال عبد الناصر أو للنزاع العربي الإسرائيلي. إذ تشير الوثائق إلى عكس ذلك تماماً. ففي أعقاب تأميم قناة السويس مثلاً أبلغ أيزنهاور جماعة من أعضاء الكونجرس في البيت الأبيض بأن خطب جمال عبد الناصر تذكره بخطب هتلر. وفي ذلك الأجتماع ذاته قارن دلاس كتاب ناصر «فلسفة الثورة» بكتاب «كفاحي» لهتلر.

إن المذكرات الداخلية للبيت الأبيض ووزارة الخارجية خلال أزمة السويس حافلة بمثل تلك العبارات الطائشة. وفي أواخر عام ١٩٥٧ وأوائل ١٩٥٨ اقتنع أيزنهاور بأن جمال عبد الناصر الذي كان يصفه بالدكتاتور يتآمر على تدمير العالم الغربي بالإستيلاء بطريقة أو أخرى على موارد النفط. وأعتقد بأن هذا كله ليس إلاّ من قبيل التخيلات لرجل فقد القدرة على التحليل الموضوعي للأحداث والإتجاهات في مصر وغيرها من أقطار العالم العربي.

ولا بد لي هنا من الإشارة إلى التباين بين جمال عبد الناصر الذي تدينه المذكرات

الأميركية الداخلية وبين جمال عبد الناصر الذي جازف مرة بعد أخرى بالبحث عن إمكانات التوصل إلى سلام مع إسرائيل، والذي انصرف بكليته إلى العناية بمشروع سد أسوان وما يمكن أن يعود به من الخير على شعبه. وتحمل جمال عبد الناصر الكثير من إهانات البيت الأبيض له لأنه كان واقعياً فآمن ـ لفترة من الوقت على الأقل ـ بأن الولايات المتحدة أفضل ممول لإقامة سد أسوان. ولست أنكر أن أيزنهاور ودلاس أظهرا براعة سياسية ودبلوماسية كبيرة في معالجة شؤون أخرى، لكنهما تصرفا بحماقة وتعال ووقاحة في تعاملهما مع جمال عبد الناصر.

ولم يكن موقف الولايات المتحدة هذا موقف شخص واحد أو جماعة واحدة. إنه يعكس مواقف كثرة من المؤسسات والوكالات التي كانت وما تزال تشكل الحكومة الأميركية. وأود أن أقرر هنا حقيقة بديهية وهي أنه لو كان النزاع العربي الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية أو مصلحة الشعب المصري من الأهداف الأساسية للسياسة الخارجية لإدارة أيزنهاور لما اتسم رد فعلها على الغارة على غزة وصفقة الأسلحة التشيكية ومشروع سد أسوان وتأميم القناة والغزو الثلاثي لمصر (١٩٥٦) بالإضطراب والتردد، ولما عمدت ـ كما اعترف دلاس في إحدى المناسبات ـ إلى إرسال «الإشارات المتضاربة» بدلاً من تخصيص الوقت والموارد الكافية لاتخاذ مواقف محددة من كل من تلك القضايا عند بروزها. فقد كان في مقدور رجالها ـ أي الإدارة ـ التنبؤ بوقوع بعض تلك الأحداث. لكن اهتمامها كان منصرفاً عندئذ إلى أولويات أخرى كالثورة في المجر، وانتشار الأسلحة الذرية، وجوزيف مكارثي وبعض القضايا السياسية الداخلية.

وحذت الإدارات الأميركية اللاحقة حذو إدارة أيزنهاور فيما يتعلق بشؤون الشرق الأوسط. ومما زاد في تخبطها قيام اللوبي (مجموعة الضغط) الإسرائيلي الذي كان كفيلاً بأن يفسد نظرة الأميركيين إلى أزمات الشرق الأوسط في المستقبل. فكان من الطبيعي إذن أن تسيء أميركا قراءة الأحداث في مصر بعد حرب السويس. وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا:

ـ فإدارة جونسون كما نرى من الوثائق التي سمح بالإطلاع عليها كانت مقتنعة بأن حكومة الرئيس ناصر ستسقط بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧.

ـ كانت إدارة نيكسون مقتنعة بأن مركز السوفييت كان ثابتاً في مصر إلى حد يصعب

على السادات معه إخراجهم منها. وفيما بعد تنبأت بأن القوات المصرية لن تستطيع عبور القنال والوصول إلى خط بارليف.

- فوجئت إدارة كارتر تماماً عندما أخذ السادات على عاتقه «الذهاب إلى القدس» عام ١٩٧٧.

والواقع أن اتجاهات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط منذ السويس لا تبشر بدور أميركي بنّاء في الأزمات المقبلة. وعلى أي حال فإذا كان هناك درس يمكن استخلاصه من أحداث السويس فهو أهمية الردع في التوصل إلى سلام. ولعل أفضل ما يوضح أهميته ما حدث خلال التآمر على الغزو.

ففي مساء ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ إجتمع غي موليه رئيس وزراء فرنسا وبن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ومساعدوهما مع سلوين لويد وزير خارجية إنكلترا ببلدة سيفر بفرنسا. وكانت الإستعدادات لغزو مصر قد بلغت مرحلة متقدمة. ومع هذا وقبل أن ينتهي الإجتماع عبّر بن غوريون عن مخاوفه من مغبة استخدام الطيران الإسرائيلي كله لدعم غزو سيناء واحتمال قيام طائرات الإليوشن المصرية بالإغارة على المدن الإسرائيلية.

وظل بن غوريون متردداً، وكادت المؤامرة على غزو مصر أن تفشل لولا أن الفرنسيين تعهدوا بتوفير غطاء جوي للمدن الإسرائيلية. والواقع أن بن غوريون كان مصمماً على أن لا يكون رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي سيجر الدماء على المدن ومراكز السكان الإسرائيلية. فكان مستعداً لأن يتراجع عن غزو مصر لتجنب هذا الخطر.

وهذا من أوضح الأمثلة على قيمة الردع في إطار الشرق الأوسط. فلا ريب في أن مصر اليوم أحوج ما تكون إلى قوة رادعة لإنجاح سياسة التفاوض للتوصل إلى حلول لقضايا النزاع القائم. وسبق لجمال عبد الناصر في اجتماع له مع هنري بايرود سفير أميركا في مصر في فبراير ١٩٥٥ وعلى أثر الغارة الإسرائيلية على غزة أن ربط بين قوة مصر العسكرية وقدرتها على التوصل إلى سلام مع إسرائيل. وكان مما قاله أن مصر القوية هي وحدها التي تستطيع المجازفة بالجلوس مع الإسرائيليين والتفاوض على السلام، أي مصر القادرة على الردع.



القسم الرابع



١ . تقديم للمقالات التالية عن السلاح النووي في الشرق الأوسط

ربما كان أغرب وجوه العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل هو استعداد الأولى لأن تسمح للثانية بأن تحصل على الأسلحة النووية وتطورها وتختبرها. وفي كل مرحلة من مراحل هذه القصة المحزنة كان بإمكان أي طالب أو طالبة هنا في بلدتي بولاية فيرمونت أن يخبر الرؤساء ترومان وآيزنهاور وجونسون ونيكسون وكارتر وريغن بأن السياسة الأميركية سوف تدفع حكومات أخرى في العالم العربي إلى الحصول على أسلحة استراتيجية أولاً، ثم على أسلحة نووية.

وبالطبع فإن ترابط تفجر النزاع العربي الأسرائيلي وتزايد مخاطره وإقبال المنطقة على الأسلحة الذرية يواجه السلم العالمي (أو حتى البقاء العالمي) بأكبر الأخطار.

ونظراً لتضخم ترسانة الأسلحة النووية الأميركية والسوفييتية ولأخطار المواجهة الذرية بين أميركا والاتحاد السوفييتي في الستينات والسبعينات فإن التاريخ سيحكم على سماح أميركا لإسرائيل بامتلاك السلاح الذري بأنه أغبى عمل أقدمت عليه في الشرق الأوسط.

وتتناول المقالات الثلاث الأولى القرارات التي لا بد من اعتبارها في ضوء تشابك أجهزة الحكومة الأميركية سلسلة من المؤامرات التي شارك فيها البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأميركية والكونجرس وأجهزة المخابرات الأميركية. ومن المخجل أن الإعلام الأميركي ذاته شارك فيها.

وتؤكد المقالة الرابعة وعنوانها «لُغز السلاح الكيماوي» على النفاق الذي اتسمت به حملة إدارة الرئيس بوش على الأسلحة الكيماوية. وتكشف المقالة الخامسة عن بعض الوسائل التي استخدمتها الإدارة الأميركية في عهدي ريغن وبوش لتضليل الرأي العام

الأميركي بشأن الأسلحة بوجه عام.

والمقالة الأخيرة وهي «القنبلة العراقية: نحن المسؤولون» تلخص آرائي حول الموضوع كله وعلى الشكل التالي: السبب: القنبلة الإسرائيلية؛ النتيجة: القنبلة العربية. وبعد أن نشرت هذه المقالة في «الكريستشيان سينس مونيتور» كتبت لي امرأة أميركية تقول: «بالرغم من وضوح رأيك فمن طبيعة واشنطن أن لا ترى الأمور الواضحة».

٢ . الجنون في الشرق الأوسط

(نشرت في مجلة «ذي نيشن» THE NATION ٢٧ سبتمبر ١٩٨٦)

بالرغم من كل ما قيل عن محادثات السلام في الشرق الأوسط فإنه يشهد عملية هادئة لتصعيد التسلح من شأنها أن تحدث تغييراً جذرياً في أبعاد النزاع العربي الإسرائيلي. فقد بدأت سوريا والأردن والسعودية وحتى مصر في محاولة منها لمواجهة تفوق إسرائيل العسكري بالسعي للحصول على أسلحة هجومية لنسف ما يروق للأميركيين والإسرائيليين وصفه «بالوضع الراهن» في المنطقة.

فمنذ اجتماعات كامب ديفد ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ رأت الدول العربية إسرائيل تستخدم مرة بعد أخرى قواتها المسلحة لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية ونخص بالذكر غزو لبنان الذي يشكل منعطفاً في تاريخ الشرق الأوسط. فقد ألحقت إسرائيل فيه إهانة كبيرة بسوريا، وسببت إحراجاً دبلوماسياً شديداً لمصر، وحاولت فرض التبعية على لبنان بعقد معاهدة سلام. وكان لا بد لعدد من الأقطار العربية المعتدلة أن تستنتج أنها إذا أرادت أن تجري أية مفاوضات مجدية مع إسرائيل فإنه يتعين عليها أن تقضي على خيار إسرائيل العسكري. ولما كانت هذه الدول عاجزة عن تحقيق ذلك بقواتها العسكرية الحالية في الوقت الحاضر أو المستقبل المنظور، فقد قررت أن تسعى إلى الحصول على أسلحة هجومية تضرب إسرائيل في العمق وبقوة رهيبة تضع حداً نهائياً لأعمال إسرائيل العدوانية. وتفكيرها على هذا النحو ليس جديداً. فهو يُعرف بالردع أو بعبارة أوضح بالتدمير المتبادل.

وكان الرئيس السوري حافظ الأسد أول من أدرك ورفض المغزى العسكري لاتفاقيات كامب ديفد. وعبر عن ذلك بقوله إنه لا يمكن التوصل إلى سلام مشرف مع إسرائيل إلا عندما يبلغ العرب مرحلة «التكافؤ» العسكري معها. وكان في هذا متفقاً مع قول ريغن: «إننا لن نفاوض من مركز ضعف». وعلى أي حال فإن إسرائيل هي التي

أقنعته أخيراً بأن يتجاوز مجرد الكلام عن القوة العسكرية.

ففي يونيو/ حزيران ١٩٨٢، وفي المراحل الأولى من الاجتياح الإسرائيلي للبنان، قامت القاذفات الإسرائيلية بتدمير ست وثمانين طائرة وجزء كبير من الدفاعات الجوية السورية. وأشادت إدارة ريغن عندئذ بذلك بوصفه انتصاراً لإسرائيل وللأسلحة الأميركية على السوفييتية. وكان في هذا أكثر من إحراج للروس. لقد كان تحدياً مباشراً لا يستطيعون تجاهله بالنظر إلى معاهدة الصداقة السورية السوفييتية التي أبرمت في عام ١٩٨٠.

وجاء الرد السوفييتي سريعاً. ففي الأشهر القليلة التالية وصل إلى سوريا خمسة آلاف خبير سوفييتي للإشراف على نصب شبكة رادار آلية متطورة تتحكم في كل الارتفاعات وصواريخ أرض جو حديثة. واستبدلت صواريخ سام ـ ٢ و٣ و٦ بصواريخ سام ـ ٥. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تنصب فيها هذه الصواريخ خارج الاتحاد السوفييتي باستثناء دول حلف وارسو.

ولم تكن هذه القدرات السورية الجديدة كلها دفاعية. فقد أنشأت سوريا نظاماً متكاملاً للقيادة والسيطرة والاتصالات بما في ذلك طائرات أن ـ ٢٦. وبهذا ولأول مرة أصبحت سوريا قادرة على شن هجوم قائم على التنسيق بين القوى البرية والبحرية والجوية. ووصلت إلى سوريا كذلك دبابات ت ـ ٧٢ وطائرات هليوكوبتر من نوع ميج ـ ٢٤ وقاذفات مقاتلة من نوع س. يو ـ ٢٢ وميج ٢٧ تستطيع الضرب في العمق. وفي أوائل حزيران وافق الروس بعد تردد على تزويد سوريا بطائرات ميغ ـ ٢٩ التي تضاهي طائرات ف ـ ١٦ الإسرائيلية (الأميركية طبعاً).

أما الأشد إقلاقاً للإسرائيليين فهو قيام روسيا ببيع تسعة بطاريات لصواريخ أرض أرض البعيدة المدى من نوع س س ـ ٢١ ونصبها وتزويدها مؤقتاً على الأقل بطاقم روسي. ويمكن لهذه الصواريخ أن تحمل ألفي رطل من المتفجرات وأن تصل إلى مسافة ٧٥ ميلاً؛ ويمكنها كذلك أن تحمل أسلحة عنقودية أو كيماوية أو بيولوجية ورؤوس حربية إشعاعية وأن تصيب بها أي جزء من شمال إسرائيل. وتمتاز هذه على صواريخ سكود ـ ب وصواريخ فروج ـ ٧ التي كانت روسيا تزود بها سوريا ومصر من قبل في أنها تصيب بدقة ضمن دائرة نصف قطرها حوالي ٢٠٠ متر. وقد أكدت المخابرات الأميركية

الأخبار التي نشرتها الصحف ومفادها أن الروس وافقوا مؤخراً على تزويد سوريا بصواريخ أشد فتكاً وهي صواريخ س ـ ٢٢ وصواريخ س س ـ ٢٣ . وعليه فإنه لم يعد في إمكان إسرائيل أن تصمد للغارات الانتقامية إذا هي قامت بشن غارات مماثلة للغارات التي شنتها على سهل البقاع في يونيو/ حزيران ١٩٨٢ .

ولو كانت سوريا هي وحدها الرافضة للوضع والمعنية بالتسلح لكان التهديد لإسرائيل محدوداً بالرغم من خطورته. لكن انضمت إليها الدول العربية المعتدلة بسبب قيام إسرائيل بتهديدها. وعليه فإن المبدأ الذي ينادي به الأسد وهو التفاوض من موقف القوة أصبح مقبولاً لدى جميع دول المنطقة.

ومن أبرز الدول المعتدلة التي انضمت إليها السعودية التي ارتبطت مع الولايات المتحدة الأميركية بعلاقة أمنية أقوى وأطول من علاقتها بأي قطر عربي آخر. فالسعودية التي كانت عاملاً مؤثراً في جميع الحروب العربية الإسرائيلية السابقة طورت أسلحتها الدفاعية. فمنذ عام ١٩٧٥ وإسرائيل تتباهى بتفوقها العسكري وتخرق الأجواء السعودية. فقد قامت عدة مرات بالتسلل فوق قاعدة تبوك في شمال السعودية وحتى بملامسة المدرجات وإسقاط خزانات الوقود الفارغة. وكانت السعودية تحتج على ذلك للولايات المتحدة مما حدا بالإدارة الأميركية أن تطلب من الإسرائيليين أن يتوقفوا، وتلقوا منهم وعداً بذلك. لكن الإسرائيليين لم يفوا بوعدهم.

وتؤكد المخابرات الأميركية أن الحكومتين الأميركية والإسرائيلية اتفقتا فعلاً خلال السنوات الأخيرة من حكم بيغن على عدد المرات التي يسمح فيها للطائرات الإسرائيلية بالتحليق فوق السعودية. وفي ابريل ١٩٨٤ وفي أعقاب طلب أميركي بالتوقف عن التحليق، ذكّر موشى أرينز وزير الدفاع الإسرائيلي المسؤولين في الإدارة الأميركية بذلك الاتفاق.

وفي هذه الأثناء كان الأردن كالسعودية هدفاً سهلاً لاهانات القوات الإسرائيلية المسلحة. فمنذ عام١٩٨٠ ، وبينما كانت الولايات المتحدة تواصل حث الملك حسين على الانضمام إلى عملية السلام، قامت إسرائيل بغارات متكررة على الأراضي الأردنية. ففي الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ وحدها قامت إسرائيل بأكثر من٣٠٠ اختراق للحدود الأردنية و٢٥٠ اختراقا للأجواء الأردنية. وفي السنتين التاليتين بلغت الشكاوي من

اختراق إسرائيل للحدود الأردنية أربعة أضعاف انتهاك سوريا لها. ويذكر انتوني كوردسمان أن المخابرات الأوروبية تؤكد صحة هذه الأرقام. فلا عجب إذن في أن الملك حسين كثيراً ما ذكر الإدارات الأميركية بأن مصدر التهديد الرئيسي لأمن الأردن هو إسرائيل وليس سوريا أو إيران أو الاتحاد السوفييتي.

وبالرغم من أن مصر لم تتعرض لهجمات إسرائيلية منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفد في عام ١٩٧٩، فإن كل غارة إسرائيلية أو قضم للأراضي قامت به إسرائيل إلى الآن ألحق بها ضرراً سياسياً بالغاً. وفي أعقاب كل غارة إسرائيلية هوجم أنور السادات أو حسني مبارك في العالم العربي. وفقدت مصر عضويتها في جامعة الدول العربية، وانقطعت علاقاتها الدبلوماسية بالدول العربية، وخسرت سنوياً أكثر من بليون دولار من المساعدات العربية. وبالرغم من أن الحكومة الأميركية عوضت تلك الخسارة - إذ بلغت الإعانات الأميركية السنوية ٢,٢ بليون دولار - فإن الصدع الذي أصاب علاقاتها بالعرب لا يزل مصدر تذمر وعدم استقرار داخليين.

وفي السنوات الخمس الماضية سعت مصر والأردن والسعودية إلى الحصول على أنظمة أسلحة حديثة من الولايات المتحدة. لكن هذه رفضت في غالب الأحيان إمدادها بها. وهذا ما حدث عام ١٩٨٤ عندما طلبت السعودية من الولايات المتحدة صواريخ لانس للقيام عند الضرورة باستخدامها في الانتقام من إيران. لكن إدارة ريغن رفضت إمدادها بها حرصاً على أمن إسرائيل. ويبدو أن السعوديين لم يحاولوا الحصول عليها من أقطار أخرى قد تبيعها مثل بريطانيا وفرنسا والصين. ومهما يكن من أمر فإن الدول العربية المعتدلة أخذت مؤخراً تسعى إلى الحصول على تلك الأسلحة من المصادر الغربية وحتى من روسيا .

وفي عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ حاول الأردن شراء أسلحة دفاعية من الولايات المتحدة أكثرها صواريخ أرض جو وجو جو وطائرات دفاعية. إلا أن الإدارة الأميركية قامت في عام ١٩٨٦ بإلغاء الصفقة وذلك بسبب ضغط اللوبي الإسرائيلي والكونجرس. وفهم الملك حسين معنى هذا الرفض الأميركي فقال في مقابلة تشوبها المرارة مع صحفيين أميركيين بأن الولايات المتحدة على ما يظهر «اختارت إنهاء» العلاقة الأمنية. ولم يلبث أن تلقى من ريغن رسالة مماثلة للرسالة التي كان قد تلقاها منه الملك فهد في العام السابق

ويقول فيها بأن الولايات المتحدة لن تمانع إذا سعى الأردن إلى الحصول على الأسلحة من مصادر أخرى. على أن الملك حسين لم يكن بحاجة إلى الإذن. فتقارير المخابرات الأميركية تشير إلى أنه يسعى الآن إلى الحصول على نظام دفاعي جوي متكامل ومتطور من الروس والفرنسيين، وعلى قاذفات مقاتلة متطورة وصواريخ ذات رؤوس حربية تحمل كمية كبيرة من المتفجرات وتصيب أهدافاً تبعد «مئة ميل أو نحو ذلك» بدقة كبيرة. كما تشير تقارير المخابرات الأميركية إلى أن المفاوضات الأردنية السوفييتية بهذا الصدد تتركز على صواريخ فروغ وسكود وقد تتناول فيما بعد صواريخ س س ـ ٢١. وقد طلب الأردن من البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة تمويل المشتريات.

على أن إسرائيل ترى أن تلك الصواريخ التكتيكية صواريخ استراتيجية. فالوقت الذي يتطلبه الصاروخ بعد اطلاقه من الأردن أو سوريا لإصابة الهدف قصير إلى حد لا ينفع معه أي دفاع. وبالطبع فإن هذه الأسلحة لن تمكن الأردن من الوقوف في وجه اجتياح كالذي تعرض له لبنان عام ١٩٨٢ أو غارة جوية كالتي تعرضت لها تونس في العام الماضي، ولكن من المؤكد أنه سيجعل إسرائيل تندم كثيراً على القيام بشيء من ذلك.

وتأمل مصر كالأردن في أن تستعد لجولة أخرى مع إسرائيل على المدى المتوسط. ففي وضعها الحالي لا تستطيع أن تحمي أجواءها من القاذفات الإسرائيلية المقاتلة. لكنها كسورية والسعودية والأردن تتوقع أن تتمكن في غضون سنتين أو ثلاث أن تحصل على أسلحة تجعل من أي هجوم إسرائيلي مغامرة باهظة التكاليف. وهذا ـ كما يقول كبار المسؤولين العسكريين فيها، وكما يؤكد الملحق العسكري في مصر ـ هو بالضبط ما تخطط له مصر. فهي تبحث في أسواق السلاح عن صواريخ تكتيكية بعيدة المدى. وقد تكون قد حصلت عليها.

فلماذا يغامر الأردن والسعودية ـ إذا تركنا مصر جانباً ـ بالتعرض لقطع المساعدات الأميركية، وأسوأ من ذلك لهجوم إسرائيلي وقائي؟ لفهم هذا يتعين علينا أن نتعرف على رؤية العرب للأحداث التي شهدها الشرق الأوسط منذ عام ١٩٧٩.

فمنذ اجتماعات كامب ديفد في ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ أخذت إسرائيل تسعى إلى فرض نوع من السلام العبري في الشرق الأوسط باستخدامها المتكرر لقواتها العسكرية. ففي

سبتمبر ١٩٧٩ فجرت قنبلة جنوب الأطلنطي بالتعاون مع جنوب افريقيا، وبذلك صارت المحتكر الوحيد لهذا السلاح. وفي صيف١٩٨١ ـ أي بعد ذلك بستتين ـ دمرت الطائرات الإسرائيلية المفاعل النووي ببغداد، ثم هاجمت مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية ببيروت وقتلت كما تقول المصادر الرسمية الأميركية٣٠٠ من المدنيين. وفي ديسمبر ١٩٨١ ـ أو بعد ذلك بخمسة أشهر ـ أعلنت إسرائيل أنها ستضم مرتفعات الجولان. وفي حزيران ١٩٨٢ قامت باجتياح لبنان الذي أدى إلى قتل وجرح آلاف المدنيين. وفي أكتوبر ١٩٨٥ هاجمت الطائرات الإسرائيلية تونس التي لم تشارك مباشرة في أي حرب إسرائيلية عربية بسبب استضافتها لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من بيروت برعاية الصليب الأحمر والولايات المتحدة، وبعد قيام هذه الأخيرة بالاتصال بتونس لذلك الغرض.

وقد يرى البعض أن الأحداث التي أتيت عليها هنا هي الأحداث البارزة التي شهدها الشرق الأوسط بعد كامب ديفد، وأنني لم آخذ بعين الاعتبار أعمال العنف التي قامت بها منظمة التحرير ضد إسرائيل ولا تخلي إسرائيل عن سيناء. لكن مما لا سبيل إلى انكاره أن الأحداث التي تناولتها تكوّن نمطاً يساعد المرء على فهم أسباب شلل عملية السلام، وتدهور نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة، وما يجري فيها من استعدادات خطيرة للحرب.

ويرى العرب أن الهجمات الإسرائيلية تستهدف إقناعهم بأن إسرائيل قادرة على السيطرة على السياسات العسكرية والأمنية والخارجية لكل قطر من الأقطار العربية، وأنه ينبغي لها أن تفعل ذلك. ومعنى هذا هو أنه حيثما نشأ خلاف بين إسرائيل وأي قطر عربي فإن الأوفق أن يحل بتدخل سلاح الجو الإسرائيلي. وكان من المحتم أن تترك هذه الأحداث بصماتها على عملية السلام، لأنها أثبتت للملك حسين وغيره من الزعماء العرب أن السلام المقترح سيكون سلاماً تمليه إسرائيل.

إن ما حدث خلال غزو لبنان، وإلى حد أكبر خلال الحرب الإيرانية العراقية، يمكّننا من تصور ما ستحدثه الحروب القادمة في المنطقة: فسوف تكون المناطق السكنية هدفاً للأسلحة المدمرة فتتساقط المجمعات السكنية وسط صراخ الأطفال الذين يتراكضون والنار مشتعلة في ثيابهم. فلا تزال آثار الحرب في لبنان تبدو وكأنها آثار زلزال

رهيب مدمر. فعدد المدنيين الذين قتلوا في لبنان عام ١٩٨٢ يفوق عدد الذين قتلوا منهم في جميع الحروب الإسرائيلية العربية السابقة. وبالرغم من أن عدد الضحايا اللبنانيين لا يقاس بعدد ضحايا الحرب العراقية الإيرانية، فإن الأسلحة التي استخدمت في هذه الحرب أقل فتكاً من الأسلحة المتوافرة الآن أو التي ستتوافر في المنطقة. وعلاوة على هذا فإن قلة من المراقبين يعتقدون بأن احتكار إسرائيل للأسلحة النووية سوف يدوم طويلاً.

وحتى إذا تركنا المعايير الأخلاقية جانباً، فإن السلم العبري لا يخدم المصالح الأميركية في الشرق الأوسط، ولا يشكل قاعدة للأمن الإسرائيلي القومي. ففي السنوات الأخيرة بنى الرؤساء الأميركيون سياستهم على افتراض أن التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي الهائل قد يضمن بقاء إسرائيل في المنطقة. لكن هذا الافتراض لا يأخذ بعين الاعتبار أن إسرائيل قد تستخدمه في إطار أوسع من ذلك بكثير. ثم إنه كان من السذاجة توقع قيام الولايات المتحدة بمنع إسرائيل من استخدام تفوقها للاعتداء على جيرانها.

ومما يلقي ضوء على هذا ما حدث للجنرال بريان أوركهارت مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة ورجل المهمات القدير في الشرق الأوسط عند تقاعده. فمؤخراً (١٩٦٨) وجه إليه ديفد لانداو مساعد رئيس تحرير صحيفة «الجيروزاليم بوست» رسالة مفتوحة يقول فيها:

«هنا في القدس يسود أوساط الخبراء الذين شهدوا الأحداث الماضية في المنطقة جو شبيه بجو خريف عام١٩٧٣.

«وهذا ما حملني على الكتابة لك. فقد كنت خلال الأربعين سنة الماضية شاهداً على ما جرى وقمتَ بخدمات لم تنل من الشكر ما تستحقه عليها. إنك تدرك أن السياسة في المنطقة لا تحتمل الفراغ ـ فعندما تموت الدبلوماسية تثور رياح الحرب».

والحقيقة هي أن عام ١٩٨٦ يختلف عن خريف عام ١٩٧٣. ففي عام١٩٧٣ شن العرب حرب أكتوبر على إسرائيل لاستعادة أراضيهم المحتلة. والآن ـ أي في عام ١٩٨٦ ـ لا تتوقع إسرائيل أن يغزوها أحد. لكن الخطر الأعظم الآن أو قريباً هو أن

تحصل هجمات متبادلة بالصواريخ لا تبقى من المدن سوى الركام والدخان المتصاعد. وعليه فهناك ضرورة ملحة لمفاوضات دولية حقيقية للتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط تضمنه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، أي إلى سلام يفرض على الجميع.

٣. الإنزلاق إلى الحرب

(الشؤون العربية الأميركية ـ American Arab Affairs عدد ١٨ خريف ١٩٨٦)

في الأشهر القليلة الماضية تدفق على القارىء الأميركي سيل من مقالات المجلات والصحف والدراسات والكتب التي أبلغته أن النزاع انتهى، وأن إسرائيل انتصرت. وكان الموضوع الرئيسي الذي تدور حوله كل تلك الكتابات هو فرص السلام.

ففي عام ١٩٨٤ مثلاً أعدّ ميرون بنفنيستي دراسة «لمشروع معلومات عن الضفة الغربية» حول سياسة الإستيطان الإسرائيلية التي «لا رجوع عنها». وفي أغسطس ١٩٨٥ بعث إيرفنج كريستول برسالة إلى جريدة «نيويورك تايمز» يهاجم فيها الجهود الأميركية للتوصل إلى سلام وإلى إقامة نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين بوصفها جهوداً عفى عليها الزمن، وقال:

«من الواضح بالنسبة للوضع الراهن أنه لا مكان لدور تلعبه وزارة الخارجية في التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط. وعليها أن تنتظر وتراقب وتتذرع بالصبـر»[١].

وفي أكتوبر ١٩٨٥ نشرت مجلة «أتلانتيك ماغازن» مقالاً رئيسياً بقلم كونور كروز أوبريان بعنوان «الواقع السياسي في الشرق الأوسط: لماذا لا تقوم إسرائيل (بخطوات جريئة) من أجل السلام؟» وفي يناير ١٩٨٦ نشر توماس فريدمان مقالاً طويلاً في مجلة الأحد التي تصدرها «النيويورك تايمز» ذهب فيها إلى أن تسعة عشر عاماً من الإستيطان في القدس والضفة الغربية ومواقف إسرائيل المتصلبة إزاء مبادلة الأرض بالسلام جردت

---

(١) نيويورك تايمز، ١١ أغسطس، ١٩٨٥.

قراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ وباقي «لغة الدبلوماسية في الشرق الأوسط» من كل معنى.

وفي الشهر التالي نشرت دار «سيمون وشوستر» مقال أوبريان بعد أن حوله إلى كتاب بعنوان «الحصار: ملحمة إسرائيل والصهيونية». ويذهب أوبريان فيه إلى أن التسوية الشاملة في الشرق الأوسط غير عملية، وأن هناك حاجة إلى محاولات متقطعة بطيئة لتحقيق الهدف ذاته. (٢)

والمقالات التي ذكرناها غَيْض من فَيض. فهي كالمنشورات التي كانت الطائرات الإسرائيلية تلقيها فوق جنوب لبنان تظهر فجأة وفي كل مكان. ولا يستطيع المرء إلاّ أن يستنتج منها أن وراءها جهة تريد أن تبلغنا رسالة معينة.

فخلال الأشهر التي ظهرت فيها تلك المقالات والكتب انهارت أكثر من ثلاث مبادرات للسلام: وهي دبلوماسية ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية المكوكية، واجتماعات شيمون بيريز رئيس الوزراء مع الملك حسين في لندن، وأخيراً الأمل في عقد مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني مشترك. وبالطبع فإن كتّاب تلك المقالات والكتب لا يلامون على فشل هؤلاء السادة في الاتفاق على إطار للتفاوض حول نزاع طويل الأمد وبالغ التعقيد وعلى الخلاف بين الملك حسين وياسر عرفات الذي أدى إلى قطع الأمل في تأليف وفد أردني فلسطيني.

وما بقي لدينا بعد تعثر عملية السلام هو وضع راهن قلق يخدم في الظاهر مصالح إسرائيل. فلديها الأراضي (المحتلة) والقوة العسكرية التي تساعدها على الاحتفاظ بها، وتنتهج سياسة إستيطانية تعمل على تغيير التوازن السكاني وبالتالي تجعل المفاوضة حول إعادة هذه الأراضي أمراً متزايد الصعوبة. ويبدو أن «الواقعيين الجدد» قد تنبأوا بفشل عملية السلام، فأخذوا يؤكدون على أن الوضع الراهن لا بأس به، وأن على الأميركيين أن يقفوا جانباً وأن لا يقلقوا على مصير مقررات الأمم المتحدة والحكم الذاتي الفلسطيني

---

(٢) ظهرت للكتاب مراجعتان في «النيويورك تايمز» خلال شهر فبراير ١٩٦٦. وبالطبع فإن المراجعتين رحبتا بظهور الكتاب زاعمتين أنه ليس هناك من مزيد يقال عن «الواقعية» في الشرق الأوسط

وترك الأمور في الشرق الأوسط تأخذ مجراها.

وهذا كلام فارغ وكلام خطر. فمنذ اجتماعات كامب ديفد ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ وإسرائيل ترى أن الوضع الراهن ليس سلاماً، وتستخدم قواتها لتحقيق أهداف عسكرية وسياسية. ومهما تكن الاستفزازات التي أدت إلى قيامها بالإعتداء على الدول العربية فإنها ألحقت الإهانة بها وبالشعوب العربية وحملت حتى «المعتدلة» منها على الاستنتاج بأنه لن تكون هناك مفاوضات مجدية معها حتى يجردوها من الخيار العسكري كما ذكرنا في المقال السابق.

السلام العبري

لو أن سلاماً حقيقياً ساد المنطقة منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وإطار السلام لكنا شهدنا كامب ديفد ثانياً وثالثاً، ولكانت القضايا المتنازع عليها بين إسرائيل والدول العربية قضايا محببة تتصل بالتبادل التجاري أو المشاريع الإنشائية. لكن المؤسف أن المشكلات القائمة الآن ليست من هذا النوع وذلك بسبب مسلسل الإعتداءات الإسرائيلية التي أتينا على ذكرها آنفاً.

وإذا نظرنا إلى كل من تلك الإعتداءات على حدة وجدنا أنه يشكل انتهاكاً لسيادة القطر المستهدف أو إعلاناً للحرب عليه أو الإثنين معاً. وإذا نظرنا إليها بمجموعها نجد أنها تنطوي على الإدعاء بأن إسرائيل المركز الإداري للشرق الأوسط، وأنها تسيطر على السياسات العسكرية والأمنية وإلى حد كبير الخارجية لكل قطر تقريباً:

- فإسرائيل وإسرائيل وحدها هي التي تقرر نوع الحياة التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة وأين يعيشونها.

- تقوم إسرائيل وحدها بدون سوريا وبدون المجتمع الدولي بتخطيط الحدود بينها وبين سوريا.

- إن إسرائيل لا العراق هي التي تحدد أنواع أنظمة الأسلحة التي تستخدمها وزارة الدفاع العراقية.

- إن إسرائيل لا الحكومة اللبنانية هي التي ستحدد السياسة الأمنية في جنوب لبنان.

- إن إسرائيل هي التي تحدد أي المنظمات يسمح بوجودها في تونس وبيروت وسائر أنحاء الشرق الأوسط.

وفي كل من تلك الحالات والأحداث كانت إسرائيل تصر على أنه عندما ينشأ خلاف بين إسرائيل وأي من الدول العربية ذات السيادة فإنها تحله بالعدل بواسطة قواتها الجوية. فكان من المحتم أن يدرك الملك حسين وغيره من الزعماء العرب أن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل ستكون «سلماً عبرياً» يحيل أقطارهم إلى دول تدور في فلك القدس كما يدور سود جنوب افريقيا في فلك بريتوريا بجنوب افريقيا.

ثم إن العرب لا يجدون في قيام الولايات المتحدة بدور الوسيط في المفاوضات المباشرة بينهم وبين إسرائيل ما يجتذبهم إليها. ففي السنوات الخمس التي أعقبت كامب ديفد بلغت القروض التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل وأعفتها من سدادها والهبات التي قدمتها لها نصف ما قدمته الولايات المتحدة من مساعدات للعالم بأسره(٣). ومنذ كامب ديفد أيضاً موّلت الولايات المتحدة بطريق غير مباشر المستوطنات اليهودية في القرى العربية من خلال تدبير فريد من نوعه بين جميع الدول التي تتلقى مساعدات أميركية خارجية وهو تقديم مبلغ إجمالي لإسرائيل لدعم ميزانيتها دون ربط ذلك بأي تصنيف أو مشروعات أو إنجازات أو برنامج زمني، أو تقارير مرحلية.

وفي عام ١٩٧٩ سعت حكومة كارتر جاهدة لإخفاء الأدلة على قيام إسرائيل بتفجير قنبلة نووية. ثم إن الحكومة الأميركية كانت على علم مسبق بالأعمال العدوانية

---

(3) R. D. Mclaurin : "U. S. Military Technology Transfer and Second - Tier Arms Exporters", paper presented to the annual meeting of the international Studies Association, Washington, D. C. March, 1985, p. 13

ومن الغريب أن مشتريات إسرائيل من الأعتدة الحربية في الولايات المتحدة في تلك الفترة كانت أقل مما اشترته السعودية وحدها.

التي قامت بها إسرائيل ضد لبنان والعراق وتونس (واستخدمت فيها الأسلحة الأميركية) وذلك عن طريق الأقمار الصناعية والاستخبارات. وفي حالة غزو لبنان والغارة على تونس ذكرنا آنفاً أنه كان لكل منهما علاقة أمنية مع الولايات المتحدة وأنه كان من الممكن بل والمتوقع أن تقوم الولايات المتحدة بإنذار كل منهما حول الغارات الإسرائيلية الوشيكة[٤]. وأقوى دليل على التواطؤ الأميركي هو أنه في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو اليوم السابق للهجوم الإسرائيلي على تونس طلب من سفن الأسطول السادس التي كانت تقوم بالمناورات في البحر الأبيض بالعودة إلى ميناء نابلي لأنها كانت في طريق الطائرات الإسرائيلية المغيرة.

وباختصار فإن أقل ما يقال عن الولايات المتحدة الأميركية هو أنها تآمرت مع إسرائيل في سلسلة الإعتداءات التي قامت بها هذه منذ كامب ديفد وقتلت بها كل فرصة للتوصل بالمفاوضة إلى تسوية للنزاع.

وظلت إسرائيل على المدى القصير في مأمن من كل تهديد وبلا حاجة إلى تسوية تبادل بها الأرض بالسلام. لكنها تجاهلت الحقائق الجديدة التي تمثلت كما شرحنا آنفاً في الأسلحة الهجومية التي حصلت عليها الدول العربية وفي مقدمتها سوريا، وأصرت على مواصلة مسلسلها العدواني. ففي ديسمبر ١٩٨٥ أسقط الطيران الإسرائيلي طائرة سورية داخل سوريا. فردت سوريا على ذلك بنصب صواريخ سام ـ ٢ وسام ـ ٦ أمام سام ـ ٥ بعيدة المدى. واعتبرت إسرائيل هذا تهديداً لطائراتها الإستطلاعية والمقاتلة في أجواء لبنان وسوريا وهدّدت بالقيام بغارات وقائية للقضاء على شبكات الصواريخ في سوريا. إلاّ أن المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية نصحوها بأن لا تنفذ تهديداتها لأن طيرانها سيُمنى بخسائر فادحة تسبب إحراجاً مميتاً لحكومة شيمون بيريز الإئتلافية الهشة وقد تثير رد فعل سوفييتي.

---

(٤) في أعقاب اعتداء إسرائيل عليهما قام القاضي ابراهام سوفير المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأميركية بتبرير العدوان «من حيث المبدأ». إذ ذكر رولاند إيفانز وروبرت نوفاك («الواشنطن بوست»، ٥ مارس ١٩٨٦) أنه ـ المستشار ـ «أقر حق إسرائيل في القيام بأعمال حربية بما فيها الغارات البعيدة بقصد الدفاع عن النفس.»

وفي تلك الأثناء قام إيهود باراك رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بزيارة واشنطن حيث طلب الإطلاع على الصور التي التقطتها الأقمار الصناعية الأميركية في لبنان وسوريا والتي لم يعد بإمكان الطائرات الإسرائيلية الحصول عليها. إلا أن الحكومة الأميركية رفضت الإستجابة لطلبه. لكن لم يلبث المسؤولون في وزارة الدفاع والمخابرات أن شرحوا لرئيس المخابرات الإسرائيلية كيف يستطيعون القيام بالاستطلاع وكشف الأهداف بسلوك خطوط جوية مختلفة لا يستطيع السوريون كشفها. ومع هذا فإن الطائرات الإسرائيلية جازفت باقتحام الأجواء اللبنانية في طريقها إلى سوريا وحققت «إنتصاراً» ثانياً في أقل من ثلاث سنوات [٥].

وخلال الأشهر الأخيرة انخفض عدد المدربين والمستشارين السوفييت الذين كانوا في أوائل ١٩٨٥ بين سبعة وثمانية آلاف إلى ٢,٥٠٠. وقد يبدو هذا لأول وهلة خبراً ساراً لأنه يقلص التواجد السوفييتي في المنطقة. لكنه يعني لدى الإسرائيليين تزايد سيطرة السوريين المباشرة على أنظمة الأسلحة التي أشرنا إليها آنفاً. وتؤكد مصادر المخابرات الأميركية أنه تم سحب قسم كبير من كبار الضباط السوفييت من سوريا.

السعودية: خطر أكبر

بالرغم من أن السعودية ليست من دول المواجهة، فإن إسرائيل جرت على إدخالها في قائمة الدول التي تشكل خطراً عليها وذلك لجمع المال وتحقيق غايات سياسية في الولايات المتحدة. على أن هناك الآن ما يبرر خوف إسرائيل منها.

ففي حين أن إسرائيل قد تعلمت وخصوصاً منذ ١٩٨٢ أن تحترم السوريين فإنها لم تظهر سوى الإحتقار للسعوديين. فبالرغم من أن علاقة الولايات المتحدة الأمنية مع السعودية أقوى وأطول (منذ ٤٣ سنة) علاقة أقامتها مع أي دولة في المنطقة، فإن الطيران الإسرائيلي لم يكف عن العربدة في الأجواء السعودية وخصوصاً فوق تبوك. وحدث في عام ١٩٨٥ أن اعتزم الملك فهد زيارة تبوك وطلب من السفارة الأميركية

---

(٥) حصلت على المعلومات عن الحادث الإسرائيلي السوري المؤسف من مسؤولين أميركيين كبار طلبوا عدم ذكر أسمائهم.

توجيه الأواكس نحو منطقة تبوك لحمايته هو وحاشيته ولكن طلبه رفض. وعندما باعت الولايات المتحدة ف ـ ١٥ للسعودية اشترطت عدم وضعها في تبوك. وغني عن القول أن في هذا منتهى الإذلال للسعودية.

وعليه فعندما فسخ ريغن اتفاقاً كان قد عقده مع السعودية في يوليو ١٩٨٥لبيعها ١٥طائرة أخرى ف ـ١٥ بضغط من الكونجرس واللوبي الصهيوني، اتجهت السعودية الى مصادر أخرى للتسلح. ففي اكتوبر ١٩٨٥ تعاقد السعوديون مع البريطانيين على شراء٧٢ طائرة من طراز تورنيدو على أن تزود ثمان وأربعون منها بأجهزة تمكنها من أن تضرب في عمق إسرائيل. واشتملت الصفقة على ثلاثين طائرة تدريب من نوع هوك يمكن تزويدها بالقنابل والصواريخ.

وبلغت تكاليف هذه الطائرات ثمانية بلايين دولار. على أن مجموع التكاليف بما فيها تكاليف التدريب، وقطع الغيار، والمساعدة على الصيانة ومتابعة التحسين تقدر ب ١٢,٥ بليون تدفع خلال المدة المحددة في العقد. وكان معنى هذا خلق آلاف الوظائف للبريطانيين وإطالة عمر صناعة كانت تحتضر. وعلاوة على ما كانت هذه الصفقة تنطوي عليه من رفع لمكانة طائرات التورنيدو التي أصبحت المنافس الرئيسي لطائرات ف ـ ١٥ وف ـ ١٦ وف ـ ٢٠ الأميركية، فإنها أمدت الصناعة البريطانية بملايين الدولارات اللازمة لتطوير تلك المقاتلات خلال السنوات العشرين القادمة.

وفي حين أن بريطانيا أخذت بالفعل تشحن طائرات التورنيدو للسعودية فإن تسليم الولايات المتحدة لطائرات ف ـ١٥ كان سيتأخر ثلاث سنوات. وقد وصلت أولى طائرات التورنيدو في آذار ١٩٨٦ . ومما يذكر أن طائرة التورنيدو منافسة خطيرة من حيث الفعالية للطائرات الإسرائيلية، وتتميز على وجه الخصوص بالقدرة على الهجوم من علو منخفض مما يجعلها مصدر قلق لإسرائيل. ثم إن حمولتها من القنابل تفوق حمولة طائرات ف ـ ٢٠ وف ـ ١٦ والنسختين س وَ د من طائرات ف ـ ١٥، وتضاهي أية طائرة أميركية من حيث أجهزتها الإلكترونية المضادة. ولخص أحد كبار المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية هذا كله بقوله:

«بإمكان السعوديين التحليق بتلك الطائرة بسرعة تفوق سرعة الصوت وعلى مئة قدم فقط عن الأرض في وسط الليل وفي أسوأ الأحوال الجوية و يمكنها أن تضرب

هدفها من غير أن تراه. فبمثل هذه الطائرة يمكن القيام بالهجوم بدون أن يراها الإسرائيليون، والانطلاق من أي قاعدة جوية سعودية»(٦).

وعليه فمن الصعب على المرء أن يرى في «النصر» الذي أحرزته لجنة الضغط الأميركية الإسرائيلية (إيباك) بحمل الكونجرس على رفض صفقة الطائرات السعودية ما يخدم الأمن القومي الأميركي أو الإسرائيلي. فالعكس هو الصحيح. وما يمكن تأكيده أن رفض الصفقة جاء في مصلحة السعوديين بوجه خاص ومصلحة العرب بوجه عام.

وفي نيسان ١٩٨٤ أخذت الحرب الإيرانية العراقية تهدد بالاتساع الى باقي دول الخليج. إذ أخذ كل من إيران والعراق يهاجم ناقلات البترول المتجهة من والى موانىء الطرف الآخر. ولم يلبث هذا أن أدى الى قيام طائرة ف ـ ١٦ سعودية بإسقاط طائرة إيرانية من طراز ف ـ ٤ بصاروخ جو جو. وخشيت السعودية أن ترد إيران بضرب المملكة، فطلبت من الحكومة الأميركية تزويدها بصواريخ لانس للرد على أي هجوم إيراني. لكنها رفضت حرصاً على أمن إسرائيل. وبالرغم من أن السعودية لم تسع الى الآن للحصول على صواريخ مشابهة فإنها تستطيع الحصول عليها من أسواق السلاح متى أرادت ما دامت مستعدة لدفع الثمن نقداً.

ومهما يكن من أمر ذلك فإن السعودية أتمت في منتصف الستينات برنامجاً أنشأت بموجبه قواعد جوية في مختلف الأنحاء بشمال البلاد، وقامت بتحصين مراكز للسيطرة والتوجيه تحت الأرض بحيث يمكن أن تصمد حتى في حال التعرض لهجوم نووي. فإذا أخذنا بعين الإعتبار تلك القواعد والمراكز وطائرات التورنيدو وعددها ٧٢ بالإضافة الى ثماني طائرات للتزويد بالنفط اشتريت مؤخراً نجد أنه صار لدى السعودية قوة هجومية يمكن أن تضرب في العمق.

---

(٦) كان يمكن للسعوديين أن يضعوا طائرات تورنيدو في أي ناحية من بلادهم لأن البريطانيين لم يقوموا كالأميركيين بتحديد أماكن تواجد طائراتهم. ويذهب المسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية الى أنه لو وافق الكونجرس على بيع طائرات ف ـ ١٥ للسعودية بمبلغ ٢,٨ بليون دولار لكانت حصيلة دخل الولايات منها ١,٦ بليون دولار ربما في ذلك ١,٤ بليون من الضرائب و ٧١,٠٠٠ ساعة عمل للأميركيين.

الأردن: حدود الصبر

ألحقت إسرائيل من الإهانات بالأردن باعتداءاتها عليها ما ألحقته بالسعودية. ففي الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ وبينما كانت الولايات المتحدة تحث الملك حسين على الدخول في «عملية السلام في الشرق الأوسط» عمدت إسرائيل الى أسلوب غريب في تشجيع العملية:

«تذكر المصادر الأردنية أن إسرائيل اقتحمت حدود الأردن ثلاثمئة مرة، وخرقت أجواءه مئتين وخمسين مرة بين يناير ١٩٨٠ وسبتمبر ١٩٨٢. وبالرغم من أن عدد الإنتهاكات قد انخفض في عهد الحكومة الإئتلافية بزعامة حزب العمل، فإنها لا تزال كثيرة جداً (بينها ١٢ خرقاً جوياً فاضحاً في عام ١٩٨٤) وقد أكدت مصادر المخابرات الغربية صحة هذه الأرقام التي لا تشمل الإنتهاكات الصغيرة مثل طلعات الطيران الإسرائيلي اليومية بقصد الاستطلاع، ولا تعكس الحقيقة التالية وهي أن إسرائيل تعتبر مسافة عشرة كيلومترات من الأجواء الأردنية جزءاً من مجال دفاعها الجوي» [٧].

وفي عام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ كان عدد اعتداءات إسرائيل على أراضي الأردن يفوق عدد اعتداءاتها على الأراضي السعودية بنسبة أربعة الى واحد. وفي غالبية الحالات كان الأردن يلجأ للولايات المتحدة لكبح جماح إسرائيل.

وكان موقف الأردن هذا متوقعاً. فالعلاقات الأمنية الأردنية الأميركية يعود تاريخها الى أوائل الخمسينات أي قبل أن تكون هناك علاقة إسرائيلية أميركية مشابهة. ففي السبعينات والثمانينات كان الأردن يقدم مساعدت فنية وأجهزة ومدربين للقوات العسكرية الباكستانية والمراكشية والسعودية والكويتية واليمنية الشمالية والعمانية والبحرين وعدد من دول الخليج التي لأميركا علاقات وثيقة معها. وفي بعض الحالات كان يتم تقديم هذه المساعدات بناء على طلب الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٧٤ قام

---

(٧) كوردسمان (Cordesman)، ص ٦.

الأردن بتدريب ١١,٠٠٠ من العسكريين ورجال الأمن لدول الخليج والبحر الأحمر[٨]. وفي عام ١٩٧٩ اقترحت إدارة كارتر تشكيل لواءين «من قوة الإنتشار السريع» يضمان نخبة من الجنود الأردنيين لنقلهما جواً الى دول الخليج في حال قيام ثورة أو نشوء أزمة أو تعرضها للغزو. وقبل الأردن الإقتراح بالرغم من معارضة الدول العربية الأخرى. وبالرغم من هذا كله فإن الولايات المتحدة كانت ترفض أي طلب من الأردن للمساعدة في صد العدوان الإسرائيلي.

وفي عامي ١٩٨٤ و١٩٨٥ حاول الأردن شراء أسلحة دفاعية من الولايات المتحدة غالبيتها صواريخ أرض جو، وجو جو، وطائرات دفاعية. لكن ضغط إيباك (اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة) والكونجرس حملا الإدارة الأميركية على رفض الطلب. واستنتج الملك حسين من ذلك ما كان يجب استنتاجه، فقال بمرارة لصحفي أميركي خلال مقابلة أجراها معه في أواخر فبراير بأنه يرى أن الولايات المتحدة قد اختارت أن تنهي علاقتها الأمنية مع الأردن[٩]. وفي الأسبوع التالي ردت الحكومة الأردنية بفتور على اقتراح أميركي يقضي بقيام روبرت ميرفي مساعد وزارة الخارجية الأميركية بزيارة عمان. فقد كانت قد سئمت من المحاولات الأميركية لإقناعها بإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل طبقاً للشروط الإسرائيلية.

يقول ضابط أميركي كبير عمل سنوات كثيرة مع الجيش الأردني وكان خلالها على اتصال مباشر بالتخطيط لقوات الدفاع الملكية:

«إن التناقض الفاحش في هذا كله أننا كنا طيلة السنوات الأربع الماضية نخطط للطوارىء مع الأردن حتى إذا نشأت أزمة في الخليج طلبت دوله المساعدة من الأردن وليس منا. وفي مثل هذه الحالة نزود الأردن بالوسائل اللازمة لنقل الأجهزة والقوات الأردنية الخاصة الى مسرح الأحداث... ولا ريب في أن الأردنيين يقولون الآن: ما الذي كنا نفعله طيلة السنوات الأربع الماضية مع هؤلاء

---

(٨) المصدر ذاته ص١.

(٩) «إيفانز ونوفاك» (مقابلة سي إن إن) ١٢ فبراير ١٩٨٦.

الناس؟! فبالرغم من أنهم يعتبروننا شركاء لهم وينتظرون منا أن نموت في الخليج في سبيل المحافظة على بترولهم فإنهم لا يساعدوننا في الدفاع عن أنفسنا.»

وفي أعقاب انهيار صفقة الأسلحة الأردنية في عام ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ جاء تقييم الملك حسين لطبيعة التهديد العسكري للأردن في غاية التحديد والدقة. ولم يكن ما يقلقه سوريا أو إيران أو الاتحاد السوفييتي. ففي خطاب له ألقاه في منتصف فبراير تحدث عن احتمال قيام حكومة الليكود بضم الضفة الغربية وطرد جميع العرب منها الى «الضفة الشرقية» للأردن. وعندما سئل عما إذا كانت إسرائيل ستنتهج عندئذ سياسة ترمي الى زعزعة الاستقرار في الأردن قال: «هذا هو بالضبط ما أعنيه»(١٠).

وفي ٢٥ أكتوبر تلقى الملك حسين رسالة من الرئيس ريغن مشابهة لتلك التي كانت قد أرسلت الى الملك فهد عام ١٩٨٥ على أثر انهيار صفقة الأسلحة السعودية، وقال فيها بأنه لا يعارض إذا سعى الأردن الى الحصول على الأسلحة من مصادر أخرى. على أن الملك حسين لم يكن في حاجة الى إذن أو تشجيع، وهو الآن يسعى للحصول على المساعدات من الغرب والشرق:

١ـ يسعى الأردن للحصول من السوفييت والفرنسيين على نظام دفاعي متقدم ومتكامل. ويقوم الأردنيون الآن بدراسة ثلاثة أنواع من المقاتلات: ميغ ٢٧ السوفييتية، وتورنيدو البريطانية، وميراج ٢٠٠٠ الفرنسية. كما أن الأردن يحاول الحصول من السوفييت وربما من الفرنسيين على صواريخ تحمل كمية كبيرة من المتفجرات وتصل الى مسافة مئة ميل أو نحو ذلك. وتشير دوائر الاستخبارات الأميركية الى أن مفاوضات الأردن مع السوفييت لهذا الغرض تتركز الآن على صواريخ «فروغ» و«سكود» وربما شملت بعد ذلك صواريخ س س ـ ٢١.

---

(١٠) المصدر ذاته: قال الملك حسين على أثر الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي ببغداد: «عندما تتحدث الولايات المتحدة عن التهديدات السوفييتية ثم تقصف إسرائيل المفاعل النووي ببغداد، وهي عاصمة قطر لا حدود لها مع إسرائيل فإنها تفقد مصداقيتها لدى كثرة منا.» راجع:

Robert G. Lawrence : "U. S. Policy in Southwest Asia : A Failure in Perspective", National Security Essay Series, National Defence University, Washington, 1984, p.5.

٢ ـ طلب الأردن من بعض الأقطار التي سبق له أن ساعدها وخصوصاً البحرين والكويت والإمارات تمويل ما يشتريه من الأسلحة[(١٠)] .

على أن الصواريخ التي يسعى الأردن للحصول عليها هي في نظر إسرائيل صواريخ استراتيجية لا تكتيكية، وذلك لأن صاروخ س س ٢١ الذي يبلغ مداه ١٢٠ كيلومتراً يمكن أن يصيب أي ناحية في إسرائيل. وكانت حاجة الأردن الى مثل هذا السلاح واضحة. فحتى لو أنه نجح في الحصول على الأسلحة التي رفضت الولايات المتحدة بيعها له في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ لما توافرت لديه قدرات هجومية تضاهي قدرات إسرائيل. فقد كان لدى هذه خيارات عسكرية عديدة تمكنها من معاقبة الأردن بدون أن يحاسبها أحد، وحتى بدون أن يصيبها أي أذى. ثم إن دفاعات الأردن الجوية كانت هزيلة ومن طراز بطل استخدامه. فاعتمادها الرئيسي في الدفاع الجوي كان على ١٤ بطارية صواريخ هوك التي كان الكونجرس قد أصر على أن تثبت في الأرض بالاسمنت المسلح لكي لا تستخدم عندما تشن إسرائيل هجوماً على الأردن[(١١)]. وحتى لو لم يكن هذا هو حالها فإن الأجهزة الإلكترونية المضادة التي زودت بها الولايات المتحدة إسرائيل كانت قادرة على شل قدرة تلك البطاريات كما حدث عندما اخترقت الطائرات الإسرائيلية المجال الجوي الأردني في طريقها لضرب المفاعل النووي ببغداد (١٩٨١).

وعليه فإن أهمية الصواريخ الموجهة بعيدة المدى تكمن في تحقيقها نوعاً من التكافؤ مع سوريا أو إسرائيل. فالوقت الذي يستغرقه الصاروخ بين إطلاقه وإصابته للهدف قصير الى حد لا يمكّن أي نظام دفاعي من الوقاية منه. صحيح أن الأردن لن يستطيع صد هجوم بري كالذي شنته إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ ولا صد هجوم جوي على عمان شبيه بالهجوم على تونس عام ١٩٨٥، لكن سيكون باستطاعته أن يجعل إسرائيل تندم على قيامها بالهجوم.

---

(١٠) بالاستناد الى مسؤول أميركي لا يريد ذكر اسمه.

(١١) الواقع أن المسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية أدلوا مؤخراً بشهادات أمام الكونجرس قالوا فيها بأن صواريخ هوك الأردنية المثبتة بالأرض لا تجدي حتى في صد هجوم جوي تشنه سوريا.

مصر: المارد النائم

لقد راهنت الولايات المتحدة على أن مصر لن تجازف بفقد المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها لها وأنها بالتالي سترضخ للأمر الواقع في ظل عربدة إسرائيل. لكنها لم تقرأ سجل مصر السابق قراءة صحيحة.

- قيل إن الرئيس ناصر لن يؤمم قناة السويس وإذا أممها فإنه لن يستطيع تشغيلها وإدارتها.

- وقيل إن حرب الأيام الستة إحراج قاتل لحكم الرئيس ناصر.

- وفي أوائل السبعينات قيل إن السوفييت كانوا قد ثبتوا أقدامهم في مصر الى حد أن السادات لا يستطيع أو لا يريد إخراجهم.

- وقيل في عام١٩٨٣ إن القوات المصرية لن تنجح في عبور قناة السويس واختراق خط بارليف.

- وقيل إنه لن يقدم زعيم عربي على الذهاب الى القدس.

هذا ما قيل في الولايات المتحدة. لكن الوقائع كذبته.

والمراهنة اليوم على قبول مصر بالوضع الراهن أيضاً غير صحيحة. فهي أيضاً تسعى الى الحصول على سلاح يردع إسرائيل عن التفكير في مهاجمتها.

٤ . نوع خاص من جنون الشرق الأوسط

هناك مشكلة واحدة من بين جميع المشكلات الخارجية والداخلية يأبى السياسيون التحدث عنها علناً. والرؤساء الأميركيون يكتفون بالتفكير فيها وقراءة التقارير السرية عنها. وبالرغم من أن أعضاء الكونجرس من شيوخ ونواب على علم بها، فإن الكونجرس آخر مؤسسة يمكن أن تتصدى لها. وقام رئيس أميركي بعد آخر من سلسلة من الرؤساء بترك المشكلة لخلفه.

فإدارة أيزنهاور كشفت عن غير قصد عن بعض النواحي الفنية التي زادت المشكلة تعقيداً. وفيما كان كندي يتأهب لتسلم الرئاسة حذره مستشاروه منها. ولم تسنح الفرصة له بالتصدي لها فحذر رئيس وزراء البلاد التي سببت المشكلة بأنها قد تعرض علاقتها مع الولايات المتحدة للخطر. واستخدم جونسون سلطته كلها لوقف التحقيق في المشكلة، وأبلغ مدير المخابرات المركزية (السي آي إي) بأنه لا يريد أن يرى أي تقرير عن الموضوع. ووقف الرئيسان نيكسون وفورد موقف المراقب وهما يشاهدان عناصر من وزارة الدفاع وأجهزة الأمن الأميركية ينتهكون المعاهدة الأميركية بشكل فاضح ويزيدون بذلك من حدة المشكلة. وبدءاً بالرئيس كارتر كان كل رئيس أميركي يدرك أن بعض النواحي المتعلقة بهذا الموضوع تشكل خرقاً لا نزاع فيه للقانون الفدرالي.

هذه المشكلة التي أتحدث عنها معروفة إلى حد أن أي قارىء يتتبع الأحداث اليومية بدقة يستطيع أن يعرفها: إنها الأسلحة الذرية في الترسانة الإسرائيلية.

ربما كان الرئيس جونسون يستحق أن نذكره بشكل خاص في هذه القصة المحزنة لأنه كان أول رئيس أميركي يسهم إسهاماً كبيراً مباشراً في برنامج إسرائيل لصنع الأسلحة النووية. ففي أكتوبر عام ١٩٦٨ سمح ببيع القاذفات المقاتلة فانتوم ف ـ ٤ ي لإسرائيل، وبذلك أمدها بالنظام المعتمد عليه لضرب القنبلة.

على أن ما يميز عهد جونسون في الحقيقة هو أنه عندما ترك سدة الرئاسة استطاع أن يكتب في مذكراته أن معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هي أهم انجازات إدارته وأهم اتفاقية توصل إليها مع الاتحاد السوفييتي.

لكن عند التأمل في الأمر نجد أنه ليس من الإنصاف التركيز على جونسون وحده. فالرئيس كارتر هو الذي عمل على إقرار قانون مساعدة الأمن الدولي لعام ١٩٧٧ الذي اشتمل على إدخال «تعديلات سيمنغتون» على قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١. وقد نصت هذه التعديلات بوضوح على قطع المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية والهبات والتدريب والتعليم العسكري عن أي بلاد تصنع أو تنقل أو تتلقى أو تفجر «قنبلة نووية». وفي أواخر عام ١٩٧٩ شكل كارتر ومستشارو البيت الأبيض للأمن ندوة للنظر في التفجير النووي في جنوب الأطلنطي الذي وصف بأنه حلقة في سلسلة تفجيرات إسرائيلية وجنوب افريقية مشتركة. وخلال المداولات حصل البيت الأبيض على معلومات التقطتها الأجهزة الالكترونية الأميركية من الاتصالات الإسرائيلية العسكرية وتشكل دليلاً قاطعاً على أن التفجير الإسرائيلي حدث فعلاً. لكن البيت الأبيض نفى في الندوة حصوله على تلك المعلومات.

وعليه فمن الواضح أن كل ذرة من المساعدات الأميركية الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل وكل زيارة قام بها ضابط إسرائيلي للتدريب في هذه البلاد منذ عام١٩٧٧ غير قانونية. ثم إن المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إي) ووكالة المخابرات بوزارة الدفاع، ومختبر الأبحاث البحرية وحتى مجلس الأمن القومي ذاته أعدوا تقارير سرية عن طبيعة أسلحة إسرائيل الذرية وحجمها والاختبارات التي أجريت عليها.

لكن هذا ليس السبب الوحيد الذي قد يجعل جورج بوش أول رئيس أميركي يتصدى لهذه المشكلة. فقنبلة إسرائيل أصبحت عاملاً خطراً يزعزع المعادلة العسكرية في الشرق الأوسط. فالرد المباشر لدول المواجهة العربية على قدرات إسرائيل الذرية يتمثل في سعيها إلى الحصول على أسلحة استراتيجية فتاكة تشمل الصواريخ الموجهة بعيدة المدى ورؤوس حربية كيماوية بيولوجية ومشعة. ولا يشك أي معنيّ بدراسة الوضع في أن لدى العرب من الحوافز والمال والقدرات التقنية ما يمكنهم من الحصول على الأسلحة الذرية واستخدامها.

وما المؤتمر الذي عقد مؤخراً بباريس حول حظر الأسلحة الكيماوية سوى البداية. ثم إن المجتمع الدولي لن يسمح للرؤساء الأميركيين بدءاً بجورج بوش أن يلقوا المواعظ عن انتشار الأسلحة الاستراتيجية بينما يقومون سراً بدعم احتكار إسرائيل للأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وكذلك فإن إدراك الجميع لتفاصيل النفاق الأميركي حول هذا الموضوع سوف يشل قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور فعال في مفاوضات السلام في المنطقة.

هناك من الناحية الأساسية خياران أمام الولايات المتحدة: الأول أن تفرض على إسرائيل التخلص من سلاحها النووي، والثاني أن تشهد الخطوات القليلة الباقية لإنشاء نظام جنوني من التدمير الأكيد المتبادل في أكثر مناطق العالم تفجراً.

لقد حان الوقت لإن يكف كل رئيس أميركي عن ترك المشكلة لخلفه. فلا بد لأحد خلفائه من أن يتصدى لها

٥ . ألغاز كيماوية

(نشرت في ٢٣ اكتوبر ١٩٨٩)

كانت إدارة بوش أحياناً تجد متعة كبيرة في وصف ميخائيل غورباتشوف بأنه يستخدم الحركات لإحداث التأثير المطلوب، وأنه يحتال لكسب الجمهور. لكن عندما ألقى بوش خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الأسلحة الكيماوية بدا وكأنه يخلط الجد بالهزل.

قال بوش وسط هتاف المستمعين: «ينبغي علينا خدمة للبشرية أن نقضي على هذا الخطر». وأثار الإعجاب عندما اقترح تخفيض حجم المخزون منها على ثلاث مراحل يتم في نهايتها التخلص منه نهائياً. فقال إن الولايات المتحدة على استعداد في المرحلة الأولى أن تخفض مخزونها بمقدار ٨٠ ٪ إذا فعل الاتحاد السوفييتي الشيء ذاته، وأنها في المرحلة الثانية ستخفض ما تبقى لديها منه بمقدار ٩٨ ٪ إذا وافقت الأمم الأخرى الأربعون التي وقعت على مؤتمر جنيف لنزع السلاح على إبرام معاهدة جديدة تحظر الأسلحة الكيماوية. وأضاف أنها ـ أي الولايات المتحدة ـ في المرحلة الثالثة ستدمر كل ما تبقى لديها منه إذا حذت الأمم الأخرى حذوها.

وعندما ألقى وزير خارجية الاتحاد السوفييتي خطابه في اليوم التالي واقترح أن تقوم الدولتان العظميان بالتخلص من تلك الأسلحة بسرعة أكبر، كان للتفاؤل الذي أشاعه ما يبرره. إذ بدا أنه سيتم إحراز تقدم تاريخي في مجال لم يشهد شيئاً يذكر منه منذ ١٩٢٥ ، وهو مجال الحد من الأسلحة.

على أن المتشككين أشاروا إلى أن الولايات المتحدة تستطيع أن تواصل صنع تلك الأسلحة، وأن المرحلة الأولى المقترحة للتخفيضات التي نالت موافقة الكونجرس لا تنطوي على أكثر من التخلص من مواد خطرة كبيرة الحجم تقادم عهدها ولم تعد ذات

فائدة كبيرة للأغراض العسكرية في الوقت الحاضر. لكن المشكلة الحقيقية التي انطوى عليها اقتراح بوش ـ كما أشار شيفرنادزه في خطابه ـ هي أن أي خفض مهم لمستويات المخزون من تلك الأسلحة في الولايات المتحدة وروسيا مرتبط بأعمال الأمم الأخرى التي تمتلك مثل تلك الأسلحة. فعلى الدولتين العظميين ـ كما أضاف شيفرنادزه ـ أن تذهبا إلى أبعد من ذلك وتفرضا على نفسيهما التزامات ثابتة قبل عقد المؤتمر الذي تشارك فيه الأمم الأخرى.

وبعد أن ألقى بوش خطابه بأيام أشار فكتور كاربوف رئيس إدارة الإشراف على التسلح بوزارة الخارجية السوفييتية إلى الحاجة إلى تلك الالتزامات الأميركية السوفييتية الإضافية. وقال إن الخطأ في معالجة بوش للموضوع هو أنه إذا رفضت أمة واحدة توقيع المعاهدة فإنها قد تعطل أي تخفيض يذكر في مخزون السوفييت والأميركيين من الأسلحة. وأظهر المساعدون بالبيت الأبيض اهتماماً كبيراً بهذه النقطة وذكروا أسماء البلاد التي تقلقهم أسلحتها الكيماوية وهي ليبيا وسوريا والعراق.

والمشكلة هنا ليست مجرد تمرد بعض الحكومات التي تنتج تلك الأسلحة السامة وإنما هي الحاجة إلى الربط في اقتراح بوش وبشكل ما بين الأسلحة الكيماوية والأسلحة الذرية. فسوريا التي دعمت إيران في حربها مع العراق تدرك جيداً أن العراق حقق خطوات مهمة في تطوير الأسلحة الذرية. وكذلك فإن باكستان التي يشتبه في أنها تعمل على إنتاج أسلحة كيماوية وذرية تخاف من الهند التي سبق لها أن أجرت تجارب نووية، والتي يشتبه في أنها تقوم الآن بتطوير أسلحة كيماوية.

والأكثر أهمية من هذا أن لدى الدول الثلاث التي تقلق البيت الأبيض ببرامجها لصنع الأسلحة الكيماوية ما يبرر خوفها من إسرائيل التي أنتجت وربما اختبرت الأسلحة النووية والتي تسعى الآن جاهدة إلى انتاج أسلحة بيولوجية. وعليه فإن الدول العربية هي التي أصرت في المؤتمر الدولي حول السلام الذي عقد في يناير على ربط الأسلحة النووية بالكيماوية واستشهدوا بأسلحة إسرائيل الذرية.

ويضرب الآن المثل بسياسة الولايات المتحدة في تجاهل برنامج إسرائيل لإنتاج الأسلحة النووية. ثم إن الرؤساء الأميركيين يترددون في فضح باكستان وغيرها من الدول التي تربطنا بها علاقات أمنية.

ومما ندفعه ثمناً لهذه السياسة الازدواجية إزاء الأسلحة النووية هو حرمان الولايات المتحدة من المصداقية بالنسبة إلى انتشار الأسلحة الكيماوية. فالطلب من أقطار معينة أن توقع على معاهدة تحظر الأسلحة الكيماوية دون الذرية يعني أننا نريد منها أن تتخلى من طرف واحد عن سلاحها الذي تواجه به أعداءها.

ألم يكن من المفترض أن يرى ذلك الرئيس ومساعدوه قبل أن يشرع في إعداد «مبادرته الدارامية» في خطابه عن الأسلحة الكيماوية في الشهر الماضي؟ وما هو أسوأ أن يكون بوش ورجاله قد عرفوا هذا ولكنهم تجاهلوه وأعدوا الخطاب للتأثير في المستمعين؟ أليست الجمعية العامة للأمم المتحدة منبراً لخداع الجماهير؟

٦ . التشكيك في مصداقية البنتاغون

(ذي كريستشيان سينس مونيتور ـ The Christian Science Monitor ٣١ يوليو ١٩٨٩)

اعتادت وزارة الدفاع الأميركية أن تخرج علينا من حين إلى آخر ببدع تذكرنا بالملصقات التي كانت تظهر على سيارات الفولفو والفولسفاغن عند نهاية حرب فيتنام وعليها عبارة «لا تصدقوا المسؤولين» ومن تلك البدع المكشوفة «مهزلة الليزر السوفييتي».

فمنذ السنة الأولى من عهد إدارة ريغن دأبت وزارة الدفاع سنوياً على إصدار نشرة بعنوان «قوة السوفييت العسكرية» تعدد فيها أنواع أنظمة الأسلحة السوفييتية من أجل تبرير تخصيص الأموال لانتاج الأسلحة. كما كانت تضم نُبذاً عن الأبحاث والتطورات الجارية في حقل أسلحة الفضاء بأمكنة معزولة من روسيا. ولعل أكثر ما يلفت النظر منها مشروع الليزر في مختبر ساري شاغان بجمهورية كازاخستان.

وكانت المصادر العسكرية السوفييتية تصف خطر الليزر بأنه «أعظم خطر يواجهه العالم حتى الآن» و «يفوق ما لدى الولايات المتحدة منه بثلاث إلى خمس مرات». وذهبت وزارة الدفاع الأميركية إلى أنه «بحلول أواخر الثمانينات يكون لدى السوفييت نماذج أولى من هذا السلاح الذي ينطلق من قاعدة أرضية، وأن لديه الآن (١٩٨٥) اثنان من تلك النماذج يمكن استخدامها ضد الأقمار الصناعية.

وذكرت نشرة «قوة السوفييت العسكرية» لعام ١٩٨٥ أنه كان لدى السوفييت أكثر من ١٠,٠٠٠ عالم يعملون في حقل الليزر وأكثر من ستة مراكز وأماكن للتدريب. كما أشارت إلى أن أهم تلك المراكز هو مركز ساري شاغان لاختبار الطاقة الموجهة، وأنه يمكن لأسلحة الليزر الموجودة هناك أن تؤثر على الأقمار الصناعية وأنه ـ أخيراً ـ يمكن

نصبها في أواخر الثمانينات. وتشير النشرة الآن إلى سلاح الليزر هذا باسم «الليزر الاستراتيجي للدفاع».

وفي عام ١٩٨٦ ركزت النشرة مباشرة على أسلحة الليزر في ساري شاغان. قالت: «يعتقد أن المراكز هناك تشتمل على عدد من أسلحة الليزر بعضها للدفاع الجوي، وبعضها الآخر قادر على تدمير أجزاء من الأقمار الصناعية وهي في مدارها. كما ذكرت أن لدى الاتحاد السوفييتي أسلحة ليزر أرضية لها قدرة محدودة على مهاجمة الأقمار الصناعية.

ووصفت نشرة ١٩٨٧ التي وقعها كاسبر وينبرغر أسلحة الليزر المضادة للأقمار الصناعية بمثل ذلك. وأضاف في محاولة له لتوجيه أعضاء الكونجرس الذين يفكرون في مجابهة هذا الخطر: «إن برنامج السوفييت لانتاج أسلحة الليزر سيكلف بليون دولار في السنة لو جرى تنفيذه في الولايات المتحدة».

وما لم يتنبأ به وينبرغر وغيره في وزارة الدفاع الأميركية هو أن وفداً من علماء السلاح الأميركيين وأعضاء الكونجرس قاموا في يوليو ١٩٨٩ برفقة عضو في لجنة الخدمات للقوات المسلحة بجولة لمدة خمس ساعات على منشآت ساري شاغان.

وكانت الأكاديمية السوفييتية للعلوم هي التي رتبت الزيارة وكلفت مجلس الموارد الطبيعية للدفاع (NRDC) بواشنطن باختيار أعضاء الوفد الذي زارها. وسمحت الأكاديمية للوفد بالتقاط الصور وتسجيل أشرطة فيديو.

وقد أكد ناطق باسم وزارة الدفاع لي ولتوم كوشران ـ وهو أحد أعضاء مجلس الموارد ـ بأن المنشآت وأسلحة الليزر التي رأوها في ساري شاغان هي نفسها التي وردت في التقارير التي نشرتها «قوة السوفييت العسكرية» منذ عام ١٩٨٢.

ما الذي شاهده الوفد؟ لم يشاهد سوى جهازين صغيرين جداً لا تبلغ قوتهما ـ كما قال العلماء الأميركيون بعد عودتهم ـ سوى عشر قوة جهاز موجود في المكسيك. وأكدوا على أي حال أن أياً من تلك الأجهزة الثلاثة لا يستطيع إسقاط قمر صناعي، وأن الكمبيوتر الموجود بساري شاغان جهاز قديم صنع في الستينات وأنه بطيء إلى حد أنه لا يستطيع اقتفاء أثر القمر الصناعي، ناهيك عن الصورايخ الموجهة. وأكد العلماء

السوفييت الذي يعملون بساري شاغان للوفد الأميركي أنه لم يسبق لهم ان استطاعوا اقتفاء أثر أي قمر صناعي، لكنهم يحاولون ذلك.

ويقول فرانك فون هيبل ـ وهو أحد علماء الفيزياء بجامعة برنستون ـ أنه باستطاعة طالب في السنة الثانية الجامعية بالولايات المتحدة أن يصنع جهاز ليزر من النوع الموجود بساري شاغان. واستنتج جون بايك ـ وهو أحد أعضاء اتحاد العلماء الأميركيين ـ أن الولايات المتحدة في الثمانينات متقدمة على الاتحاد السوفييتي في مجال الليزر. ويذهب توم كوشران إلى أن المنشآت في ساري شاغان كانت في الماضي مختبر أبحاث لمقاومة الصواريخ الموجهة لكنها أهملت في السبعينات.

كان من المتوقع أن يشعر المسؤولون بوزارة الدفاع بالاحراج والضيق بسبب ثبوت تزويرهم للحقائق. لكنهم لم يفعلوا. فقد زعموا أن هناك فرقاً بين ما تنشره «قوة السوفييت العسكرية» وبين ما شاهده الوفد الأميركي.

وقال ناطق باسم وزارة الدفاع أنه باستطاعة السوفييت أن يلحقوا الضرر بمجسات التلسكوب المثبت خلف القمر الصناعي الأميركي للتجسس إذا سلط التلسكوب في الوقت الذي تحاول فيه أجهزة الليزر الروسية اقتفاء أثر القمر.

على أن الأمور أخذت تتغير عندما حل فرانك كارلوتشي محل وينبرغر. وصار يقال بأن أسلحة الليزر الأميركية والروسية متشابهة، وأن الروس متخلفون بعض الشيء عن الأميركيين في بعض مجالات الليزر المتقدمة ذات الالكترونات الحرة.

لقد كان تشويه الحقيقة سرقة ولصوصية. فقد انطوى على تحويل الأموال عن المنافع العامة إلى مشروع ليزر لمواجهة تهديد لا وجود له. وكم من صرخة أطلقتها نشرة «قوة السوفييت العسكرية» ولم تكن في حقيقتها سوى دخان ومرايا.

٧ . القنبلة العراقية : نحن المسئولون .

(ذي كريستشيان سينس مونيتور - The Christian Science Monitor ٢٠ أبريل ١٩٩٠)

أخذت الأخبار عن الأسلحة الاستراتيجية العربية تنتشر كما ينتشر الفطر بين الحشائش أمام البيوت. وتدور كلها حول معمل الكيماويات الليبي، والصواريخ السورية، والتكنولوجيا الليبية لتزويد الطائرات بالوقود وهي في الجو، والصواريخ العراقية، وبالطبع الموضوع المفضل وهو القنبلة الذرية العراقية.

والمحير في هذا كله أنه ليس فيه من جديد سوى إلقاء القبض في مطار هيثرو بلندن على أشخاص يحملون أجهزة تفجير مرسلة في الظاهر إلى العراق. فقد علمنا بوجود أسلحة استراتيجية عربية منذ زمن طويل. ثم إن عمر معمل القذافي للأسلحة الكيماوية يزيد على خمس سنوات. أما صواريخ س س -٢١ السورية فقد أرسلها السوفييت في عام١٩٨٣ . وبدأ الاشتباه بوجود مفاعل ذري عراقي في عام١٩٨٠ عندما رفضت السلطات العراقية السماح لمفتشين من وكالة الطاقة الذرية بزيارة المفاعل.

لا شك في أن إثارة هذا كله مدعاة للقلق. ولكن لماذا الآن؟ إن آخر مرة ساورني فيها القلق بسبب الأخبار كانت في ديسمبر الماضي عندما أخذنا نقرأ باستمرار عن جنود بنما الذين أهانوا زوجة دبلوماسي أميركي عند حاجز على أحد الطرق. وكلنا يعلم ما الذي كانت تلك الحملة الإعلامية تمهد له.

ويبدو أن الموضة الجارية الآن هي أن يقوم رجال السياسة والصحفيون بإطلاق التهديدات ضد العراق والدول العربية الأخرى التي تجرأت على تطوير تلك الأسلحة التي كانت موجودة في المنطقة منذ عشرات السنين.

لقد صارت الموضة الآن أن يظهر زعماء تلك الدول العربية بمظهر الأوغاد الذي نشاهدهم في أفلام الكارتون على شاشة التلفزيون. فتارة يظهر صدام حسين يشتعل

غضباً وهو يلوح بصواريخه وقنابله الذرية، وتارة أخرى يظهر «الكولونيل» القذافي وهو يفرك يديه ويبتسم بينما تقوم معامله سراً بإنتاج غازات الأعصاب القاتلة. ترى هل تلك حقيقة الزعيمين العربيين أم أن أولئك الصحفيين والسياسيين أمروا بأن يبرروا القيام بغزو آخر ولكن للبلاد العربية؟

أصبح من الأمور العادية أن ترى في مناقشات صبيحة الأحد على شاشات التلفزيون أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي وهم يهاجمون الملك حسين والرئيس العراقي. وتسمع السناتور جون ماكين يقول وهو يحدق في الكاميرا: «يجب أن يكون واضحاً أننا سنلجأ إلى جميع الخيارات بما في ذلك الخيار العسكري». ويوافقه السناتور وليام كوهين من ولاية مين وهو يلوي صدغه ويقول «إذا أعطيت قاذفة لهب لمعتوه فلا بد وأن يحترق أحدهم».

إن أشد ما يزعجني في هذا هو النفاق. فالسناتور ماكين والسناتور كوهين وزملاؤهما في مجلسي الشيوخ والنواب هم الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عما نراه من سعي جنوني في الأقطار العربية للحصول على الأسلحة الاستراتيجية.

إن ترسانة إسرائيل من القنابل الذرية التي لعب الكونجرس الأميركي دوراً أساسياً في بنائها هي بالضبط ما يدفع الدول العربية إلى الحصول على مختلف أنواع الأسلحة الاستراتيجية المضادة.

لقد كانت الأسلحة الذرية والقدرة على تفجيرها لدى إسرائيل منذ ١٩٦٦. وأخذت وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (السي آي إي) تضع إسرائيل على لائحة الدول الذرية منذ عام ١٩٦٨. وحتى أعضاء الكونجرس الذين لم يكونوا على علم بذلك عرفوه عام ١٩٧٤ عندما تسربت إلى الصحافة عن غير قصد معلومات عن شهادة سرية أدلت بها السي آي إي أمام الكونجرس. ومنذ ذلك الوقت توافرت الدلائل على علم الدوائر الرسمية بالقنابل الإسرائيلية الذرية بما في ذلك إدانة وزارة العدل الأميركية عام ١٩٨٥ لمحاولة إرسال أجهزة تفجير إلى إسرائيل شبيهة بتلك التي كان العراقيون يحاولون إخراجها من بريطانيا.

وفي عام ١٩٧٧ أمر أعضاء الكونجرس (بما فيهم وليام كوهين) بإجراء تعديلات سيمنجتون على قانون المساعدات الخارجية الذي صدر عام ١٩٦١ التي تقضي بقطع

المساعدة الاقتصادية والعسكرية لأي دولة تصنع أو تحول أو تتلقى أو تفجر أي سلاح نووي. ومنذ عام ١٩٧٧ قام ذلك الكونجرس ذاته بالموافقة على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية إلى إسرائيل بمبلغ٣٦,٥ بليون دولار. وتشمل تلك المساعدات القذائف الصاروخية والطائرات والأجهزة التي أسهمت بشكل مباشر في تمكين إسرائيل من صنع الأسلحة الذرية. وكان لا بد لأي شك في هذا من أن يتبدد قبل بضعة أيام عندما دعا وزراء خارجية كل من العراق ومصر والأردن واليمن وسوريا إلى فرض حظر على جميع الأسلحة الذرية والكيماوية في المنطقة - أي في إسرائيل والدول العربية.

وعليه فإنك عندما تشاهد في صبيحة أيام الآحاد القادمة مقابلة على شاشة التلفزيون يندب فيها أعضاء الكونجرس تصاعد السباق على التسلح في الشرق الأوسط بلا خجل فالأفضل أن تغير القناة. ففي تلك الحالة يكون هناك خلل ما في الجهاز.


القسم الخامس

١ . نحو حل سلمي

لست أحاول أن اقترح حلاً للنزاع في الشرق الأوسط لأن هذا يرجع لأطراف النزاع وهم الفلسطينيون والدول العربية الأخرى والإسرائيليون ومن يرى هؤلاء إشراكهم في ذلك.

لقد سبق للعديد من الخبراء أن تقدموا باقتراحات لذلك الغرض. ولا أجد نفسي مضطراً لأن أحذو حذوهم لأنني من غير شك لست خبيراً في شؤون الشرق الأوسط. فليس لي من العلم أو الخبرة ما يؤهلني للقيام بهذا الدور. وما اكتسبته من معرفة عن العلاقة الأمنية الأميركية الإسرائيلية لا علاقة كبيرة له بمسألة السلام، لأن السلام لم يكن يوماً من أهداف تلك العلاقة.

لقد كانت السياسة الأميركية منذ قيام إسرائيل تستهدف ضمان بقاء إسرائيل، واختبار وتطوير أنظمة الأسلحة، ومنع التغلغل السوفيتي، وحماية مصادر النفط. وبالطبع كان السلام الدائم القائم على العدل لشعوب المنطقة موضوع خطابات ممثلي الولايات المتحدة في هيئة الأمم وغيرها من المنابر الدولية طيلة السنوات الأربعين الماضية. لكن الخطابات الرسمية ليست بالضرورة أفضل مرجع يمكننا من تحديد حقيقة نوايا أية دولة كبرى. فالأفضل من ذلك أن ننظر في أعمالها، وأن ننظر كذلك فيما يتعلق بالشرق الأوسط في الأعمال التي تقاعست عن القيام بها.

فالمحزن هو أن التوصل إلى السلام في الشرق الأوسط بطريق التفاوض لم يكن يوماً من أولويات الحكومة الأميركية. ففي الخمسينات هدد الرئيس أيزنهاور مرتين بوقف المساعدات عن إسرائيل وذلك لتحقيق الانسحاب من الأراضي التي احتلت بالقوة. لكن لم يشهد تاريخ العلاقات الأميركية الإسرائيلية ضغطاً مشابهاً لجر إسرائيل إلى طاولة المفاوضات. فمن المؤكد أن شيئاً من هذا لم يظهر في الوثائق المنشورة .

ولا نزاع في أن الوضع الراهن، أي استمرار حالة الحرب في المنطقة، هو في صالح إسرائيل. فاحتلال الضفة الغربية وغزة لا يوفر لإسرائيل حزاماً أمنياً فقط بل يضمن لها مورداً رخيصاً غير محدود للعمال، ومجالاً واسعاً لسرقة المياه الجوفية في الضفة الغربية، وسوقاً محتكراً لبيع منتوجاتها. هذا علاوة على أهمية إقامة المستوطنات بالضفة الغربية في ضمان تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية.

وحتى بدء الإنتفاضة لم يكلف الاحتلال إسرائيل شيئاً. ويدفع الفلسطينيون الجزء الأكبر من تكاليف احتلالهم من الضرائب الباهظة المفروضة عليهم، وتدفع وكالة غوث اللاجئين (الأونروا) الباقي. وما هو أهم من هذا بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي هو استخدام إسرائيل ببراعة التهديد بالحرب وفرص السلام لحلب الكونجرس الأميركي أو إبتزاز الأموال منه.

وفي اعتقادي أن عائدات السلام أعظم من عائدات الحرب بالنسبة لإسرائيل، وأن التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع سوف يغني اقتصادها. إلا أنه من الواضح أن الطغمة المسيطرة من حزب الليكود مثل شارون وليفي ونتنياهو الخ الذين كانوا يوجهون السياسة الخارجية منذ عام ١٩٧٧ فضلوا التمسك بالوضع الراهن والقتال من أجل استمراره. ومما ساعد على استمرار الوضع الراهن رد فعل الحكومة الأميركية لتسلم الليكود زمام الحكم في إسرائيل خلال الفترة التي تلت اجتماعات كامب ديفد ١٩٧٨ - ١٩٧٩، وخصوصاً بعد رفض الحكومة الإسرائيلية تطبيق ما ورد في «إطار السلام» الذي اتفق عليه في تلك الاجتماعات. فإنها لم تقم بعمل حازم يردع إسرائيل.

ثم إن كامب ديفد أدى إلى انقسام العرب ومقاطعة مصر وبالتالي إلى تفتت قواهم العسكرية. وفي حزيران من تلك السنة أقر الكنيست الإسرائيلي قانون مصادرة أراضي العرب في المناطق المحتلة. وفي أيلول قامت إسرائيل بالاشتراك مع جنوب افريقيا بتفجير قنبلة ذرية.

وقد أرست إدارة كارتر دعائم الوضع الراهن بتقاعسها عن اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الليكود من انتهاج سياسة الاستيطان في المناطق المحتلة، وبتجاهلها التجارب الذرية الإسرائيلية. وبهذا تمكنت إسرائيل من بسط هيمنتها العسكرية على المنطقة ومن

فرض شروطها لحل المشكلة الفلسطينية. وظفرت بموافقة ضمنية من الولايات المتحدة على كلا الأمرين.

وقد انبثقت أحداث الأعوام الثمانية التالية مباشرة من هذا الترتيب الذي أسميته آنفاً بالسلام العبري. فالغارات الإسرائيلية الجوية في عام ١٩٨١ على لبنان وبغداد، وغزو لبنان في عام١٩٨٢، والغارة على تونس عام ١٩٨٥ وعشرات الاعتداءات الأخرى في تلك الأثناء ـ هذه كلها كانت جزءاً من تلك الأحداث.

وأقول بصراحة كأميركي أنني لا أهتم بما إذا كانت الحكومة الأميركية على علم مسبق بوقوع هذه العمليات وما إذا كانت قد وافقت عليها. فهذا لا يغير من الوضع شيئاً. فالمهم هو أنها كلها جاءت نتيجة للترتيبات التي انبثقت عن كامب ديفد وأن نطاقها اتسع واكتسبت صبغة رسمية نتيجة لمختلف اتفاقيات التعاون التي أبرمت في السنوات الأولى من عهد ريغن.

وبالطبع فإن هذا الوضع أخذ يتغير في أواخر الثمانينات بسبب الانتفاضة في الأراضي المحتلة وحصول العرب على أسلحة استراتيجية. فالانتفاضة غيرت النظرة إلى القضية الفلسطينية في أنحاء العالم، وشكلت القاعدة الدبلوماسية التي يمكن حل المشكلة برمتها على أساسها، وهي انشاء دولة فلسطينية ذات سيادة. أما الأسلحة العربية فقد أخذت تقلل من عدد خيارات إسرائيل العسكرية إزاء عدد من جيرانها. وقد عمل كل من هذين التطورين على جعل الوضع الراهن مصدر قلق لإسرائيل والولايات المتحدة كما كان للعرب بوجه عام والفلسطينيين منهم بوجه خاص.

إن المقالات التي يشتمل عليها هذا القسم هي بالضرورة لقطات لهذا أو ذاك من عناصر عملية السلام الشرق أوسطية التي قد يحالفها التوفيق نتيجة لانهيار الوضع الراهن.

٢ . امنحوا فرصة لمحادثات السلام

(ذي نيشن ـ The Nation ٢١ سبتمبر ١٩٨٥)

بالرغم من أن أربعة حروب كبرى زلزلت الشرق الأوسط منذ ١٩٤٨ إلى الآن، فلا تزال المشكلات التي أدت إليها بلا حل، ولا يزال احتمال نشوب الحرب قائماً وبأسلحة أشد فتكاً. وهذه الصورة الكئيبة هي التي تجعل كثرة من المراقبين يستنتجون بأن نشاط الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ضعيف وغير فعال. وإذا كان هذا صحيحاً فذلك يعود في الأكثر إلى أن الولايات المتحدة أرادت منذ عام ١٩٦٧ أن يكون كذلك.

فخلال عهد أيزنهاور وجونسون أدى التوتر في المنطقة إلى اندلاع القتال أكثر من مرة بين العرب وإسرائيل. فكان رد فعل كل منهما يعكس موقفاً خاصاً من القانون الدولي والمنظمات الدولية يختلف بصورة أساسية عن موقف الآخر. وكذلك فإن تصور كل منهما لدور الولايات المتحدة في المجتمع الدولي كان مختلفاً عن تصور الآخر.

كانت لدى أيزنهاور مشاعر متضاربة نحو ترشيحه لرئاسة الولايات المتحدة. فقد خرج من دوامة الحرب العالمية الثانية وهو يؤمن بالحاجة إلى معايير دولية، وإلى منظمات دولية تعمل على أساسها. وكان من الناحية السياسية بسيطاً. وأدت شعبيته الكبيرة بوصفه بطل حرب إلى سعي كل من الحزبين السياسيين الكبيرين في الولايات المتحدة إلى كسبه بدون أي خوف من التحالفات والتنازلات.

وفي أكتوبر ١٩٥٦، وقبيل نهاية رئاسته، شنت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هجوماً على مصر وصف للتخفيف من حدته باسم «أزمة السويس» مع أنه كان غزواً أوسع نطاقاً من غزو أنزيو بايطاليا في المرحلة الحاسمة من مراحل الحرب العالمية الثانية. ولم يستشر أي من الأطراف المشاركة واشنطن قبل الهجوم. فاعتبر أيزنهاور ذلك عدواناً سافراً لأنه يناقض التصريح الثلاثي لعام ١٩٥٠ (الذي وقعته فرنسا وبريطانيا

والولايات المتحدة) وميثاق الأمم المتحدة اللذين لا يجيزان الاعتداء على سلامة الدول في الشرق الأوسط. ولهذا أصر على انسحاب المعتدين بلا قيد أو شرط برعاية الأمم المتحدة. وفي غضون أيام رضخت بريطانيا وفرنسا، ولكن إسرائيل رفضت وأبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بن غوريون الكنيست بأن خطوط الهدنة التي اتفقت عليها إسرائيل مع العرب لم تعد قائمة، وأن إسرائيل ستستولي على سيناء إلى أن يعقد صلح نهائي بينها وبين مصر.

وثارت ثائرة أيزنهاور. وبعث برسالة سرية إلى بن غوريون يحذره فيها من أن ذلك قد «يضر بالتعاون الودي بين البلدين». وكان أيزنهاور واضحاً كل الوضوح ويعني ما يقول. فقبل ذلك بأيام كانت الولايات المتحدة قد أوقفت تدفق الأموال على إسرائيل. وشرح أيزنهاور موقفه ومصالح بلاده في خطاب أذاعته شبكات التلفزيون الأميركية. قال متسائلاً:

«هل يسمح لدولة تهاجم وتحتل أراضي دولة أخرى متحدية بذلك هيئة الأمم المتحدة أن تفرض شروطاً لانسحابها؟ أخشى إذا وافقنا على أنه يمكن للهجوم المسلح أن يحقق أغراض المعتدي أن نرجع عقارب الساعة بالنسبة إلى النظام الدولي إلى الوراء».

وتعرض أيزنهاور لضغط كبير من قبل ليندون جونسون زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ليسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بجزء من الأراضي المصرية التي احتلتها. لكن أيزنهاور ظل متمسكاً بموقفه. واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب انسحاباً كلياً في آذار، ووضعت قوات طوارىء على الحدود بين البلدين.

وبعد ذلك بعشر سنوات واجه جونسون أزمة أخرى في الشرق الأوسط سببتها عوامل مشابهة وشاركت فيها بعض الأطراف ذاتها. ففي أيار من عام ١٩٦٧ طلب جمال عبد الناصر من قوات الطوارىء التابعة لهيئة الأمم إخلاء سيناء، وأعلن أن خليج العقبة مغلق في وجه الملاحة الإسرائيلية. وبذلك أطل شبح الحرب مرة أخرى.

وقام الرئيس جونسون بتحذير كل من إسرائيل ومصر من مغبة اللجوء إلى العنف. كما قام بتهيئة الدول الحليفة لحرب حاسمة في خليج العقبة. لكنه في الوقت ذاته شرع سراً في إرسال شحنات من الأسلحة المتطورة إلى إسرائيل عبر الجو، وإطلاع إسرائيل

على الاستطلاعات الجوية الأميركية لانتشار القوات المصرية وغيرها من القوات العربية. كما قامت الولايات المتحدة بتجهيز سرب من طائرات الاستطلاع التابعة لحلف الأطلسي لمساعدة إسرائيل. وعليه فعندما قامت إسرائيل بهجومها الكاسح على مصر في ٥ حزيران كانت واثقة كل الثقة من مساندة أميركا الكاملة لها.

كان جونسون على عكس أيزنهاور سياسياً من أخمص قدميه إلى قمة رأسه. وعليه فإن اعتبارات السياسة الداخلية الأميركية كانت تحكم تصرفاته. وقبيل حرب حزيران كان يتعرض لانتقاد شديد بسبب حرب فيتنام وخصوصاً من الديموقراطيين الليبراليين (بما فيهم غالبية الزعماء اليهود ذوي النفوذ السياسي) الذين كان يعتبرهم من أعظم مؤيديه. وأثار الرئيس ناصر عاصفة من ضغط الليبراليين على جونسون «لعمل شيء» من أجل إسرائيل. وبهذا ـ كما قال أحد العاملين بالبيت الأبيض ـ صار «الحمائم صقوراً».

وإزاء هذا الضغط ضرب جونسون عرض الحائط ببنود ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة الأراضي واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية. وقد كان باستطاعة جونسون أن يمنع سحب قوات الطوارىء في أيار من تلك السنة. وكان البيت الأبيض يعلم تماماً أنه عندما اقترح داغ همرشولد أمين عام الأمم المتحدة في أعقاب أزمة السويس وضع قوات الطوارىء كانت إسرائيل لا مصر هي التي اعترضت على وضعها. وعندما طالب جمال عبد الناصر بعد ذلك بعشر سنوات بانسحاب قوات الطوارىء طلب يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة مرة أخرى من إسرائيل السماح لتلك القوات بالبقاء على الجهة الإسرائيلية من الحدود كقوة فاصلة وعلى الأقل بشكل مؤقت. لكن إسرائيل رفضت مرة أخرى. وكانت هي البلد الوحيد في الشرق الأوسط التي كانت دوماً ترفض وضع قوات الطوارىء على الأرض الإسرائيلية.

والواقع أن جونسون لم يثر الموضوع إطلاقاً مع ليفي أشكول رئيس الوزراء. وعندما سئل والت روستو مستشار جونسون للأمن القومي بعد سنوات عن السبب قال للسائل: «لا أستطيع الإجابة على سؤالك» وعليه فلا مفر من الإستنتاج بأن ما حدث في مايو هو أن كلاً من واشنطن وتل أبيب لم ترد إقامة حاجز فاصل من قبل الأمم المتحدة في سيناء. وجرى التخلي عمداً عن مبدأ سلامة الأراضي الذي نادى به أيزنهاور،

وتقررت مساعدة إسرائيل على الاستيلاء على أراض للمساومة ولإجبار العرب على الجلوس إلى طاولة المفاوضات.

وحذا الرؤساء الذين خلفوا جونسون حذوه فاتبعوا قاعدة المشاركة في النزاع في الشرق الأوسط. وتلك هي الطريق التي اخترنا سلوكها. وكانت إدارة جونسون أول إدارة ترسل أسلحة هجومية إلى المنطقة. وفي عهد نيكسون تلقت إسرائيل من الولايات المتحدة أسلحة لم تصل إلى أيدي الجنود الأميركيين في الفيتنام، ومنها القاذفات المقاتلة وصواريخ جو أرض من طراز «شرايك» المقاوم للرادار وقذائف «وول آي» و «هوبو» الموجهة بالتلفزيون. ولم تكد هذه الأسلحة تصل إلى إسرائيل حتى قامت هذه بغارات في عمق مصر، الأمر الذي أحبط محاولات وسيط الأمم المتحدة الثالث في الشرق الأوسط غونار يارنغ. (*)

ولم تقتصر المساعدات العسكرية الأميركية على الأسلحة التقليدية. فقد جعل جونسون في النصف الثاني من عهده من التوصل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كما قال أحد المراقبين «حرباً قومية». ومن المؤكد أن توقيعها في عام ١٩٦٨ كان من أعظم انجازاته. على أنه خلال سعيه لذلك تغاضى عن الأبحاث الذرية في ديمونا بإسرائيل بالرغم من أنها كانت قد بلغت مرحلة حاسمة، وطمس التحقيق الذي أجرته بعثة الطاقة الذرية ووزارة العدل في تحويل مواد وتكنولوجيا ذرية إلى إسرائيل في عام ١٩٦٦. وحذر في السنة ذاتها مدير وكالة الاستخبارت المركزية (السي آي إي) من متابعة التحقيق في انتاج الأسلحة الذرية في ديمونا. ولم يفاجأ سوى قلة برفض إسرائيل توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبعدم سماحها للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش في ديمونا.

وفي عام ١٩٧٩ استخدم جيمي كارتر مكتب الرئاسة للعلوم والتكنولوجيا لوضع

(*) قامت العصابات الإسرائيلية عام ١٩٤٨ بقتل فولك برنادوت الوسيط الأول وذلك في المراحل الأولى من مهمته. ونجح الوسيط الثاني وهو رالف بنش عام ١٩٤٩ في اجراء مفاوضات الهدنة التي وضعت حداً للحرب. وقد ظفر أولهما بتأييد ترومان والثاني بتأييد أيزنهاور.

حد لتعرض إسرائيل للنقد بعد أن أقامت السي آي إي ووكالة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع ومختبر أبحاث البحرية الأميركية الدليل على قيام إسرائيل وجنوب افريقيا بتفجير نووي في جنوب الأطلنطي. وذهب علماء مكتب الرئاسة للعلوم إلى أن الدليل «غير قاطع» وأن المسألة لا تستحق مواصلة التحقيق. وكان السبب في موقف كارتر هذا هو أن تجربة إسرائيل النووية مخالفة صريحة لقرارات الأمم المتحدة التي تحظر التعاون العسكري مع جنوب افريقيا.

ومنذ عام ١٩٦٧ تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات إلى جانب إسرائيل، وعملت بذلك على أحباط القوانين والمعايير الدولية التي كانت هي ذاتها ترفع لواءها في ظروف أخرى وفي وجه أطراف أخرى. وعلى سبيل المثال ما حدث في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات عندما اتهمت لجنة العفو الدولية وبعثة الأمم المتحدة لحقوق الانسان إسرائيل بتعذيب السجناء السياسيين. إذ بادرت وزارة الخارجية الأميركية على الفور للدفاع عنها. وعندما اتهمت لجنة الصليب الأحمر الدولي إسرائيل بهدم بيوت المدنيين خلال حرب الأيام الستة وبعدها، تصدت وزارة الخارجية الأميركية مرة أخرى للدفاع عن إسرائيل. وعندما أدانت المنظمة الدولية للطيران المدني إسرائيل عام ١٩٧٣ بسبب حادث إسقاط الطائرة الليبية صوت ممثل أميركا في المنظمة ضد القرار.

ولنفترض جدلاً أن لتدخل الولايات المتحدة لصالح إسرائيل كان له أحياناً ما يبرره مثل تدخلها عندما تداولت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مسألة إعتبار الصهيونية مساوية للعنصرية وعندما سعت دول العالم الثالث إلى إخراج إسرائيل من منظمة اليونيسكو، (*) ولنفترض كذلك بأن كل رئيس أميركي كان مخولاً من قبل الأمة بالتدخل لصالح إسرائيل بالرغم من أنه لم يكن هناك دائماً إجماع على ذلك كما حدث بصدد غزو

(*) لم يكن القرار الأميركي في ديسمبر ١٩٨٤ للانسحاب من اليونسكو نتيجة فقط لمهاجمة إسرائيل بل كان يعكس أيضاً عدم رغبة إدارة ريغن في مجابهة أيديولوجية مع الروس على منبر للأمم المتحدة. إذ كان الروس يولون اليونسكو أهمية كبيرة ويهيئون أنفسهم لاجتماعاتها. وكانوا في العادة يبزون الأميركين من المناقشات والتغطية الصحفية خارج الولايات المتحدة.

لبنان ١٩٨٢ـ بالرغم من ذلك فإنه في كل مرة انبرت فيها الولايات المتحدة للدفاع عن خروج إسرائيل على المعايير والإرادة الدولية كانت في الواقع تحطم تلك المعايير والمؤسسات التي تطبقها.

ومما يدعو إلى الأسف أن الشرق الأوسط بالذات هو أحوج المناطق إلى مثل تلك المؤسسات. فسواء أكان المرء متفائلاً أو متشائماً فلا معدى عن الاعتراف بأن اتفاقيات كامب ديفد معطلة أو ميتة. وعلى أي حال فإنها لم تعالج القضايا المتنازع عليها منذ عشرات السنين. ويرجح أن صورة الولايات المتحدة في عهدي ترومان وكندي كبلد غير متحيز كانت تسمح لها بالتوسط للتفاوض على تلك القضايا. لكن تلك الصورة أصبحت الآن جزءاً من الماضي. وليست هناك أية سابقة تاريخية لحل تلك القضايا بالمفاوضات المباشرة. فطالما كانت إسرائيل هي المهيمنة عسكرياً على المنطقة فإنها ستصر على التفاوض المباشر. وهذا أمر معروف لدى المجتمع الدولي برمته وخصوصاً لدى الدول العربية التي كانت ولا تزال ترفض ذلك. ومنطق الدول العربية بهذا الصدد واضح. إذ لا يمكن أن تقفل الباب على طرفين وبيد أحدهما بندقية وتطلب منهما التفاوض.

وعليه فلا بد من مشاركة أطراف أخرى في المفاوضات إما في مؤتمر خاص أو في مؤتمر داخل إطار مجلس الأمن الدولي. وقد يشكل المؤتمر الخاص بداية أفضل وذلك لتحاشي تكرار ما حدث في الأمم المتحدة من ضجة عند مناقشة اغتيال فولك برنادوت ومساواة الصهيونية بالعنصرية وقضايا أخرى. وقد عبر الملك حسين، وهو أحد الأطراف الرئيسية في المفاوضات، عن تفضيله القوي لمنبر آخر لإجراء المفاوضات. هذا فضلاً عن أن تشكيل المؤتمر الخاص سيكون بمثابة المحرك لجمود الموقف في هيئة الأمم المتحدة.

ومن المهم ـ كما أشار ايرفنج كريستول في مقال له بجريدة «نيويورك تايمز» ـ أن لا تكتفي الحكومة الأميركية بالانتظار والمراقبة والصبر. فمنذ اتفاقيات كامب ديفد انتهجت الحكومة الإسرائيلية سياسة الإستيطان، وفجرت ـ كما تقول التقارير ـ قنبلة نووية مع جنوب افريقيا، وأغارت على المفاعل النووي ببغداد، وضمت مرتفعات الجولان، وغزت لبنان حيث قتل عشرون ألف شخص طبقاً لإحصائيات الحكومة

اللبنانية والصليب الأحمر. فكان من الطبيعي أن يستنتج الزعماء العرب من أن أي سلام ينبثق من كامب ديفد سوف يسمح لإسرائيل باستخدام قوتها العسكرية متى وحيثما شاءت لتحقيق أهدافها العسكرية والسياسية، أو بعبارة أخرى يسمح لها بفرض سلام عبري.

والأهم من هذا أن الأحداث التي ذكرناها سوف تهييء الأجواء لتصاعد الأصولية الإسلامية والحركات اليسارية وغيرها المناهضة للحكومات في الشرق الأوسط. وقريباً لن تكون هناك دولة «معتدلة» بالمعنى الذي قصده رونالد ريغن.

وهناك تطور عسكري خطر ربما يكون أهم من هذا كله لمستقبل المنطقة، وهو انهماك سوريا ومصر في تطوير أسلحة هجومية تصل إلى العمق وذلك لردع إسرائيل عن العدوان. فالعرب يبحثون عن صواريخ موجهة بعيدة المدى لها رؤوس حربية تقليدية أو كيماوية ـ بيولوجية. وقد أكد هذا عسكريون أميركيون في القاهرة وواشنطن.

فالحرب القادمة في الشرق الأوسط لن تكون حرباً صغيرة نظيفة كما سبق لنا أن ذكرنا؛ ولن يكون مسرحها هذه المرة الصحراء وداخل بيروت ودمشق والقاهرة وحدها بل في حيفا وتل أبيب والقدس. ولهذا يجدر بنا جميعاً أن نبحث عن إطار للتفاوض حول قضايا الشرق الأوسط في الولايات المتحدة أو خارجها.

٣. رسالة الصخور والحجارة

(محاضرة أمام جمعية المساعدات لفلسطين، واشنطن، ٢٠ مارس ١٩٨٨)

الصخور والحجارة

إن الأراضي المقدسة ـ كما يحلو للغربيين أن يسموا فلسطين ـ مشهورة بحجارتها وصخورها. ويقال إن القدس ترتدي أبهى حللها عندما تغمر أشعة الشمس الغاربة أسوار المدينة القديمة ومبانيها. وفيها حصى الشوارع الذي مشى عليه المسيح في طريقه إلى الجمجمة (موضع صلب المسيح). وهناك حائط المبكى الذي يثير المشاعر، وقبة الصخرة المتألقة والمسجد الأقصى ثالث الحرمين.

لكن لم يحدث في تاريخ فلسطين أن استخدمت الصخور والحجارة لهدف اسمى من هدف الشبان الفلسطينيين الذي يمطرون بها قوات الاحتلال المدججة بالسلاح. إن عفوية هؤلاء الشبان والغضب الساطع في وجوههم ومشاركة الأطفال والشيوخ لهم ـ كل هذا تعبير متفجر للظلم الذي لحق بهم. وقد بلغت رسالتهم أوروبا وآسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية وسائر أنحاء العالم.

لدي رسالة لهنري كيسنجر واسحق شامير: لقد فات أوان التعتيم على ما يجري. لقد أدرك العالم مرة أخرى أن فلسطين هي القضية ونقطة الدائرة في النزاع العربي الإسرائيلي. فالظلم الذي يحيق بالفلسطينيين يشل الشرق الأوسط ويزعزع استقراره ويهدد باقي العالم. ولن يغير من هذه الحقيقة أي تغيير في حدود سيناء أو تلويح بعملية كامب ديفد. لا يا هنري، لقد فات أوان التعتيم.

ففي الأشهر القليلة الماضية استطاع شبان الضفة وغزة ذوو الإرادة الحديدية أن يقوموا بأكثر من مجرد تحطيم ستار التعتيم. فقد حطموا صورة إسرائيل «الدولة المحتلة الرحيمة المستنيرة».

على أن الضرر الأعظم الذي أحدثته الحجارة هو تحطيم الصورة التي كونها اليهود الإسرائيليون عن أنفسهم. فقد كانوا دائماً يرون في أنفسهم أمة لها مثل عليا انسانية. أما الآن فمن هو الإسرائيلي الذي يعتقد في قرارة نفسه بأن سياسة بلاده نحو الفلسطينيين إنسانية؟

فعندما قام الجنود الإسرائيليون بطائراتهم ودباباتهم ومدافعهم بقصف اللبنانيين والتنكيل بهم خسروا أنفسهم، وحل بهم ما حل بالأميركيين عندما دمروا القرى في فيتنام وكمبوديا ولاوس.

لكن الذين فعلوا ذلك هم الجنود. أما الإسرائيلي العادي فلم يكن يعرف ما يجري بلبنان. لكن حتى لو عرف أو ظن أنه يعرف فسوف يفعل ما كان يفعله الألماني العادي في الثلاثينات أو الأربعينات وهو أن يطرد الشكوك من ذهنه ويغمض عينيه. وكان هذا ضرورياً لتعايشهم مع أنفسهم. فأي مجتمع حديث يمكنه أن يعترف باقتراف فظائع صبرا وشاتيلا ويبقى متماسكا؟

لكن هذا لم يعد ممكناً. فأنى كان اليهودي الإسرائيلي اليوم يستطيع أن يشم رائحة الغاز المسيل للدموع وأن يسمع صراخ الضحايا. إنهم الآن يرون الدماء تسيل من رؤوس الفلسطينيات، وأذرع الصبيان المكسرة. وهكذا أخذوا يدركون ثمن الاحتلال. والأمر الآن في غاية البساطة. فإذا أراد الإسرائيليون مواصلة الاحتلال فإنهم سوف يخسرون أنفسهم.

إن إسرائيل كأمة تعرف الآن أنها منبوذة من قبل العالم. ويبدو أنها تكيفت مع هذا الوضع. لكن الأمهات الإسرائيليات الآن يدركن أنه إذا استمر الاحتلال فلن يلعب أولادهن مع أولاد العرب، كما يدركن أنهن لن يعرفن الراحة، لأن الجنود والحرس والأسلاك الشائكة وجوازات المرور ستظل في كل مكان، وأن الأجيال ستتوارث الحقد.

عندما ينظر الآباء من اليهود الإسرائيليين إلى عيون أبنائهم من الجنود الذين يستخدمون الصخور لتحطيم أذرع الفلسطينيين يدركون أنهم يموتون في داخل نفوسهم. فعيونهم غير تلك العيون البراقة المملوءة بالأمل التي نزلوا بها من السفن بعد الحرب وهم يبحثون عن وطن لهم. إنها عيون من طلب منهم أن يقتلوا المدنيين وهم ينظرون إلى وجوههم. إنها عيون جوفاء لا حياة فيها.

كيف يمكن لأولئك الجنود الشبان أن يلعبوا مع أولادهم في أفنية بيوتهم بدون أن يتذكروا ما رأوه وما فعلوه؟

الصخور والحجارة. لكنها غير كافية. إنها لا تكفي الآن للإنطلاق إلى الهدف المنشود. فالمعركة من أجل الوطن الفلسطيني ستتسع كما أعتقد وتسير في أحد اتجاهين. فقد تأخذ شكل اللاعنف المنظم مع ما يصحبه من مظاهرات ومسيرات واعتصامات وإضرابات يجري الإشراف عليها وتوقيتها بدقة للاستفادة من وسائل الإعلام ولإحراج الإسرائيليين إلى أقصى حد ممكن.

تلك هي الطريق التي سلكها المدافعون عن الحقوق المدنية للسود في جنوب الولايات المتحدة في الخمسينات والستينات. وغني عن القول بأن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سوف يرفضون التعاون مع الحكومة الإسرائيلية لمساعدتها على إخضاعهم وقهرهم.

إنهم الآن يرفضون جمع الضرائب وباستطاعتهم أن يرفضوا دفعها. وباستطاعة ١٢٠,٠٠٠ عامل من الضفة وغزة أن يرفضوا القيام بالأعمال الحقيرة في إسرائيل وأن يواصلوا مقاطعة السلع الإسرائيلية. ويمكنهم أن يقطعوا الطرق المؤدية إلى المستوطنات اليهودية غير القانونية وأن يحرموها من الخدمات الرئيسية. وبعبارة أخرى بإمكانهم أن يعطلوا كل أدوات الاحتلال في بلادهم.

وبالطبع ستكون حياة الشخص في الأراضي المحتلة في ظل العصيان المدني الشامل أكثر تعاسة مما هي عليه الآن. لكنها ستكون تعاسة هادفة. فسوف يكون الثمن الذي ستدفعه إسرائيل من جراء تعبئة جنود الاحتياط والمحافظة على النظام وتأمين الخدمات الأساسية للمستوطنات مخيفاً. وسوف تكون تغطية الإعلام لذلك كثيفة متواصلة إلى حد لا يحتمله اليهود في العالم بأسره.

هناك بالطبع طريق آخر. فقد يقرر المتظاهرون أن يجابهوا العنف بالعنف. وقد تؤدي الصخور إلى زجاجات مولوتوف الحارقة، ومن بعدها القذائف والبنادق القديمة، ثم الألغام والبنادق الجديدة، وأخيراً القذائف الصاروخية والحرب الأهلية الشاملة.

ومن الذي سيفاجأ إذا اختار الشبان الفلسطينيون هذا الطريق لا طريق العصيان

المدني السلمي؟ ولم لا يختارونها؟ ففي شريعة من يجوز أن يواجه القروي العربي الأعزل مستوطناً يهودياً مدججاً بالسلاح؟

وبالطبع فإن نظرة الغربيين إلى المجابهة الفلسطينية الإسرائيلية سوف تتغير إذا تسلح الفلسطينيون. فسوف يشيرون إلى المسلح اليهودي بأنه «جندي احتياط» وإلى المسلح العربي الفلسطيني بأنه «إرهابي».

لكن أعتقد أنه لن يكون لهذا أهمية في الضفة الغربية وغزة. فمؤخراً تعلم الفتيان الفلسطينيون الذي يخرجون إلى الشوارع درساً مهماً، وهو أن الذين يخشون ما يقوله الناس لا يستطيعون تغيير العالم.

ولماذا يأبهون لما يقوله العالم طالما أن الذين كانوا بالأمس ولا يزالون إرهابيين بالفعل ـ لا وطنيين مثلهم ـ هم الآن رؤساء وزارات ودول! ألم يكن شامير بالأمس القريب عضواً في عصابة شتيرن وبيغن في عصابة الأرغون؟ ألم تقم هاتان العصابتان بقتل الجنود الإنجليز ووسطاء هيئة الأمم، وبتدمير القرى العربية بقصد طرد سكانها والاستيلاء عليها؟ ترى هل كان هؤلاء الإرهابيون يأبهون لما كان يقال عنهم في نيويورك ولندن وحتى في يافا؟ طبعاً لا.

وعلى أي حال فإن شامير لم ينس أساليب الإرهاب. فمؤخراً كتب صحفي أميركي معروف تقريراً يصف فيه إستناداً إلى ما شاهده بنفسه ما يفعله الجيش الإسرائيلي بالقرى العربية في الضفة الغربية عندما يقوم أهلها بالمظاهرات. يقول:

«بين التاسعة مساء ومنتصف الليل تداهم القوات الإسرائيلية القرية أو المخيم الذي «أساء السلوك» خلال النهار، فتلقي القبض على جميع الفتيان والشبان وتسوقهم إلى ملعب كرة القدم أو فناء المدرسة. وتقوم بمساعدة المخبرين أو جزافاً إذا لم يكن هناك مخبرون باختيار من تزعم أنهم كانوا قادة المظاهرة، وتجبرهم على الركوع أمام الآخرين وتضربهم بلا رحمة. ثم تبقيهم جميعاً بضع ساعات أو طيلة الليل يعانون من البرد قبل أن تسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم. على أنها تعدهم بالعودة في الليلة التالية، وتأخذ «زعماءهم» وتلقي بهم في السجن لمدة ستة أشهر بلا محاكمة. وأحياناً تسوقهم جميعاً مسافة ثلاثين كيلومتراً قبل أن يعودوا مشياً على الاقدام إلى بيوتهم».

إذا لم يكن هذا الذي يفعله جيش نظامي بالمدنيين هو الإرهاب بعينه فلا أدري ما هو.

وإذاً أضفنا إلى هذا قطع الماء والكهرباء والتلفون لمعاقبة مناطق بأكملها واستخدام الذخيرة الحية بلا تمييز خلال الاضطرابات فمعنى ذلك أن الجيش الإسرائيلي يشن حرباً شاملة على المدنيين العزل بلا تمييز. وفي اعتقادي أن عدم قيام الجيش الإسرائيلي باستخدام النابالم والقنابل العنقودية والأسلحة الحارقة التي استخدمت بلبنان يعود إلى سبب واحد وهو الخوف من إيذاء المستوطنيين اليهود.

إذا ما الذي ستشهده فلسطين في الشهور أو السنين القليلة القادمة؟ نهج مارتن لوثر كنج أم نهج مناحيم بيغن؟ لست أنا أو أنت هو الذي يقرر ذلك. ولن يقرره البيت الأبيض أو الكرملين. وحتى الحكومة الإسرائيلية لا تستطيع تقريره. فكل ما باستطاعتها أن تفعله هو أن تصعد العنف إلى الحد الذي يدفع أصحاب القرار في هذا الاتجاه أو ذاك.

لا، إن الذين ينبغي أن يقوموا بالإختيار بين النهجين هم أولئك الذين يتوقف مصيرهم إلى حد كبير عليه. إنهم أولئك الفتيان الذين يملأون الشوارع الآن. فالذين يواجهون البنادق هم أصحاب الحق في الإختيار.

لكن ليس معنى هذا أنه ليس للفلسطينيين في أوروبا وأميركا وبين العرب أني وجدوا ملايين المناصرين لدولة فلسطينية حرة مستقلة دور يلعبونه.

فإذا وقع الإختيار على العصيان المدني فيمكننا مواصلة الكتابة والحديث ورفع لواء المعارضة لما يجري في وسائل الإعلام الأميركية المحلية والقومية. أجل، يمكننا مواصلة ذلك إلى أن نصم آذانهم. وينبغي أن تكون كل جمعية من جمعياتنا وسيلة للفت الأنظار إلى معاملة العرب غير الانسانية في الأراضي المحتلة. كما ينبغي تذكير كنائسنا وجامعاتنا ومنظماتنا المدنية باستمرار بالجرائم التي ترتكب في فلسطين، والكتابة إلى منظمات حقوق الإنسان وملاحقتها والتظاهر ضدها إلى أن تتصدى لانتهاك حقوق الانسان في فلسطين كما تفعل بالنسبة لجنوب افريقيا.

وينبغي أن لا يسمح لشامير أن يشعر عندما يسافر من إسرائيل إلى الأقطار

الأخرى كأنه في نزهة. فلا أعتقد أنني رأيت منظراً أجمل من منظر مئات المتظاهرين خارج البيت الأبيض في الأسبوع الماضي خلال زيارته لواشنطن. إذ يجب أن يعلم الأميركيون أن كورت فالدهايم لم يفعل شيئاً سوى أنه عندما علم بالجرائم التي كانت ترتكب بحق الانسانية في النمسا في الأربعينات لم يفعل شيئاً لوقفها. أما أسحاق شامير فإنه كان ولا يزال يأمر جنوده باقتراف الجرائم ضد الانسانية (المادة الثالثة من معاهدة جنيف عام ١٩٤٩).

لكن ماذا سيحدث إذا وقع الإختيار على النهج الآخر؟ ماذا سيحدث إذا رفض الشبان الفلسطينيون الاكتفاء باستخدام الحجارة ضد الذين يطلقون النار عليهم ويقتلونهم؟ ماذا سيحدث إذا سعوا إلى الحصول على أسلحة حديثة وتدربوا على استخدامها وبلغ القتال في مستواه بالضفة الغربية وغزة إلى مستوى الحرب الأهلية؟ ماذا سيكون عندئذ دورنا نحن الذين نريد أن تأخذ العدالة مجراها في ذلك الجزء من العالم؟

أعتقد أن الجواب واضح. ففي إسرائيل قطاع واسع من الشعب ينادي بطرد العرب وبالموت لأولئك الذين يرفضون أو يقاومون. وفي حين أنني لا أعتقد أن السوفييت أو الأوروبيين أو حتى الكثيرين من الأميركيين مستعدين لرؤية ما يحدث بدون أن يتدخلوا في نهاية المطاف، فإن الوقت الذي قد يمر قبل تدخلهم قد يكو ن طويلاً ، وقد يشهد قيام الفرق المدرعة الإسرائيلية بمهاجمة ما تبقى من شعب فلسطين العربية. وإذا كان هناك من يعتقد أن قوات الدفاع الإسرائيلية لا تقوم بذلك أو أن الكونجرس الأميركي أو الإدارة الأميركية سوف تتدخل لمنع ذلك، فلا بد أنه كان نائماً خلال عامي ١٩٨٢و١٩٨٣ بينما كان الجنرال أريل شارون يشن حرب إبادة على الجماعات الفلسطينية في لبنان.

إن من حق أي مجتمع أن يقاوم بالقوة سياسة «شعب بلا أرض نحو أرض بلا شعب». وعليه فإن لعرب فلسطين الحق في أن يستعدوا لهذا الاحتمال. وعلى أولئك الذين ينادون بتطبيق العدالة في المنطقة أن يساعدوهم على ذلك.

وليس سراً أن كل سلاح حديث معروض للبيع في سوق السلاح. وكل ما هو مطلوب للحصول عليه هو المال. فالتجربة في لبنان، وخصوصاً في جنوب لبنان، أظهرت بوضوح كيف يمكن استخدام هذه الأسلحة للفتك بتجمعات القوات

الإسرائيلية. وهل هناك ما يمنع الفلسطينيين والعرب والأجانب المتعاطفين في سائر أنحاء العالم من مساعدتهم؟ بل ما الذي يمنعهم حتى من القتال معهم؟

فعندما شعر اليهود الأميركيون في عام ١٩٤٨ بأن يهود فلسطين في خطر، عرفوا كيف يساعدونهم وساعدوهم. فلماذا يكون الوضع مختلفاً بالنسبة للفلسطينيين في الخارج؟ ولا أقصد بهذا أن القتل الجماعي وطرد السكان من الضفة وغزة شيء حتمي. لكن من الذي يطلع على سجل إسرائيل في لبنان ويستبعد قيامها بذلك؟

وربما كانت أفضل طريق لمنع الكارثة هو أن يدرك اتباع أريل شارون وكاهانا أن أية محاولة لطرد العرب سوف تلقى مقاومة مسلحة عنيفة من قبل مقاتلين مدربين. وتلك هي الطريقة التي طُردت بها إسرائيل من لبنان فالعين بالعين، والسن بالسن.

٤ . المحادثات الأميركية الفلسطينية : خطوة أولى

(مجلة أميركان أرب أفيرز ـ Amerixan Arab Affairs عدد ٢٧ ، شتاء ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)

في شهر نوفمبر الماضي قمت بزيارة لمجلة «أميركان أرب أفيرز» (الشؤون العربية الأميركية) للإجتماع مع هيئة تحريرها ومناقشة موضوع المقال وهو: نصيحة للإدارة الأميركية الجديدة. وبالطبع لم أكن الوحيد الذي يتقدم بالنصائح لها. فهناك معهد بروكنجز، ومركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، وعدد آخر من مؤسسات واشنطن المعنية بالسياسة الخارجية الشرق أوسطية. على أني لم ألبث أن قررت التركيز على فكرة أساسية وهي مخاطر وقوفنا موقف المتفرج في الشرق الأوسط وخصوصاً بالنسبة للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي المتفجر.

وكان الوقت مناسباً جداً لإثارة هذا الموضوع. فإدارة ريغن لم تنجح في معالجة هذا النزاع. وبدا أن إدارة بوش ستكون مشغولة بعجز الميزانية. وكذلك فإن الإصرار الأميركي الإسرائيلي التقليدي على المفاوضات المباشرة و «الخيار الأردني» تحطما عندما أعلن الملك حسين في شهر يوليو الماضي أنه لن يكون له دور في هذه العملية. وأخيراً كان من المتوقع أن تسفر الإنتخابات الإسرائيلية في أوائل نوفمبر عن تثبيت محور شامير ـ شارون في الليكود الذي يقاوم بعناد أي شكل من أشكال الرعاية الدولية للمفاوضات. وعليه فإن إدارة بوش لم تكن بحاجة إلى أعذار لتحذو حذو إدارة ريغن فلا تحرك ساكناً.

فقررت أن يتناول المقال العوامل التي تدفع الشرق الأوسط بقوة نحو الحرب، والتطورات العسكرية في المنطقة التي ستجعل الحرب وبالاً على المدنيين وربما سببت كارثة للعالم كله. وسنترك للمؤسسات مهمة التفكير في القضايا القانونية والتحالفات والأمور الإجرائية ونكتفي بتحذير صانعي السياسة الشرق أوسطية في إدارة بوش من النزول عند رغبة أولئك الذين سيشيرون عليها بالانتظار والترقب.

تاريخ مختصر للترقب والانتظار

لن تغفر الأجيال القادمة للولايات المتحدة دورها في إطالة النزاع العربي الإسرائيلي. فقد ظل الرؤساء الأميركيون أربع عشرة سنة وهم أسرى ذلك الموقف الذي حدده هنري كيسنجر من قضايا المنطقة ويقضي بتسليح إسرائيل، وعرض الوساطة الأميركية، والرفض القاطع لإجراء محادثات مع أحد أطراف النزاع، وهو الطرف الفلسطيني. وهذا ألزم الولايات المتحدة بأن لا تقوم بأي اتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولما كانت المنظمة هي الممثل الوحيد للفلسطينيين فقد كان معنى ذلك أن لا تقيم الولايات المتحدة أية صلة معهم.

وسرعان ما اكتسبت هذه «الوصفة» الكيسنجرية أهمية كبيرة في السياسة الأميركية الداخلية. فصارت وسائل الإعلام ومختلف المنظمات الأميركية تطالب المرشحين للرئاسة والكونجرس باتخاذها شعاراً لحملاتهم الإنتخابية. وما لبثت أن أصبحت قاعدة مقررة، واعتقد البعض أنها أصبحت قانوناً. وكان من الطبيعي أن تتولد منها قاعدة أخرى وهي أن الحكم على ما إذا كان قد حدث «اتصال» مع منظمة التحرير، أو ما إذا كان الذي جرى الإجتماع معه مسؤولاً فيها ينبغي أن يترك لإسرائيل أو اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

لكن إذا نظر المرء إلى قاعدة كيسنجر في ضوء مصالح أميركا في الشرق الأوسط وجدها مصطنعة وواسعة الدلالة، وجامدة إلى حد أن المسؤولين الأميركيين الذين كانوا يحاولون أن يقوموا بدور بناء في التوسط بين أطراف النزاع أخذوا يخرجون عليها.

وهذا ما فعله سفير أميركا إلى هيئة الأمم أندرو يونغ الذي هوجم بسبب اتصاله بمسؤول في منظمة التحرير عام ١٩٤٩، فاضطر إلى الإستقالة.

وفي عام ١٩٧٨ ـ١٩٧٩نجح جيمي كارتر في الجمع بين زعيمي مصر وإسرائيل للتفاوض على معاهدة ثنائية و «إطار» لحل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي يعالج القضية الفلسطينية، ويضع برنامجاً للمفاوضات المقبلة التي سيشارك فيها «ممثلون للشعب الفلسطيني». ولا بد لنا إنصافاً لكارتر أن نقول بأنه سعى أكثر من أي رئيس آخر إلى التوصل إلى تسوية عادلة لقضيتهم. لكن استبدل حقهم في تقرير المصير بالحكم

الذاتي. وأخيراً وبالنظر إلى تصلب بيغن فإن الإجتماعات المقررة بشأن فلسطين في إطار السلام تعطلت. وشغل كارتر في عام ١٩٨٠ بإعادة انتخابه وبأزمة رهائن السفارة بطهران، فتخلى عن «إطار السلام» وعن السادات وتركهما يواجهان مصيرهما. أما إدارة ريغن فقد ظلت طوال سبع سنوات وأحد عشر شهراً تتجاهل الفلسطينيين. وكان نسف مقر المارينز ببيروت في عام ١٩٨٢ وفشل خطة ريغن للسلام في العام التالي بمثابة لطمة كبيرة لها. ولم يستطع ريغن أن يحقق شيئاً من وراء إعادة انتخابه في عام ١٩٨٥ وشعبيته الكبيرة ومناصرته أو حتى خضوعه الأعمى لحكومة الليكود. وبذلك وصلت إدارته إلى طريق مسدود في الشرق الأوسط.

وأخيراً وعندما تصدى المستر شولتز لعملية السلام في أوائل عام ١٩٨٨، كان واضحاً للجميع بما في ذلك حكومات المنطقة بأن ذلك لم يكن إلا مناورة تستهدف دعم حملة بوش الإنتخابية، وأنه لم ينطو على أي التزام صادق بالتوسط من أجل السلام. إذ قام بجولة في الشرق الأوسط بدون أن يحمل أية اقتراحات، واستقبله الجانبان بالإحتقار الذي تستحقه محاولته.

تهيئة الجو للإنطلاقة الحقيقية

كان إعلان شولتز الدرامي في ١٤ ديسمبر بأن الولايات المتحدة سوف تقيم اتصالات مع منظمة التحرير صدمة عنيفة لأصدقاء أميركا في إسرائيل، وأصدقاء إسرائيل في أميركا. ولتخفيف الصدمة وإزالة أية آثار سلبية عن الرئيس المرشح بوش، أخذ شولتز ومساعده ريتشارد ميرفي في الأيام التالية يقللان من شأن الخطوة. فذهبا إلى أنه ليس فيها شيء جديد، وذلك لأن حكومة الولايات المتحدة كانت منذ عام ١٩٧٥ تنتظر بصبر من ياسر عرفات (١) أن يقبل قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ (٢) أن يسلم بكل صراحة بحق إسرائيل بالوجود (٣) أن يشجب الإرهاب.

والواقع أن المجلس الوطني الفلسطيني الذي اجتمع في الجزائر قبل ذلك بشهر اتخذ قرارات تحقق تلك الشروط التي وضعها هنري كيسنجر قبل ثلاث عشرة سنة. وأصدر عرفات بعد ذلك بيانات توضيحية في ستوكهولم وجنيف أسهمت في التأكيد على موقف المنظمة وإرضاء الأميركيين، ونالت تأييداً قوياً من قبل حسني مبارك في مصر وبعض الزعماء الأوروبيين. وتطلبت الخطوة الأخيرة نحو أسبوعين من الدبلوماسية

المكوكية المكثفة بين شولتز وعرفات عبر جهود سفير السويد إلى واشنطن الكونت ولهلم وتشمايستر.

على أن هذه الأحداث كانت نتيجة لا سبباً لهذه الانطلاقة. فقد بلغ هذا التحول التاريخي الذي شهدته الجزائر وواشنطن ذروته في نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٨ على أثر سلسلة من الأحداث غير المترابطة التي جرت خلال السنة السابقة وهي:

* أثبتت الإنتفاضة في الأراضي المحتلة للعالم بأن عامة الفلسطينيين على استعداد للموت في سبيل الإستقلال والحرية. وأدت الطريقة التي كانوا يموتون فيها وهي مواجهة المدنيين للجنود المدجّجين بالسلاح بالحجارة إلى عزل إسرائيل دبلوماسياً وأدبياً في العالم. فإذا كانت الحكومات العربية قد فشلت في حمل الجمعية العامة للأمم المتحدة على اتخاذ قرار بأن الصهيونية عنصرية، فقد نجح جيش الدفاع الإسرائيلي في إقناع العالم بأن الصهيونية وحشية.

* وفي يوليو ١٩٨٨ قام الملك حسين من طرف واحد برفض «الخيار الأردني» عندما أعلن بكل صراحة بأنه لن يتحدث باسم الفلسطينيين في أي ظرف وتحت أية مظلة. فخيم على واشنطن وتل أبيب صمت لم يقطعه سوى تصريحات فيهما مثل «إن الملك لا يعني ما يقول» و «إنه قد يغير موقفه». وعندما حل شهر ديسمبر ١٩٨٨ أدرك رونالد ريغن وجورج شولتز أن الملك عند كلمته.

* في يوليو ١٩٨٨ قبلت إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذي يدعو إلى التفاوض على تسوية للحرب مع العراق. وتبين أن المساعدات شبه المكشوفة التي قدمتها إسرائيل بحماسة لإيران لم تقربها قيد أنملة من الإمام الخميني. والحقيقة هي أن الإمام الخميني قد يستبدل الشيطان العراقي بالشيطان الإسرائيلي.

وخرجت العراق من الحرب بأقوى الجيوش في الشرق الأوسط وأكثرها دُربة، وبأفضل قوة جوية في العالم العربي، وبأسلحة كيماوية بيولوجية وصواريخ موجهة بعيدة المدى. وإذا تم تطوير فعالية هذه الصواريخ بحيث تعادل صواريخ س س ـ ٢٢ وس س ـ٢٣ السوفييتية فإنها تصبح مصدر تهديد لأمن إسرائيل. وهذا في حد ذاته سبب آخر يدعو إسرائيل إلى التفاوض على السبب الرئيسي للنزاع العربي الإسرائيلي الذي يشعل فتيل الحرب.

* طوال عام ١٩٨٨ كانت الحكومة الأميركية تتلقى سيلاً من المعلومات من دوائر استخباراتها عن انتشار الصواريخ في الشرق الأوسط. إذ كانت مصر وإيران وليبيا والسعودية وسوريا تشتري الصواريخ الصينية. وكانت سوريا قد بدأت بنصب الصواريخ المتقدمة السوفييتية الصنع، وأخذت العراق بتطوير مخزونها الضخم من صواريخ سكود ـ ب. وأجرت إسرائيل تجربة على جيريكو ـ ٢ الذي كان جزءً مما سرقته من الولايات المتحدة. وفي تلك الأثناء كانت سوريا والعراق وإسرائيل توسع ما لديها من مصانع للأسلحة الكيماوية. وبدأت ليبيا ببناء أول مصنع كيماوي بيولوجي قرب طرابلس. ومن الواضح أن هذا كله ألقى بظلاله على تفكير شولتز. ففي يوليو وخلال زيارة له إلى الصين أثار بقوة موضوع بيع الأسلحة الصينية لأقطار الشرق الأوسط. وشجب الجمعَ بين الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة الكيماوية التي قال بأنها تزيد القدرة على تدمير المناطق غير المستقرة.

* من غير المحتمل أن يعترف أي مسؤول كبير في إدارة ريغن بأنه كان للتخفيف من حدة التوتر بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي عام ١٩٨٨ أي أثر في اتخاذ قرار بالدخول في محادثات مع الفلسطينيين. لكن الأمر غير مستبعد. ومهما يكن من أمر فقد كانت إدارة ريغن طوال الفترة تعتبر إسرائيل ركيزة استراتيجية في صراعها مع السوفييت. أما الآن فلم تعد هناك حاجة إلى مثل تلك الركيزة.

لقد نصّت مذكرة التفاهم الأميركية الإسرائيلية (نوفمبر ١٩٨١) على أن التعاون الإستراتيجي الوارد فيها يستهدف درء «تهديد الإتحاد السوفييتي أو القوى التي يسيطر عليها الإتحاد السوفييتي خارج المنطقة. . .»

وشدد غورباتشوف في خطابه بديسمبر أمام الجمعية العامة على استعداده للمشاركة في المفاوضات لتسوية الأزمات الإقليمية عبر الأمم المتحدة. وانتقد بشدة قرار شولتز برفض منح عرفات تأشيرة دخول للولايات المتحدة « . . . في وقت وضح فيه الإتجاه الإيجابي إلى حل أكثر النزاعات الإقليمية الأخرى بمساعدة الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة». وكان هذا تذكيراً لطيفاً لإدارة ريغن بأن هناك سبلاً أخرى للسلام والأمن في الشرق الأوسط غير الإستمرار في تسليح إسرائيل بشكل غير معقول وباهظ التكاليف.

* إن نتيجة الإنتخابات الإسرائيلية التي جرت في شهر نوفمبر أوضحت بجلاء لإدارة ريغن أن على الولايات المتحدة أن تنتظر إلى أن يتجمد الجحيم قبل أن تبدي إسرائيل أية مرونة بالنسبة للقضية الفلسطينية. ولا يستبعد أن شولتز وميرفي وغيرهما من المسؤولين في تلك الإدارة والمعنيين بشؤون الشرق الأوسط كانوا شديدي الأمل بأن يؤدي انتصار بيريز في الإنتخابات في أول نوفمبر إلى القيام بالخطوات الأولى نحو التفاوض خلال الأيام الأخيرة من عهد ريغن. وكان من شأن هذا لو حدث أن يولد الإنطباع أو يسمح بالقول بأنه تحقق آخر الأمر بعض النجاح في السعي إلى حل.

ولسوء حظ فريق الإدارة الأميركية أن بيريز لم ينجح. ومما يبعث على السخرية أن إحدى المنافع الجانبية للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية تجلت في إسرائيل ذاتها. فلا شك في أن الليكود كان سيؤلف مع شاس الديني وحزب أغودا اليميني أشد الحكومات محافظة في تاريخ إسرائيل لولا أن شبح المحادثات بين المسؤولين الأمريكيين والمسؤولين في منظمة التحرير كان يهدد بهدم المعبد الثالث.

وأخيراً غلبت الواقعية على إدارة ريغن. فعندما أعلن جورج شولتز في ١٤ ديسمبر أن الولايات المتحدة ستقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية قلب رأساً على عقب عشرين سنة من محاولات الأميركيين والإسرائيليين المستمرة والفاشلة لإيجاد أو عند الضرورة لخلق زعامة فلسطينية أخرى. وعليه فإنه لم يعد بإمكان الحكومة الأميركية أن تتظاهر بأنها ستنجح بعد وقت قصير.

أولاً، لا تستسلموا

عندما أُسقطت طائرة بان أميركان خلال رحلتها رقم ١٠٣ في اسكتلندا في ظروف بدت أول الأمر غامضة جداً، أخذ «خبراء الإرهاب» في أميركا وأوروبا يتساءلون كالعادة «من المستفيد من العملية؟». وممن اشتبه بأنهم وراءها الجماعات الموالية لإيران وذلك رداً على إسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في الخليج في شهر يوليو السابق. واشتبه كذلك في الفصائل الفلسطينية المنشقة التي كانت تحاول نسف المجلس الوطني الفلسطيني الذي يرمي إلى التفاوض على تسوية مع إسرائيل. ومن الملاحظ هنا عدم وجود أي ذكر للكيان الذي كان سيجني أكبر الفائدة من وراء إسقاطها وهو حكومة إسرائيل.

لست أقصد بهذا القول بأن إسرائيل هي التي أسقطتها وإن كان هذا أحد

الإحتمالات التي تقوم السلطات البريطانية والأميركية بالتحقيق فيها. فما أقصد قوله هو أن الكثيرين يودّون أن تتراجع الولايات المتحدة عن قرارها بالتحدث إلى الفلسطينيين، وعليه فإنهم على استعداد لاعتبار عرفات والمجلس الوطني الفلسطيني مسؤولين عن أعمال الإرهاب.

وفي الأيام التي تلت كارثة البان أميريكان قام موشي أرينز مراراً وعلناً وببراعة بالتحدث عنها في إطار عدم الثقة بالفصائل الفلسطينية. وذهب أرينز إلى أبعد من ذلك، فألمح إلى أن العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير هي المسؤولة بشكل أو بآخر عن ازدياد العنف (ولكن بلا تحديد).

ويجدر بإدارة بوش أن تتوقع في جلسة الكونجرس الحالية العديد من محاولات إسرائيل واللوبي الإسرائيلي وأصدقاء إسرائيل في الكونجرس إلغاء القرار الذي اتخذ في١٤ ديسمبر. ويمكن التنبؤ بوقوع حوادث إرهابية أخرى، وقيام الكثيرين بإقناع بوش بأنها من صنع الفلسطينيين.

وبالرغم من مشاركة حزب العمل في الحكومة الإئتلافية فإن هناك معارضة جماعية لإشراك منظمة التحرير في أية مفاوضات وتحت أية مظلة. وكثيراً ما نسمع بأنه لا يمكن التفاوض إلا إذا تغيرت الزعامة الفلسطينية. على أن عكس هذا هو الصحيح. فلا يمكن التوصل إلى حل إلا بعد تغير القيادة الإسرائيلية الحالية. وقد يجد بوش نفسه ملزماً بمجابهة هذا الواقع وإشهار أقوى سلاح لديه لحمل إسرائيل على الإذعان وهوالسلاح الإقتصادي خصوصاً وأن اقتصاد إسرائيل آخذ في التدهور. والحقيقة هي أنه لا تنقصه المبررات لاستخدامه. فالعجز في الميزانية الأميركية يجعل من المساعدات الأميركية الضخمة المتزايدة لإسرائيل عبئاً ثقيلاً. هذا فضلاً عن أنها استدعت تخفيض المساعدات لدول العالم الثالث الذي هو أحوج إليها لا لفقره فحسب، بل نظراً لديونه الخارجية وخصوصاً للبنوك الأميركية.

وما أريد قوله هو أن باستطاعة بوش إذا أراد أن يبين لقادة إسرائيل أن الأسس التي يستندون إليها في تعنتهم لم تعد قائمة. وقد يبدو هذا غير واقعي في ضوء سجل الكونجرس واللوبي الإسرائيلي ومعارضتهما لأي شيء من ذلك القبيل. لكن الوضع سيختلف بعد أن تتدفق الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية والكيماوية على

المنطقة، وبعد أن تقوم قيادة عربية موحدة، وبعد سقوط واحدة أو أكثر من الدول العربية «المعتدلة» وبعد أن يضطر زعماء الإنتفاضة في الأراضي المحتلة إلى استخدام الأسلحة النارية وقيام القوات الإسرائيلية بالرد على ذلك بطرد أعداد كبيرة من سكانها، وبعد أن يتولى الأصوليون المسلمون (حماس) قيادة الإنتفاضة الخ. فالواقع أنه ليس هناك وضع راهن في الشرق الأوسط. فالوضع القائم شديد الإنزلاق. وقد بدأ الإنزلاق بالفعل. والواقعية في آخر الأمر شيء نسبي.

كيف يبدأ العمل

لقد خطت إدارة ريغن الخطوة الأولى الصعبة وهي بدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد ذلك بوقت قصير اقترحت القيادة الموحدة للإنتفاضة على الدبلوماسيين الأميركيين الذين كانوا يقومون بزيارة للضفة الغربية عقد هدنة مع إسرائيل مقابل إطلاق سراح المساجين من رجال الإنتفاضة وإجراء انتخابات بلدية حرة. والواقع أن شامير نفسه كان قد اقترح إجراء انتخابات كخطوة نحو الحكم الذاتي المحدود الذي يتصور قيامه في بعض المناطق المحتلة.

وعليه فإن هناك مجالاً للتفاوض بالرغم من الإختلاف بين الموقفين إزاء الإنتخابات. ويمكن لإدارة بوش أن تقترح وقفاً لإطلاق النار (أي وقف المظاهرات) ثم إجراء انتخابات بإشراف الأمم المتحدة لانتخاب رجال الإدارة المحلية وممثلين لحضور مؤتمر دولي للسلام. ومن شأن هذا أن يحل قضية تحدث المنظمة باسم الفلسطينيين، لأن المسؤولين في المنظمة يستطيعون خوض الإنتخابات.

ولإقناع الإسرائيليين بقبول دور أوسع للإنتخابات في المناطق المحتلة، يمكننا أن نزيل مخاوفهم بالبدء بتحديد تصورنا للترتيبات الأمنية الثنائية بين الدولتين إذا تمت التسوية على هذا الأساس، وتصورنا كذلك للمساعدات المالية التي نستطيع تقديمها للنهوض بمشاريع التنمية في الدولتين وباقي المنطقة.

وفي أواخر فبراير وبينما كان جيمس بيكر يشارك في تشييع جنازة، كان إدوارد شيفرنادزه قد أنهى جولة له في الشرق الأوسط استغرقت عشرة أيام وطرح خلالها تصوره لمؤتمر سلام دولي بإشراف الأمم المتحدة. وذكر أن ميخائيل غورباتشوف يمنح الأولوية للنزاع في الشرق الأوسط في جدول أعماله. وأشار إلى مخاوف إسرائيل الأمنية فقال إن

الإتحاد السوفييتي مستعد لإعادة العلاقات الدبلوماسية معها وللمشاركة في ضمان أمنها في المستقبل. وكان أكثر صراحة بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية فقال: «لم تبق هناك أدنى حجة لإسرائيل لرفض البدء بحوار مع المنظمة التي اعترف المجتمع الدولي بأسره بأنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». ثم أضاف موجهاً كلامه لبوش وبيكر: «لقد أصبح الشرق الأوسط عقبة كبرى في طريق السير قدماً بعملية نزع الأسلحة... وقد يؤدي عاجلاً أو آجلاً إلى مواجهة نووية».

وسبق لبوش أن قال بأن دور السوفييت في المنطقة كان محدوداً لأنهم هم الذين أرادوا له أن يكون كذلك. لكن من الواضح الآن أن موقفهم قد تغير. ويمكن للإدارة الأميركية الجديدة أن ترد على هذه البادرة إما بمتابعة سياسة ريغن في سنوات عهده الأولى ـ وذلك بتسليح إسرائيل وتجاهل السوفييت والتمتع برؤية الوضع الراهن المفروض بالقوة ـ وإما بالتعاون مع غورباتشوف بجمع أطراف النزاع حول مائدة المفاوضات ووضع جدول للأعمال.

هناك اتجاه واضح إلى الحرب والفوضى في الشرق الأوسط ناجم عن فشل إدارة ريغن في الحد من إمداد إسرائيل بالأسلحة وتقديم المساعدات لها وتزويدها بمعلومات دوائر الإستخبارات، في حين أنها تجاهلت بالكلية مطالب الفلسطينيين المشروعة. ولكنها قامت في الساعات الأخيرة من عهدها بإتاحة الفرصة لبوش للقيام بدور إيجابي في المنطقة. فإذا اغتنم بوش الفرصة فإنه قد يحقق إنجازاً مذهلاً خلال السنة الأولى من حكمه.

وقد يكون القارىء قد شعر أنني لم أصوت للرئيس بوش في انتخابات الرئاسة. لكن إذا قدم البرلمان النرويجي جائزة نوبل من أجل حل النزاع العربي الإسرائيلي فإنه سوف يسرني أن أرى بوش و/ أو بيكر يقتسمانها مع الإتحاد السوفييتي.

٥ . أعمق الأسرار في الشرق الأوسط

(كريستشيان سينس مونيتور ـ Christian Science Monitor ٢ فبراير ١٩٨٩)

كثيراً ما لجأ الذين يعارضون التوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي معارضة أساسية إلى الاستعاضة عن مناقشة الموضوع برفع شعار واحد وهو: «عليهم أولاً الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود». على أنه كان لا بد لهذا الشعار أن ينهار حالما «يعترفون» بإسرائيل. ومن المؤكد أن ياسر عرفات أعلن ذلك الاعتراف في ديسمبر خلال مؤتمر صحفي عقده في جنيف.

لم يسبق لأحد أن أعلن ذلك الاعتراف بمثل ذلك الصدق الذي اتسم به إعتراف عرفات. وجاء رد الولايات المتحدة على كلمات عرفات السحرية واضحاً وصريحاً عندما أعلن شولتز أنه من الممكن البدء بالإتصال المتبادل بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. إلاّ أن أسحاق شامير وكتلته من الليكود أدركوا تماماً أن محور مفاوضات السلام سيكون وضع «اليهودية والسامرة» ـ أي الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ بالضفة الغربية ـ في القانون والدبلوماسية الدوليين. وتساءلوا عما يدعوهم إلى التفاوض على أراض بحوزتهم خصوصاً وأن الله قد شاء أن تكون لهم.

ولجأ اسحاق شامير رئيس الوزراء وموشي أرينز وزير الدفاع في الحكومة الائتلافية الجديدة إلى حجة أخرى وهي أن إنشاء أية حكومة فلسطينية سيهدد دولة إسرائيل. وذهبا إلى أن إنشاء دولة «فلسطين» في الضفة الغربية وغزة سوف يشكل قاعدة لاستعادة عكا ويافا وبئر السبع من إسرائيل.

إن هذه الحجة في ظاهرها معقولة. فمن المؤكد أن الحروب الستة التي شهدها الشرق الأوسط، وتنكيل إسرائيل بالقائمين بالانتفاضة التي تجاوزت سنة ونصف سنة

من عمرها، خلقت عداء شديداً إلى حد لا يسمح إطلاقاً بتعايش «فلسطين» مع إسرائيل.

وأغرب ما يتعلق بهذه القضية سر يمكن اعتباره سر الأسرار في الشرق الأوسط. فقد حرص أصحابه على كتمانه إلى حد أن الناس هنا لم يسمعوا به، بالرغم من أن كثرة من الإسرائيليين يعرفونه ويناقشونه. وبالرغم من أن الزعماء العرب يترددون في الاعتراف به، فإن جميع الزعماء الفلسطينيين يعتبرونه أمراً مسلماً به، أما السر فهو أن الدولة الفلسطينية بعد إنشائها بخمس سنين ستكون علاقاتها مع إسرائيل أوثق من علاقاتها بأية دولة عربية.

لماذا يا ترى؟ بكل إيجاز بسبب «المصلحة الذاتية». فعندما تعود فلسطين فسوف تكون بلداً زراعياً وسوقاً طبيعياً لجارتها اليهودية الصناعية. وسوف يكون اتصال الضفة الغربية بالبحر عبر إسرائيل. هذا فضلاً عن وجود عامل آخر وهو الماء. فإسرائيل وفلسطين تشكلان خطاً واحداً لتقسيم المياه، ولا بد لأي خطة ناجعة لاستغلال المياه الجوفية أن تكون إقليمية. كما أنه يتعين أن تتسم جميع المشروعات لمساعدة الدولتين سواء أكانت أميركية وأوروبية أم خليجية بالطابع الاقليمي.

بل إن التاريخ ذاته سيكون عاملاً في تقارب الدولتين. فالفلسطينيون المسلمون في إسرائيل مواطنون من الدرجة الثانية. وما يقدم إليهم من خدمات صحية وتعليمية وأجور عملهم أدنى بكثير في مستواها مما يقابلها لدى اليهود. وتعتبر إسرائيل وجودهم فيها مجازفة أمنية. لكنهم من الناحية الرسمية مواطنون يتمتعون ببعض الحقوق التي يتمتع بها اليهود.

وهناك أخيراً العامل السياسي. فالدولة التي يعتزم الفلسطينيون إنشاءها ـ وما على المتشككين في ذلك إلا أن يمعنوا النظر في الانتفاضة ذاتها ـ لن تكون في أصولها واتجاهاتها وإدارتها اليومية أقل ديموقراطية من أي حركة أخرى في تاريخ الشرق الأوسط خلال هذا القرن بما في ذلك الحركة اليهودية في فترة الانتقال إلى إنشاء إسرائيل.

منذ أربعين سنة ورجال السياسة من الجانبين يؤكدون على الاختلافات والمصاعب الناجمة عن العقائد التي تحرك النزاع العربي الإسرائيلي. لكن الزائر لأي من المراكز السكانية في الشرق الأوسط من مخيمات اللاجئين إلى المدن يشعر بأن عامة الناس

يتطلعون إلى تجاوز الشعارات إلى أعمال البناء. ونؤكد من الناحية الأخرى أنه إذا تعذر تحريك الضمير الجماعي الغربي فإن الفلسطينيين على استعداد للموت في سبيل قضيتهم.

٦ . يهودي إسرائيلي في دور عربي فلسطيني

(تعليق على كتاب يورام بينور: أنا عدو نفسي نيويورك، دوبلدي. في ذي كريستشيان سينس مونيتور ـ The Christian Science Monitor ١٦ مارس ١٩٨٩)

إن وسائل الإعلام الأميركية تزود الأميركيين بأكبر قدر ممكن من المعلومات عما يجري في العالم. وعليه فليس من قبيل الصدفة أن يكون هناك إقبال هائل خارج المتحدة على الصحف والإذاعات الأميركية.

لكن بالرغم من هذا هناك قضايا كثيرة لا يعرفون شيئاً عنها أو يعرفون عنها معلومات مضللة.

ومن المؤسف أن هناك الكثير الذي لا يعرفونه عن قضية من أشد القضايا التي واجهت العالم في أوائل هذا العام (١٩٨٩) خطورة وتعقيداً، وأن ما يعرفونه عنها مشوه ـ وهي القضية الفلسطينية. ولهذا فوجىء كثرة من الأميركيين بزخم الانتفاضة في الضفة الغربية وغزة واستمرارها.

ولا ريب في أن الانتفاضة حظيت بتغطية إعلامية واسعة إلى حد أن البعض رأى أن وسائل الإعلام تجاوزت الحد في تغطيتها لها. لكن وسائل الاعلام سلطت الأضواء على الأحداث دون أسبابها. ومن هنا تنبع أهمية كتاب «أنا عدو نفسي» ليورام بينور اليهودي والصحفي الإسرائيلي الذي استخدم فيه أسلوباً شبيهاً بأسلوب جون هوارد في كتاب «أسود مثلي» لمعالجة العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية من الجانب «الآخر» (أي من الجانب الفلسطيني).

لبس بينور الكوفية والعقال وصقل لغته العربية الاصطلاحية التي كان يجيدها واختلط بالناس في إسرائيل والأراضي المحتلة وخرج بهذا الكتاب الملىء بالقصص المعبرة.

قام بينور بأدوار مختلفة. انتحل شخصية عامل عربي وعمل في مطعم وكراج في تل أبيب ودخل مطار بن غوريون الدولي، وتطوع للعمل في أحد الكيبوتزات (المستوطنات الجماعية)، وزار المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وأقام في مخيم للاجئين بغزة، وتناول في كتابه ما عرض له بأسلوب سلس يعكس خبرة صاحبه في العمل الصحفي.

وبينور صريح كل الصراحة بشأن الخداع الذي يتطلبه أسلوبه، فلا يخفي مثلاً شعوره بالذنب عندما وقع في حب فتاة يهودية وهو ينتحل شخصية عربي فلسطيني. كما أنه لا يخفي القيود القانونية المفروضة على مشروعه. فكان إذا ألزمه البوليس الإسرائيلي بتقديم أوراقه الثبوتية يضطر إلى الكشف عن هويته اليهودية وبذلك يحرم نفسه من الاطلاع على حقيقة المعاملة التي يلقاها العرب الفلسطينيون يومياً منهم. على أنه لا يخفي ما كان هو نفسه يقوم به من اعتداء على الفلسطينيين وهو في وحدة مظلية إسرائيلية.

إن نزاهة بينور هذه هي التي تعزز صدق مشاهداته واستنتاجاته. فهو يصف بالتفصيل مثلاً الطريقة المحكمة التي يستغل بها أصحاب العمل اليهود العمال الفلسطينيين باسم «الأمن» قبل أن تهدمها الانتفاضة. وهكذا فإن لبس الكوفية والعقال والعمل اليدوي جعلتا بينور يدرك لماذا رفض الفلسطينيون التعاون مع الاحتلال لقهرهم.

ويتوقف بينور في الفصل الأخير من كتابه وهو بعنوان «أنا عدو نفسي» عن سرد القصص ويقوم بتحليل المنحى الجديد الذي اتخذته المقاومة الفلسطينية فجأة في ديسمبر ١٩٨٧، عندما تحول الصمود إلى الانتفاضة التي ترفض كل وجود أجنبي في الأراضي المحتلة.

وكان رد فعل إسرائيل الرسمي على هذا التحول الجذري في الموقف الفلسطيني هو اعتبار المظاهرات ومقاطعة البضائع اليهودية وعدم دفع الضرائب واغلاق الحوانيت الطوعي مسألة أمن ونظام وأخذت تقمعها بوحشية. وينتقد بينور هذا الموقف الإسرائيلي لا بوصفه صحفياً يسارياً فحسب، بل كيهودي إسرائيلي وضابط سابق في الجيش.

ويقول في إحدى الفقرات التي يختم بها كتابه: «إن الاستنتاج الذي أصر عليه بكل

قناعة هو أن استمرار الوجود العسكري الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ينذر بتحول إسرائيل إلى مكان لا يستطيع أمثالي العيش فيه».

ولا شك في أن كتابه سيغضب بعض قرائه الأميركيين ويصدم بعضهم ويحير غيرهم. لكنه إضافة مفيدة إلى الكتابات المنشورة المتزايدة عن هذا الموضوع بسبب الأضواء التي يلقيها على أحداث الحاضر والمستقبل. فسوف تقوم الدولة العربية الفلسطينية قبل مرور وقت طويل. وإذا أردت أن تعرف لماذا عليكَ أن تقرأ هذا الكتاب.

٧. الحرب والنفط والسلام في الشرق الأوسط

(ذي كريستشيان سينس مونيتور ـ ٦ نيسان ١٩٨٩).

في أواخر فبراير (١٩٨٩) دعا الاتحاد السوفييتي عبر وزير الخارجية شيفارنادزه إلى مؤتمر للسلام حول الشرق الأوسط، وأعلن عن استعداده لأن يكون ضامنا لأمن إسرائيل بعد التوصل إلى حل سلمي للنزاع. إلا أن جورج بوش حذا حذو من سبقه من الرؤساء الأميركيين فعمد إلى إبعاد الاتحاد السوفييتي عن المشاركة في حل قضايا المنطقة. فنيكسون ووزير خارجيته كيسنجر لم يشركا السوفييت في السياسة المكوكية التي شهدتها أواسط السبعينات. وكذلك فإن كارتر لم يجد هناك ما يدعوه إلى دعوة ممثلين عن السوفييت إلى كامب ديفد. وعندما عرض السوفييت رفع أعلامهم على السفن الكويتية في الخليج، سارع ريغن إلى إرسال السفن الأميركية إليه.

ومع الوقت أخذ هذا الموقف السلبي من إشراك الاتحاد السوفييتي في حل النزاع العربي الإسرائيلي يستمد زخمه من تصور أوسع له بأنه «امبراطورية الشر» لأنه يسلح الدول العربية المتطرفة، ويمول الارهاب، ويشكل تهديداً للمصالح الاستراتيجية الغربية في احتياطي نفط الخليج. ولم يخل الأمر بالطبع من وجود وجهات نظر مختلفة. واقترح بعض أصحابها محاولة حمل السوفييت على تغيير موقفهم عبر إشراكهم في عملية السلام.

وخلال السنة الأخيرة من عهد ريغن، وبفضل سلسلة من مؤتمرات القمة مع الزعيم السوفييتي الجديد غورباتشوف، تمكن الأميركيون من تخطي بعض جوانب تصورهم للاتحاد السوفييتي بأنه امبراطورية الشر وخصوصاً في ميداني نزع السلاح وحقوق الانسان. لكن تلك الجوانب لم تشمل قضية في غاية الأهمية وهي قضية السلام في الشرق الأوسط. وتجلى هذا في تعليقات بوش على مقترحات شفارنادزه الأخيرة. ومن الواضح أن البيت الأبيض لسبب ما لم يأخذ إلى الآن بعين الاعتبار الحقيقة التالية، وهي

أن اهتمام الغرب بنفط الشرق الأوسط لا يقل عن اهتمام السوفييت به، وذلك لأن نفطهم آخذ في النضوب.

وقد كان لنضوبه المطرد انعكاسات سلبية على الصادرات السوفييتة من المنتجات النفطية التي تشكل٥,٣٣٪ من مجموع صادرات الاتحاد السوفييتي. إذ أخذت تلك الصادرات في التدهور. وعلى أي حال فإن مجلة «سوفيتسكايا روسيا» Sovieteskaya Rossiya الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قالت في أواخر عام ١٩٨٨: «مما يبعث على الأسى أن استخراج النفط يبتلع المعادن والإسمنت وغيرهما من الموارد التي نحن في أشد الحاجة إليها لتطوير ميادين الاقتصاد الأخرى ولتحسين مستوى حياة الشعب».

وبالرغم من أن إنتاج الغاز الطبيعي وأرباحه لا يزالان في تزايد مستمر، فإنه من المتوقع أن تتزايد الحاجة المحلية إليه لتوليد الطاقة. فقد كشفت كارثة شرنوبل عن التكاليف الخفية الباهظة للطاقة النووية. ولهذا أخذ السوفييت يعملون على إغلاق منشآت الطاقة النووية في أرمينيا وتحويلها إلى وحدة تعمل على إنتاجها بالغاز الطبيعي.

لكن ما علاقة هذا كله بالسلام في الشرق الأوسط؟ نعتقد أن كثرة من المسؤولين في الحكومة السوفييتية يدعون الآن إلى وضع حد لهدر المال والموارد بلا تعقل بقصد المحافظة على مستويات إنتاج النفط وإلى استثمارها في توفير الطاقة. وقد أشارت جريدة «إزفستيا» الرسمية مؤخراً إلى أن الاتحاد السوفييتي يستهلك ضعفي أو ثلاثة أضعاف موارد الطاقة الأولية التي تستهلكها الولايات المتحدة لإنتاج الوحدة ذاتها من الناتج القومي. وفي الوقت ذاته يبحث الاتحاد السوفييتي عن أسواق لشراء النفط أو الاشتراك في إنتاجه أو كليهما بحيث يكون أرخص من النفط الذي يستخرج محلياً.

أين يبحث السوفييت عن تلك الأسواق؟ ليس هناك ما يبعث على الدهشة في أنه يبحث عنها في الشرق الأوسط الذي يختزن٥٥٪ من مجموع احتياطي النفط في العالم. وفي الشهر الماضي قاموا بتوقيع بروتوكول مع اليمن الجنوبي للتعاون الاقتصادي والفني في مجال إنتاج النفط، وشوهدت وفود سوفييتية تجارية في أنحاء مختلفة من الخليج. وهذا أيضاً ما يفسر لنا سعي السوفييت الحثيث لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية. وليس من المستبعد أن يكون لانسحاب السوفييت من

أفغانستان ومحاولتهم تحسين العلاقات مع إيران صلة بالنفط. وقد يكون عرضهم رفع أعلامهم على السفن الكويتية بالخليج نابعاً إلى حد ما من رغبتهم في أن يعتاد أهل المنطقة رؤية شعارهم على سفن المنطقة.

وعليه فللاتحاد السوفييتي كالولايات المتحدة مصالح في الشرق الأوسط. والواقع أنه لا يقل حرصاً عن اليابان وأوروبا والولايات المتحدة على استقرار المنطقة ورخائها، وذلك لأن السوفييت في حاجة إلى مصدر للنفط يمكن الاعتماد عليه. إلا أن المشكلة الكبرى التي سيواجهونها تكمن في تحولهم المحتمل من مصدرين للنفط إلى مستوردين له. ومعنى ذلك أن يفقدوا مواردهم الهائلة من العملة الصعبة التي كانوا يحصلون عليها ثمناً له. فكيف سيتأتى لهم دفع فاتورة النفط إذا استوردوه؟

ربما لجأوا في السنوات القليلة القادمة إلى مبادلة السلاح بالنفط. والسلاح المقصود هو المتطور الذي سيتدفق على نطاق لم يسبق له مثيل.

والسؤال الآن هو هل سيتم هذا في إطار التسابق إلى التسلح الذي تشهده المنطقة الآن، فتستمر الولايات المتحدة في تزويد إسرائيل بالأسلحة ويقوم الاتحاد السوفييتي بتزويد الدول العربية به، أم أن بوش سيعمل بحكمة على إشراك الاتحاد السوفييتي في عملية السلام فيوجد بذلك إطاراً يسمح بالسيطرة على الأسلحة وضبط تدفقها؟

وبالنظر إلى قضايا أساسية تتصل بالتطورات الداخلية في الاتحاد السوفييتي لا بالنزاع في الشرق الأوسط فإنه يحتمل أن يسعى الاتحاد السوفييتي سعياً جاداً وحثيثاً خلال الأشهر أو السنوات التالية إلى تعزيز نفوذه وتوسيع نطاقه في أقطار الشرق الأوسط. لكن المواقف الرسمية الأميركية هي التي ستقرر ما إذا كان سيسعى إلى الخير أو «الشر».

٨ . استغلال الأنباء وعملية السلام في الشرق الأوسط

(خطاب في اجتماع الأمم المتحدة الدولي السادس للمنظمات غير الحكومية للنظر في قضية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ـ فيينا، النمسا، ٢١ أغسطس ١٩٨٩)

صدر مؤخراً في الولايات المتحدة كتاب لاثنين من محرري الأنباء السياسية بواشنطن اتهما فيه وسائل الإعلام الأميركية بتحويل حملة انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ إلى مهزلة.

ويقول الكاتبان إن تقارير الصحف والتلفزيون ركزت خلال الحملة على المنشورات التي ذهب فيها بوش إلى أن المرشح مايكل دوكاكس منح إجازات من السجن لقتلة كانوا مسجونين بولاية ماساشوستس، واستخدم حق النقض (الفيتو) ضد قانون بولايته يلزم معلمي المدارس بأن يكونوا يومياً على رأس طلبتهم عند أداء عهد الولاء للعلم.

والواقع أن على رئيس الولايات المتحدة أن يتخذ قرارات هامة بصدد قضايا الدفاع والاقتصاد وما شابهها، لكنه في العادة لا يتخذ قرارات بشأن الأوقات التي ينبغي فيها للطلبة أن يحيّوا العَلَم أو التي يمنح فيها السجناء إجازات يقضونها خارج السجن. ومع ذلك يرى كثرة من المراقبين السياسيين أن الفضل في وصول بوش إلى الرئاسة قد يعود إلى تركيز وسائل الإعلام على هاتين المسألتين. وهذا هو ما قصده الكاتبان بتحويل الحملة الانتخابية إلى مهزلة.

وللمرء أن يتساءل عما كان سيحدث لو أن مراسلي الصحف الأميركيين والأجانب تجاهلوا المسألتين السخيفتين ولاحقوه باستمرار لحمله على تحديد ما سيفعله لحماية البيئة، وكيف ستختلف سياساته المالية عن سياسات ريغن، وما الذي كان بالضبط

يعرفه عن شحنات الأسلحة غير القانونية إلى الكونترا المناهضين لينكاراغوا وما شابه ذلك من أسئلة. فلو فعلوا لكان من الممكن أن يكون دوكاكس الآن رئيساً للولايات المتحدة.

ففي أميركا وإلى حد كبير في الغرب كله تقرر وسائل الإعلام عبر تغطيتها للأنباء الأولويات للزعماء. وهذا يصدق بالتأكيد على الاكتراث أو عدم الاكتراث الذي يظهره هؤلاء الزعماء لعملية السلام في الشرق الأوسط. وهنا أيضاً عمدت وسائل الإعلام إلى تحويل الحملة إلى مهزلة.

فعندما اقترح شامير رئيس وزراء إسرائيل إجراء انتخابات في الأراضي المحتلة كجزء من «عملية سلام» غامضة، انطلقت وسائل الإعلام تبحث عن ردود الفعل على الانتخابات كفكرة مجردة. وفجأة أصبحت هذه الفكرة العقبة التي يتعين على الفلسطينيين والعرب اجتيازها قبل إحراز أي تقدم. بل إن وزارة الخارجية جعلتها المحور الرئيسي للمناقشات خلال الجولة الأخيرة من المحادثات بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير في تونس.

ولكن أي نوع من الانتخابات؟ ومن الذي سيشرف عليها؟ ومن يحق له التصويت، ومن لا يحق له؟ ومن الذي يقرر من يجوز له التصويت ومن لا يجوز له؟ وهل يجوز للمسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية ترشيح أنفسهم؟ وهل يجوز لهم ترشيح أنفسهم باعتبارهم مسؤولين في المنظمة؟ وما الذي سيصّوت عليه الفسطينيون على وجه التحديد؟: هل سيمثل المنتخبون فلسطين في مفاوضات سلام مقبلة؟ أم هل سيمثلون الفلسطينيين؟ أم هل سيمثلون أنفسهم وحسب؟ هذه بالطبع أسئلة يجب توضيحها عادة قبل أن يطلب من أي شخص أن يتقبل فكرة «الانتخابات» باعتبارها خطوة أولية في اتجاه مفاوضات السلام. ولكن الصحافة لا تطرح هذه الأسئلة على السيد شامير، ولا على السيد بوش، ولا على أي شخص آخر.

ويفترض كثيرون أن الأحداث تُروى لأنها أنباء. ولكن في الشرق الأوسط كثيراً ما تصبح الأحداث أنباء لأنها تُروى أو على عكس ذلك لا تصبح الأحداث أنباء لأنها لا تجد من يرويها.

ومن الأمثلة على الحالة الثانية التهديد الذي أطلقه الجنرال أريل شارون بتصفية

ياسر عرفات. فبالرغم من أنه أطلقه أمام جمع من مراسلي الصحافة العالمية في الجولان فقد تجاهلته كثرة من الصحف في أميركا وأوروبا. على أنه حظي بتغطية واسعة في بريطانيا حملت وزير الخارجية على إثارة الموضوع بشيء من الحدة مع رئيس المخابرات الإسرائيلية الذي كان عندئذ يقوم بزيارة للندن.

تخيلوا معي للحظة ما كان سيحدث لو أن الرئيس عرفات دعا إلى تصفية الجنرال شارون. لو حدث ذلك لما ركزت الصحف على خبر غيره طوال أسابيع، ولما توانى أي من رؤساء الدول عن الحديث عن فظاعته. وبالطبع لو أن عرفات فعل ذلك لاعتبر سبباً لاستبعاد منظمة التحرير وممثليها من أية مفاوضات سلام في المستقبل.

ربما كان على الرئيس عرفات أن يعلن على أثر تهديد شارون أنه لن يجتمع في المستقبل مع ممثلين عن حزب الليكود بما فيهم شامير نفسه إلى أن يصله رفض للتهديد واعتذار عنه رسميان. بل ربما كان عليه أن يشير إلى أنه من الضروري إجراء انتخابات في إسرائيل لاختيار وفد إسرائيلي مناسب لاجراء مفاوضات السلام على أن يحظر على المسؤولين في حزب الليكود ترشيح أنفسهم.

لكن هذا لم يكن ليحدث أي تغيير في موقف غالبية محرري الأنباء في أميركا وأوروبا. ففي حين أنه في نظرهم لا يمكن لأي قائد إسرائيلي أن يكون إرهابياً، فإنهم يعتبرون القادة الفلسطينيين من الارهابيين القدامى أو الحاليين. وهذا ما يؤدي على الأقل إلى تقديم الرواية الإسرائيلية للأحداث الجارية.

وهذا مثل آخر على ذلك. ففي فبراير ١٩٨٧ تسربت مُسودات دولية لتحقيقات كل من مجلس الشيوخ الأميركي ولجنة تاور (Tower) حول قضية إيران ـ كونترا. وقيل إن هذه المسودات تشير إلى أن إسرائيل قامت بدور فعال في إقناع البيت الأبيض في عهد ريغن ببيع الأسلحة لإيران واستخدام الأرباح للغرض الذي تعرفونه. ومن قبيل الصدف الغريبة أن مجلة «يو إس نيوز أند وورلد ريبورت» U.S. New and world Reportâ تلقت خلال الشهر ذاته معلومات من منظمة صغيرة للأبحاث والأخبار في القدس اسمها «دبث نيوز Depth News» تفيد أن مسألة إيران كونترا كلها لم تكن سوى مكيدة دبرها الإيرانيون الدهاة والمحتالون للايقاع بالبيت الأبيض. وسارعت المجلة التي كان كل من صاحبها ورئيس تحريرها من المنحازين علناً إلى إسرائيل بنشر الخبر في مقال

رئيسي ملأ عشر صفحات. وأثار الأمر فضيحة للمجلة لأنه تبين أن «دبث نيوز» لم تكن سوى وكالة عميلة للمخابرات الإسرائيلية.

وعليه فإنه لا يصعب على اسحاق شامير أن يهيمن على وسائل الإعلام الدولية وأن يضمن لـ «خطته للسلام» أكبر تغطية ممكنة. وهذا بالضبط ما حدث لاقتراحه إجراء الانتخابات في الأراضي المحتلة، فأخذت وسائل الإعلام تتناقله وتنشره مرة تلو أخرى دون الاهتمام بالحصول على أية تفصيلات محددة حول الموضوع. هذا في حين أنها لا تعير اهتماماً يذكر لخطة سلام يقترحها عرفات أو جامعة الدول العربية. وإذا أسعف الحظ مثل هذه الخطة فإنها ستظفر بإشارة جانبية بعد خبر تبادل إطلاق النار بين السوريين والمسيحيين، أو في ذيل آخر خبر صغير عن التحقيق الجاري في قضية طائرة البان أميركان ـ ١٠٣.

ولا بد من القول أيضاً بأن هذا التحامل المتأصل لدى وسائل الاعلام الغربية (على العرب) لن يزول تلقائياً، وأنه لا بد من استئصاله والقضاء عليه. والواقع أن استئصاله قد بدأ. فقد أخذ مراسلو الصحف والتلفزيون يرسلون للمحررين في لندن ونيويورك قصة بعد أخرى من الأراضي المحتلة ومن النوع الذي لا يرغبون في عرضه، ولكنهم لا يجدون مناصاً من ذلك.

وهذا هو السبب الذي يجب أن يحفز فتيان فلسطين على الاستمرار في الاستشهاد أمام عدسات التلفزيون الملونة. فاستشهادهم من الأنباء التي لا يمكن للمحررين مهما بلغ تحيزهم أن يتجاهلوها. فالمحرر قد وقد لا يكترث لخطة السلام التي اقترحها عرفات. وفي الغالب يتجاهلها. لكن إذا رأى أمامه شريطاً من أخبار الساعة يصور جنديين إسرائيليين وهما يقومان ببطء وبطريقة مدروسة بكسر ذراعي فتى فلسطيني بحجارة ضخمة فلا يسعه إلا أن يعرضه. والواقع أنه لن يجد لنفسه خياراً في ذلك. ففي مجال الأنباء تنافس شديد بين مختلف المحطات والشبكات التلفزيونية التي تود أن تعرض في أخبار المساء الرئيسية مشاهد مثيرة تظفر بتعليقات المشاهدين واهتمامهم.

ويبدو أن الفتيان الفلسطينيين بمعاناتهم واستشهادهم هم الذين يستطيعون شد انتباه وسائل الإعلام والعالم، وبالتالي جّر الزعماء الغربيين رغم أنفهم إلى مفاوضات جدية وفي إطار دولي ملائم لحل القضايا الأساسية في النزاع العربي الإسرائيلي. وإذا

طرحت وسائل الإعلام الأسئلة الصحيحة فإن الضغط على شامير وبوش سيكون قوياً إلى حد يتعين عليهما معه تحريك عملية السلام. لكن السلام لن يعتبر نبأ. فالأنباء هي أنباء الإرهاب وأنباء مظاهرات الفلسطينيين واستخدام الغاز المسيل للدموع والبنادق لتفريقهم.

هذا ما قصده آفي باسنر ـ الناطق الصحفي باسم شامير ـ عندما قال في فبراير الماضي أنه يجب على الحكومة الإسرائيلية أن تحمل العالم بطريقة ما إلى التركيز مرة أخرى على النزاع العربي الإسرائيلي. إذ كان هذا النزاع كما قال قد وصل إلى طريق مسدود ومُرض لإسرائيل من حيث التغطية الإعلامية وظل كذلك حتى تفجرت الانتفاضة التي أخذت تقلق الضمير الغربي. ثم أضاف: «كنا في سبيلنا إلى الانتصار في النزاع العربي الإسرائيلي لكننا أخذنا نخسر الحرب الإسرائيلية الفلسطينية».

لقد كانت هذه زلة لسان. لكنها بالغة الدلالة. فقد كان باسنر يدلنا جميعاً على الوسيلة التي ندفع بها الأميركيين والإسرائيليين إلى مفاوضات السلام. دعوهم يشاهدون الأطفال يموتون واحداً بعد الآخر إلى أن يأتي وقت لا يستطيعون فيه تحمل مشاهدة المزيد من عذابهم، وإلى أن يروا وجوه أبناء الفلسطينيين عندما ينظرون إلى وجوه أبنائهم.

وبالطبع نحن لا نحب أن يموت ويشوه الفتيان الفلسطينيون، ولا ندعو إلى ذلك؛ وما نقوله هو أنه عندما يجري ذلك يجب أن يكون أمام كاميرات المصورين، وهو أمر لا يصعب ترتيبه.

وليس هذا أيضاً من قبيل القسوة أو التشاؤم، وإنما هو من الأساليب الناجعة في عالمنا الحاضر الذي تهيمن عليه وسائل الإعلام. ففي الستينات كان الجنوب الأميركي مسرحاً لمسيرات الحرية ـ مسيرات مارتن لوثر كنج. وجميعنا يذكر مسيرة غاندي الطويلة إلى البحر ليصنع الملح وذلك من قبيل التحدي للقانون الاستعماري البريطاني في الهند ـ هذه كلها كانت أحداثاً مرسومة بعناية ودقة. ويرجع نجاحها إلى عاملين: رد الفعل الأحمق الوحشي من قبل جلاديهم، وحضور وسائل الإعلام التي قامت بتغطيتها.

ومما يجدر ذكره أنه لم يكن للمدافعين عن الحريات المدنية في الجنوب الأميركي في

الستينات أصدقاء في مكتب تحرير «النيويورك تايمز». بل على العكس من ذلك تماماً. لكنهم كانوا يختارون الحدث الذي يفرض على «التايمز» أن تغطيه سواءً أأرادت أم لم ترد ذلك. ولم يكونوا يعرضون حياتهم للخطر إلا إذا ضمنوا أن يحدث ذلك على شاشة التلفزيون.

ترى هل هذا من قبيل الاستغلال لوسائل الإعلام؟ لا شك في ذلك. لكنه الطريقة الوحيدة التي نحمل بها وسائل الإعلام الدولية على أن تلعب دوراً بناء في المراحل الأولى من عملية السلام في الشرق الأوسط. ثم إنه لا ضرورة لتفسير ذلك أو الاعتذار عنه. وعلى أية حال فقد نجح الإرهاب الإسرائيلي في استغلال وسائل الإعلام والإدارات الأميركية لتعطيل المفاوضات. فلماذا لا تُستخدم الانتفاضة بالطريقة ذاتها لإعادتها؟

لقد أخذت هذه الطريقة تؤتي ثمارها وسوف تكلل بالنجاح. لقد كنت في الجنوب الأميركي في الستينات وشاهدت ما يجري في الأراضي المحتلة. وصدقوني أن الجنوب الأميركي لم يعرف قساوة متوحشين كالمستوطنين الإسرائيليين في «اليهودية والسامرة». وإذا قارنا جورج ولاس وروس بارنت بأمثال أريل شارون وأسحاق شامير نجدهما (أي ولاس وروس) من أهل الفكر والحكمة. ولكم أن تتأكدوا من شيء واحد وهو أن قساة الإسرائيليين سيلعبون أدوارهم المقررة لهم في هذا السيناريو.

وأود في الختام، أن انبه إلى أن استغلال وسائل الإعلام وحده لا يكفي للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. فهذا لا يتحقق إلا من خلال أسابيع أو أشهر من المفاوضات الشاقة المفصلة التي تشارك فيها جميع الأطراف المعنية: السوفييت والأوروبيون والأميركيون والأسرائيليون والفلسطينيون. ووسائل الإعلام كفيلة بتغطية ذلك كله.

فالأمر الجوهري هو الوصول إلى طاولة المفاوضات وهذا يستدعي عدم الانتظار بل استغلال كل وسيلة.

٩ . نشاط «هزيل» لا أكثر: النشاط الانساني الجديد للأمم المتحدة في الضفة الغربية وغزة

(واشنطن ريبورت أون ميدل ايست أفيرز The Washington Report on Middle East Affairs حزيران، ١٩٩٠)

على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية بادرت الحكومات إلى تجسيد الشعور العام في العالم بأن ما حدث «لن يحدث مرة أخرى». ذلك أن فظائع الحرب بما فيها المجازر التي ذهب ضحيتها ملايين من اليهود والسلاف والشيوعيين أقنعت المجتمع الدولي بالحاجة الملحة إلى التخفيف من آثار الحرب على أولئك الذين شاركوا في القتال.

ففي أكتوبر ١٩٤٥ وقبل أقل من خمسة شهور على انتهاء العمليات الحربية في أوروبا عقد الاجتماع الأول للمسؤولين «الخبراء» الذي كان بداية عملية طويلة ومعقدة أدت في النهاية إلى وضع «معاهدات جنيف (الأربع) لعام ١٩٤٩» التي نصت على حماية الجرحى والمرضى والمتشلين من حطام السفن والمدنيين خلال الحرب. وبحلول عام ١٩٥٠ كانت قد وقعت المعاهدات الأربع إحدى وستون دولة.

مؤسسة ذات طابع سويسري فريد

عندما تداول واضعو مسودات المعاهدات في أمر الهيئة التي ستطبق بنودها بوصفها وسيطاً محايداً بين أطراف أي نزاع في المستقبل، تعمدوا عدم اختيار هيئة الأمم لذلك الغرض لأنهم أدركوا أن الحكومات سيصيبها الشلل عندما تكون هي أو حلفاؤها بين أطراف النزاع. ولهذا تحولوا إلى منظمة صغيرة ذات طابع سويسري فريد وهي اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC).

ومنذ توقيع المعاهدة كان من الطبيعي أن تلعب هيئة الأمم المتحدة دوراً مهماً في حل النزاعات بوصفها مقراً دولياً للمفاوضات، وأحياناً بوصفها قوة ثالثة محايدة تفصل

بين المتحاربين. لكن حماية الأبرياء الذين يجدون أنفسهم بسبب الصراع تحت سيطرة «سلطة معادية» تركت للجنة الصليب الأحمر. وبهذا أصبحت هذه اللجنة قوة ضاربة متحركة تعمل باسم القانون الانساني، ولها فروع ذات وظائف متعددة، وتستخدم في الغالب طائراتها ووسائل اتصالها الخاصة، وتذهب إلى حيث تشتد الحاجة إليها ـ وراء خطوط القتال وفي سجون الحكومات الدكتاتورية.

وكانت ولا تزال هذه اللجنة تزاول نشاطاتها حيث لا يرحَّب اطلاقاً بالأجانب وخصوصاً بوسائل الإعلام. وترسل تقاريرها عن انتهاكات القانون الدولي سراً إلى الحكومات المعنية. وبمرور الوقت ساعدها هذا التصرف الحكيم على الوصول إلى الأماكن التي تشتد فيها معاناة الضحايا.

وفي هذه الأثناء كانت انتهاكات حقوق الانسان تناقش أحياناً في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي المجلس الدولي الوحيد الذي يستطيع أن يتخذ قرارات ملموسة وهو مجلس الأمن. لكن من المتوقع عادة عندما تجري مناقشة الانتهاكات في الجمعية العامة أن تعترض الدول التي اقترفتها بحجة أن ذلك تدخل في شؤونها الداخلية. وإذا انتهى الأمر باحالتها على مجلس الأمن فإن حق الفيتو قد يحول دون اتخاذ أي إجراء. وهذا ما حدث خلال حرب فيتنام ويحدث فيما يتعلق بالنزاعات الأثيوبية الايريترية والنزاعات في الشرق الأوسط.

وفي أواخر الثمانينات نشبت حرب صغيرة غريبة أخذت تغير ذلك كله، فالصراع المباشر فيها يدور بين القوات النظامية والعزل من المدنيين. ولا عجب إذن في أنها تسجل فصلاً جديداً في القانون الانساني الدولي.

والحرب التي نتحدث عنها هي الانتفاضة أو ثورة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة التي أخذت تجر وكالة غوث اللاجئين إلى حماية المدنيين الفلسطينيين.

بعد المجازر

على أثر مجازر صبرا وشاتيلا التي ذهب ضحيتها حوالي ٢,٧٥٠ لاجئاً فلسطينياً ببيروت عام ١٩٨٢، طلبت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة توفير الحماية

للفلسطينيين. وحث القرار الذي اتخذته الأمين العام للأمم المتحدة القيام بعد التشاور مع وكالة الغوث «باتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بضمان سلامة وأمن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وحقوقهم الانسانية والقانونية». وصوتت كل من الولايات المتحدة وإسرائيل ضد القرار، وامتنع نحو ثلاثين عضواً عن التصويت، وبذلك لم يعد للقرار موضع في مجلس الأمن.

وفي موجة من الحماسة أوقع واضعو مسودة القرار وكالة الغوث في موقف حرج مع الصليب الأحمر الدولي لأن هذا هو الذي تخوله معاهدات جنيف توفير الحماية القانونية لضحايا النزاع من المدنيين. وظلت المسألة موضع أخذ ورد طوال السنوات الأربع التالية وخاصة بعد أن خفت حدة العنف بلبنان في أواخر عام ١٩٨٣.

وفي تلك الأثناء انهمكت هذه الوكالة الدولية الصغيرة بهيئتها الدولية المحدودة وعمالها الميدانيين الذين يبلغ عددهم ١٧٠٠٠ شخص في توفير الغذاء والملجأ والتعليم والعناية الصحية لأكثر من مليوني لاجىء فلسطيني في لبنان وسوريا والأردن والأراضي المحتلة.

انفجار الانتفاضة

في ديسمبر ١٩٨٧ أصبحت الأراضي المحتلة مسرحاً للمظاهرات المستمرة وقذف الحجارة والعصيان المدني. فردت إسرائيل على ذلك بإغلاق المدارس، والاعتقالات الجماعية، وإبعاد السكان عن الضفة والقطاع، ونسف البيوت، والضرب بالهراوات، وإطلاق رصاص البلاستك والمطاط.

وبعد انفجار الانتفاضة بأسبوعين اتخذ مجلس الأمن الدولي القرار ٦٠٥ الذي يدعو إسرائيل بالتقيد بمعاهدة جنيف الرابعة حول حماية المدنيين في زمن الحرب ويطلب من الأمين العام أن يوصي «بالطرق والوسائل التي تضمن سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي».

وبعد أن قام ماراك جولدنج وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة بزيارة للأراضي المحتلة قدم تقريره الذي صار يعرف باسم «تقرير جولدنج». وبعد أن أشار هذا التقرير إلى أن مجلس الأمن والصليب الأحمر الدولي رفضا احتجاج إسرائيل بأن

معاهدات جنيف لا تنطبق على الضفة الغربية وغزة تناول ما تقوم به إسرائيل من انتهاكات لمواد المعاهدة الرابعة ومنها :

- محاولات لتغيير وضع القدس (المادة ٤٧).

- إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة (فقرة ٦ من المادة ٤٩).

- إبعاد المدنيين الفلسطينيين من الأراضي المحتلة (فقرة ١ من المادة ٤٩).

- العقوبات الجماعية (مادة٣٣).

- تدمير الأملاك (مادة ٥٣).

وأضاف جولدنج في تقريره بأن هناك دلائل على انتهاك المادة ٣٢ التي تحظر الإجراءات الوحشية ضد المدنيين.

وصنف جولدنج وحلل أربع أنواع من الحماية المطلوبة وهي :

١- الحماية الجسدية للمدنيين في الأراضي المحتلة مثل التي توفرها قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

٢ - الحماية القانونية كالتي يوفرها الصليب الأحمر الدولي بموجب معاهدات جنيف.

٣- الحماية بالاعلان (عما يجري).

٤ - مساعدات عامة كالتي توفرها وكالة غوث اللاجئين.

ووصف المساعدة العامة بأنها «تدخل وكالة خارجية مع سلطات الاحتلال لمساعدة الأفراد والجماعات على مقاومة انتهاكات حقوقهم (مثل مصادرة الأراضي)، ومحاولة التغلب على صعوبات الحياة في ظل الاحتلال مثل القيود الأمنية، ومنع التجول والمضايقة، والمصاعب التي تخلقها البيروقراطية وما أشبه ذلك.

والواقع أن هذه المساعدات توسع نطاق تدخل وكالة الغوث، وبالتالي تدخل هيئة الأمم في حماية المدنيين خلال الحرب. ويعود هذا في الأكثر إلى أن موظفي الوكالة لا

موظفي الصليب الأحمر هم الذين يكونون «هناك» عندما تجري انتهاكات حقوق الفلسطينيين. ويصدق هذا بصورة خاصة على قطاع غزة الذي تتواجد فيه الوكالة أكثر من الصليب الأحمر.

تقسيم المسؤوليات

يبلغ مجموع سكان الضفة الغربية وغزة نحو ١,٦ مليون نسمة بينهم ٨٢٠,٠٠٠ لاجيء مسجلون بوكالة الغوث ويعيشون في مخيمات متباعدة عددها ٢٧ مخيماً. وقد اتفقت الوكالة مع لجنة الصليب الأحمر على تقسيم المسؤوليات لتزويد مختلف النواحي بأكبر عدد ممكن من موظفيها. وفي حين أن لدى الصليب الأحمر في الأراضي المحتلة ثلاثة وأربعون مندوباً يركزون جهودهم حول المستشفيات الحكومية والمدارس والمراكز التجارية، فإن لدى الوكالة الآن خمسة وعشرون ممثلاً دولياً يوجهون عنايتهم إلى مخيمات اللاجئين.

وتقضي القوانين الداخلية للصليب الأحمر عندما تقع انتهاكات لمعاهدات جنيف بأن يوجه أكثر اهتمامه لأعمال التفتيش والتحقيق وكتابة التقارير للحكومة المنتهِكة. على أن خدمات الحماية التي يقدمها خلال الانتفاضة تختلف عن نظائرها في أماكن أخرى في أنه كثيراً ما يشجب علناً انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

وعندما يشاهد مندوبو الصليب الأحمر الانتهاكات بأنفسهم أو تتكون لديهم أدلة قاطعة عليها قد يجدون من الضروري عدم الاكتفاء بإخطار الحكومة المنتهكة سراً والاعلان عن ذلك لحماية السكان.

وقد بدأت متاعب الصليب الأحمر مع الحكومة الإسرائيلية بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة خلال حرب الأيام الستة بأيام قليلة. إذ أعلنت إسرائيل عندئذ أنها لا تقبل تطبيق معاهدات جنيف، ورفضت الاعتراف بالسيادة الأردنية والمصرية على المناطق المحتلة قبل احتلالها لها. وبعد ذلك بعدة أيام وبالرغم من اعتراضات الصليب الأحمر القوية المتكررة قامت سلطات الاحتلال بهدم بيوت مئات من سكان القدس الشرقية لإيجاد مكان متسع أمام حائط المبكى للمصلين والسواح الغربيين. فأصدر الصليب الأحمر بياناً اعتبر فيه ذلك انتهاكاً للمادة ٥٣ من المعاهدة الرابعة.

ومنذ ذلك الوقت وبالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية أبدت استعدادها للالتزام «بالمواد الانسانية» في معاهدة جنيف الرابعة، فإن الأعمال التي يقوم بها جيشها حملت الصليب الأحمر على إدانتها بصورة رسمية في مناسبات كثيرة. ففي عام ١٩٨٩ وحده أصدر الصليب الأحمر بيانين منفصلين عن إبعاد السكان بالقوة مما يشكل انتهاكاً للمادة ٤٩، كما أصدر بياناً في منتهى القوة بعد وقوع حادث اعتداء في قرية نحالين بالضفة الغربية سقط فيه ستة من السكان برصاص جيش الدفاع الإسرائيلي وجرح ثلاثون آخرون. واتهم البيان القوات الإسرائيلية بإطلاق النار «بلا تمييز وبلا ضابط» على «المدنيين العزل» وبعرقلة إخلاء الجرحى.

وفي تلك الأثناء كانت وكالة الغوث تواجه حالات مشابهة في مخيمات اللاجئين. على أنه لم يكن لديها كالصليب الأحمر إطار قانوني من القوانين الانسانية تستطيع العمل من خلاله. فقرار مجلس الأمن لا يلزم من الناحية القانونية إسرائيل وغيرها من الدول.

ومع هذا فخلال بضع السنوات الماضية بدأت الوكالة تعالج انتهاكات حقوق الانسان التي تشهدها. وتذكر مراجع الأمم المتحدة أن مندوبي الوكالة الدوليين كانوا يتدخلون لوقف ضرب الفتيان. واستطاعوا بالفعل إطلاق سراح الموقوفين منهم، ودونوا شهادات من شهد أعمال القتل في نحالين، واستعادوا بطاقات الهوية التي صادرها الجنود الاسرائيليون، وأعدوا الترتيبات اللازمة لعودة المساجين الفلسطينيين الذين ألقي بهم ليلاً في الصحراء قرب غزة.

وأحياناً كان الأمر يستلزم تدخلاً رسمياً «قانونياً» مع السلطات الإسرائيلية. وتعاون مندوبو الوكالة مع مندوبي الصليب الأحمر الدولي في القيام بذلك. وعلى سبيل المثال ما حدث لحافلة كانت تقل أفراد أسرة فلسطينية لزيارة المساجين الفلسطينيين في معتقل بالقرب من نابلس. إذ اعترضت طريقهم وهاجمتهم جماعات من المستوطنين اليهود كانت تستقل عدداً من السيارات. وكان المستوطنون مسلحين بالبنادق الأوتوماتيكية، فأطلقوا النار في الهواء وحطموا زجاج نوافذ الحافلة. وكان أحد العاملين بوكالة الغوث يخفر الحافلة الفلسطينية بسيارة ترفع علم الأمم المتحدة، فسارع إلى الاتصال بجنود حاجز إسرائيلي قريب وطلب منهم التدخل. وعندما رفض هؤلاء اتصل بالراديو بمكتب الصليب الأحمر بالمنطقة. وعاد إلى الحافلة الفلسطينية، وظل معها إلى أن وصل

مندوبو الصليب الأحمر وأنقذوا الفلسطينيين المذعورين من المستوطنين، وأوصلوهم إلى المعتقل.

تزايد التعصب الإسرائيلي

قبل الانتفاضة كانت الخدمات التي تقدمها الوكالة للفلسطينيين مقبولة. هذا إذا لم تكن مرغوباً فيها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي. فلو أن الوكالة لم تضخ تلك الأموال الدولية من خلال الوكالة للفلسطينيين لكان على إسرائيل أن توفر تلك الأموال لهم. ولم تعترض إسرائيل كذلك على قيام الوكالة بتعليم وتدريب البنى التحتية للدولة الفلسطينية.

أما أن تدس الوكالة أنفها باستمرار في الأمور الأمنية فقد كان شيئاً آخر. ولهذا أخذت السلطات العسكرية الإسرائيلية تستهدف مضايقة منشآت الوكالة وموظفيها. وادعت فيما بعد أن بعض تلك المضايقات كان عرضياً. وفي أكتوبر ١٩٨٩ رفع رئيس الوكالة الجنرال جيورجيو جياكوملي تقريراً بذلك إلى اللجنة السياسة الخاصة بالجمعية العامة.

كما أن الوكالة تواجه ما يحزنني وصفه بعدم التعاون المتزايد والعدائي أحياناً الذي تبديه سلطات الاحتلال نحو نشاطاتها اليومية. فكثيراً ما تقتحم مباني الوكالة، وتوقف حافلاتها بالقوة، وتعتدي على سائقيها ومن فيها من رجال الإسعاف، وتحتجز الجرحى، وتصادر الأوراق والتقارير.

ويذكر التقرير الذي وضعه رئيس الوكالة إلى الجمعية العامة قبل ثلاثة أشهر أن موظفي الوكالة الدوليين أو المحليين «يقبض عليهم ويُحتجزون بلا اتهام ولا محاكمة» ويتعرضون «للضرب وغير ذلك من ضروب الوحشية وبذاءة الجنود الإسرائيليين واعتداءاتهم».

وقد طلبت الحكومة الإسرائيلية من ممثلها في هيئة الأمم المتحدة أن لا يناقش مسألة انتهاكات القانون الانساني في الأراضي المحتلة أو دور وكالة الإغاثة في رصدها. وربما كان الأهم من ذلك أن إسرائيل والولايات المتحدة لم تعترضا على نشاطات الوكالة الجديدة والحثيثة في حماية الفلسطينيين، وهذا بحد ذاته خطوة على الطريق. فخلال

الأشهر التي تلت اجتماع اللجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة جرى النقاش في إمكان تصويت مجلس الأمن على قرار يقضي بالسماح لوكالة الغوث بتوفير وسائل الحماية للمدنيين الفلسطينيين.

إن ما يجري الآن، أي في المرحلة التي نأمل بأن تكون المرحلة الأخيرة في النزاع العربي الإسرائيلي، هو عملية وضع الأسس لمعالجة الموضوع. فمن الناحية العملية أخذت الأمم المتحدة عبر وكالة الغوث تلعب دوراً انسانياً جديداً. ويمكن أن تجد في حصيلة التجارب الماضية بما في ذلك تعاون وكالة الغوث مع الصليب الأحمر ما يفيد كثيراً في الحروب القادمة والنزاعات الداخلية.

١٠ . عملية السلام في الشرق الأوسط
نظام العالم القديم مرة أخرى

خلال الأيام القليلة التي أعقبت غزو الكويت في أوائل أغسطس ١٩٩٠، كان هناك ما يبرر الأمل في قيام «نظام عالمي جديد»، كانت الحرب الباردة تلفظ أنفاسها. فالاتحاد السوفييتي الذي زعزعه الفقر والانقسام الداخلي كان على وشك أن يصبح مستورداً للبترول. وعليه فقد كان يسرّه أن يرى حلاً «دولياً» سلمياً لأزمة الخليج، والواقع أنه بدا هناك اتفاق مشترك على هذا بين جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ولأول مرة خلال أربعين سنة جرى استخدام هذا المجلس، والأمم المتحدة نفسها بشكل عام، على النحو الذي قُصد بها حين أنشئت.

بدا أن رؤية ودور ولسون وونستون تشرشل وفرانكلين وإليانور روزفلت سوف تتحقق. فلم يستخدم حق الفيتو في مجلس الأمن بحق مسألة الكويت. وقامت جميع الدول الكبرى ولأول مرة ببعث الحياة في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، مما يشكل سابقة لسنوات طويلة قادمة. وصار ينتظر أن تقوم قوة متعددة الجنسيات بالمحافظة على سلامة أراضي أي دولة من الدول الأعضاء بهيئة الأمم عملاً بميثاقها.

على أن الأمور لم تجر على هذا النحو. فلم تكد تمضي خمسة أيام على الغزو العراقي للكويت حتى أعلن بوش بدون استشارة الحلفاء، وبدون أي اعتبار للأمم المتحدة، بأنه سوف يجري إرسال ٢٢٠,٠٠٠ جندي أميركي إلى الخليج لوضع الأمور في نصابها ـ وكان قد اتخذ قراراً بهذا الشأن في واشنطن. وعليه فإن مسائل تطبيق أو عدم تطبيق العقوبات الاقتصادية، وانضمام أو عدم انضمام أمم أخرى إلى الحملة العسكرية، ومسألة إرسال القوات تحت علم الأمم المتحدة أو غيره، هذه المسائل بقيت مجرد تفصيلات. إذ تقرر أن تقوم الجحافل الأميركية بالعمل. وعليه فإن مسؤولية النظام الأمني الذي سيتبع بعد الحرب البادرة، و«النظام العالمي الجديد»، لن تكون مسؤولية

جماعية على أساس المعايير والمؤسسات الدولية. وذلك لأن أميركا ستقوم بدور بوليس الأمن.

لا تسمع شراً، لا تر شراً

لقد سنحت الفرصة لجورج بوش لأن يكون رجل دولة، لكنه اختار أن يكون رجل سياسة. ففي هذه المرة أيضاً وجد صعوبة تصور الأشياء. ويمكننا القول بالمصطلح السياسي الحزبي بأنه اختار الضجة الإعلامية. فقد بدا بوش وصدام حسين طوال أسابيع وأشهر وكأنهما تلميذان صغيران في مسرحية موجهة إلى الجمهور الأميركي. إذا لم يتراجع صدام حسين فإن جورج بوش سيهاجمه. ومهما يكن من أمر النتيجة فإن أحداً لم يشك في كيفية نظر وسط أميركا للأمر. فمنذ أن قرر بوش إرسال القوات إلى اليوم والميزان يميل كثيراً في صالح الجمهوريين في جميع أنحاء البلاد.

ترى هل كان لدى البيت الأبيض في واقع الأمر خيار آخر؟ هل كان على بوش أن يستشير الناخبين طالما أنه كان يتداول مع الدول الكبرى قبل اتخاذ أي قرار حاسم؟ وطالما أنه أدخل القوات الأميركية في قوة دولية تحت علم الولايات المتحدة وبقيادة مشتركة، وطالما أنه انتظر شهراً بعد آخر حتى تحقق العقوبات الاقتصادية أغراضها، بينما كان صدام جاثماً فوق الكويت ويتحدى الجميع. لن يقدر لنا أن نجيب على هذا السؤال. لأن بوش لم يكن على استعداد للمجازفة بالدخول في مناقشات ما دام يستطيع أن يقود الموكب الدولي. وهكذا ظهر شوارتزكوف وعملية عاصفة الصحراء.

وهكذا وعند هذا المنعطف الخطير وقعت السياسة الشرق أوسطية تحت رحمة السياسات الداخلية. والواقع أن أكثر أو غالبية الاتجاهات التي اتبعتها الإدارة الأميركية في حرب الخليج ذاتها انبثقت من السياسة الشرق أوسطية التي اتبعت منذ عهد جونسون. فكان السبب في خطأ تقديرات الاستخبارات الأميركية قبيل الزحف العراقي على الكويت هو اعتمادها الكلي تقريباً في معلوماتها عن العراق على إسرائيل التي كانت تستمد معلوماتها من عملائها هناك. ثم إن استخدام مجلس الأمن على ذلك النحو الساخر المتحيز الذي تجاهل انتهاكات إسرائيل لقرارات مجلس الأمن بينما اتخذ من تجاهل العراق لها سبباً للحرب، يعيد إلى الأذهان تجاهل ليندون جونسون لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧. وكان الاختيار التكتيكي لحرب جوية طويلة الأمد في

مناطق مزدحمة بالسكان نسخة عن اختيار إسرائيل لها منذ اتفاقيات كامب ديفد وخصوصاً في لبنان.

إننا نقرأ في تاريخ الشرق الأوسط القريب أنه لم يكن هناك ما يدعو بوش إلى القلق حول مطالبة الصحافة والناس له بتفسير الدمار الذي ألحقه بالعراق، ذلك أنه لم يكن في العراق أناس سوى العرب. ومنذ عشرات السنين ووسائل الإعلام الأميركية تغمض عينيها عن الإصابات التي يلحقها القصف الإسرائيلي أيام السلم بالمدنيين العرب لا في لبنان وحده، بل في الأردن ومصر وتونس الخ. ولا ريب في أن البيت الأبيض ابتهج أو على الأقل لم يفاجأ عندما خصصت صحيفة «نيويورك تايمز» صفحة أمامية تحمل صور اليهود القلائل الذين أصيبوا من جراء صاروخ سكود، هذا في حين أنها لم تذكر إطلاقاً في تغطيتها لأخبار الحرب عدد الآلاف من العراقيين الذين قتلوا بقنابل التحالف الغربي.

ويمكن أن يقال الشيء ذاته عن جريدة «واشنطن بوست» وأخبار شبكة «أي بي سي» وشبكة «سي بي إس» وكبريات الصحف ووسائل الإعلام الأوروبية. ولم يكن آباء الذين أرسلوا للقتال وإخوتهم وأخواتهم يرغبون في أن يسمعوا شيئاً عن الضحايا البشرية لحرب الخليج. لقد كانت وكالات الأخبار الغربية تعرف أسواقها وكذلك فإن مراسلي الصحافة الأميركيين لم يكونوا يطرحون أسئلة حول القتلى من المدنيين في العراق، ولهذا فإن آلات تصويرهم لم تسلط على الجثث المسحوقة تحت الركام في بغداد والبصرة. وعندما بقي بيتر أرنت الذي يعمل لحساب شبكة «سي إن إن» في بغداد لتغطية الجانب الحربي بالمقابلة مع جانب حسن الضيافة الذي لقيته القيادة الأميركية في السعودية، انتقدته وكالات الأخبار الأخرى بشكل جارح بل شاركها في ذلك المراسلون الآخرون الذين كانت تقاليد الصحافة تقضي بمناصرتهم له.

السلام الهش... الآن

طوال حرب الخليج كان بوش وشركاؤه في التحالف، أو غالبيتهم على الأقل يبذلون قصارى جهدهم لتحاشي أو لتجاهل أو لإنكار أي «صلة» بين الكويت وفلسطين. صحيح أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كان في عام ١٩٦٧ قد طلب من إسرائيل إعادة المناطق المحتلة كما حصل عام ١٩٩٠ عندما طالب بانسحاب العراق من

الكويت، لكن الاقتراع الذي تمّ خلال حرب الخليج أظهر بوضوح أن باقي الأسرة الدولية تعجب لماذا تطبق العقوبات والإجراءات الحربية على العراق ولا تطبق على إسرائيل؟ وتساءلوا عما إذا كانت بعض قرارات مجلس الأمن يطبق والبعض الآخر لا يطبق. فهل بعضها هام والآخر غير هام؟ كان انعدام المنطق في هذا كله واضحاً للجميع باستثناء جورج بوش.

فلا عجب إذن في أنه لم تكد تنتهي الأعمال الحربية حتى بدأ شركاء أميركا العرب والأوروبيون في التحالف يتحدثون باستياء عن الحاجة إلى عمل شيء بخصوص جذور النزاع في الشرق الأوسط. وكان الناظر إلى المنطقة يرى أن معركة حربية كبيرة جرت وأنه جرى إحراز نصر كبير لكن لم يحدث تحسن في أي شيء. فآبار البترول كانت مشتعلة، والخليج نفسه مغطى ببقع الزيت ومزروعاً بالألغام. لقد أعادت قوى التحالف الأسرة الكويتية المالكة، لكن الكويت ذاتها كانت مسرحاً لأعمال العنف. إذ هوجم بعض الفلسطينيين وسجنوا وعذبوا وقتل بعضهم بلا سبب، وبلا دليل وبلا محاكمة. وخرج صدام حسين من النزاع من دون أن تتأثر ـ هذا إذا لم تقوَ ـ شعبيته في بلاده، وأخذ ينتقم بشكل مروّع من قوى المعارضة الكردية والشيعية في العراق. ولم يتخذ أي إجراء بشأن أسلحة الدمار الجماعية الكيماوية والبيولوجية والذرية وغيرها في باقي المنطقة وخصوصاً في إسرائيل كما أنه لم يجر تشكيل نظام أمني خليجي قابل للحياة من قبل التحالف. وأخطر من هذا كله أن العالم لم يكن يقترب إنشاً واحداً من حل قضية فلسطين.

وكان هذا كله يجري وتتناقله الأخبار قبل أن يعاد «الأولاد» إلى بلادهم... وأفظع من هذا قبل أن ينظم أي استعراض. بل لم يكن هناك وقت لرفع الأعلام فوق المجمعات التجارية ولتعليق أشرطة صفراء على صناديق البريد، وأخذ الناس يتساءلون عن مبررات شن الحرب. وبدا البيت الأبيض مهدداً بالمضاعفات السياسية وأخطار أخرى. فإذا تعذر إحراز نتائج ملموسة فقد كان من الممكن لتلك الحرب التي اكتسبت شعبية كبيرة أن تتحول إلى مجرد تمارين عسكرية سخيفة وغير مُجدية. وهكذا فإن نجوم إدارة بوش الذين جروا على تجاهل المشكلة الفلسطينية خلال عشرة سنوات من عهدي ريغن وبوش، لاحت فجأة لهم «نافذة على الحل». إذ أُرسل جيمس بيكر وزير الخارجية ليبدأ عدة أشهر من الدبلوماسية المكوكية المكثفة. وللانصاف لا بد من القول بأنه حالما عهد إليه القيام بالمهمة، سعى جاهداً إلى التوصل إلى مفاوضات السلام،

ومارس خلال ذلك بعض الضغط على الأطراف المعنية بما فيها إسرائيل.

وخلال كتابتي لهذا المقال في أغسطس ١٩٩١ بدا أن جهود بيكر ستؤدي على أقل تقدير إلى عقد اجتماع لأطراف النزاع في الشرق الأوسط. وسوف يُحدث هذا الإنجاز ضجة كبيرة في وسائل الإعلام ويقوّي الآمال المعلقة عليه. وإذا حدث ذلك فسوف يسمى «مؤتمر السلام» لكن بعد أن تعقد عدة جلسات عقيمة سوف ينهار «المؤتمر» وتتفرق الأطراف المشاركة بعد أن يتهم كل طرف الآخر بالخداع. وسوف يندب البيت الأبيض ما حدث، ويزعم أنه بذل قصارى جهده، ويحول أنظاره إلى حملة انتخابات ١٩٩٢. لكن ما الذي يجعلني في أغسطس ١٩٩١ متأكداً من ذلك. أرجو القارىء أن يصبر عليّ.

نافذة على الحل أم مجرد صورة نافذة؟

عندما بدأ بيكر جولته المكوكية في أعقاب الحرب أعلن أنه يسعى إلى عملية تشتمل على «مفاوضات مباشرة». وكانت إسرائيل منذ ٤٣ سنة تستخدم هذه العبارة للتخفيف من وقع ما تسعى إليه وهو مباحثات مغلقة مع كل من دول المواجهة العربية على انفراد، وذلك لكي تستخدم تفوقها العسكري بشكل فعال ومن غير تدخل خارجي. كما أن تلك المباحثات تتيح لها الفرصة لضرب دولة عربية بأخرى وذلك بتسريب معلومات للواحدة عن «تنازلات» مزعومة قدمتها الدولة الأخرى. فلا عجب إذن في أن الحكومات العربية جرت خلال تلك الفترة على رفض ذلك الأسلوب، مفضلة التفاوض تحت مظلة مؤتمر دولي للسلام وبقى هذا الوضع على ما هو عليه إلى أن قام بيكر وزير الخارجية بإقناع دولة المواجهة العربية بالموافقة على التفاوض بشكل مباشر.

من المفترض أن يكون القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٦٧ والذي اقتضى التوصل إليه أسابيع من الجهد الشاق وشاركت في إصداره الولايات المتحدة - من المفترض أن يكون أساس أي مفاوضات في المستقبل حول قضايا النزاع في الشرق الأوسط. وجوهر هذا القرار بالطبع هو مبادلة الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ بالسلام، أي باعتراف العرب بإسرائيل وتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية. وكان هذا هو الأساس الذي ارتكزت عليه السياسة الأميركية منذ حرب الأيام الستة.

وقد وافق العرب مؤخراً على الجلوس إلى مائدة المفاوضات بدون أن يتلقوا ضمانات بأن متراً مربعاً واحداً من الأرض المحتلة سوف يعاد إليهم.

وقد يتبادر إلى ذهن المرء أن التنازلات العربية بصدد هاتين القضيتين الرئيستين ـ وهي التنازلات التي تطلب الحصول عليها جهداً طويلاً شاقاً من بيكر ـ سوف تجر الإسرائيلي إلى طاولة المساومات بوجوه تشرق بالابتسامات العريضة لكن الأمر ليس كذلك. إذ أصرت الحكومة الإسرائيلية على أنه لن يسمح لأي فلسطيني من القدس الشرقية بالمشاركة في الوفد الأردني الفلسطيني الأمر الذي يعني أن كل حكومة عربية تجلس إلى طاولة المفاوضات تكون قد اعترفت بضم القدس الذي حدث عام ١٩٨٠. ورفضت حكومة شامير كذلك أن توقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية خلال المفاوضات. وبهذا أجبرت العرب المشاركين التغاضي عن سياسة يكرهونها، وهي السياسة التي وصفتها لجنة الصليب الأحمر الدولية رسمياً بأنها انتهاك لمعاهدات جنيف عام ١٩٤٩.

على أن بيكر واصل جهوده؛ وبدأ يسمع في الولايات المتحدة أن الدول العربية قد تكون حتى على استعداد لقبول هذه الشروط وذلك إرضاء للولايات المتحدة. واستمر شامير في طلب المزيد. وخلال كتابتي لهذا المقال طالعتنا جريدة «الواشنطن بوست» بخبر مفاده أن الحكومة الإسرائيلية تود أن تعرف:

ـ لمن ستكون زعامة الوفد الأردني الفلسطيني.

ـ كيف ستُتخذ قراراته.

ـ من سيحدث باسمه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

ـ وتحت أي علم سيجلس الوفد.

وأصر شامير كذلك على ضرورة قيام وزير الخارجية الأردني بالتحدث باسم الوفد الأردني الفلسطيني في أول جلسة وطالب بأن يطلع على نسخة من الدعوة التي سترسل للمشاركة في المؤتمر قبل إرسالها.

هل تذكرون يوم اعتقدنا أنه من المضحك أن يشغل وزير خارجية فيتنام الشمالية ـ لدوك ثو ـ وهنري كيسنجر نفسيهما بشكل مائدة المفاوضات بباريس عام ١٩٧٢؟

لكن هذه المسألة لا تدعو إلى الضحك. كما أنها ليست أساساً لتسوية الخلافات العميقة الخطيرة بين الإسرائيليين والعرب، وبين الفلسطينيين والإسرائيلين طيلة أربعين سنة. فكان حتى إذا جلس أي مسؤول فلسطيني أو عربي مع ممثلين إسرائيليين وفقاً لتلك الشروط جازف بمركزه إن لم يكن بحياته ـ على أن عدم فهم إدارة بوش لهذا تعكس جهلها المزمن العميق بطبيعة النزاع في الشرق الأوسط أو عدم صدقها بشأن حل النزاع أو تعكس الأمرين معاً. فالولايات المتحدة تعتبر «محادثات السلام» المنتظر أن تجري في خريف ١٩٩١ «فرصة عمل» لكنها في الواقع ليست كذلك. إنها صورة وهمية لنافذة على جدار حائط من الطوب.

وظهرت إشارة إلى موقع الولايات المتحدة في هذه المفاوضات عندما التقى وزير الخارجية بيكر في أواخر يوليو ١٩٩١ مع الزعيمين الفلسطينين حنان عشراوي وفيصل الحسيني لإقناعهما بالحاجة إلى حل وسط فيما يتعلق بطبيعية «التمثيل الفلسطيني» في المفاوضات. فأبلغاه أنه إذا يكن في الوفد المفاوض ممثل للقدس الشرقية وإذا اشترط أن لا يكون لأي ممثل فلسطيني صلة بمنظمة التحرير الفلسطينية فإنه يصبح مستحيلاً من الناحية السياسية على من يختارهم الأميركيون والإسرائيليون أن يحضروا مؤتمر السلام، ناهيك عن تعرض حياتهم للخطر. فأجاب بيكر بأنه لا مانع من أن ينضم للمحادثات فلسطينيون ممن لهم جذور في القدس بشرط أن يحملوا جوازات سفر أردنية وأن يكونوا جزءاً من القسم الأردني في الوفد المشترك. وليس من الواضح ما إذا كان بيكر قد قصد بذلك الدعاية أو الإهانة.

الاحترام والسلام الدائم

يبدو أن العاملين في إدارة بوش وأفراد الفئة القليلة التي تؤيد عملية السلام المنحازة بشكل غريب نسوا الهدف النهائي من العملية وهو السلام الحقيقي الدائم بين إسرائيل وجيرانها الذي يقوم على الاحترام المتبادل فعلى مثل هذا الأساس فقط يمكن تطبيع العلاقات وإقامة الصلات التجارية ووسائط النقل والحد من التسلح والتوسع في السياحة وما إلى ذلك. على أنه لا يمكن تحقيق هذا بإجبار العرب على حضور جلسة مساومة لا يشتمل جدول أعمالها على جميع أهدافهم وعلى جميع أسس النزاع. ولا يمكن أن يقال للعرب: «لم نجىء إلى هنا لمناقشة الاستقلال الفلسطيني ولا إعادة

الأراضي وإنما لنبحث في السلام».

ولا يمكن كذلك التوصل إلى السلام الدائم والاحترام المتبادل من خلال عملية تفاوض تقرر فيها إسرائيل من يمثل الفلسطينيين. فإن المرء لا يناقش السلام مع الأصدقاء وإنما مع الأعداء . فقد يحلو لإسرائيل أن تدخل في محادثات مع عدد من الفلسطينيين الذين يتفقون معها. لكن يجب أن نخلط بين هذا وبين «مفاوضات السلام» فلا شك في أنه بمقدور منظمة التحرير أن تدخل في محادثات مع عدد مماثل من الإسرائيليين الذين يوافقونها في الرأي، ولكن هذا أيضاً لا يؤدي إلى السلام حتى ولو كان الإسرائيليون المفاوضون من أعضاء الكنيست. فإذا كانت منظمة التحرير يريد التوصل إلى سلام بطريق التفاوض فلا بد لها من أن تفاوض الحكومة القائمة في إسرائيل. . . ومع الليكود. وإذا كانت إسرائيل تريد السلام فلا مفر لها من التفاوض مع منظمة التحرير.

من الناحية النظرية كانت دعوى إسرائيل بأن أقرب طريق للسلام هي المفاوضات «المباشرة» صحيحة تماماً. لكن العرب أيضاً كانوا على صواب بأن عملية التفاوض المباشر تضعهم في موقف غير ملائم. فلكي تكون عملية المفاوضات المباشرة ناجحة لا بد من الاحترام المتبادل. فإذا تعذر وجود الاحترام المتبادل فيمكن استبداله بالخوف المتبادل. فمن الناحية المثالية يمكن لعملية التفاوض أن تبدأ في جو يسوده الخوف ثم ينتهي الأمر بالاحترام. وشبيه جداً بهذا ما حدث في اجتماعات القمة الأميركية السوفييتية. والاختلاف الوحيد بالطبع هو أن ريغن وبوش جلسا مع بريجنيف أولاً ثم مع غورباتشوف وهما يدركان أن القوى العسكرية للطرف الآخر المفاوض يمكن أن تدمر بلادهم في غضون دقائق. فالخطر كما يقولون يعمل على تركيز الذهن.

والمشكلة هنا هي أن طرفاً واحداً في محادثات الشرق الأوسط يواجه ذلك الاحتمال وذلك النوع من الخوف وهو الطرف الذي يفاوض إسرائيل. فإذا لم تشعر إسرائيل بالخوف فإنها لن تقدم أية تنازلات مما يحول دون التقدم إلى الاحترام أو إلى أي حل مقبول. ونجد في هذا الإطار، أن إدارة بوش تدمر مساعيها بالسياسة التي جرت على اتباعها في الشرق الأوسط والتي تقوم على التسليم بأن أفضل السبل للمحافظة على أمن إسرائيل ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة هو ضمان تفوق إسرائيل العسكري. وهذه

السياسة تفرض على الولايات المتحدة أن تغض النظر عن قيام إسرائيل بالتعاون مع جنوب افريقيا بـصنع الأسلحة الذرية وتطوير قدراتها على استخدامها. ولا يمكن إلا للمختل عقلياً أن يشك في أن هذا النفاق الأميركي كان ولا يزال وراء تعثر سياسة «عدم انتشار الأسلحة الذرية».

ومهما يكن من أمر ذلك فإن الولايات المتحدة الآن تطلب من بعض الدول العربية أن تتفاوض مباشرة مع حكومة قامت هي نفسها بتزويدها بقدرات عسكرية هجومية مخيفة. فأحد طرفي المفاوضات يحمل بندقية والآخر وحيد بلا سلاح، وأؤكد للقارىء أنه عندما تفشل اجتماعات المؤتمر المشوهة والمصطنعة سوف يحدق بوش في الكاميرا ويعترف بأنه فوجىء بذلك وأنه يشعر بـ «خيبة الأمل».

النظام العالمي القديم

لا ريب في أن بعض زعماء الشرق الأوسط كانوا يأملون في أن تظهر الحكومة الأميركية تقديرها للدور الثانوي الذي لعبه جنودهم في عملية عاصفة الصحراء فتتقدم بمبادرة متوازنة للسلام في المنطقة. على أن هذا لم يكن في الواقع سوى استمرار لتقليد طويل عقيم. فمنذ عشرات السنين والعرب يتطلعون إلى أميركا باستسلام آملين أن يكون هذا المرشح، أو ذلك الحزب السياسي أو هذا الرئيس أو ذلك الاقتراح هو الذي سوف يزيل ما لحق بالقضية الفلسطينية من ظلم ويعيد السلام إلى المنطقة.

والواقع أنه كان هناك في أعقاب حرب الخليج مبرر قوي لتوقع قيام البيت الأبيض بإعادة ترتيب الأوراق الاستراتيجية؛ لكن لم يكن لهذا علاقة على الاطلاق بمشاركة الجيوش العربية في المجهود الحربي المشترك. بل كان بالأحرى شيئاً يتعلق باختبار الأسلحة وتطويرها. ومما يفاجىء المرء أنه لم يقم «معلق» واحد من الشرق الأوسط ـ على ما أعلم ـ بإثارة هذا الموضوع.

وافق المسؤولون في وزارة الدفاع الأميركية منذ بضعة عقود من السنين وبشكل رسمي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ على إطلاق يد إسرائيل في استخدام وتحليل نظم الأسلحة الأميركية المتقدمة المنشورة ضد نظم الأسلحة السوفييتية. وكان من المهم لهذا الغرض القيام بهذا في ظروف قتالية حقيقية ضد قرى وطرق وجسور ومحطات قتالية ومجمعات سكنية حقيقية. وطيلة سنوات كثيرة ظلت الولايات المتحدة غير قادرة على

القيام بذلك بنفسها. أما إسرائيل فكان باستطاعتها القيام بذلك وقامت به بالفعل وأطلعت وزارة الدفاع الأميركية على النتائج عبر «فريق تقييم نظم الأسلحة» (WSEG). وإسرائيل هي الحليف الوحيد للولايات المتحدة الذي يستطيع تقديم هذه الخدمات لأنها كما قال رئيس لجنة هيئة الدفاع المشتركة الأدميرال توماس مورو «تحارب باستمرار». لكن وزارة الدفاع الأميركية لم تعد بعد عاصفة الصحراء بحاجة إلى هذه المساعدة. فقد توافرت لديها جميع المعطيات التي تحتاج إليها.

هذا بالإضافة إلى أن تضاؤل دور إسرائيل الواضح في مواجهة التهديد السوفييتي للمصالح الأميركية في الشرق الأوسط، حمل البعض على الاعتقاد بأنه لن تحل أواسط عام ١٩٩١ حتى تكون إدارة بوش قد قامت بعملية إعادة النظر المنتظرة والمتوقعة منذ وقت طويل للتحالفات الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط. وتوقع هذا البعض على الأقل أن تقدم الولايات المتحدة أخيراً باستخدام نفوذها الكبير لحمل أطراف النزاع في الشرق الأوسط على التوصل إلى «سلام عادل ودائم». لكن عندما تنتهي فصول المسرحية الحالية سيظهر للجميع ـ وذلك للأسباب التي ذكرناها آنفاً أنها لم تكن هي المقصودة من قبل وزير الخارجية بيكر وإدارة بوش، بل المقصود بها أن تطلب الإدارة من الزعماء العرب الخاضعين لها ومن عدد من الفلسطينيين المنتخبين أن يلعبوا أدواراً في مسرحية ترمي إلى كسب ود الناخبين الأميركيين.

ليست هذه هي الطريقة التي تحل بها القضايا الحقيقية والخلافات العميقة التي تقبع وراء النزاع في الشرق الأوسط. فلا بد أولاً من توافر الاحترام المتبادل. وقد سبق لي أن أجريت حديثاً مطولاً مع وزير دفاع دولة شرق أوسطية كبرى. وسألته في نهايته عما يتطلبه السلام الحقيقي بين العرب واليهود في المنطقة. فحملق فيّ ولم يجب إلا بعد وقت طويل وقال بصوت هادىء وعبارات رصينة «لن يكون سلام بيننا وبين إسرائيل ولا مفاوضات سلام جدية إلى أن تكون لدينا القدرة على تدمير إسرائيل».

ذلك هو الطريق الصعب الخطر الذي يشعر العرب حالياً أنهم مضطرون لقطعه من أجل التوصل إلى مفاوضات حقيقية، وإلى سِلم حقيقي. ينبغي أن يحمل الإسرائيلي العادي على التفكير في احتمال إبادته هو وقومه. وغني عن القول. فالطرف الآخر أي العرب يُدرك ذلك لأن كثرة منهم شهدوا تدمير جماعات كبيرة منهم. وعليه فالمطلوب

أولاً الخوف ثم الاحترام المتبادل وأخيراً اكتشاف مصالح مشتركة ثم السلام. أما الفلسطينيون فالدرب أمامهم أصعب حتى من ذلك. فينبغي عليهم أن يواصلوا تحويل أراضيهم المحتلة إلى جهنم في وجه القوات الإسرائيلية وبالتالي في وجه الشعب الإسرائيلي إلى أن يصبح الثمن الذي ستدفعه إسرائيل باهظاً جداً، أو إلى أن يبدأ ضمير اليهود في تمزيق البلاد أو الأمرين معاً. الخوف المتبادل ثم الاحترام المتبادل.

لو التزم الجميع بمبادىء ميثاق الأمم المتحدة وأداتها لحفظ السلام أي مجلس الأمن، وطبقوها على النزاع في الشرق الأوسط فإنه لن تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة لإحلال السلام في المنطقة. لكن ليس هناك «نظام عالمي جديد» كما أظهرت حرب الخليج وما تبعها. لكن ليس هناك أمل حقيقي في تطبيق القرار ٢٤٢ ما لم تر الولايات المتحدة تهديداً حقيقياً للاستقرار في المنطقة وما لم تجد إسرائيل أن وجودها ذاته في خطر. فعندئذ فقط يمكن إحلال السلام.

وعليه فالخوف المتبادل ثم الاحترام المتبادل. ذلك هو النظام العالمي القديم.

فهرس المحتويات



السلسلة السياسية

صدر منها:

○ **مؤلفات محمد حسنين هيكل:**

- **الحل والحرب**
- **بين الصحافة والسياسة**
- **حديث المبادرة**
- **خريف الغضب**
- **زيارة جديدة للتاريخ**
- **عند مفترق الطرق**
- **قصة السويس**
- **لمصر لا لعبد الناصر**
- **وقائع تحقيق سياسي**
- **السلام المستحيل**
- **آفاق الثمانينات**

- **أسرار مكشوفة** - اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** - بيار ساليـنجر واريك لوران
- **حرب الخليج** - بيار ساليـنجر واريك لوران
- **عاصفة الصحراء** - بيار ساليـنجر واريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** - د. حبيب الرحمن
- **الأسد** - باتريك سيل
- **الأيادي السود** - نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** - الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** - د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف ١٩٨٩-١٩٩٨** - محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** - د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** - إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** - عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** - هنري إدة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** - زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** - جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموارنة ولبنان** - اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** - جوزيف أبو خليل
- **لبنان وسوريا مشقة الاخُوة** - جوزيف أبو خليل
- **الأشياء بأسمائها** - العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** - كمال ديب
- **الفرص الضائعة** - أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** - د. محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** - مايكل ويليس
- **الحصاد** - جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** - د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** - ميشيل هيلر
- **اللوبي** - إدوارد تيفنن
- **الماسونية - دولة في الدولة** - هنري كوستون
- **بالسيف** - ستيفن غرين

- قصة الموازنة في الحرب - جوزيف أبو خليل
- مساومات مع الشيطان - ستيفن غرين
- حربا بريطانيا والعراق - رغيد الصلح
- طريق أوسلو - محمود عباس
- الخداع - بول فندلي
- ويلات وطن - روبرت فيسك
- من يجرؤ على الكلام - بول فندلي
- لا سكوت بعد اليوم - بول فندلي
- أرض لا تهدأ - د. معين حداد
- أبي لافرنتي بيريا - سيرغو بيريا
- رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم - د. عبد السلام المجالي

مؤلفات د. عصام نعمان:

- العرب على مفترق
- هل يتغير العرب؟
- أميركا والإسلام والسلاح النووي
- التشكيلات الناصرية - شوكت اشتي
- الديبلوماسية على نهر الأردن - د. منذر حدادين

مؤلفات الرئيس سليم الحص:

- للحقيقة والتاريخ - تجارب الحكم ما بين ١٩٩٨ - ٢٠٠٠
- محطات وطنية وقومية
- عصارة العمر
- نحن والطائفية
- صوت بلا صدى
- تعالَوا إلى كلمة سَواء
- سلاح الموقف

- الوجه الآخر لإسرائيل - سوزان نايثن
- النفط - هاني حبيب
- مشكلة المياه بين تركيا وسوريا - وليد رضوان
- العلاقات العربية التركية - وليد رضوان
- تركيا بين العلمانية والإسلام - وليد رضوان
- تواطؤ ضدّ بابل - جون كولي
- دارفور حرب وإبادة - جولي فلنت وألكس دي فال
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الحرب الخاطفة المجلد الأول - روبرت فيسك
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - الإبادة المجلد الثاني - روبرت فيسك
- الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - إلى البرية المجلد الثالث - روبرت فيسك
- الولايات المتحدة: الصقور الكاسرة في العدالة والديموقراطية - برند هام، نعوم شومسكي ويليام بلوم وميشال شوسودوفسكي
- العلاقات اللبنانية - السورية - د. غسان أحمد عيسى
- على خط النار - مذكرات الرئيس الباكستاني برويز مشرف
- أصوات قلبت العالم - كيدري كيندي
- الوجه الآخر لإسرائيل - سوزان نايثن
- سوكلين وأخواتها - سوزان نايثن
- تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح - (جزآن) - عمر زين
- قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية - طارق علي
- غيرهارد شرودر قرارات مصيرية - حياتي في دهاليز السياسة



